المدرسة النقدية
فى علم الاجتماع المصرى

دراسات مهداة للدكتور سمير نعيم أحمد

تحرير

فرغلى هارون

منتدى سور الأزبكية
www.books4all.net

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

https://twitter.com/SourAlAzbakya

https://www.facebook.com/books4all.net

المدرسة النقدية
فى علم الاجتماع المصرى

تحرير

فرغلى هارون

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد ادارة الشئون الفنية

هارون، فرغلى.
المدرسة النقدية فى علم الاجتماع المصرى
/ تحرير: فرغلى هارون - ط١ – القاهرة:
دار إنسانيات للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
٣٤٤ ص، ٢٤ سم.
" دراسات مهداة للدكتور سمير نعيم أحمد"
تدمك: ٦-٠٥-٥١٦٤-٩٧٧-٩٧٨
١- الاجتماع، علم
٢- المدرسة النقدية

ديوى ٣٠١

رقم الإيداع بدار الكتب ١٨٤٤/ ٢٠١٢
I.S.B.N. 978-977-5164-05-6

المدرسة النقدية
فى علم الاجتماع المصرى
دراسات مهداة للدكتور سمير نعيم أحمد

تحرير

فرغلى هارون

المشاركون فى الكتاب حسب الترتيب الأبجدى

أمل محمد عادل	أ.د. ثريا عبد الجواد	أ.د. جمال زهران
أ.د. حسنين كشك	أ.د. حنان حسن سالم	سامح عبد المنعم
سماح عبد الله الأزهرى	أ.د. على عبد الرازق جلبى	أ.د. صالح سليمان
أ.د. على حسن فرغلى	أ.د. عواطف عبد الرحمن	فرغلى هارون
أ.د. قدرى حفنى	أ.د. ماجدة حافظ	محمد البرغوثى
أ.د. محمد سيد أحمد	أ.د. نجلاء راتب	

الجمل للنشر والتوزيع

دار إنسان للنشر والتوزيع

بيانات الكتاب

عنوان الكتاب:	المدرسة النقدية فى علم الاجتماع المصرى دراسات مهداة للدكتور سمير نعيم أحمد
المحرر:	فرغلى هارون
الطبعة وسنة النشر:	الطبعة الأولى ٢٠١٢
رقم الإيداع:	١٨٤٤/ ٢٠١٢
الترقيم الدولى I.S.B.N. :	978-977-5164-05-6

نشـــر وتـــوزيـع

دار إنسانيات للنشر والتوزيع

Tel.: 011 172 010 42

E-mail:darensanyat@yahoo.com

www.darensanyat.blogspot.com

www.facebook.com/Ensanyat

www.youtube.com/DarEnsanyat

دار الجمل

للنشر والتوزيع

إشراف

محمد الجمل

ت/ ٠١٢٢٦٨٤٩٧٤٣

All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ويحظر إعادة نشر أو نسخ أو طباعة أى جزء من هذا الكتاب أو تخزينه أو تسجيله أو تصويره بأى وسيلة كانت، بدون إذن كتابى من الناشر والمؤلف، ويحظر الاقتباس دون الإشارة إلى المصدر.

رجاء ..

يا قارئاً كتبى ..

لى رجاء عندك واحد

لو اعجبتك حروفى ..

أو استفدت منها ولو بحرف واحد

فادع لى بالرحمة والمغفرة ..

يوم ألقى الديان الواحد

فرغلى هارون (رحمه الله)

محتويات الكتاب

الدراسة	الصفحة
مدخل: المدرسة النقدية للدكتور سمير نعيم أحمد .. روافدها الفكرية، وخصائصها المنهجية. بقلم/ **فرغلى هارون**	٧
القسم الأول **أ.د. سمير نعيم أحمد: سيرة .. وشهادات**	١٧
السيرة الأكاديمية للدكتور سمير نعيم أحمد	١٩
سمير نعيم .. عالم الاجتماع الوطنى الراديكالى الحالم. بقلم/ **أ.د. جمال زهران**	٢٦
سمير نعيم .. المعلم الأول. بقلم/ **أ.د. محمد سيد أحمد**	٣٠
أهمية التفكير العلمى والرؤية النقدية فى تكوين الباحث الاجتماعى (إضافة العالم الدكتور سمير نعيم أحمد). بقلم/ **أ.د. نجلاء راتب**	٣٤
سمير نعيم .. الأستاذ. بقلم/ **أ.د. ماجدة حافظ**	٣٨
سمير نعيم .. العالم الثائر. بقلم/ **أ.د. حنان حسن سالم**	٤٤
مراحل عمرية فى صحبة العالم الدكتور سمير نعيم. بقلم/ **أ.د. على حسن فرغلى**	٤٧
إلى أستاذي د. سمير نعيم. بقلم/ **أ.د. ثريا عبد الجواد**	٥٣
سمير نعيم .. درس فى التحيز !!. بقلم/ **فرغلى هارون**	٥٥
سمير نعيم يتحدث.. فاسمعوا وافرحوا. بقلم/ **محمد البرغوثى**	٥٨

القسم الثانى **دراســـات نقــدية فى علم الاجـتماع**	٦١
المدرسة النقدية بين وحدة العلم وتنوع التطبيقات. بقلم/ **أ.د. قدرى حفنى**	٦٣
التحولات الاجتماعية وتناقضات الشخصية المصرية تحليل خطاب الحياة اليومية. بقلم/ **أ.د. على عبد الرازق جلبى**	٧١
الأسس النظرية والمنهجية للتحليل النقدى للخطاب، واستخداماته فى بحوث علم الاجتماع. بقلم/ **أمل محمد عادل**	١١١
التحديث المعادي للبنية: قراءة في خطاب الليبرالية الجديدة. بقلم/ **أ.د. صالح سليمان**	١٣٣
المحددات الموضوعية للفساد فى المجتمع المصرى. بقلم/ **أ.د. نجلاء راتب**	١٦١
الهجرة غير الشرعية .. بين حلم الشمال والموت غرقاً. بقلم/ **أ.د. محمد سيد أحمد**	١٩٣
حدود الحركات الاجتماعية في مصر. بقلم/ **أ.د. حسنين كشك**	٢٢٥
نحو سياسات وتشريعات داعمة للدور الاجتماعى للدولة بعد ثورة ٢٥ يناير. بقلم/ **فرغلى هارون**	٢٤٧
الإنترنت والبحث السوسيولوجى. بقلم/ **سامح عبد المنعم**	٢٧٥
الثقافة الفرعية للشباب المصري دراسة مقارنة لرطانة الشباب الجامعي والحرفي. بقلم/ **سماح عبد الله الأزهرى**	٢٨٩
الخطاب الإعلامى المناهض للعولمة. بقلم/ **أ.د. عواطف عبد الرحمن**	٣٠٣
تهميش المرأة فى مراكز القيادة تحليل ثقافى. بقلم/ **أ.د. ثريا عبد الجواد**	٣١٣

مُقَدِّمَة

المدرسة النقدية للدكتور سمير نعيم أحمد
روافدها الفكرية. وخصائصها المنهجية

بقلم

فرغلى هارون(*)

(*) كاتب وباحث فى علم الاجتماع السياسى.

هناك من العلماء من يتجاوز تأثيره مجرد ما يقدمه من أعمال أو أفكار أو دراسات أو مؤلفات، وإنما يتعدى ذلك إلى أن يصبح هو نفسه بشخصيته وأفكاره محوراً لاتجاه فكرى مميز، أو مدرسة فكرية تميزه وتميز أتباعه وتلاميذه عن غيرهم من الباحثين والعلماء فى نفس المجال.

ويمكننى القول، بما لا يدع مجالاً للشك، أن **الدكتور سمير نعيم أحمد أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس**، هو أحد هؤلاء الأفذاذ الذين تعدى تأثيرهم الفكرى إلى غيرهم، ليصبح لهم اتجاهاً خاصاً فى الدرس والبحث، يشكل بمصدره الأساسى – سمير نعيم بشخصيته وأفكاره – وروافده العديدة – تلامذة سمير نعيم وإسهاماتهم – مدرسة نقدية متميزة فى علم الاجتماع المصرى خاصة، والسوسيولوجيا العربية على وجه العموم.

فمنذ بداياته الفكرية والعلمية الأولى فى ستينيات القرن الماضى، وضع سمير نعيم نصب عينيه هدفاً رئيسياً، جعله قبلته التى لا يحيد عنها، وهو أن يكون علمه وبحثه وفكره، بل وحياته وكيانه كله، فى خدمة الإنسان المصرى والعربى، من أجل الارتقاء بوعيه ومحاربة عوامل التزييف المتعددة التى تحيط به، حتى يخرج من حالة السبات العقلى التى أصابته، وينفض عن روحه وعقله غبار الغفلة والتخلف، ليكون أهلاً للمكانة التى يستحقها بين شعوب العالم.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف الرئيسى، اختار سمير نعيم أن ينحاز إلى العقل النقدى، الذى لا يقبل بالأمر الواقع، ويرفض التسليم للقهر أياً كان مصدره. اختار أن يكون علمه وفكره فى صف الناس، معهم وبهم ولهم، لم ينسق مثل كثيرين غيره وراء بريق الإغراءات المادية أو السلطة أو المنصب أو الجاه، وإنما جاءت اسهاماته العلمية والفكرية لتؤكد على انحيازه التام إلى النقد الاجتماعى الثورى، الذى يجعل من نقد الواقع الخطوة الأولى لتثويره وتغييره بما يحقق إنسانية الإنسان وكرامته وحريته.

ورغم عمله كباحث فى علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٦٥ وحتى حصوله على درجة الدكتوراه فى علم الإجرام الاجتماعى من نفس الجامعة عام ١٩٦٧، إلا أنه لم يقع مثل غيره فى فخ تمجيد الثقافة الغربية والعلم الأمريكى الذى نهل منه، وإنما استطاع بنزعته النقدية أن يحصن نفسه من هذا الوهم الذى يسيطر على الكثيرين من الدارسين العرب فى بلاد الغرب المختلفة، وتبدى ذلك بوضوح فى نقده لعلم الإجرام الأمريكى ذاته الذى تتلمذ عليه، فى دراسة نقدية متميزة بعنوان: **الصورة الراهنة لعلم الإجرام الأمريكي**، والتى نشرت بالمجلة الجنائية القومية عام ١٩٧١.

وكان قد سبق هذه الدراسة، ولحقها أيضاً، بمجموعة من الدراسات الاجتماعية المتميزة التى يتضح فيها اتجاهه النقدى الاجتماعى، والتى حاول من خلالها لفت الأنظار إلى أهمية وضع البناء الاجتماعى الكلى بعلاقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فى بؤرة الوعى عند بحث قضايانا المختلفة، وجاء على رأس هذه القضايا **قضية التنمية الاجتماعية، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**، فى المجتمعات العربية عامة والمجتمع المصرى على وجه الخصوص، نذكر من هذه الدراسات المتميزة: الطفولة صانعة المستقبل عام ١٩٦٣، الاستثمار في العلم وفى الإنتاج عام ١٩٧٠، التحديات الاجتماعية للتنمية عام ١٩٧٧، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية عام ١٩٧٩، ثقافة الديمقراطية والتنمية وقيم القطاع الثالث عام ٢٠٠٤.

كما انشغل سمير نعيم **بعلم الاجتماع ذاته فى الوطن العربى**، محاولاً لفت انتباه الباحثين الاجتماعيين لأهمية وضرورة تطوير أنفسهم وأدواتهم لتكون أكثر ملائمة لدراسة قضايانا العربية، والارتقاء بوعيهم تجاه قضايا مجتمعنا العربى بما يتلاءم مع خصوصية المجتمع العربى وتميزه عن غيره من المجتمعات الغربية، التى كانت أغلب تنظيرات علماء الاجتماع العرب وتحليلاتهم الاجتماعية مستمدة منها، فنشر العديد من البحوث والدراسات، وشارك ورأس العديد من الندوات والمؤتمرات، التى ساعدت على بلورة فكر نقدى جديد فى علم الاجتماع العربى، وكانت عاملاً أساسياً فى الارتقاء بوعى العديد من الباحثين والدارسين فى مجال علم الاجتماع من العرب، نذكر من هذه الدراسات والمؤتمرات: علم الاجتماع

والأيديولوجيا عام ١٩٧١، الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملائمتها للوطن العربي عام ١٩٨١، واقع ومستقبل بحوث علم الاجتماع في الوطن العربي عام ١٩٨٣، بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الإنسان العربي عام ١٩٨٤. وتوج هذا الاهتمام النظرى بعلم الاجتماع **بكتابيه الرائدين: النظرية فى علم الاجتماع، والمنهج العلمى فى البحوث الاجتماعية**، واللذين وجدا من القبول والحفاوة من دارسى علم الاجتماع خاصة، والمثقفين المهتمين بالعلم الاجتماعى عامة، ما جعل طبعاتهما تنفد بمجرد صدورها، وما جعلهما مرجعاً رئيسياً لدارسى وباحثى علم الاجتماع فى الوطن العربى كله، منذ سبعينيات القرن الماضى وحتى الآن.

كما اهتم **بالدراسة الاجتماعية للسلوك الإجرامى، وعلاقته بالقانون والبناء الاجتماعى**، محاولاً من خلال اسهاماته النقدية التشديد على دور القانون فى عملية الضبط الاجتماعى، وعلى تأثير البيئة الاجتماعية العامة، وأثر العلاقات الاقتصادية الاجتماعية والانتماءات الطبقية على الظواهر القانونية وما يرتبط بها من سلوكيات جانحة أو منحرفة أو إجرامية، وقد تبلور هذا الاهتمام فى مجموعة متنوعة من الدراسات والمؤلفات التى جعلت من هذا الموضوع محوراً لها، نذكر منها: الأساس النظري لأجهزة كشف الكذب عام ١٩٦٢، بناء الأسرة وتكوين الجُناح عام ١٩٦٤، الانحراف الاجتماعي وواقع البلدان النامية عام ١٩٧٦، إدمان المخدرات بين اختلال الفرد واختلال المجتمع عام ١٩٨٦، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني: حالة مصر عام ١٩٩٠، احتواء قيم وأيديولوجيا العنف علي ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية عام ٢٠٠٢، المواجهة الاجتماعية الشاملة لمشكلة انتشار تعاطى وإدمان المخدرات عام ٢٠٠٥. ويتوج كل هذه الدراسات **كتابيه الرائدين: الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي الذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٦٨، وعلم الاجتماع القانوني الذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٢**، واللذين وجدا أيضاً من القبول والحفاوة، ما جعل طبعاتهما تنفد بمجرد صدورها، وما جعلهما مرجعاً رئيسياً لدارسى وباحثى علم الاجتماع، والمهتمين بالسلوك الإجرامى واجتماعيات القانون فى الوطن العربى كله، منذ صدورهما وحتى الآن.

كذلك فقد أولى الدكتور سمير نعيم، اهتماماً بالغاً باستخدام منهجه الاجتماعى النقدى، فى **دراسة القيم الاجتماعية للشخصية المصرية والعربية، فى خصائصها، وتغيراتها**. وكان لمنهجه النقدى أثراً بارزاً فى إلقاء الضوء على العديد من المناطق الهامة والجوانب الرئيسية فى الشخصية المصرية والعربية عامة، وما تحمله من قيم وثقافة، وما يطرأ عليها من تحولات جوهرية مرتبطة بتحولات البناء الاجتماعى الاقتصادى وعلاقات القوة فى المجتمع. ومن أهم الدراسات التى قدمها سمير نعيم حول هذا الموضوع: بعض ملامح الحياة الاجتماعية بواحة سيوة عام ١٩٧٨، حرب أكتوبر وبناء الإنسان المصري عام ١٩٨٠، أنساق القيم الاجتماعية ماهيتها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر عام ١٩٨٢، أثر التغيرات في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية عام ١٩٨٣، الشخصية العربية والتحدى الحضاري عام ١٩٨٣، الشباب وقيم العمل المنتج عام ١٩٨٤، التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى والهجرة الريفية والحضرية عام ١٩٩١، الانحراف بالإبداعية عام ١٩٩٢، أنساق القيم الاجتماعية بالوطن العربي عام ١٩٩٥، احتواء قيم وأيديولوجيا العنف علي ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية عام ٢٠٠٢، منظومة القيم والواقع الاجتماعي بين تكريس الراهن وتحقيق المأمول عام ٢٠٠٥، التغيرات البنيوية فى المجتمع المصرى وانعكاساتها على أنساق القيم فى النصف الثانى من القرن العشرين عام ٢٠٠٧، السمات الشخصية للمصريين بين الثبات والتغير عام ٢٠١٠.

ويمثل كتابه الفذ (**أهل مصر – دراسة في عبقرية البقاء والاستمرار**) الصادر فى طبعته الأولى عام ١٩٩٣، علامة فارقة فى دراسات الشخصية المصرية التى تستند إلى المنهج السوسيولوجى النقدى، وهو ما جعل العديد من النقاد يقارنون بينه وبين العلامة الراحل الدكتور جمال حمدان فى دراسته الموسوعية شخصية مصر. أما درة التاج فى دراسات سمير نعيم حول المجتمع المصرى وقيمه وثقافته فقد تمثلت فى كتابه الأخير الصادر عام ٢٠١١ بعنوان: (**ثورة ٢٥ يناير وثقافة الاستهانة**)، والذى أعاد فيه التأكيد على مسلماته الأساسية التى قضى عمره كله منحازاً لها، والمتمثلة فى ضرورة إعلاء شأن

الإنسان المصرى وكرامته وحريته على كل اعتبار وفوق كل سلطة، كما أوضح فيه بالنقد والتحليل الطبيعة الحقيقية للشخصية المصرية الأبية التى ترفض الظلم وتضحى بكل شيء فى سبيل الحرية والكرامة والعدالة.

وبخلاف هذه الخطوط العريضة فى مسيرة الدكتور سمير نعيم الفكرية والعلمية، فقد أهتم أيضاً بالعديد من **الظواهر الاجتماعية المستحدثة** التى أخذت تدريجياً تحتل مكاناً بارزاً فى مجال البحث السوسيولوجى المعاصر، مثل دراسات العولمة وحقوق الإنسان وعلم اجتماع الجماهير أو العامة، وهو ما تبدى فى العديد من بحوثه وترجماته الحديثة، مثل دراساته الممتعة حول العولمة وأثرها على حقوق الإنسان فى الدول النامية أو دول الجنوب مقارنة بالدول المتقدمة أو دول الشمال والتى قدمها أمام الجمعية الدولية لعلم الاجتماع فى مؤتمراتها المتتالية والتى رأس بعض جلساتها، منذ عام ١٩٩٨ وحتى الآن، وكان آخرها البحث الذى قدمه بمدينة جوتنبرج بالسويد إلى المؤتمر الدولي السابع عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع في يوليو ٢٠١٠، بعنوان: The Impact of Globalization on a Southern Cosmopolitan City (Cairo). إضافة إلى شروعه فى ترجمة بعض الكتب الأساسية التى تؤسس لفرع حديث الظهور من علم الاجتماع وهو ما يطلق عليه علم اجتماع العموم Public Sociology، والذى يجعل قضيته الرئيسية هى التوجه إلى عموم الناس ودراسة مشاكلهم واهتماماتهم وقضاياهم، وأيضاً مخاطبتهم بلغتهم، والابتعاد عن التحصن فى أبراج العلماء العاجية التى تعزلهم عن عموم الناس.

وهكذا، يتضح لنا من العرض السابق، أن الانتاج الفكرى والعلمى للدكتور سمير نعيم، منذ بداياته العلمية فى ستينيات القرن الماضى وحتى الآن، قد حافظ على نفس الخط المنهجى العلمى، الذى يلتزم بالمنهج النقدى فى الفكر والعلم الاجتماعى، ويساهم فى تطويره وتطويعه ليكون أكثر ملائمة وتوافقاً مع خصائص مجتمعنا العربى عامة والمصرى على وجه الخصوص. ذلك المنهج الذى اتخذه سمير نعيم كأداة علمية يستطيع من خلالها دراسة وتحليل ونقد الواقع الاجتماعى العربى والمصرى، بكل أبعاده الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية والثقافية، لكشف ما به من مواطن القوة والعمل على تعزيزها وحسن استغلالها، وأيضاً ما به من مواطن الضعف أو أوجه الخلل والزيف والعمل على علاجها والتصدى لها.

ولم تتوقف المدرسة النقدية للدكتور سمير نعيم عند حدود شخصيته العلمية أو إسهاماته الفكرية والنقدية فى العلم والمجتمع، وإنما مثَّل كل ذلك الرافد الأساسى والمنبع الصافى الذى نهل منه العديد من الباحثين فى مجال العلم الاجتماعى، سواء من تتلمذ منهم على يديه مباشرة فى مرحلة الدراسات العليا، أو من تتلمذ على كتاباته وفكره وتبنى اتجاهه العلمى وأصبح من اتباعه ومريديه، وتتمثل **فروع هذه المدرسة** التى أسسها سمير نعيم فى العديد من تلاميذه المنتشرون فى مختلف الجامعات ومراكز البحوث فى مصر وغيرها من الدول العربية، محافظين على منهجه السوسيولوجى النقدى، ومساهمين بدورهم فى نشر الفكر الاجتماعى النقدى فى ربوع الوطن من خلال ما يقومون به من دراسات أو مؤلفات أو من خلال تدريسهم المباشر فى الجامعات المختلفة. **ومن أبرز تلاميذ الدكتور سمير نعيم**، والذين يمثلون فروعاً حيوية فى مدرسته النقدية، ممن تتلمذوا مباشرة على يديه وحصلوا معه على الماجستير والدكتوراه الأسماء اللامعة التالية فى مجال السوسيولوجيا العربية: عاطف أحمد فؤاد، محمد ابراهيم عبد النبى، إنعام سيد عبد الجواد، مديحة الصفتي، ثروت اسحق، عزة أحمد عبد المجيد، محيي شحاتة سليمان، محمد منصور حسن، صفاء الفولى، ماجدة حافظ، سعاد عطا فرج، محمد حافظ فرحات، ثريا عبد الجواد، أشرف فرج أحمد، حامد عبد الهادى ، نجلاء عبد الحميد راتب، أحمد أنور سيد، صالح سليمان عبد العظيم، حسنين محمد كشك، عبد الوهاب جودة، محمد عبد المنعم، حنان محمد سالم، عماد حمدي أحمد، سماح عبد الله، فرغلى هارون، **من مصر**. نور الدين زمام، فضيلة سيساوي، فتيحة بوشحيط، مؤمن بدعي عبد المؤمن، **من الجزائر**. حامد عبد الحسن السالم من العراق، نضال حميد محمود **من الكويت**، محسن على راشد **من اليمن**، سامي محمود ذبيان **من لبنان**، محمد عباس نور الدين **من المغرب**، وغيرهم الكثير.

وبنظرة سريعة على بعض **عناوين رسائل الماجستير والدكتوراه التى أشرف عليها الدكتور سمير نعيم وأنجزها تلامذته**، يمكننا اكتشاف ذلك الخط النقدى الذى يجمعها،

ويميزها عن غيرها فى مجال البحث السوسيولوجى، نذكر منها عناوين الرسائل العلمية التالية: العلاقة بين التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية – معوقات التنمية فى القرية المصرية – بعض المحددات البنائية لوعى المرأة المصرية – الاعلان التلفزيونى وعلاقته بالقيم فى ظل الانفتاح الاقتصادى – الآثار الاجتماعية للتحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري– الوعي الاجتماعي للطبقة العاملة الجزائرية – الانتماء الاجتماعي للشخصية المصرية في السبعينيات دراسة ميدانية – أنساق القيم الاجتماعية وتأثرها بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية – الجيش والتغير الاجتماعى فى اليمن – الاوضاع السياسية والاجتماعية للعمال الأجراء فى القرية المصرية – ملامح الوعى لدى الباحثين فى ميدان علم الاجتماع وانعكاساتها على المنتج البحثى – علم اجتماع المستقبل والمجتمع المصرى – أنماط الوعي التنموي لدي المتخصصين في العلوم الاجتماعية في مصر– الثقافة الفرعية للشباب المصري دراسة مقارنة لرطانة الشباب الجامعي – العولمة الاقتصادية والدور الاجتماعي للدولة – الوضع الاجتماعي للمرأة في القانون المصري المعاصر – التغيرات الاقتصادية الاجتماعية في مصر في السبعينيات وعلاقتها بالقانون – السينما والتليفزيون وصور السلوك الجانح دراسة ميدانية بالمغرب – المشكلات الاجتماعية وتحديات التنمية في مصر – العوامل البنائية المؤثرة علي الوعي السياسي والقانوني – الانفتاح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية توزيع فرص العدالة في المجتمع المصري – الوعي الاجتماعي والانتماءات الاجتماعية – الأبعاد الاجتماعية لظاهرة توظيف الأموال في مصر – التوجهات الإيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد – مستقبل تحولات أنساق القيم الاجتماعية في ظل العولمة – وغيرها الكثير.

وباستقراء النتاج العلمى للدكتور سمير نعيم، وللعديد من تلاميذه الذين ساروا على نهجه، يمكننا أن نلحظ بما لا يدع مجالاً للشك، أنها جميعاً تمثل اتجاهاً متميزاً فى دراسة المجتمع العربى، ومدرسة نقدية متميزة فى السوسيولوجيا العربية المعاصرة. كما يمكن أيضاً استكشاف أهم المرتكزات النظرية التى تقوم عليها هذه المدرسة النقدية فى علم الاجتماع المصرى والعربى فى النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: تتبنى هذه المدرسة الاتجاه النقدى فى علم الاجتماع وفى الفكر الاجتماعى عموماً، لكل من الفكر والواقع، كما تضم مختلف الاتجاهات السوسيولوجية التى تشجع التنوع النظرى والمنهجى الخلاق.

ثانياً: تنطلق أعمال هذه المدرسة من التسليم بخصوصية الواقع الاجتماعى المصرى والعربى بكافة أبعاده، ولهذا فإنها تستمد أهم ركائزها وأهدافها العامة من مفكرى التنوير المصريين فى القرنين التاسع عشر والعشرين، من أمثال رفاعة الطهطاوى وجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده، ومن تلاهم من أعلام الفكر المصرى مثل رشيد رضا وسعد زغلول ومصطفى عبد الرازق وقاسم أمين وطه حسين. ومن أهم هذه الركائز الاهتمام بالقضايا الكبرى للوطن، مثل: العدل والمساواة وحقوق الإنسان وعدم طبقية التعليم، ونشر القيم الايجابية والعمل المنتج والتنمية الشاملة، وعدم الانعزال عن معارف وعلوم وحياة الاخرين، وكشف أساليب تزيف وعى الجمهور ومقاومة الظلم، والاهتمام بالكشف عن أساليب نشر التفكير العلمى وأساليب تحقيق النهضة الشاملة.

ثالثاً: تنطلق أعمال هذه المدرسة من التسليم بإمكانية تطوير المجتمع المصرى والعربى وتحقيق انسانية الإنسان فيه إذا توافرت شروط الاستثمار الأمثل لإمكاناته البشرية والمادية المهدرة. وبناء عليه تسعى هذه المدرسة إلى دراسة وفهم البناء الاجتماعى المصرى والعربى بما يضمه من أنساق اجتماعية، وتحليل القوى الاجتماعية المختلفة على ضوء دورها فى تحقيق هذا الهدف أو إعاقته وعلى ضوء علاقة هذا البناء بالنظام الدولى والمراحل التاريخية التى مر بها.

رابعاً: تسترشد هذه المدرسة بانجازات مختلف الاتجاهات النقدية والراديكالية فى علم الاجتماع العالمى، التى ترتكز على مسلمات تسخير العلم الاجتماعى لأجل تحرير الإنسان بوجه عام من الاضطهاد والاستغلال والفقر والجهل والدفاع عن حقوق الإنسان وخاصة فى بلدان العالم الثالث التى ننتمى إليها، ومن أهم هذه الاتجاهات الخيال العلمى الاجتماعى لرايت ميلز، واتجاه مدرسة فرانكفورت وبخاصة أعمال هربرت ماركيوز وإريك فروم وهابرماس، بالإضافة إلى أعمال الماركسيين المحدثين مثل جورج لوكاش وأنطونيو جرامشي

... الخ. ولهذا فهذه المدرسة تولى اهتماماً كبيراً بموضوع الوعى الاجتماعى والقيم الاجتماعية الايجابية المستمدة من تراثنا ودورها فى تحقيق النهضة الشاملة.

خامساً: تسلم هذه المدرسة بأن القوى الاجتماعية البازغة والصاعدة تلعب دوراً حيوياً فى عملية التغير الاجتماعى نحو التقدم، مثل تنظيمات المجتمع المدنى بما تضمه من شباب من الجنسين ومن مفكرين ومثقفين ورجال دين، ولهذا فإن أبناء هذه المدرسة يدعمون أنشطة هذه التنظيمات بالمشاركة الفعالة فى تنمية الوعى الاجتماعى بالقضايا المجتمعية الكبرى من خلال الندوات والمؤتمرات والبرامج التى توجهها هذه التنظيمات لمختلف قطاعات المجتمع، بما يسهم فى خدمة قضايا الوطن والإنسان.

ولم يكتف الدكتور سمير نعيم، وتلامذته معه ومن بعده، بالتنظير والبحث والدراسة النقدية للواقع الاجتماعى، وإنما تجاوزوا ذلك إلى **الفعل الاجتماعى المؤثر**، من خلال المشاركة المجتمعية فى هموم الوطن وقضاياه، بالبحث والدرس والنقاش، والتى تبلورت ذروتها فى المشاركة فى فعاليات الثورات العربية الأخيرة والتى عرفت بثورات الربيع العربى. ولا أنسى فرحة الدكتور سمير نعيم وهو خارج إلى ميدان التحرير بالقاهرة، ليشارك الشباب المصرى فى ثورته ومطالبه بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وليلحق به العديد من تلاميذه إلى الميدان، لتتجسد فى هذه المدرسة السوسيولوجية كل مظاهر الوعى الاجتماعى الحقيقى، الذى يتجاوز مجرد الفكر والمعرفة إلى الفعل والممارسة.

القسم الأول

الأستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد
سـيرة .. وشـهادات

السـيرة الأكاديميـة
للدكتور سمير نعيم أحمد

أولاً: البيانات الشخصية:

- الاسم : سمير نعيم أحمد الغول
- تاريخ الميلاد : ١٩٣٦/٨/١٧
- الوظيفة الحالية : أستاذ غير متفرغ بقسم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة عين شمس.
- البريد الالكترونى: samirnaimahmed@yahoo.com
- الموقع الالكترونى: http://criticsamir.blogspot.com

ثانياً: المؤهلات العلمية:

* **الدكتوراه** في علم الإجرام الاجتماعي من جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية ١٩٦٧.
* **الماجستير** من قسم الدراسات النفسية والاجتماعية- كلية الآداب – جامعة عين شمس ١٩٦٣.
* **الليسانس** من قسم الدراسات النفسية والاجتماعية – كلية الآداب – جامعة عين شمس ١٩٥٧.

ثالثاً: التدرج الوظيفي:

* أستاذ علم الاجتماع كلية الآداب – جامعة عين شمس	١٩٧٨- الآن
* أستاذ علم الاجتماع جامعة الكويت (اعارة)	١٩٨٠- ١٩٨٤
* أستاذ مساعد علم الاجتماع: جامعة عين شمس	١٩٧٣- ١٩٧٨
* مدرس علم الاجتماع: جامعة عين شمس	١٩٦٨- ١٩٧٣
* باحث: جامعة كاليفورنيا	١٩٦٥- ١٩٦٧
* باحث: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية	١٩٥٩- ١٩٦٤

رابعاً: المناصب الأكاديمية:

- رئيس قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٧-١٩٨٠، ١٩٨٤-١٩٨٥، ١٩٨٨-١٩٩٥.
- وكيل كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٥-١٩٨٨
- عميد كلية الآداب جامعة المنوفية ندباً (مؤسس الكلية) ١٩٨٦-١٩٨٨ .
- مدير مركز الخدمة العامة والتنمية الاجتماعية بجامعة عين شمس ١٩٨٩-١٩٩٦
- رئيس شعبة الدراسات الانسانية بمركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس وعضو مجلس الإدارة ١٩٩٧- الآن
- مقرر اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة (علم الاجتماع) ١٩٩٦-٢٠٠٠
- رائد اتحاد طلاب كلية الآداب ١٩٧٨-١٩٨٠

خامساً: المؤتمرات العلمية:

* المشاركة في عشرات المؤتمرات المصرية والعربية والعالمية بإلقاء البحوث ورئاسة المؤتمرات والجلسات ومنها:

١- رئاسة مؤتمر النمو اللامتكافئ ضمن المؤتمر الدولي الرابع عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (مونتريال - كندا) في الفترة من ٧/٢٦ إلى ١٩٩٨/٨/٣ والمساهمة بتقديم بحث فيه بعنوان: Human Rights in the West and the Rest.

٢- المشاركة فى المؤتمر الدولي الخامس عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع في مدينة بريسبين في استراليا في يوليو ٢٠٠٢، والمساهمة بتقديم بحث فيه بعنوان:
The Impact of Globalization on Human Rights.

٣- المشاركة في المؤتمر الدولي السابع عشر للجمعية الدولية لعلم الاجتماع بمدينة جوتنبرج بالسويد في يوليو ٢٠١٠، والمساهمة بتقديم بحث فيه بعنوان:
The Impact of Globalization on a Southern Cosmopolitan City (Cairo).

سادساً: الإنتاج العلمى (البحوث والمؤلفات):

أ- البحوث المنشورة:

* الأساس النظري لأجهزة كشف الكذب، المجلة الجنائية القومية، مجلد ٤، عدد ١٠، ابريل ١٩٦٢.
* الطفولة صانعة المستقبل، مجلة الثقافة، عدد ٤، أغسطس ١٩٦٣.
* استخدام الاختبارات الادراكية في التمييز الاكلينكى، المجلة الاجتماعية القومية مجلد ١، عدد (١)، ١٩٦٤.
* بناء الأسرة وتكوين الجُناح، المجلة الجنائية القومية، مجلد ٧، عدد (١)، ١٩٦٤.
* الاستثمار في العلم وفى الإنتاج، مجلة الفكر المعاصر، عدد ١٦٢، ١٩٧٠.
* الصورة الراهنة لعلم الإجرام الأمريكي، المجلة الجنائية القومية، مجلد ١٣، عدد (٣)، ١٩٧١.
* علم الاجتماع والأيدلوجيا، مجلة الطليعة، مجلد ٧، عدد ٢، ١٩٧١.
* تعاطى المخدرات أسبابها الاجتماعية والاقتصادية، الندوة الدولية العربية حول ظاهرة تعاطى المخدرات، جامعة الدول العربية، القاهرة ٤-١٠ مايو ١٩٧١.
* خطر تعاطى المخدرات القائم في المنطقة العربية، نفس الندوة.
* الانحراف الاجتماعي وواقع البلدان النامية، المؤتمر الدولي للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية، القاهرة ٥- ٨ أبريل ١٩٧٦.
* التحديات الاجتماعية للتنمية، المؤتمر الدولي للإحصاء والبحوث الاجتماعية، جامعة القاهرة ١٩٧٧.
* بعض ملامح الحياة الاجتماعية بواحة سيوة، ندوة جامعة عين شمس، ١٩٧٨.
* **The Arab Social Scientist**, Euro – Arab Research Group, Malta, December 1977, Malta .
* **Law and Dispute Treatment: some comments and proposals**, UNESCO, Vienna center Copenhagen 6-8 May 1977.

* **Law and Dispute Treatment; the pilot study in the Arab Republic of Egypt.** Hamburg, UNESCO1978 .
* **Law and Dispute Treatment Progress Report,** UNESCO, Paris Dec. 1979.
* **Modes of Disputes and their Treatment in Boulak District in Cairo,** UNISCO, Dubrovnik, 7-9 Sept, 1979
* التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٧، ١٩٧٩.
* **Towards a demystification of Arab Social Reality, A critique of Sociological Studies on the Arab World,** Middle East Review, London,V 3.1978
* **Dispute Treatment in Peripheral States,** Pecs Hungary, March 1981.
* حرب أكتوبر وبناء الإنسان المصري، منشورات مركز بحوث الشرق الأوسط، بجامعة عين شمس، ١٩٨٠.
* من التحديث إلي أنماط الإنتاج، مراجعة كتاب، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٠، عدد (٤)، ١٩٨٢.
* أنساق القيم الاجتماعية – ماهيتها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد (١٠)، عدد ٥، ١٩٨٢.
* الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي، (عضو ندوة)، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٩، عدد ٣، ١٩٨١.
* أثر التغيرات في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١١، عدد ١٩٨٣. (ص ١١٣-١٢٢)
* الشخصية العربية والتحدى الحضاري، (منظم ندوة)، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١١، عدد (٤)، ١٩٨٣.
* واقع ومستقبل بحوث علم الاجتماع في الوطن العربي، ندوة إعداد ميثاق التنمية الاجتماعية، جامعة الدول العربية / تونس، أغسطس ١٩٨٣.
* الشباب وقيم العمل المنتج، مجلة العربي، الكويت، أكتوبر ١٩٨٤.

* التكوين الاقتصادي الاجتماعي وأنماط الشخصية العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٧، عدد ٣، ١٩٨٤.
* بحوث علم الاجتماع والالتزام بقضايا الإنسان العربي، مؤتمر علم الاجتماع وقضايا الإنسان العربي، جامعة الكويت من ٨-١٠ أبريل ١٩٨٤ (أمين عام المؤتمر).
* إدمان المخدرات بين اختلال الفرد واختلال المجتمع، ورقة عمل قدمها المؤلف فى جلسة الاستماع حول موضوع إدمان المخدرات بمجلس الشعب فى ١٩٨٦/٢/٦ .
* **Mediators and mediation process**, in: The Study of Disputes (Eds.) M. Cain and K. Kuleasar. Budapest. Unesco .1989.
* المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني: حالة مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٣، يناير ١٩٩٠.
* التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى والهجرة الريفية والحضرية، ورقة عمل قدمها المؤلف إلى المجلس القومى للفنون والآداب والإعلام، ديسمبر ١٩٩١.
* الانحراف بالإبداعية، ندوة عاطف غيث، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.
* أنساق القيم الاجتماعية بالوطن العربي، مؤتمر المستقبل العربي، الإمارات العربية المتحدة، دبي ديسمبر ١٩٩٥.
* **Human Rights in the West and the Rest**, 14th International Congress, International Sociological Association, Montreal.1998.
* **Human Rights and Globalization**, 15th International Congress. International Sociological Association, Brisbaine, Australia ,2002.
* احتواء قيم وأيديولجيا العنف علي ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، مؤتمر العنف والعولمة، منتدى حوار الثقافات، الاسكندرية، يوليو ٢٠٠٢.
* ثقافة الديمقراطية والتنمية وقيم القطاع الثالث، مجلة شئون الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، العدد٩، يناير ٢٠٠٤.
* منظومة القيم والواقع الاجتماعي بين تكريس الراهن وتحقيق المأمول، مؤتمر منظومة القيم وتطور المجتمع، منتدى حوار الثقافات، العين السخنة، ٥-٧ ابريل ٢٠٠٥.

* المواجهة الاجتماعية الشاملة لمشكلة انتشار تعاطى وإدمان المخدرات، بحث قدمه المؤلف لملتقى الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية بمناسبة اليوبيل الماسى لها، القاهرة، إبريل ٢٠٠٥.
* التغيرات البنيوية فى المجتمع المصرى وانعكاساتها على أنساق القيم فى النصف الثانى من القرن العشرين، مؤتمر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن مصر في نصف قرن، القاهرة ٢٠٠٧.
* السمات الشخصية للمصريين بين الثبات والتغير، مؤتمر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن الشخصية المصرية، القاهرة، مارس ٢٠١٠.
* **Impact of Globalization on a Southern Cosmopolitan City, A Human Rights Perspective**. XVII ISA World Congress of Sociology 11-17 July 2010, Gothenburg, Sweden.

ب- كتب مؤلفة ومترجمة:

* **رعاية الطفل وتطور الحب**، (ترجمة بالاشتراك مع د. فرج أحمد)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠.
* **علم النفس الاجتماعي في الصناعة**، (ترجمة بالاشتراك مع د. محمود الزيادي)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦١- ١٩٦٨.
* **قضايا علم الاجتماع**، ترجمة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.
* **المجتمع**، ترجمة، النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧١.
* **Mediators and mediation process**, in: Tthe Study of Disputes(Eds.) M. Cain and K. Kuleasar. Budapest. Unesco .1989
* **النظرية في علم الاجتماع**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩-١٩٨٢-١٩٩٠- ١٩٩٦.
* **علم الاجتماع القانوني**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢- ١٩٨٥- ١٩٩٢ – ١٩٩٨- ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨.
* **المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية**، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨٥-١٩٨٩-١٩٩٣-١٩٩٧-٢٠٠٠- ٢٠٠٥ -٢٠٠٧- ٢٠١١.

* **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨-١٩٧٥-١٩٨٢-١٩٩٠-٢٠٠٨، دار إنسانيات للنشر والتوزيع ٢٠١١.
* **الجريمة والمجتمع**، (بالاشتراك مع د. ماجدة حافظ)، التعليم المفتوح، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.
* **علم السكان**، بالاشتراك مع أ.د. ثروت اسحق، التعليم المفتوح، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.
* **أهل مصر- دراسة في عبقرية البقاء والاستمرار**، مركز الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣-٢٠٠٨.
* **قضايا اجتماعية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧.
* **تصميم البحوث: نماذج بحثية**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨.
* **ثورة ٢٥ يناير وثقافة الاستهانة**، دار إنسانيات للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠١١.

سمير نعيم
عالم الاجتماع الوطنى الراديكالى الحالم
بقلم الدكتور جمال زهران(*)

عرفته أستاذاً فى علم الاجتماع، صاحب أفكار تقدمية راديكالية، قبل أن أعرفه بعد ذلك عن قرب ليصبح أخاً وصديقاً وإنساناً ودوداً للغاية. من يعرفه عن بعد، يرى فيه الصرامة والجدية والقوة، ومن يقترب منه ويتعامل معه يجد فيه طابعاً إنسانياً يصعب أن تلمسه إن كنت بعيداً عنه.

فقد تكونت ذهنية عن هذا الأستاذ العالم لدى كل من تتحدث معهم عنه، مضمونها أنه شخص جاد وصارم وواضح وضوح السيف، ولا يخشى فى الحق لومة لائم. وقد سمعت عنه ذلك قبل أن أعرفه عن قرب، حيث أن التخصصات مختلفة ولم أكن أراه أو اتحاور معه حتى أمون صورة ذهنية عنه، ولكننى ارتبطت به من علاقة الأوراق. فقد كنت أتابع كتابات الآخرين فى مختلف العلوم الاجتماعية لمعرفة ما يجرى لدى الآخرين واهتماماتهم، وكان الدكتور سمير نعيم أحد هؤلاء الجادين من قمم العلم الاجتماعى، فكونت صورة عنه من خلال ذلك، ووضعته فى طليعة التقدميين الراديكاليين الحالمين. حيث عشقت كتاباته الجادة والواضحة والتى تتسم بالسلاسة فى الأسلوب والعمق فى التناول والرؤية النظرية الشاملة. ولذلك كنت سعيداً للغاية عند لقائى به أول مرة فى مركز الدراسات الاستراتيجية التابع للقوات المسلحة، وكان مقره آنذاك نهاية شارع الطيران بمدينة نصر، لنتشارك فى إعداد دراسة حول الإرهاب العالمى وكيفية مواجهته. كما أننى عرفت هذا الأستاذ العالم الذى كان يعشق طلابه الجادين، ويرفض الطلاب غير الجادين إلى حد الكراهية. فهو لم يكن

(*) أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية جامعة بورسعيد، والنائب المستقل بالبرلمان المصرى ٢٠٠٥-٢٠١٠.

يطيق طالباً مهملاً، أو ضعيفاً، أو مستكيناً، بل كان يحرص على طلابه الجادين والواثقين من أنفسهم، والواعدين فى مستقبل أفضل لمدرسة علم الاجتماع المصرية والعربية. ولذلك كان يلفظ الطلاب غير الصالحين حتى شطبهم من استكمال الدراسات العليا، ويعطى الوقت الكامل للطالب الجاد ويسهم فى تكوينه. حيث كان يعتبر أن الطالب الجاد أرضاً زراعية جيدة وصالحة للاستزراع فتأتى النتيجة طيبة ومضمونة. ولذلك كانت أفكاره يانعة فى كل طالب جاد لديه. فلم أرى طالباً لديه، شخصية تابعة، بل شخصية مستقلة. ولم أرى طالباً لديه شخصيته مستكينة، بل ناقداً حاداً. ويعشق الدكتور سمير نعيم المدرسة النقدية، فاستطاع أن يغرسها فى جميع طلابه، لأنه كان يسعى من خلال ذلك إلى تكوين الطالب الباحث النقدى.

ويصعب أن ترى طالباً تخرج على يديه ممن حصلوا على درجتى الماجستير والدكتوراه خارج هذا النطاق. حتى أننى أستطيع أن أحكم على أى باحث فى أى منتدى أو نقاش أو ندوة أو مؤتمر أنه ينتمى إلى مدرسة هذا العالم من خلال حديثه، ولم أخفق يوماً ما فى ذلك. فهو يتعامل مع العقل باعتباره جوهرة الإنسان، ومن ثم لابد من بذل المزيد من الجهد للحفاظ عليه بتشغيله بالطريقة السليمة، وأبسط طريقة لذلك، هو غرس النقدية فى هذا العقل، فيظل متيقظاً ويعمل بكفاءة حتى نهاية العمر. وهذه سمة بقدر ما استطاع أن يغرسها فى طلابه الجادين، فإنه يتسم بها حتى الآن، متعه الله بالصحة والعافية جزاء ما قدم لطلابه وللعلم الاجتماعى.

وقد التقينا سوياً على النقاش والحوار فى كل قضايا مصر بلا انقطاع، وشعرت دائماً بأنه يفيض حماسة وغيرة على هذا الوطن، وقلقاً على مستقبله. وكان متفائلاً دوماً بالشعب المصرى وموارده، ويعرف عبقرية الشعب فى إرادته التى يملكها دائماً. ولذلك فاجأنى بإهداء كتاب له بعنوان: "أهل مصر"، فسعدت جداً لهذا الإنتاج، ورددت على هذه المفاجأة بقراءتى لهذا الكتاب وعرض له فى مجلة السياسة الدولية عدد إبريل ١٩٩٣. وبمجرد أن رآه كان سعيداً للغاية لهذه القراءة والتحليل السياسى لهذا الكتاب. حيث كان الدكتور سمير نيم يرى أنمصر هى هبة المصريين، وليس هبة النيل كما كان يشاع، وقدم اطروحته على هذا

الأساس. وبهذا الحسم يطرح سمير نعيم مشروعاً قومياً تنموياً مستقبلياً متكاملاً. وذلك لتحقيق أهداف الاستثمار الأمثل لكافة موارد وإمكانيات مصر البشرية والطبيعية وتطوير قوى الإنتاج فيه، وعدم إهدار ثروات مصر المتحققة فعلاً فى انفاق استهلاكى بذخى ومظهرى تقوم به قلة ضئيلة من أهل مصر، وتحقيق المشاركة الفعلية لعموم أهل مصر فى اتخاذ القرارات. وفى ضوء هذه الأهداف التى يبتغيها ذلك المشروع التنموى، يقتضى ضرورة دراسة وتحليل وتطوير تنظيمات مصر الاجتماعية مثل: النظام الاقتصادى والسياسى والتربوى والثقافى والإعلامى والقانونى والأسرى والنظم القيمية.

ويمثل كتاب أهل مصر، بداية لمشروع موسوعة فكرية متكاملة لنهضة مصر من منظور سوسيولوجى، نفتقده كثيراً فى مناخنا العلمى الذى نعيشه. نحن إذن لسنا بصدد كتاب عادى، إنما بصدد جزء من مشروع فكرى متكامل، على غرار ونهج المشروع الفكرى للعالم المصرى الفذ الدكتور جمال حمدان فى موسوعته شخصية مصر، وإذا كان جمال حمدان قد سجل موسوعته من منظور جغرافى بحكم تخصصه الأكاديمى، فإن الدكتور سمير نعيم يطرح مشروعه الفكرى من منظور سوسيولوجى بحكم تخصصه الأكاديمى أيضاً. إلا أنه لا يغيب عن أذهاننا أنه إذا كان التخصص الأكاديمى هو المحور لكل من العملين على هذا النحو، إلا أنه يكشف أيضاً عن اهتمام مجتمعى شامل بما يجرى فى مصرنا الغالية من جانب كل من العالمين.

ولا شك أن هذا الكتاب القيم، يمثل جهداً علمياً رصيناً يعكس هموم واحد من المثقفين الوطنيين لمجتمعنا المصرى العريق، وهو عمل يضاف إلى الأعمال المتميزة فى علم الاجتماع التى سبق له أن انتجها وكان لها صدى واسع. إلا أن ما يسجل فى هذا الكتاب أنه تميز بالدقة المتناهية فى ارقامه والتى اتسمت أيضاً بالحداثة، بالإضافة إلى سلاسة الأسلوب التحليلى لموضوع الكتاب مما يجذب القارئ العادى إلى قراءته وربما يحفزه على العطاء والعمل، بينما يستنفر همة المثقفين والمتخصصين للسير فى هذا الطريق لاستكمال جوانب الموضوع من زواياه العلمية المختلفة.

أما عن الدكتور سمير نعيم الثائر، وهو الجانب الذى يلمسه كل من يقترب منه فقط، فقد ظهر واضحاً جلياً أيام الثورة العظيمة التى تفجرت فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١. فقد اتصل بى للمشاركة فى ميدان التحرير حيث كنت مقيماً هناك طوال الثورة، وأتى وهتف وسط جموع الشعب وحشوده الضخمة، وكنت أرى السعادة تغطى كل وجهه، وجسده يتسم برشاقة شباب الثلاثين، ولم أجد هذا العالم بهذا الكم من النشاط والحيوية، وكان يعانقنى بين حين وآخر، ولسان حاله يقول: الحمد لله أن وهبنا العمر حتى نرى ثورة الشعب المصرى تتفجر لتطيح بهذا النظام القمعى الفاسد.

ووجدت الدكتور سمير نعيم يزداد تألقاً كعالم، مثل الجراح الماهر، بدأ يشرح جسد المجتمع من جديد ليرى فيه المزايا ويستأصل الأجزاء الضارة من خلال قلمه الرشيق. وبدأت كتاباته تتدفق فى صحف عديدة، ويحرص فى الانتظام فى الكتابة بعد الثورة بشكل واضح، بعد أن شعرت أن اليأس كاد أن يتسرب إلى نفسه ولكن الحمد لله، عاش سمير نعيم ليثبت دائماً أن الثقة بهذا الشعب كبيرة، وأن يعبر عن غضبه فى اللحظة المناسبة. وآخر ما قرأت لهذا العالم الثائر، مقال بعنوان: "المارد لن يعود أبداً إلى القمقم"، فى صحيفة العربى الناصرى، قال فيه عن الشعب المصرى فى ٢٥ يناير: ظهر الشعب كمارد عملاق يقف شامخاً عظيماً قوياً واثقاً بينما تتضاءل أمامه وتحت قدميه رموز النظام خائفة مذعورة، بعد أن كان الحاكم يبدو كوحش كاسر مخيف. هذا الشعب المارد لن يعود أبداً إلى القمقم، وهو قادر على دحر كل القوى المضادة للثورة وإقامة النظام الاجتماعى الجديد على أنقاض النظام الفاسد الذى ثار الشعب من أجل اسقاطه. من أجل تحرير طاقات وإمكانات وإبداعات كل المصريين وخاصة الشباب، وإطلاقها لتحقيق الاستثمار الأمثل لكل إمكانات مصر البشرية والطبيعية.

هكذا كان الدكتور سمير نعيم العالم الراديكالى الحالم بتغيير الأوضاع، وأقول فى الختام، أننى أقدر هذا العالم المصرى الذى ظل ممسكاً بمشرط الجراح طوال عمره ليكشف عن مزايا هذا الشعب وينتقد السلبيات بقوة، وكله أمل وثقة فى أن الشعب المصرى يستحق المكانة الأفضل دائماً.

سمير نعيم المعلم الاول

بقلم الدكتور محمد سيد أحمد(*)

ليست المرة الأولى التى يطلب منى الكتابة عن شخصية عظيمة بقيمة وقامة أستاذى ومعلمى الأول العالم الجليل والفكر المبدع المهموم دائماً بقضايا الوطن ومشكلاته الأستاذ الدكتور سمير نعيم، فقد قمت بنفس المهمة الثقيلة والصعبة مع الراحل العظيم أستاذى الدكتور عبد الباسط عبد المعطى العالم والمناضل والإنسان، الذى افتقده الوطن فى هذه المرحلة المفصلية والهامة من تاريخه. وعلى الرغم من أن الكتابة جزء من عملى ومهنتى، إلا أن فعل الكتابة عن حبيب وصاحب فضل وفاءاً وعرفاناً بالجميل يكون من الصعوبة بمكان.

أعتقد أن المقربين منى قد تصيبهم الدهشة من كلماتى هذه لأن الجميع يعلم عدم تتلمذى المباشر على أستاذى فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه، فقد انقطعت الصلة المباشرة بيننا بعد مرحلة الليسانس، بسبب عدم دخولى المؤسسة الأكاديمية من باب المعيدين، لعدم احتياج القسم الى معيدين فى عام تخرجى، وبالتالى حرمت من التعيين وتأخر دخولى وانخراطى فى العمل الأكاديمى سنوات وسنوات.

لقد وضعنى هذا القرار فى موقف صعب للغاية، حيث أصبحت أمام خيارين لا ثالث لهما، الأول هو الاكتفاء بالمؤهل الجامعى واختيار طريق للعمل المهنى بعيداً عن المجال البحثى والأكاديمى، أما الخيار الثانى فقد كان الأصعب والأشق، حيث قبول التحدى واتخاذ قرار الالتحاق بالدراسات العليا ومواصلة الدراسة إلى جانب العمل فى المجال البحثى حتى اتمكن من الحصول على فرصة جديدة للعمل الأكاديمى.

(*) كاتب وباحث وأكاديمى ومحلل سياسى.

وبما أن طبيعتى أميل للمغامرة واقتحام الصعب والتى اكتسبتها من مشاركتى وانخراطى فى العمل السياسى- المعارض – فى مرحلة عمرية مبكرة نسبياً، فقد قررت اختيار الطريق الصعب مع أخذ تعهد على نفسى احتراف العمل البحثى منذ لحظة تخرجى، حيث اقنعت نفسى بأننى خلقت للعمل فى هذه المهنة فقط، وبذلك أصبح البحث العلمى مصدر رزقى الوحيد، وهو ما جعلنى أسعى بكل طاقتى لتحصيل العلم وامتلاك ناصيته ومعرفة أساليبه وأدواته وإتقان مهاراته كأى صاحب صنعه أو حرفة أو مهنة.

وهنا بدأ يبرز دور أستاذى الدكتور سمير نعيم فى حياتى من جديد فهو من كبار صناع البحث الاجتماعى فى مصر والوطن العربى، بل من أمهر من عمل بهذه المهنة، وكنت قد تلقيت على يديه أولى دروسى فى هذه الصنعة قبل أربع سنوات من هذا التاريخ حين التحقت بقسم الاجتماع فى الفرقة الأولى وجذبنى بأسلوبه السهل والبسيط أثناء تعليمنا أسس علم الاجتماع، ومنه استوعبت كيفية التفكير العلمى فى شئون المجتمع. ثم توالت اسهاماته فى تعليمى أصول الصنعة فى الفرقة الثانية من خلال مقرر النظرية الاجتماعية، حيث بدأت معالم التفكير النقدى تبرز من خلال تعليمنا كيف نفكر بشكل نقدى من خلال أسس تقييم النظرية التى علمنا كيفية استخدامها. وفى الفرقة الثالثة كان عليه أن يعلمنا فنون وأسرار الصنعة من خلال مقرر مناهج البحث، حيث رسخ بداخلنا أهمية استخدام المنهج العلمى فى البحوث الاجتماعية، وأدركت من خلال أستاذى أن سر هذه الصنعة هما النظرية والمنهج ومن يجيد استخدامهما يكون قد أصبح صنايعى ماهر. وجاءت السنة التمهيدية للماجستير وكان لقائى الأخير فى قاعات الدرس مع المعلم الأول، حيث كان قرارى باحتراف الصنعة فقمت بالنهل من ينابيع علم أستاذى الفياضة، وأصبح كتابيه فى النظرية والمنهج هما أدواتى وعدتى ومرجعيتى طوال الوقت سواء فى إعداد اطروحتى الماجستير والدكتوراه أو أثناء عملى فى مجال البحث الاجتماعى والسياسى بصفتى باحث محترف يضطر لبيع قوة عمله فى سوق البحث الاجتماعى والسياسى.

وبالطبع ورثت من أستاذى منهجه النقدى فى علم الاجتماع، وهى الوراثة التى سببت لى العديد من المشكلات مع كثير ممن عملت معهم أثناء مشوارى البحثى، حيث كانت

انتماءاتهم إلى المدرسة المحافظة فى علم الاجتماع، وكنت على النقيض أتبنى الاتجاه الراديكالى، وأفخر بانتمائى لمدرسة عين شمس النقدية فى علم الاجتماع، تلك المدرسة التى أسسها أستاذى العالم الجليل الأستاذ الدكتور سمير نعيم وأصبحت ذائعة الصيت فى طول وعرض الوطن العربى.

وعلى الرغم من البعد وعدم الالتقاء المباشر مع أستاذى على مدار ما يقرب من عقدين من الزمان – باستثناء لقاءات بالصدفة البحته – إلا أننى أعتبر نفسى من أكثر المقربين إلى عقل أستاذى، حيث ألتقى معه على المستوى الفكرى بشكل يومى دون انقطاع، فهو بالنسبة لى الضوء الذى أنار طريقى فهو المعلم الأول الذى شكل وعيى وعلمنى كيف أفكر بطريقة علمية ونقدية، وهو ما كان له تأثير كبير على خياراتى وانحيازاتى الفكرية والاجتماعية والسياسية طوال الوقت.

وحين اتيحت لى فرصة العمل الأكاديمى لأول مرة قمت باختيار مقررى النظرية والمنهج، وكانت كتب أستاذى هى المراجع الأساسية التى أعتمد عليها فى التدريس لطلابى، وما زالت حتى اللحظة الراهنة هى المدرسة الحقيقية فى علم الاجتماع فى مصر والوطن العربى التى أنهل وينهل منها الكثيرين من طلاب هذا العلم.

وبعد كل هذه السنوات، وحين تم انتخابى أميناً للشئون السياسية للحزب الناصرى أصبحت مسئولاً عن الصالون السياسى للحزب وأخذت على عاتقى تحويله إلى منتدى فكرى يناقش ويخطط لمستقبل مصر، حيث تطرح على مائدته كل القضايا الوطنية، وأصبحت فى ضيافتنا صفوة العلماء والمفكرين فى كافة المجالات، وبالطبع أصبحت الفرصة سانحة للقاء الأستاذ والمعلم الأول، فكانت الدعوة لمناقشة قضايا وهموم ومشكلات الوطن وكان الترحيب والتواصل بعد انقطاع دام سنين. وكم كانت سعادتى أن أشارك أستاذى ومعلمى الأول نفس المنصة مقدماً، ثم توالت اللقاءات، حتى قامت ثورة ٢٥ يناير ووجدت أستاذى متواجد بيننا فى الميدان يشارك فى معركة تحرير الوطن، وأخذت على عاتقى أن أجمع له ولأستاذى وتلميذه أيضاً الأستاذ الدكتور محمد محى الدين، شباب الثورة بمقر الحزب الناصرى بشارع طلعت حرب والمطل على ميدان التحرير والذى تحول إلى استراحة محاربين للثوار فيقوما

بمناقشاتهم وتوعيتهم وتقديم الأفكار لتطوير آليات الحركة من أجل استمرار الثورة وإسقاط النظام.

وكانت دعوتى الأخيرة لمعلمى الأول هى ضرورة الكتابة المنتظمة للقارئ المصرى والعربى فى هذه المرحلة الهامة من تاريخ الوطن فكان الترحيب باعتبارها مهمة وطنية للعالم والمفكر الثائر دائماً، وكانت جريدة العربى المنبر الأكثر صلابة فى مواجهة النظام البائد والتى تبنت اجهاض مشروع التوريث منذ ما يقرب من عشر سنوات وتكبدت كتيبتها المقاتلة من صحفيين وكتاب ومفكرين ومثقفين مصريين وعرب الكثير من الصعاب كى تستمر فى خندق الممانعة والمقاومة، هى المنبر الذى يطل منه علينا أسبوعياً لنتعلم كيف نتعامل ونفكر فى قضايا الوطن فى هذه المرحلة المفصلية من الربيع العربى.

ولا يمكن أن أخفى سعادتى وفرحتى حين يشيد معلمى الأول بأحد مقالاتى، حيث أعتبرها شهادة ووسام على صدرى ومع الوقت تحولت السعادة والفرحة إلى فخر بهذه المتابعة من أستاذى لمقالى الأسبوعى على صفحات العربى ودائماً ما أنتظر تقييمه ونقده باعتبارها فرصة جديدة ومتجددة للاستفادة والتعلم. أما السعادة الأكبر فهى مفاجأة أستاذى ومعلمى الأول بإهدائى كتابه الأخير (ثورة ٢٥ يناير وثقافة الاستهانة)، والذى يعد بحق إبداع جديد لعالم كبير ومفكر مبدع – ما زال ينتج – ستظل أعماله علامة بارزة وفارقة فى تاريخ هذا العلم فى مصر والوطن العربى.

أعتقد أن دواعى الدهشة قد زالت الآن فيما يتعلق بالحب والفضل تجاه معلمى الأول الذى ساهم بشكل كبير فى تشكيل وعيى بالعالم، وساعدنى فى تحديد مواقفى وانحيازاتى الفكرية والاجتماعية والسياسية والتى أتأكد كل يوم أنها وطنية وقومية خالصة، وبالطبع لابد من توجيه التحية والشكر والتقدير لمعلمى الأول الذى لولاه ما كان طريقى وما كانت رحلتى فى الحياة قد أصبحت لها كل هذه المعانى، حيث ادركها عندما أنظر لزملائى الآخرين الذين تم تعيينهم معيدين بالجامعة لحظة تخرجهم ومرت بهم الأيام وضلت خطواتهم وتحولوا إلى مجرد موظفين مغمورين فلا نسمع لهم صوتاً ولا نقرأ لهم شيئاً ولا نجدهم مشاركين فى معالجة قضايا وهموم ومشكلات الوطن.

أهمية التفكير العلمى والرؤية النقدية فى تكوين الباحث الاجتماعى

(إضافة العالم الدكتور سمير نعيم أحمد)

بقلم الدكتورة نجلاء عبد الحميد راتب(*)

منذ بدايات نشأة علم الاجتماع فى مصر، وسيطرة الاتجاه الإمبيريقى على دراسات المشتغلين بهذا العلم، كانت دراسات علم الاجتماع فى معظمها – إن لم يكن كلها – مجرد دراسات ميدانية غير موجهة بموقف نظرى واضح ومتبلور يحدد موقف الباحث الاجتماعى المصرى من قضايا مجتمعه وواقع هذا المجتمع وخصوصية مشكلاته وواقعه الاجتماعى والسياسى.

فى هذا السياق نشأت مدرسة عين شمس فى علم الاجتماع ورائد هذه المدرسة الأستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد وأساتذتها الأجلاء. وقد شيد الأستاذ الدكتور سمير نعيم هذه المدرسة الفكرية على أركان رئيسية؛ يقوم الركن الأول منها على قاعدة علمية أساسية فحواها: " أن أى باحث فى أى علم من العلوم لا غنى له عن نظرية توجهه فى جمعه للوقائع المتعلقة بالظاهرة التى يريد دراستها أو فى اختياره للفروض التى يريد أن يختبر صدقها وفى اختياره للمنهج والأدوات التى سيستخدمها فى دراسته. وأنه بدون هذه النظرية يتخبط فى جمع معلوماته بحيث تأتى غير مترابطة ثم يعجز فى النهاية عن إضفاء معنى عليها أو تفسيرها."

وقد كانت هذه القاعدة الهامة هى محطة الانطلاق لكل الدراسات التى قام بها – ولا يزال – الباحثون المنتمون لهذه المدرسة الفكرية ممن تتلمذوا على يد هذا العالم الجليل والمفكر الكبير.

(*) أستاذ مساعد بقسم الاجتماع كلية الآداب – جامعة بنها.

أما عن طبيعة وماهية ذلك الموقف النظرى، وأى نظرية – وسط هذا الحشد الهائل من النظريات المتضاربة فى ميدان علم الاجتماع – هى الأكثر ملائمة لتفسير ظواهر ومشكلات الواقع المصرى ؟. كانت الإجابة عن هذا التساؤل الكبير والشائك، هى الركن الثانى من أركان المدرسة الفكرية التى شيدها وأرسى معالمها الدكتور سمير نعيم. وكانت هى موضوع أحد مؤلفاته الهامة والرائدة فى علم الاجتماع وهو كتاب "النظرية فى علم الاجتماع". وقد تمثل الإسهام الحقيقى الذى قدمه هذا الكتاب فى إنارة الطريق أمام الباحثين للمفاضلة بين الاتجاهات النظرية المختلفة والمتضاربة، وذلك من خلال توضيح المعالم الأساسية لهذه الاتجاهات، والكشف عن المضامين الايديولوجية لها، ووضع الأسس العلمية الصحيحة التى تساعدنا على معرفة نواحى القوة والقصور فى كل منها واتخاذ موقف نقدى منها.

فقد استمدت هذه المدرسة ركائزها من القضايا النظرية لعلم الاجتماع النقدى، وتبنت بوعى كبير موقفاً نقدياً من الارتباط الايديولوجى لعلماء الاجتماع بالسلطة، واستخدام هذا العلم كتبرير ايديولوجى للنظام القائم مؤيداً ومدافعاً عنه. وقد كان ولا يزال ذلك الموقف النقدى من السلطة، هو المحدد الحاسم فى اختيارات العالم الدكتور سمير نعيم الأكاديمية (البحوث والدراسات والكتب)، واختياراته فى مجال حياته العلمية أيضاً.

فقد كانت له مواقفه المشهود لها، المناصرة دائما للحق والحاسمة فى مواجهة السلطة ورموزها داخل الجامعة أو خارجها. وإزاء هذه المواقف، واجه الدكتور سمير، الكثير من تعنت السلطة وخاصة فى سياق الظروف التى كانت سائدة فى النظام البائد قبل ثورة ٢٥ يناير، وحيث كانت معظم – إن لم يكن كل – رموز السلطة والقيادات تمثل تجسيداً لحالة الفساد المستشرى داخل المجتمع المصرى، وأيضاً لحالة التملق والانتهازية التى شكلت مقومات لا غنى عنها لكل من يريد منصباً أو موقعاً قيادياً فى مكان عمله أو خارجه.

ومن هنا كان ترفع عالمنا الجليل وعزوفه عن السعى وراء المناصب التى كانت تشترط فيمن يُرشح لها مقومات معينة لا يمتلكها هو بالقطع. وكان أحد هذه المناصب عمادة كلية الآداب بجامعة عين شمس، والتى كانت تحق له بعد نجاحه بأغلبية الأصوات

فى انتخابات العمادة فى إحدى السنوات، ورغم ذلك، تم تعيين من يليه والحاصل على عدد أقل فى التصويت. فكان ذلك ثمناً لمواقفه المناهضة للسلطة، ولكتاباته وحواراته الإعلامية الصريحة التى لم يمل فيها من نقد النظام ومؤسسات الدولة واستهانتها بمواطنيها، وتخليها عن أدوارها وتسترها على الفساد.

ولكن، وعلى الرغم من ذلك، لم تخلو كتابات الدكتور سمير نعيم وحواراته ومناقشاته معنا، من إشاعة روح الأمل فينا وفى نفس كل من يقرأ له أو يسمعه. فقد كان – ولا يزال – يصر دائماً ويؤكد على أن: " كل قيمة سلبية توجد فى المجتمع، يوجد معها دائماً نقيضها فى نفس الوقت – وعلى ذلك فإن المجتمع المصرى لا يعدم، ولن يعدم أبداً – قيماً إيجابية بناءة ومحفزة على التقدم والارتقاء والعطاء للمجتمع".

وقد تأكدت بالفعل هذه المقولة، وتأكد حسه الاجتماعى حيث بزغت فجأة هذه القيم الإيجابية لدى المواطن المصرى فى كل ما شاهدناه من أحداث أثناء ثورتنا المجيدة فى ٢٥ يناير ٢٠١١، وفوجئنا جميعاً بمصريين مختلفين، ومصر أخرى شامخة وفخورة بأهلها.

وهكذا نجح أستاذنا الكبير ببصيرته النافذة فى تجسيد قناعاته الفكرية على أرض الواقع من خلال انحيازه الدائم لبنى وطنه وسعيه الدءوب – والذى لا يعرف الملل – من أجل ترسيخ الموقف النقدى لعلم الاجتماع فى مصر، وفك ارتباطه الايديولوجى بالسلطة مقابل تكريس ارتباطه الايديولوجى بالبسطاء من أهل مصر.

لقد طورت المدرسة الفكرية للعالم الأستاذ الدكتور سمير نعيم رؤية مصرية لعلم الاجتماع من خلال العديد من الأبحاث والدراسات التى قام بها الباحثون المنتمون لهذه المدرسة فى إطار ما تحمله هذه الدراسات من خصوصية الواقع المصرى سواءً فى منطلقاتها النظرية أو أدواتها البحثية، وأيضاً فى اختياراتها لموضوعاتها البحثية وهى موضوعات تحمل هموم هذا الوطن.

وبعد، فإذا كنا قد عرفنا – نحن طلابه – الدكتور سمير نعيم، أستاذاً ومعلماً ومفكراً، فقد عرفناه أيضاً إنساناً رائعاً نركن إليه حينما تحبطنا معاناتنا مما نراه حولنا من مظاهر

فساد متعددة ومتباينة المستويات، فنجد عنده طاقة متجددة تشيع فينا الأمل وروح التحدى والإصرار على مواصلة الخطى.

ولا أنسى أبداً مواقفه الكريمة معى ولمحاته الإنسانية والمعنوية التى شملنى بها، أدام الله عليه نعمة الصحة والعافية، وأبقاه لنا زخراً وقيمة عليا فى الحياة، وأعانه على مواصلة الطريق الشاق الذى اختاره منذ البداية حتى يتحقق أمله – وأملنا نحن أيضاً – فى النهوض بمصرنا الحبيبة لترقى إلى مصاف الدول المتقدمة فى القريب العاجل بإذن الله.

سمير نعيم .. الأستاذ

بقلم الدكتورة ماجدة حافظ(*)

كيف يمكن الحديث عن الأستاذ الدكتور سمير نعيم بصورة تليق وترقى إلى قيمته العلمية والتاريخية؟ يتوقف السؤال فجأة بداخلى لاسترجاع تاريخ لقائى بسيادته بعد رجوعه من ليبيا وبعد انتهائى من السنة التمهيدية للماجستير عام ١٩٧٦. ثم تكرر اللقاء مع سيادته فى الندوات العلمية، وسمينار قسم الاجتماع جامعة عين شمس. وبدأت أتعرف بعض الشيء على فكر هذا الأستاذ، وطلبت منه أن يساعدنى فى اختيار موضوع التسجيل لدرجة الماجستير.

أتذكر بعض القضايا أثارها معى والتى لعبت دوراً هاماً فى تشكيل طريقة وأسلوب تفكيرى. قال لى: قبل اختيار إشكالية وموضوع البحث لابد من التركيز وبلورة بعض القضايا فى العقل هى التى تساعدك على التفكير العلمى السليم وهى:

أولاً: أن المعرفة العلمية تتصف بصفتين أساسيتين، أولهما أنها تصور الواقع موضوعياً، أى أنها تعكس هذا الواقع كما هو عليه، ليس فى خصائصه الظاهرة فحسب، ولكن فى جوهره. وثانيهما أنها تمكننا من التعامل مع هذا الواقع الذى يدرسه تصويراً موضوعياً، لأن العلماء يستخدمون فى دراساتهم منهجاً أو أسلوباً خاصاً تم اكتشافه من خلال الدراسات العلمية المتعددة فى كافة المجالات يعرف بالمنهج العلمى (الدقة-التحديد-التسجيل الدقيق- الموضوعية- التسليم بمبدأ الحتمية - التسليم بترابط وحدة ظاهرات الطبيعة).

(*) أستاذ علم الاجتماع بآداب عين شمس.

ثانياً: وبناء على ما سبق يؤكد سيادته أنه ليس فى العلم صدق، أو حقيقة مطلقة ولكن الصدق دائماً فى العلم نسبى، فالعلماء لا يعتقدون أن هناك استنتاجات تصلح لكل زمان ومكان فى ظل كل الظروف، وجميع الاستنتاجات العلمية تخضع للتعديل بل وحتى الرفض إذا ما وجدت أدلة جديدة تستدعى ذلك. وهذا ما يفرق بين العلم والعقيدة.

ثالثاً: وقد تمخض عن الأفكار السابقة دعوة من سيادته للاختلاف والصراع الفكرى، موضحاً أن الصراع لا يؤدى فقط إلى نتائج تفكيكية، بل يعمل أيضاً على إحداث توازن بين مختلف القوى الاجتماعية. وبدلاً من أن يؤدى الصراع إلى تمزيق المجتمع، فإنه قد يكون بمثابة "صمام أمن" اجتماعى من شأنه الإسهام فى تحقيق التوازن والاستقرار. أعنى هنا أن سيادته دفعنى إلى الإبداع الفكرى الذى يؤدى بالتالى إلى التقدم.

رابعاً: وحين يتحقق ما سبق تتحقق أسمى غايات الإنسان على اعتبار أن أسمى غاياته هى إنماء شخصيته، فليس هناك غاية فى الحياة أسمى من أن ينمى الإنسان مواهبه إلى أقصى حد مستطاع، ويحقق إمكاناته، وقد ظهر وعى الأستاذ الدكتور سمير نعيم بصحة فكرة التركيز على الوحدات "الكبرى" فى التحليل، بالإضافة إلى عدم تجاهل الوحدات "الصغرى" (المنهج التكاملى). أى أن القضايا أو المعطيات التى تستنبط من بعضها البعض من خلال نسق استنباطى تتفاعل فيه القضايا العليا الأكثر عمومية مع القضايا الأقل عمومية.

خامساً: وبناء على ما تقدم أصبح العلم الاجتماعى ضرورة للسيطرة على مقدرات المجتمع، وفهم مكوناته المتعددة ومحاولة تدعيم نظرة جديدة للحياة فرضتها حتمية التغير الاجتماعى والاقتصادى والعلمى.

ومن هذا المنطلق وجهنى سيادته إلى ضرورة أن يكون الباحث مهموماً بقضايا ومشكلات مجتمعة وأن يربط بين البحث العلمى والواقع الاجتماعى أى بين الطرح النظرى والتطبيقى. وبدأت أفكر بناء على ما سبق فى إشكالية للبحث "الماجستير" وفقا للتوجهات سالفة الذكر.

ومع اختيارنا لموضوع فى مجال جديد من مجالات علم الاجتماع ألا وهو مجال "علم الاجتماع الطبى" بعنوان "المرض والطبقة" دراسة ميدانية على مرضى السل. وتم الإعداد للخطة ومناقشتها فى سمينار القسم. والمفاجأة أن عنوان الموضوع يرفض من مجلس الكلية، بحجة أن موضوع "المرض والطبقة" لا علاقة لعلم الاجتماع به، وعلى الرغم من تقديم المراجع والدوريات العلمية فى هذا المجال والمبررات الموضوعية لاختيار موضوع البحث دون جدوى ولم يكن أمامنا خيار إلا تغيير "عنوان الموضوع" إلى ديناميات التفاعل الاجتماعى فى المؤسسات العلاجية دراسة اجتماعية ميدانية". نشير إلى هذه الواقعة التى تدل على رؤية مستقبلية لتكامل العلم مع نسيج المشكلات الاجتماعية فى فكر الأستاذ الدكتور سمير نعيم التى تغيب أحياناً عند البعض.

وقد ركز البحث فى أهدافه على المحاور التالية:

العوامل الاجتماعية للمرض: أى أن المرض خرج من حيز الأعراض الطبية المحدودة، إلى نطاق أوسع يشمل الحياة الاجتماعية والنفسية للمريض مثل ظروف العمل، بعض المتغيرات النفسية (المناطق المتخلفة- المتغيرات النفسية مثل الاتجاهات، المعلومات الخاصة بالشخصية، أسلوب الحياة، التغذية، التهوية، التلوث، المسكن ...الخ).

العلاقة أو التفاعل الاجتماعى بين المريض والطبيب: يستطيع علم الاجتماع هنا أن يوضح مدى أهمية العلاقة بين المريض والطبيب وهيئة التمريض وعلى الأخص بالنسبة للأمراض الذى يشعر المريض ببعض المعاناة النفسية كمرض السرطان وفى أحيان أخرى يتخلله مشاعر أن كل من حوله يبعدون عنه مثل الدرن، الطاعون، الجزام، الجدرى...الخ.

البعد الاجتماعى والاقتصادى وعلاقته بالخدمات الصحية: لقد أوضح لنا Johnson أن دراسة موضوع الطبقة الاجتماعية يعطينا أبعاداً ذات قيمة فى فهمنا لنوعية الخدمات الصحية المقدمة، حيث أن مكانة الشخص الاقتصادية تؤثر على نواحى كثيرة منها نوعية الخدمة الصحية المقدمة فى المستشفيات. بالإضافة إلى ما سبق نجد أن هناك علاقة بين مفهوم الطبقة وبين معدل الوفيات. أى أنه كلما ارتفع المستوى الاقتصادى الاجتماعى انخفض معدل الوفيات وخير مثال على ذلك ارتفاع نسبة وفيات الرضع بين الطبقات الدنيا.

وإذا طرحنا العلاقة بين الطبقة الاجتماعية وارتفاع نسبة الوفيات لدى طبقات معينة، نتيجة لإصابتها بأمراض بعينها نتيجة لظروف اقتصادية واجتماعية نجد تساؤل آخر يطرح نفسه إلى وهو ما هى العلاقة بين نوع المرض والمستوى الاقتصادى الاجتماعى بمعنى: هل هناك أمراض للفقراء وأمراض أخرى للأغنياء؟

تتضح الإجابة على هذا التساؤل فى الدراسة التى قام بها William Osler حيث وجد أن مرض القلب يمكننا أن نطلق عليه مرض الطبقات العليا ومن أهم الأمراض التى تصيب الطبقات الدنيا السرطان وأمراض المعدة والدرن ...الخ.

إذن هناك أهمية لموضوع الطبقة عند تحليلنا لظاهرة الصحة والمرض بالإضافة إلى أن نوعية الخدمات العلاجية فى كثير من المستشفيات تحدد طبقا لعدد من المعايير: التوجهات الأيديولوجية للدولة، مكانة الشخص الاقتصادية، ووضعه السياسى والوظيفى فى المجتمع.

المظاهر التنظيمية للمؤسسات الصحية: لقد درس روث Roth مدى استفادة المؤسسات الصحية من علماء الاجتماع ودراسة بعض المشكلات الموجودة بداخلها مثل مستوى البيروقراطية والاغتراب الذى يشعر به المريض تجاه المؤسسات. تقسيم العمل، الأدوار، دراسة علاقة القوة والصراع داخل المستويات الإدارية لتنظيم المستشفى كمؤسسة اجتماعية وتأثيرها على تحقيق الأهداف التنظيمية. باختصار حاولت الدراسة الكشف عن مدى تأدية المؤسسات العلاجية لدورها وديناميات التفاعل الاجتماعى مع المرضى (تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الخدمات الصحية).

وقد اختيرت طبقاً لإمكانيات البحث مشكلتين اجتماعيتين أساسيتين مرتبطين بنوعية التفاعل فى المؤسسات العلاجية هما: المشكلات الأسرية، وارتفاع نسبة الوفيات.

أهم التساؤلات التى ركزت عليها الدراسة العلاقة بين المستوى الاقتصادى (القدرة المالية) للمريض وبين نوعية التفاعل الاجتماعى مع الطبيب- الممرضة- الأخصائى الاجتماع، نوعية الغذاء- نوعية الدواء، المعاملة)، بالإضافة إلى عدد الوحدات العلاجية

لمرض الدرن، وعدد الأسرة المخصصة، والإطلاع على حالات الوفيات فى مرض الدرن مع سجلات المستشفيات موضوع الدراسة.

وقع الاختيار على دراسة: عينة ١٠٠ مريض من مستشفى درن العباسية (القسم الخاص) ١٠٠ مريض من مستشفى صدر المرج (القسم العام) لكى نقارن بين المستوى الاقتصادى وعلاقته بنوعية الخدمات الصحية المقدمة للمرضى. ولقد استعانت دراستنا فى ذلك الصدد بمجموعة من الأساليب المنهجية "الأسلوب الوصفى المقارن" و"الأسلوب المسحى المحدود". بالإضافة إلى بعض الطرق لجمع البيانات: التحليل الإحصائى، استمارة مقابلة، استمارة ملاحظة، الاستعانة بصيدلى لتحليل الأدوية المقدمة للمريض ومدى فاعليتها. الملاحظة، دراسة الحالة.

وباختصار خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

١- أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمهنية (الأتربة-الكيماويات-الأفران..إلخ) والبيئة المحيطة (المنطقة المتخلفة- التغذية- سوء التهوية- مياه الشرب- المجارى) والتكدس فى حجرة واحدة (٨ أفراد فى الحجرة) تؤثر بطريقة مباشرة على الإصابة بالمرض بين عينة الدراسة.

٢- هناك علاقة دالة بين القدرة المالية وبين نوعية التفاعل بين المستشفى والمريض.. أعنى كلما ارتفعت القدرة المالية للمريض ارتفع طبقا لذلك التفاعل بين المريض (الطبيب- الممرضة- الأخصائى الاجتماعى- الدواء- التغذية- أسلوب المعاملة).

٣- هناك علاقة دالة بين التفاعل الاجتماعى وبين ارتفاع نسبة الوفيات لمرضى الدرن.

٤- السياسة الصحية فى مصر فى وادى وتكافؤ فرص الحياة والعدالة الاجتماعية فى المجال الصحى فى وادى آخر.

وتعليقا على ما سبق كيف يتحقق منطق العدالة الاجتماعية وتحقق إنسانية الإنسان فى إشباع حاجاته الأساسية؟ ومن أى اتجاه؟ أو لصالح من؟ وعلى الأخص فى مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

هذه مجتمعات تعانى من مشكلات وأزمات مختلفة (الفقر – البطالة– الأمية– أمراض سوء التغذية) بالإضافة إلى نظم سياسية هشة وعلاقات اقتصادية غير متكافئة، وسيطرة وهيمنة من قبل الدول الرأسمالية دول المركز (التبعية) على مجتمعات العالم الثالث (الأطراف).

والسؤال الذى يفرض نفسه بشدة فى هذه الفترة الراهنة كيف يتحقق منطق تكافؤ فرص الحياة "الصحة"، "التعليم"، "الأجور"، "الإسكان"، "العمل"، ...الخ.

فى ضوء التحليلات والتساؤلات السابقة كان الأستاذ الدكتور سمير نعيم يشغله سؤال هام ألا وهو ماذا نفعل لكى نخطط للمستقبل. فإذا كان من الصحيح – وهو صحيح– إننا نختار المستقبل.

ومع ذلك فقد أبرزت نتائج الدراسة الراهنة والدراسات التى أشرف عليها سيادته وعلى سبيل المثال "علم اجتماع المستقبل والمجتمع المصرى– دراسة استشرافية للأوضاع الاجتماعية المصرية العربية فى ضوء النظام العالمى ١٩٩٧". العولمة الاقتصادية والدور الاجتماعى للدولة أثر عولمة الاقتصاد المصرى على التشريعات والسياسات الاجتماعية للدولة فى الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٧)– الانفتاح الاقتصادى والعدالة الاجتماعية بحث حول كيفية توزيع فرص الحياة فى المجتمع المصرى (١٩٩٥)، التوجهات الأيديولوجية ومعالجة الصحافة لظاهرة الفساد فى المجتمع المصرى–دراسة فى تحليل المضمون للفترة بين (١٩٨٠-١٩٨٨)...الخ. أبرزت تشخيص وتشريح هموم المشرف والطالب المؤمن بقضايا مجتمعه وبروح مدرسة علم الاجتماع الراديكالى "دعوة للتغيير". كانت فى تصورى مقدمات لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر وإن دل ذلك عن شيء فإنما يدل على الربط بين الطرح النظرى والواقع الاجتماعى.

سمير نعيم .. العالم الثائر

بقلم الدكتورة حنان محمد حسن سالم(*)

يُعد الدكتور سمير نعيم واحداً من أبرز علماء الاجتماع فى الوطن العربى والشرق الأوسط، فضلاً عن أنه يمثل حلقة الوصل الرئيسية بين المدرسة العربية فى علم الاجتماع والمدرسة الغربية، فبعد أن درس فى الولايات المتحدة الأمريكية وحصل على درجة الدكتوراه، قام بالتدريس فى جامعاتها، وأجرى العديد من الأبحاث القيمة، من أبرزها دراساته المتميزة فى مجال الانحراف بصفة عامة، وجناح الأحداث بصفة خاصة، ودائماً ما تتم دعوته لحضور المؤتمرات العلمية فى العديد من الدول المتقدمة، ثم ينقل بأسلوبه البسيط المباشر ما تم فيها، وما قدمه من أوراق علمية نالت احترام وتقدير الجميع.

وتتميز شخصية العالم الكبير الدكتور سمير نعيم بالدقة العلمية والطابع المنهجى المنظم، ليس فى مجال البحث العلمى فحسب، ولكن كأسلوب حياة، فيجد المتعامل معه عن قرب أن شخصيته العلمية لا تختلف كثيراً عن شخصيته الإنسانية، وإذا كان العلم يمنحنا حياة متجددة، وفهم أكبر للطبيعة وللبيئة من حولنا، ويساعدنا على وضع آليات جديدة للتعامل معها والسيطرة عليها بما يتفق وروح العصر، فإن حياة الدكتور سمير نعيم دائماً متجددة، ولديه قدرة فائقة على التعامل بكفاءة مع كل المستجدات وبصفة خاصة المستجدات التكنولوجية.

ومنذ عرفنا، نحن طلابه، هذا العالم وهو ثائر، ومحب لتراب هذا الوطن، وقد فضل العودة لمصر برغم الفرص الكبيرة والامتيازات الكثيرة التى كانت ممنوحة له فى الخارج فى

(*) أستاذ علم الاجتماع بآداب عين شمس.

الجامعات الكبرى المتقدمة، فقد اختار أن يكون عطائه لوطنه ولأبناء هذا الوطن الذى ظل مدافعاً عنهم وعن قضاياهم ومشكلاتهم الاجتماعية، وخاصة أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا، وأخذ يبحث فى كل شيء فى أنساق القيم وفى أنماط الشخصية، وفى رصد التحولات البنائية فى المجتمع المصرى ودورها فى بروز العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والبطالة وتدنى الوضع الصحى والتعليمى، وتنامى ظاهرة العنف والتطرف الدينى.

وتتميز كتابات هذا العالم بالقدرة على الفهم والتفسير، فضلاً عن القدرة والمهارة فى التنبؤ بما يمكن أن تؤول إليه الأحداث، فقد توقع فى بعض المقالات التى نشرت له فى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى، بما يحدث الآن على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك الثقافية. وقد قدم لنا صورة رائعة لتوصيف المجتمع المصرى على كافة المستويات فى كتابه: "أهل مصر"، الذى صدر فى جزأين، ونفدت طبعته الأولى بمجرد صدورها نظراً للإقبال الشديد عليها، وقد تميز الكتاب بالأسلوب الإجرائى البسيط والسلس الذى يسهل استيعابه من القارئ العادى وليس المثقف فقط، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى قربه من هموم ومشكلات المواطن البسيط، وهكذا يقدم لنا الدكتور سمير نعيم صورة للعالم والباحث السوسيولوجى الحقيقى الملتزم بقضايا وطنه والمرتبط بواقعه المأزوم ويسعى إلى النهوض به مهما استلزم الأمر من وقت وجهد.

ويطيب لى أن أتحدث، انتقالاً من العام على الخاص، بعلاقتى بهذا العالم الكبير، فأنا واحدة من تلاميذ مدرسة سمير نعيم التى أعتز بها كثيراً، بل وأفخر بها. وقد تتلمذت على يديه منذ البداية وأنا طالبة فى قسم الاجتماع فى مرحلة الليسانس، وكان لتشجيعه المستمر لى أكبر الأثر فى النجاح والتفوق، وإذا كنت أدعى أننى حققت شيئاً علمياً مفيداً فى حياتى، فإن الفضل فى ذلك بعد الله سبحانه وتعالى يعود إلى هذا العالم الجليل، الذى تعلمت منه كيفية الاعتماد على النفس فى البحث عن المعلومة والوصول إليها، لأن مدرسة سمير نعيم لا تعتمد على نقل العلم بطريقة آلية، وإنما تعتمد على تبنى منهجية فى التفكير والبحث.

وقد شرُفت بالحصول على رسالتى الماجستير والدكتوراه تحت إشرافه، وكان موجهاً لى فى كل أبحاثى التى تلت مرحلة الدكتوراه، فعطاء هذا العالم لا ينضب أبداً، لأنه محب لطلابه ومخلص لهم، ويحترم فيهم التفكير والقدرة على النقد بمعيار العقل الخالص، بل ويشجعهم على ذلك بصفة مستمرة، ونحن دائماً فى انتظار ما يقدمه لنا هذا العالم الجليل من تحليلات سوسيولوجية متعمقة لما يحدث فى العالم والمنطقة العربية بصفة عامة، ومجتمعنا المصرى بصفة خاصة.

مراحل عمرية فى صحبة العالم الدكتور سمير نعيم

بقلم الدكتور على حسن فرغلى(*)

حين يتصدى المرء لتكريم علاقة علمية لشخص كان له دور فاعل في مسيرة حياته فإنني أطالع أشخاصا بعينهم كان لهم هذا الدور لدي من أساتذة عايشتهم ومنهم تعلمت الكثير. منهم رحمهما الله الدكتور عبد الباسط عبد المعطي والدكتور أحمد الشافعي ومنهم، أطال الله عمريهما، الدكتور محمود عودة والدكتور سمير نعيم، والذي أسطر في احترامه هذه السطور، معرجاً علي فترة زمنية امتدت زهاء ٤٠ عاماً.

مرحلة القراءة الحرة وشباب النهم المعرفي:

ثلاث مراحل عمرية ومعرفية قربتني من الأستاذ الدكتور سمير نعيم .. فبداية كانت مرحة النهم المعرفي والرغبة في فهم علمي للبيئة الاجتماعية المحيطة في بدايات الشباب، وفي هذه المرحلة فقد تعرفت إلي الدكتور سمير نعيم من خلال قراءة مستمتعة بكتاباته فيما كان ينشر له في الدوريات الثقافية وينال تقديراً وإعجاباً بذلك الكاتب الأكاديمي الذي يعي جيداً كيف أن العلم، وبخاصة علم الاجتماع هو علم للحياة وليس علماً للعلم، وأنه أياً كان هذا العلم فإن الإطار الاجتماعي لابد وأن ينفذ إلي أدق قوانينه ونظرياته، وأن العالم مهما كان برجه عاجياً فإن المجتمع كامن في ثنايا تفكيره، سواء اعترف بذلك أو أنكر، أو بدا متعالياً غير مبال بما حوله.

كانت قضية الغايات الكبري قد صيغت في عبارة " العمل" بذاته أم " العمل" للمجتمع هي شغل شاغل لقطاع من المفكرين في مصر منذ الستينات حين كان الأمل في بناء مجتمع اشتراكي أفقاً مفتوحاً أمام المفكر وانعكست هذه العبارة علي قضايا فرعية من نوعية "الفن للفن" أم الفن للحياة، "والعلم للعلم "أم العلم للحياة، وكانت هذه القضايا تثير إشكاليات

(*) قسم الاجتماع – كلية الآداب جامعة عين شمس.

فكرية تنساب عنها في تساؤلات من نوعية: ألا تتأثر القيم الفنية والجمالية حين يكون الفن في خدمة واقع معين؟ ألا يمكن أن يتحول إلي نوعيات من الرؤى الدعائية ؟ أو الصور الوصفية علي أقل تقدير. وكيف يكون العلم للمجتمع وليس للمعرفة ؟ اليست المعرفة أسمي المطالب الإنسانية، ألا تعني مقولة العلم للمجتمع حصر المعرفة علي حاجات ملموسة (حاجات المجتمع المعني) بما يقصر العقل عن ارتياد آفاق رحبة للبحث العلمي، فضلاً عما يتعين به الباحث أن ينقاد إلي سلطات مجتمع قائم يقصره عن البحث فيما وراء رغبات هذه السلطات.

لقد انشغلت كثير من الدوريات الفكرية إبان الستينيات علي تنوع اهتماماتها بالكثير من نوعيات هذه القضايا، وانسابت إلي هذه الدوريات كثير من الإسهامات الفكرية بتنوع اهتمامات أصحابها، وكانت قراءة ومناقشة ما تحفل به من آراء زاداً أسهم في تكوين العقل المصري إبان هذه الفترة ، وتجذر في الوجدان.

كانت مرحلة زمنية (علي مبعدتها عنا الآن) مرحلة مؤثرة في تنوير وتثوير العقل المصري، ولم تخل دورية من تناول هذه القضايا بطرف من الحديث، كما لم يتواني أي من المفكرين عن الإسهام بدلوه فيه بحسب اهتماماته ومواقعه وتخصصه.

وأذكر من تلك الكتابات مجالات ومناقشات عديدة في مجال الأدب والفن والعلم كان منها علي سبيل المثال كتابات الدكتور لويس عوض ومناقشاته لأعمال الدكتور رشاد رشدي، وكتابات الأستاذ رجاء النقاش حول القيمة الفنية والأدبية لأعمال كل من نجيب محفوظ وشكسبير وتولستوي وديستوفسكي (وهم الأدباء الذين تباينوا في الالتزام بتعبير عن مجتمعات معينة أو الاهتمام بجماليات العمل الأدبي والفني).

وفي هذا السياق، سياق الأديب الملتزم أو الفنان أو العالم الملتزمين اجتماعياً كان إسهام الدكتور سمير نعيم بمقالاته حول علم الاجتماع والإيديولوجي لافتاً من حيث شجاعة كاتبه في تبني موقف ما وإعلانه صراحة دون الوقوف وراء اعتبارات مدرسية تكتفي بالشرح دون الانتماء الصريح المعلن من جانب كاتبه، وكان لافتاً أيضاً من حيث شجاعة كاتبه في الإعلان عن أن انحياز العلم ليس عيباً في ذاته وإنما إنكار هذا الانحياز (بوعي أو دون

وعي) هو العيب ذاته فخلف هذا الإنكار تختبئ أسوأ الكوارث المجتمعية في التاريخ الإنساني متلفحة برداء العلم والبحث والحقيقة المطلقة بينما هي في حقيقة الأمر فعل قوي اجتماعية بعينها في حركة هذا التاريخ.

وإضافة إلي تمكن الكاتب من أفكاره فقد فتح الدكتور سمير نعيم عيني في هذه المرحلة علي عدد من المفكرين الذين تأثرت بأفكارهم ومازلت – وأعتبرها علامات في تكوين العقل العلمي لباحث في علم الاجتماع، من هؤلاء كان جون ديزموند برنال صاحب العملين المهمين "رسالة العلم الاجتماعية " و "العلم في التاريخ" وكان رايت ميلز صاحب العمل الرائد " الخيال الاجتماعي"، الفكرة المحورية التي انطوي عليها الفصل الأول في هذا العمل، والذي رغم صدوره منذ أكثر من خمسين عاماً تقرأه اليوم وكأنك تقرأ عملاً صدر بالأمس.

وعند نهاية هذه الفترة، وفي أوائل السبعينات ينشر الدكتور سمير نعيم عملاً له مترجماً بالاشتراك مع الدكتور فرج أحمد بعنوان "قضايا علم الاجتماع" لعالم الاجتماع السوفيتي أوسيبوف، وهو الكتاب الذي مثل بحق نقله نوعية في توجيه الفكر الاجتماعي الأكاديمي في مصر نحو رافد جديد لعلم الاجتماع بعد أن كان العلم الاجتماعي المحلي يتعامل مع قضايا الفكر المادي جدلياً وتاريخياً بوصفها منتجات أيديولوجية بحته في أحسن الأحوال أو دعايات سياسية فجة في أحوال أخري، أو زاداً للبرامج الحزبية الساعية نحو إثارة القلاقل والاضطرابات المجتمعية في أحوال ثالثة.

ولعل في تقديم المرحوم الدكتور عاطف غيث لهذا العمل ما يوضح كيف كانت القيمة الأكاديمية والإنسانية لهذا العمل، والآثار المتوقعة من هذا العمل في نقل العقل الأكاديمي المصري من مستوي التفكير بقضايا الاغتراب وظواهره بوصفها واقعاً وجودياً قدرياً مطبقاً إلي التفكير بها بوصفها واقعاً يصنعه نظام اجتماعي رأسمالي يستطيع الإنسان مقاومته. وانتقل الآن إلي المرحلة الثانية من مراحل تعرفي واقترابي من الدكتور سمير نعيم .

المرحلة الجامعية:

تبدأ هذه المرحلة مع العام الأكاديمي ١٩٧٥، ومازالت مستمرة إلي الآن بحسب ما يتحدد به هذا "الآن" من أجل عمري أو جامعي وفيها ازداد القرب الفكري والمهني من

الاستاذ الدكتور سمير نعيم، وكنت لم التق بشخصه قبل ذلك التاريخ، واقتصرت صلتي به علي ما أسلفت من قول في قراءة لمفكر والاستمتاع بأفكاره، أما في هذه المرحلة فقد جلست إليه في قاعات الدرس طالباً يتلقي العلم ويستمتع بتوجيهاته لطلابه في شكل جديد من العلاقات الإنسانية.

وبحسب موقعي في تأمل هذه المرحلة فمن الممكن قسمتها إلي فترتين زمنيتين تنتهي أولاهما عند حصولي علي الدكتوراه، ووجودي بالجامعة محاضراً وتبدأ ثانيتهما من هذا الوجود المهني الجديد وأدواره وهما مرحلتين وإن كانتا غير منفصلتين فيما أطمح إلي تقديمه حول شخص الدكتور سمير نعيم كعالم أثريت من علمه غزيراً إلا أن المرحلة الثانية لها من الملابسات والظروف، التي يعج بها البلاط الاكاديمي في مجتمع نام أتمني أن يتاح لي الأجل والظرف المناسب لتناولها في كتابة حول اجتماعيات التنظيم من نوعية السيرة الذاتية بما يفي بحق الآخرين وامتناناً أو عرفاناً ووفاءً كتقويم لتجربتي العمرية بهذا البلاط الاكاديمي، الذي تتنازعه إلي جانب البحث العلمي نوازع المنح والعطايا وتجمعات الشللية وتوزيعات العوائد وكلها جوانب من صميم الواقع الإنساني، وليست البشر عقول تمشي علي الأرض أو ملائكة ترفرف بأجنحتها في السماء.

كان أول ما لفت نظري إلي الدكتور سمير نعيم في هذه المرحلة هو قدرته الفائقة علي صياغة أعقد قضايا الدرس النظري في عبارات بسيطة تصل إلي أرواح طلابه قبل أن تنال عقولهم. وكانت هذه الفترة من ١٩٧٥ وما بعدها تاريخاً فاصلاً في حياة المجتمع المصري فمن أحداثها مشكلات ملحة في أعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣، وهي المناسبة التي نجح الدكتور سمير نعيم في استلهامها للسير نحو نقد ثوابت في العلم الاجتماعي الغربي تناولت الإنسان العربي تناولاً عنصرياً فقدم في عمل رائد نقداً علمياً للأسس التي استند إليها عمل رفائيل باتاي عن العقل العربي، كما قدم لنا في شكل محاضرات عملاً؟ – أعجب الآن كيف لم أراه منشوراً بعد حول الشخصية والإطار الاجتماعي، ومن أحداث هذه الفترة أيضاً ارهاصات التحول الاجتماعي إلي ايديولوجيا مغايرة أطلت في ورقة أكتوبر ١٩٧٤، وكانت تظاهرات الخبز والانتفاضات الشعبية في يناير ١٩٧٧ وإرهاصات كامب ديفيد بزيارة

السادات للقدس ١٩٧٨، وطرد عدد من أساتذة الجامعات عام ١٩٨٠ ثم اغتيال السادات في العام نفسه والتدشين في مناخ قلق لعهد جديد، وفي كل هذه الأحداث كان الدكتور سمير نعيم فكراً وموقفاً إلي جانب الثورة في وجه صفوف الثورة المضادة التي كانت تتخلق تدريجياً علي نحو انتهازي متسارع .

ولقد انعكست هذه الأحداث علي أعوام دراستنا بكامل مرحلة الليسانس وكانت موضوعاً لأمثلة كثيرة في شرح مقررات الدراسة في هذه المرحلة، وكنت أقارن بشكل لا شعوري – موقف ذلك الكاتب الذي كنت أقرأه في الدوريات الفكرية كاتباً في الأيديولوجيا والالتزام الاجتماعي للعالم بموقفه في قاعات الدرس شارحاً لآرائه في مؤسسة جامعية حكومية فلا أجد انفصاماً بين التزام الرجل وفكر العالم وجهد الأستاذ وحرصه علي إفادة طلابه بجوهر الحقائق مهما كان الثمن الذي قد يدفعه لقاء ذلك مما دعم إعجابي بالرجل واحترامي له. ولعل جهده الجهيد في الالتزام الأكاديمي دون طمس الحقائق وتشويه عقول طلابه كان عاملاً في عدم الإطاحة به في مذبحة أساتذة الجامعة عام ١٩٨٠ وهو الأمر الذي لم يحالفه الحظ فيه عندما تم استبعاده عقب فوزه بانتخابات عمادة كلية الآداب في الأعوام التالية.

وهناك مجموعة من الملامح التي تؤطر لانطباعاتي عن أستاذي الدكتور سمير نعيم في هذه المرحلة، يمكن استعراضها عبر مجموعة من المؤشرات، والمؤشر الأولي في هذا السياق: التزامه فكراً وبحثاً بالانحياز لقطاعات اجتماعية محددة، وهي الغالبية العظمي من فقراء المجتمع، وأذكر أنه قال محدثاً لنا في كلمته في حفل تخريج دفعتنا لليسانس عام ١٩٧٩ عليكم أن تشكروا قبل أساتذتكم أولئك الذين مولوا بعرقهم نظامكم الجامعي من فلاحي وعمال وفقراء مصر.

وقبل ذلك بعامين كان يجري بحثين أحدهما عن أساليب حل المنازعات لدي الجماعات المحلية في العالم العربي وكان اهتمامه منصباً في ذلك البحث علي أولئك الذين لا يملكون نفقات النظام القانوني الرسمي في مجتمع تنمو العلاقات الاجتماعية فيه بسرعة فائقة نحو الإطار القانوني الرسمي، كيف تتمفصل قدرات الغالبية الشعبية هذه مع طموحاتها

للعدل؟. وكان بحثه الثاني حول أوضاع علم الاجتماع في مصر من حيث مقرارته الجامعية وتوجيهاته النظرية والأيديولوجية ومؤسساته العلمية والدور المجتمعي لعلمائه وطلابه.

أما المؤشر الثاني في سياق تأطير الانطباعات عن أستاذنا الدكتور سمير نعيم فهو احترامه لطلابه والتواصل العلمي معهم وأذكر في هذه النواحي اشراكه لنا في بحوث عديدة تزاملت فيها وأنا مازلت طالباً مع باحثين آخرين لهم أوزان تفوق قامتي، تعلمت منهم ومنه الكثير.

وآتي إلي مؤشر ثالث لما تؤطره لدي الانطباعات بالاحترام للرجل، ذلك أنه لم يكن نظرياً أكاديمياً فحسب، وإنما كان علي قدر عال من الكفاءة الإدارية التنفيذية، فلدي استبعاده من عمادة كلية الآداب عقب انتخابه رؤى – فيما أظن وقد أكون مخطئاً تهدأة خواطره بتعيينه مديراً لمركز الخدمة العامة بجامعة عين شمس. ولعل في هذا المنصب الجديد ما يشهد له بما ذكرته من كفاءة يحسد عليها، فقد أجاد وأرسي قواعد للعمل بهذا المركز شهد له بها الجميع من حيث تحويل ذلك المركز من مؤسسة تكاد تكون ذيلية مهجورة إلي صدارة نشاطات الدور المجتمعي للجامعة.

أما رابع هذه المؤشرات، وسأكتفي به علي كثرة هذه المؤشرات، فهو حضوره الدائم في مناسبات الرأي من ندوات وسيمنارات، وإعطاءه النموذج العلمي لطلابه في احترام العمل للقول والخطي للأفكار أذكر له في سياق ذلك مناقشاته في سينمار جامعة القاهرة لمحاضرة الدكتور محمود الكردي، المعنونة بـ "الانحراف في العلم: علم الاجتماع نموذجاً" ثم محاولته الإفادة من هذه المناسبة في بعث حلمه القديم بتجميع الجهود حول عمل علمي ومؤسسي يحول دون استخدام علم الاجتماع كمنبر للزيف او النجومية الإعلامية الزائفة.

وأخيراً، أرجو أن يكون في هذه السطور بعضاً من الوفاء بحق الرجل ولفتاً لأنظار باحثي علم الاجتماع من جديد الأجيال إلي جهود من أعطوا ولا زالوا يواصلون العطاء.

إلى أستاذي د. سمير نعيم

بقلم الدكتورة ثريا عبد الجواد(*)

لم أكن أعرفه شخصياً حتى التحاقي بالسنة الأولى بالدراسات العليا، كان عائداً لتوه من انقضاء سنوات عمله في دولة عربية شقيقة، لم أكن قد التقيته بعد، ولكن منذ أن كنت طالبة في قسم الاجتماع طوال أربع سنوات كنت قد عرفت حينها عنه صفات أحسبها اليوم غائبة عن أساتذة الجامعة من حيث المستوى الأكاديمي المتميز والصلابة في الرأي والميل إلى مقاومة الفساد بعناد لا يلين وهي الصفات التي قوضها نظام الاستبداد البائد لدى جيل كامل من المجتمع الأكاديمي.

تأكد لي صدق المرويات التي كانت يتم تداولها بيننا كطلبة عن الجدية والالتزام وعدم قبول الفساد، حيث كان اللقاء الأول في مقابلة شخصية أجراها القسم لطلبة الدراسات العليا، كنوع من التقييم للمستوى العلمي للمتقدمين منذ عام ١٩٧٥.

وحتى اليوم لم تنقطع الصلة العلمية والفكرية بيننا. عاهدته طوال هذه السنوات مدافعاً عن الحق ساعياً لتأكيد دور الجامعة في تحرير المواطن المصري واستنهاض وعيه.

لم يكن يوماً ما قريباً من السلطة، أي سلطة، ولا مدافعاً عنها، بل كان مقاوماً لكل محاولات الاستحالة، التي طالما لوح بها النظام لأساتذة الجامعة حتى يكف عن النقد والرفض للأوضاع العامة. كان سعيه دائماً محاولة للتأكيد على الرابطة العضوية بين المثقف وهموم وطنه أملاً في الخلاص من حالة الهوان التي يعاني منها الجميع. إلا أن قوانين الاستبداد التي حكمت مؤسسات الدولة بما فيها الجامعة قد باعدت بينه وبين ممارسة هذا الدور في قيادة الكلية رغم حصوله على أعلى الأصوات لمرتين متتاليتين. ليكتشف الجميع

(*) أستاذ علم الاجتماع ووكيل كلية الآداب بجامعة المنوفية.

أن الاستبداد يمكن أن يمارس عبر آليات ديمقراطية لكنه لم يتراجع ولم يتهاون وظل مقاوماً مثله الكثيرين من أبناء مصر الشرفاء.

لم تكن علاقتي بالدكتور سمير وهنا بتلك الرابطة الأكاديمية التي منحني فيها ثوابت العلم الاجتماعي النقدي التي بدونها لا يملك المجتمع، أي مجتمع أدوات التغيير. لي وحدي دون سائر طلابه حق الاعتراف بأن حدود العلاقة قد تجاوزت الرابطة الأكاديمية إلى آفاق أرحب لكل صنوف المعرفة، كأداة للارتقاء بوعي الناس من أجل تغيير الأوطان.

كانت ثورة ٢٥يناير بالنسبة لنا جميعاً قد فجرت كل ينابيع الحرية والكرامة التي حرمنا منها أجيالاً وراء أجيال، وكنت اعتقد أن أستاذي مثله مثل ملايين المصريين الذي أحرقهم الشوق إلى هذه الحرية، قد استكانوا في فترات متقدمة من عمرهم، إلا أنني فوجئت بأنه كان الأسبق في الانضمام إلى شباب الثورة من خلال الانترنت يتابع معهم، ويصادقهم، ويقوي عزمهم، ويدفعهم إلى مزيد من الأمل، كان لقاؤه معنا في ميدان التحرير طيلة أيام الثورة وبعدها برهاناً أكيداً على أن جذوة الثورة والرغبة في التغيير، ومقاومة الفساد لم تنطفئ بعد، بل ازدادت اشتعالاً. وها هو يمارس دوره في النقد، والكتابة، والحوار في كل مكان كما كان منذ كان أستاذاً في شبابه.

أنا مدينة لأستاذي بأشياء أعجز عن سردها في هذا المقام الضيق يعلمها هو ويعلمها الجميع وكلها مواقف أثر فيها أن يكون مع الحق لا الباطل فمنحني صلابة أعتز بها وثقة أزود بها عند انكسار النفس لحظة الغيوم وكآبة المستقبل حين تبطش بنا السلطة وتستبد كي تكتب لنا الحياة من جديد.

سمير نعيم .. درس فى التحيز !!

بقلم/ فرغلى هارون(*)

حين فكرت أن أكتب عن أستاذى الدكتور سمير نعيم، وجدتنى كطفل صغير فى الحضانة، أراد أن يكتب مقالاً عن عظيم من العظماء أو مفكر كبير لا يدرى عنه شيئاً !!. وجدت قلمى يعصينى ولا أستطيع الكتابة، فكيف لى أن أكتب عن شخص بقامة وقيمة الدكتور سمير نعيم، ومن أنا حتى أكتب عن هذا الأستاذ الفذ. ولكن العرفان بالجميل والشعور بالامتنان لهذا الإنسان الرائع، هما ما دفعنى للكتابة. فكيف لا أكتب عن صاحب الفضل فى إعادتى إلى حياة البحث والدراسة الأكاديمية الجادة، بعد أن أضعت أكثر من خمسة عشر عاماً من عمرى أكتب لمن لا يقرأ، وأخطب فى من لا يسمع!!.

قبل أن أقابل الدكتور سمير لم أكن أعرف عنه سوى أنه أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس، ولم أقرأ له سوى كتابين: المنهج العلمى فى البحوث الاجتماعية، وأهل مصر عبقرية البقاء والاستمرار. هل يكفى ذلك لتكوين معرفة واضحة عن إنسان. بالطبع لا !!

ثم شاء القدر أن أتقدم للدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس، بدلاً من جامعتى الأم جامعة القاهرة، يبدو أن القدر إذا أراد تغيير حياة إنسان فإنه يلقيه فى طريق التغيير رغماً عنه، الحقيقة أننى لم أكن أعرف أحداً فى جامعة عين شمس، وبدأت السنة التمهيدية للماجستير كالغريب الذى ذهب للدراسة فى بلاد بعيدة لا يعرف فيها أحداً. وبشعور الغريب الذى يبحث عن أى معلومات تحميه من الشعور بالغربة، بدأت أسأل عن الأساتذة الذين سيقومون بالتدريس لنا فى هذه المرحلة، وكعادة المصريين، كل يدعى المعرفة، ويتطوع بالحديث عن وفى كل شيء !!.

(*) كاتب وباحث فى علم الاجتماع السياسى.

ولفت نظرى الحذر الشديد عند الحديث عن الدكتور سمير نعيم، وتطور الأمر إلى التحذير والتخويف منه، بل وصل الأمر بالبعض إلى تصويره لنا، نحن الطلبة المستجدون بالدراسات العليا، على أنه "بعبع" أو "غول" يجب أن يخشاه الطلبة، ويعملوا له ألف حساب.

وبدأت الدراسة متحفزاً ومتحفظاً، وقابلت الدكتور سمير نعيم فى أول محاضرة، وإذا بى أمام إنسان عجيب فعلاً، غير تقليدى فى كلامه وسؤاله ونظراته. لديه قدرة عجيبة على الحوار، الذى يشدك إلى بحار متلاطمة من التساؤلات التى لا نهاية لها. عقلية نقدية بامتياز، لا يُسلِّم بأى شيء دون فحص ونقد وتمحيص وأدلة وبراهين، ما نراه عادياً لا يراه كذلك، يتساءل عن كل ما نعتقد أنه لا يحتاج لأى تساؤل لوضوحه فى نظرنا. وبمرور الأيام، وتعدد اللقاءات والمحاضرات، أدركت سر هذا الكلام الذى يشاع عنه، وسر هذا الخوف الذى يملأ نفوس بعض الناس والطلبة منه!!

إنه إنسان لا يجامل فى العلم، ولا يقبل بأنصاف المواهب، أو أنصاف الباحثين، إنه يريد من باحثى الدراسات العليا أن يكونوا على قدر المسئولية التى ألقوا بأنفسهم فيها، يريدهم جادين مجتهدين، وليس مجرد باحثين عن شهادات أو ألقاب. اكتشفت أنه بالفعل كما قالوا "بعبع" لكنه لا يرعب إلا الضعفاء ومدعى العلم والمتعالمين، وأنه "غول" فى الدفاع عن نزاهة العلم، وانحيازه إلى الإنسان.

ولكن الدرس الأكبر الذى تعلمته من هذا العالم الجليل، هو ضرورة أن يكون الباحث العلمى، خاصة فى علوم المجتمع والإنسان، منحازاً فى بحوثه إلى ما يؤمن به حقاً، لا ما يُطلب منه أو يُفرض عليه، أن يكون فى سعيه العلمى والبحثى صاحب قضية ورؤية ووجهة نظر نقدية لكل ما حوله وكل من حوله. ألا يقبل شيئاً على أنه حق، لأن فلاناً قاله أو لأن علانا تبناه، وإنما يقبل الحق لأنه حق، ويقيِّم الرجال بمعيار الحق، لا أن يقيِّم الحق بمعيار الرجال.

ولأن الدكتور سمير نعيم، إنسان لا ينحاز إلا للإنسان، ولا ينظر إلا إلى مصلحة الوطن وأهله البسطاء، علَّمنا أن العلم الاجتماعى يجب أن يكون منحازاً، وأن الباحث الحقيقى لا ينحاز إلا للإنسان. علَّمنا أن إصلاح الوطن لن يتحقق إلا بتحرير المواطنين من

الخوف والجوع والفقر والقمع. ولذلك، يجب على كل باحث حقيقى مخلص، أن يجعل الناس فى بؤرة اهتمامه، وأن يكون شعاره "تحقيق إنسانية الإنسان المصرى"، من أجل الارتقاء بأحوال المصريين وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية والتقدم.

لقد استطاع سمير نعيم العالم والإنسان، أن يُخلّصنا، نحن تلاميذه، من وهم الحياد الكاذب، والموضوعية الجوفاء، وأن يغرس فينا أن: "الحياد بين الحق والباطل انحياز للباطل". ولم تكن هذه الكلمات مجرد شعارات يرددها، وإنما تجسدت فيه سلوكاً وفكراً. فنجده مدافعاً عن الفقراء وهو من الميسورين، ومنافحاً عن المقهورين وهو من المتمكنين، ومنحازاً لكل ما فيه مصلحة الوطن والناس، رغم توافر العديد من الطرق والمزيد من الإغراءات التى كانت من الممكن أن تجرفه فى الاتجاه المعاكس، كما فعلت بكثيرين غيره، من أصحاب الشعارات الجوفاء، التى لا تجاوز حناجرهم، ولا تجد لها مردوداً فى سلوكياتهم.

ولم يكن موقفه من ثورة ٢٥ يناير المجيدة، وانحيازه الواضح والمعلن والصريح للثورة والثوار، إلا تطبيقاً عملياً آخر لما يؤمن به، ويتبناه فكراً وعملاً، وكان بوسعه أن يهادن أو يموه الأمور طلباً للسلامة فى أمر لم يكن قد ظهر له نهاية واضحة، ولكنه أبى إلا أن يظل كما عهدناه، صلباً فى الحق، قوياً فى مواجهة الباطل، منحازاً لما يعتقد أنه الصواب، فاختار أن يكون فى صف الثورة والثوار، بالكلمة المكتوبة والمسموعة والمرئية، ولم يكتف بذلك، رغم سِنّه، وإنما أبى أيضاً إلا أن يكون مع الثوار فى ميدان التحرير، يقف بجانبهم، ويرفع العلم العزيز معهم، ويهتف فيهم ومعهم، منادياً بالحرية والعدالة الاجتماعية لكل المصريين.

لازال الدكتور سمير نعيم، أطال الله فى عمره، يقف على بوابة المدرسة النقدية فى علم الاجتماع المصرى، حارساً أميناً على توصيل رسالته التنويرية النقدية لكل الأجيال الجديدة من الباحثين والمثقفين، مسخراً وقته وجهده فى محاولات مستمرة لتثوير الوعى الاجتماعى المصرى، ودفعه لإدراك واقعه الحقيقى وقضاياه الموضوعية، والمشاركة الفاعلة فى نقده وتغييره. لازال سمير نعيم، يجسد فى شخصه، فكراً وسلوكاً، درس التحيز المطلق للحق والخير والجمال، ضد جميع محاولات تزييف الوعى الإنسانى، وكل صنوف القهر والظلم والاستبداد.

سمير نعيم يتحدث.. فاسمعوا وافرحوا

بقلم/ محمد البرغوثى[*]

صباح الأحد ٣٠ يناير ٢٠١١، جاء صوته عبر مداخلة تليفونية فى برنامج «صباح دريم»، آنذاك كانت الغالبية العظمى من الأصوات، التى عرفت طريقها إلى الفضائيات والإذاعات والصحف، تبدأ بتوجيه التحية إلى «الشباب الواعى المثقف»، الذين خرجوا للتعبير عن غضبهم بطريقة سلمية، والإقرار بأن هؤلاء الشباب أصحاب مطالب عادلة.. وفجأة يبدأ الصوت فى ممارسة ألاعيبه القذرة عندما يقول «ولكن».

وبعد «ولكن» هذه تنهال عليهم النصائح بالانتباه إلى المندسين من أصحاب الأجندات الأجنبية، والاكتفاء بما تحقق، أو كان على وشك التحقق، ويكفى أن الرئيس السابق مبارك بنفسه يتفهم مطالب الشباب ويقدرها، وأن «الحكمة» تقتضى الآن أن نعود إلى بيوتنا وأماكن عملنا حتى تهدأ الأمور.

كانوا جميعا آنذاك يدفعوننى إلى حالة من الرعب، وإلى خوف رهيب من أن تنطلى ألاعيبهم على الناس، لأنهم تمكنوا، عبر سنوات، من حجز مقاعد لأنفسهم فى الصفوف الأمامية للمعارضة، وكنت وغيرى نعرف جيدا أنهم خلايا نائمة للنظام الفاسد، وأنهم لن يتورعوا أبداً عن تأييد انتقال السلطة إلى «جمال مبارك»، ولن يعدموا المبررات الماكرة التى سيلجأون إليها لإنجاح هذا المخطط الذى كان سبباً فى خراب مصر. وعندما قامت الثورة لجأ إليهم النظام لإقناع الشعب بالاكتفاء بما حدث والعودة إلى حظيرة الطاعة.

وصباح الأحد ٣٠ يناير جاء صوت الدكتور سمير نعيم، أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس، فى مداخلة مع برنامج «صباح دريم».. فتسارعت دقات قلبى فرحاً، وتمنيت لو

---

[*] جريدة المصرى اليوم عدد الجمعة ٢٨/ ١٠/ ٢٠١١.

أن بإمكانى أن أصرخ بأعلى صوتى: يا أهل مصر اسمعوا الآن ما سوف يقوله سمير نعيم.. ولم يخيب العالم الكبير والأستاذ الرائع رجائى.

بصوته القوى العميق، وبضميره الطيب المسئول بدأ واثقاً ومطمئناً يدلى برأيه: «هذه لحظة تاريخية، وأنا شخصياً منذ أن ولدت عام ١٩٣٦ لم أرَ يوماً أبدع ولا أروع من هذا اليوم.. إن شعب مصر اليوم يصنع التاريخ والمستقبل، ليس فقط لمصر، ولكنه أيضاً يساهم فى صنع تاريخ ومستقبل المنطقة وشعوب العالم.. شباب مصر اليوم جعلنا جميعاً نردد ما كان يقوله الزعيم مصطفى كامل: لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصرياً، هذا الشباب، الذى طالما ظلمناه، استطاع أن يفعل شيئا غير مسبوق فى تاريخ البشرية، حيث استطاع أولاً أن يحرك الجماهير من جميع الطبقات والاتجاهات السياسية، ومن كل الأقاليم والمحافظات.. واستطاع ثانياً أن يفعل كل ذلك دون أن يرفع شعارات دينية أو حزبية.. والأهم من ذلك أنه حدد هدفاً شديد الوضوح يمثل، فى رأيى، مشروعاً قومياً يتلخص فى ثلاث كلمات: (عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية).

ثم راح الدكتور سمير نعيم يندد بالإعلام الرسمى الزائف «الذى قدم مصر على أنها مجموعة من البلطجية وقطاع الطرق.. وهو بذلك يسيء إلى مصر أكبر إساءة، بإنكاره لما يحدث فى الشارع المصرى.. ورغم ذلك لا يوجد بيت فى مصر لا يعيش تفاصيل الأحداث الثورية ولديه أمل وتفاؤل بالمستقبل وبالقدرة على التغيير». ثم ختم الدكتور سمير نعيم مداخلته بقوله: «الشعب المصرى نهض ونسف الخرافة القائلة إنه شعب ذليل وخانع».

يومها بكيت من شدة الفرح وأنا أشرح لزوجتى وأطفالى قيمة هذه الشهادة.. قلت لهم آنذاك: «الدكتور سمير نعيم ينتمى إلى الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة.. يعيش فى فيلا بأحد أحياء القاهرة الراقية، ويملك منزلا بسيطاً فى أحد المصايف النظيفة، ولديه أولاد وأحفاد يخشى عليهم من أى مكروه، إن كثيرين ممن هم فى وضعه اختاروا الابتعاد عن مسار العاصفة، أو أمسكوا بالعصا من المنتصف، وحجزوا لأنفسهم مقعداً مع النظام، ومقعداً مع الثورة.. حفاظاً على مكاسبهم وضماناً لأمنهم الأسرى والشخصى.. أما هذا الرجل الرائع فقد حسمها من اللحظة الأولى، اختار أن يكون فى صف شرف الكلمة.

صباح الأربعاء الماضى وصلنى كتاب يحمل عنوان «ثورة ٢٥ يناير.. وثقافة الاستهانة» للدكتور سمير نعيم، الصادر ضمن أعماله الكاملة عن دار «إنسانيات للنشر والتوزيع»، وهى دار تأسست مع بزوغ شمس الحرية على مصر بقيام ثورة ٢٥ يناير، واختارت أعمال هذا العالم المحترم لتكون باكورة إصداراتها.

منذ سنوات والدكتور سمير نعيم يحاضر ويكتب ويتحدث عن مخاطر الاستهانة.. وها هو أخيراً يجمع الفكرة كاملة فى كتاب واحد، ينقذ الأرواح التائهة الآن من براثن وانحطاط منظومة الاستهانة التى استجمعت قواها ونظمت صفوفها لإجهاض الثورة.

القسم الثانى

دراســـات نقــدية
فى علم الاجـتماع

يضم هذا القسم من الكتاب، مجموعة من الدراسات الاجتماعية، التى تمثل التوجه النقدى للمدرسة المصرية فى علم الاجتماع، بأقلام نخبة من الباحثين المصريين الذين رافقوا الدكتور سمير نعيم أحمد وتتلمذوا على يديه على مدار أكثر من خمسين عاماً، من تاريخ البحث الاجتماعى المصرى والعربى.

المدرسة النقدية بين وحدة العلم و تنوع التطبيقات

بقلم الدكتور قدري حفني(*)

مقدمة:

حين شرفت بتلقي دعوة كريمة من الأخ فرغلى هارون للمساهمة في كتاب يدور حول صديق العمر سمير نعيم والمدرسة النقدية في علم الاجتماع، فكرت في البداية أن أكتب عن ذكرياتي المشتركة مع الصديق سمير، وهي ذكريات مسيرة جاوزت نصف القرن تشاركنا فيها مشقة السباحة ضد التيار وإن تباينت تخصصاتنا العلمية الأكاديمية رغم اجتماعنا تحت مظلة مدرسة عين شمس التي تميزت عند نشأتها باشتراك علمي النفس والاجتماع في قسم واحد في السنوات الدراسية الأولي إلي أن انفصلا، كما تميز غالبية أبناء القسمين تحت قيادة مصطفي زيور باتخاذ موقف يغلب عليه الطابع النقدي حيال القضايا الوطنية السياسية التي شهدتها البلاد آنذاك.[1]

ولكني آثرت في النهاية أن تكون مساهمتي في صورة إعادة قراءة لمفهوم "المدرسة النقدية" هل هي مجرد نقد للتيار العلمي السائد؟ أم أنها نقد لتطبيقات ذلك التيار العلمي في الحياة اليومية السياسية الاجتماعية؟ واستأذنت في أن تقوم معالجتي علي وقائع أقرب إلي تخصصي الأكاديمي في علم النفس.

المدرسة النقدية بين التعدد الإيديولوجي ووحدة العلم:

استولت علينا في الخمسينيات والستينيات صورة براقة للاتحاد السوفييتي، ووقر في أذهاننا كمتخصصين في علم النفس أن علم النفس "الثوري النقدي الصحيح" لابد وأن يكون

(*) **أستاذ علم النفس السياسى بجامعة عين شمس.** Kadrymha2000@yahoo.com

[1] قدري حفني، علم النفس والسياسة في مصر، محاضرة ألقيت بقاعة الندوات بالمجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة في ٣ يناير ٢٠٠١ ضمن برنامج محاضرات لجنة علم النفس.

في وطن الاشتراكية الأول، ولكنا اكتشفنا أن ثمة حائط سميك يحول بيننا وبين أن نطل علي أحوال علم النفس "الاشتراكي" وقد أشرنا في مقال قديم لنا بعنوان الدراسات النفسية بين التشابه والاختلاف[2]، إلى نموذج صارخ لتلك الجفوة من تاريخ علم النفس: إن أحداً بصرف النظر عن وجهة نظره لا يمكن أن يجادل في أن علم النفس مهما كان تعريفنا له قد تأثر تأثراً بالغاً بأعمال عملاقين بارزين في تاريخه هما إيفان بافلوف وسيجموند فرويد، فإذا ما علمنا أنهما كانا متعاصرين، بل أنهما قد توفيا في عام واحد حيث امتدت حياة بافلوف من عام ١٨٤٩ إلي عام ١٩٣٦، كما امتدت حياة فرويد من عام ١٨٥٦ إلي عام ١٩٣٦، وإذا ما علمنا أيضا أنهما قد بدءا من مجال متخصص واحد هو مجال علم الفسيولوجيا، وإذا ما علمنا كذلك أن ثقافة أي منهما لم تكن بالثقافة الضيقة ولا المحدودة فضلاً عن أن أياً منهما لم يكن ضنينا أو مقلاً في كتاباته، فإن لنا أن نعجب أشد العجب إذا ما فوجئنا بأن أيا منهما لم يتناول الآخر بنقد ولا بتحليل اللهم إلا في تعليق عابر لا يتجاوز الجملة الواحدة، ورد على لسان بافلوف ذات يوم، ثم لا يكاد يوجد بعد ذلك ثمة شيء على الإطلاق.

ولسنا بصدد تقديم تفسير لظاهرة العزلة بين علماء النفس وبعضهم وإن لم يكن تفسيرها بالأمر العسير، بل إن ما يعنينا حقاً هو ما اتخذته تلك العزلة من صورة صارخة حالت بيننا وبين تطبيقات ومنجزات علم النفس في الدول الاشتراكية بعامة وفى الاتحاد السوفيتي بوجه خاص.

ليس من شك بعد كل ذلك في أن إلقاء نظرة على ما يجرى في الاتحاد السوفيتي في مجال علم النفس مهمة محفوفة بالمخاطر مليئة بالمنزلقات، ولعل أخطر تلك المنزلقات والمخاطر – فيما نرى – هو أن نتوقع أن نجد علم نفس مختلفاً تماماً عما عرفناه وألفناه، بحيث إذا خاب توقعنا أخذتنا الدهشة واضطربت في أيدينا الموازين، بمعنى أننا إذا ما وجدنا ثمة صلة أو تشابها بين ما يجرى في الاتحاد السوفيتي في مجال علم النفس وبين بعض ما يجرى في ذلك المجال خارج المعسكر الاشتراكي، فوجئنا ووقعنا أسرى فكرتين خاطئتين يبدو أن ليس لهما ثالثة: فنحن إما أن نفتح الطريق أمام المفاهيم القائلة بألا علاقة مطلقاً بين

---

[2] الطليعة، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٠، ٨٢-٨٨

العلم والمجتمع. وأن العلم لا طبقي بطبيعته، وإما القول بأن ثمة ردة أو انحرافاً قد انتاب العلماء السوفيت وجنح بهم إلى سبيل الفكر الرأسمالي في تناولهم لقضايا علم النفس. ترى ما مصدر ذلك التوقع الذي يهددنا بكل ذلك الخلط؟ إن مصدره فيما نرى تصور مثالي لطبيعة الإنسان وطبيعة الاشتراكية، تصور مثالي مؤداه أن الإنسان الاشتراكي لابد وأن يختلف تماماً عن الإنسان الرأسمالي، وذلك ليس صحيحاً على الإطلاق، فالإنسان الاشتراكي يشبه الإنسان الرأسمالي ويختلف عنه في نفس الوقت، والقول بأنه يختلف عنه كلية لا يقل خطأ- إن لم يزد- عن القول بأنه لا يفترق عنه على الإطلاق. صحيح أن الاشتراكية تغير من الإنسان ولكنها لا تغير الإنسان، ولذلك فمادام علم النفس علماً يدرس الإنسان، فإن لنا أن نتوقع أن يتغير شيء ما من علم النفس في المجتمع الاشتراكي.

ولسنا في مجال الحديث التفصيلي عن حدود وطبيعة ذلك الشيء. ولكن ليس لنا بحال أن نتوقع أن تنقطع الصلة تماماً بين ذلك العلم وبينه في المجتمع الرأسمالي، ونتيجة لذلك الاستخلاص يصبح الأرجح حين نتحدث عن "مدرسة نقدية" في علم النفس، أن يكون مقصدنا موقفاً نقدياً من نظريات أو تطبيقات علم النفس دون إنكار لوحدة المنطلقات الفكرية الأساسية لمدارس علم النفس جميعاً والتي تتمحور حول التسليم بأن السلوك الإنساني بكافة أشكاله قابل للدراسة العلمية الموضوعية التي تقوم علي الرصد واستخلاص النتائج وتعميمها بما يسمح بالتنبؤ العلمي بمسارها.

وحدة علم النفس وتباين نظريات وتوجهات علماء النفس:

قد يتساءل البعض؛ ترى كيف يستقيم الحديث عن الوحدة والتباين؟ ماذا يبقي من العلم إذن؟ وهل نحن حيال علوم للنفس وليس علماً قائماً بذاته؟ ولعلي مازلت أحياناً أواجه موقفاً مشابهاً حين يوجه إلي سؤال عن رأي "علم النفس" في موضوع أو آخر؛ فأنبه السائل إلي أن ما سأقوله هو رأيي كمتخصص في علم النفس الذي تتباين آراء علمائه شأن غيرهم من العلماء، وفي كثير من الأحيان يبدو تحفظي تزيداً لا مبرر له فيسقطه السائل من إجابتي المنشورة، وفي حقيقة الأمر أن حرصي علي ذلك التحفظ يعود إلي بداية تخصصي في علم النفس منذ ما يزيد عن نصف القرن.

في منتصف الخمسينيات، حين التحقت بالجامعة كان غبار أحداث ما عرف بأزمة مارس لم يهدأ بعد، وقبلها كانت أحداث كفر الدوار. كانت كلمات الديمقراطية، والإقطاع، والاحتلال البريطاني، والثورة، والإخوان، واليسار، تتردد مختلطة بأسماء قائمة طويلة لنجوم تلك المرحلة. وفي مثل هذا المناخ تزدهر عادة التساؤلات الكبرى عن حركة التاريخ وتوجهات المستقبل. وكانت تلك التساؤلات تشغل آنذاك غالبية أساتذة الجامعة وطلابها علي حد سواء، مما كان يدفع بالعديد منهم إلي الانشغال بالسياسة إلي جانب العمل الأكاديمي.

ولقد عايشت عبر تاريخي الشخصي الأكاديمي تلك العلاقة المتبادلة بين التخصص الأكاديمي في علم النفس، وممارسة العمل السياسي المباشر. ولم أشعر قط بحاجتي لطي الثوب الجامعي خلال ممارستي السياسية، ولا أحسست أبدًا بضرورة إنكار انتمائي السياسي أو التنكر له خلال ممارستي لتخصصي الأكاديمي في علم النفس؛ غير أنني كنت في بداية تخصصي في علم النفس أتصور أن كافة علماء النفس الأمريكيين، وهم أصحاب الثقل الأكبر فيما كنا ندرسه في علم النفس، يضعون معرفتهم بالإنسان في خدمة أهداف الامبريالية الأمريكية[3].

وفى خضم ذلك التصور كنت ذات يوم في بداية السبعينات أتصفح مجلة شهرية تصدرها الرابطة السيكولوجية الأمريكية واستوقف انتباهي عنوان لمقال نشره عالم نفسي أمريكي في صيف عام ١٩٦٩ هو شسترو فبورشتاين وكان العنوان "اسم المريض: الولايات المتحدة. المرض: فيتنام"[4]. ولم تورد المجلة تلخيصاً لذلك المقال مكتفية بالإشارة إلى عنوانه. وخطر لي آنذاك أن المقال قد يكون جزءاً من تلك اللعبة القديمة المستهلكة التي استخدمها- وما زال يستخدمها- بعض علماء النفس الأمريكيين وغيرهم بمحاولة تمييع كافة قضايا الصراع الاجتماعي والدولي وعلى رأسها قضية الحرب بإرجاعها إلي أسباب سيكولوجية خالصة وبذلك يتحول "المعتدون" إلي مرضى ينبغي معالجتهم بدلاً من محاربتهم.

---

[3] أنظر:موقف ثوري في علم النفس الأمريكي، الطليعة، القاهرة، يناير ١٩٧٢
اكتشاف وجه آخر لعلم النفس، الأهرام، ٤ سبتمبر ٢٠٠٨

[4] Feuerstein, C.W. "The United States condition symptom: Vietnam", Journal of Contemporary Psychotherapy, 2, 1969. 15.

وحاولت – دون توقع لجديد – أن اختبر صحة ما انتهيت إليه فأرسلت إلى كاتب المقال أطلب نسخة من مقاله، ولم يمض وقت طويل حتى تلقيت المقال مصحوباً بخطاب رقيق يطلب منى فيه أن أرسل له برأيي فيما كتب. وتحفزت وبدأت القراءة فإذا بالمقال يبدأ هكذا: "يكفى أن يتحدث المرء إلي مناضل زنجي من أبناء الجيتو، أو إلي طالب ثائر، أو إلي أحد المترددين على هيئات المعونات الخيرية، أو إلى أحد الرافضين لأداء الخدمة العسكرية، لكي تتضح له ضآلة ما قدمه علم النفس لتلك القطاعات الكبيرة من أبناء أمتنا. ترى أين كانت جهود علم النفس والعنصرية تتفشى لعشرات من السنين قبل صدور قرارات المحكمة العليا بشأن التفرقة العنصرية؟ ترى ما طبيعة الدور الذي لعبه علم النفس من أجل محاربة الفقر، والعنصرية، والعسكرية، ومن أجل إعادة ما اختل من تدريج للمصالح القومية حسب أهميتها؟ ترى ماذا في مقررات علم النفس التي نضعها ونقوم بتدريسها قد أدى إلى مثل ذلك العجز عن التمكن من التأثير الفعال على المشكلات الاجتماعية المعاصرة الكبرى ليست تلك سوى نماذج قليلة من تساؤلات عديدة تواجه علم النفس المعاصر."

وقبل أن أمضى في قراءة المقال أحسست أننى حيال لغة جديدة غريبة تماماً عما أعرفه عن علم النفس الأمريكي. لغة تدعو علماء النفس الأمريكيين إلي ضرورة اتخاذ موقف ثوري حيال قضايا المجتمع. وكان مقال فيورشتاين تعبيراً عن اتجاه منظم وعن حركة اجتماعية واضحة الخطوط محددة الأهداف. حركة لها تنظيماتها الراديكالية، ومنها علي سبيل المثال "منظمة علماء النفس الأمريكيين من أجل النضال الاجتماعي".

واستمرت متابعتي لذلك التيار المتميز من تيارات علم النفس لأكتشف أن علم النفس لا يمثل موقفاً فكرياً موحداً متسقاً من القضايا ذات الطابع السياسي كالعنف والحرب والدين والجنس إلي آخره. بل إن علماء النفس بعامة يتباينون من حيث توجهاتهم الفكرية ومصالحهم الاقتصادية ومن ثم من حيث توظيفهم لعلمهم. إن من بين أولئك المتخصصين من كرسوا أنفسهم لخدمة قوي الشر والتعصب والعدوان موظفين علمهم في خدمة النازية، أو المكارثية، أو الستالينية، أو الصهيونية إلي آخره، ومنهم أيضاً من دفعوا من أرزاقهم، ومن حريتهم، بل ومن قدموا حياتهم استشهادًا في سبيل قوي الخير والعدل والحرية، موظفين

علمهم في خدمة حركات التحرر أينما كان موقعها. وإذا كان أبناء الفريق الأول قد وجدوا لأنفسهم مكاناً في العديد من التنظيمات الحكومية الرسمية، فإن أبناء الفريق الثاني قد أقاموا لأنفسهم عشرات التجمعات غير الحكومية التي تعبر عن أهدافهم.

النقد العلمي والمدرسة النقدية:

المتأمل لتاريخ تطور العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية علي حد سواء يستطيع أن يلمس بسهولة أن جوهر ذلك التطور يتمثل في أن كل نظرية حديثة إنما تقوم علي نفد النظرية السابقة عليها باكتشاف ما عجزت عن اكتشافه لقصور في الرؤية أو قصور في أدوات البحث العلمي أو تأثرا بالمناخ الفكري السائد إلي آخره. ذلك ما حدث في تاريخ علم النفس مثلاً من البنيانية إلى الوظيفية، إلي السلوكية، إلي الجشتلت إلى آخره. ولكنا حين نتحدث عن "المدرسة النقدية" فلعلنا نعني شيئاً مختلفاً قد يكون الانطلاق من العلم أو بالأحرى الانطلاق بالعلم إلي ممارسات عملية يغلب عليها الطابع السياسي الراديكالي.

ومن ثم فلعله من المناسب أن نطرح مباشرة تساؤلاً عن علماء النفس والانشغال بالسياسة، وقد كان ذلك عنوان مقال لنا تساءلنا في سطوره الأولي[5]: ترى هل يمكن للمرء أن يعزل نفسه عن مجريات السياسة؟ هل يمكن للمرء أن ينجز علماً أو عملاً ينفع به الناس مغلقاً علي نفسه الأبواب؟ هل يمكن لمجتمع أن يتقدم بمواطنين يولون ظهورهم للشأن العام؟ وهل يمكن لنظام سياسي أن يستمر حياً في عالم اليوم وهو يحفز أبناءه علي الانصراف إلي شئونهم دون الاهتمام بالشأن العام؟.

ثمة متخصصون يرون أن الاشتغال بالسياسة يتعارض مع نزاهة رجل العلم، ويستنزف جهداً ينبغي أن ينصرف إلي الممارسة المهنية. ولا يرون فرقاً بين الاشتغال بالسياسة، والانشغال بقضاياها، وأنه إذا كان مقبولاً من رجل العلم ألا ينخرط في العمل السياسي الحزبي، فإن الانشغال بالسياسة يكاد يكون فرض عين علي المشتغلين بالعلم وخاصة علي المتخصصين في العلوم الاجتماعية.

---

[5] الأهرام ٢ نوفمبر ٢٠٠٦

وفي خضم تفكيري في الموضوع خلال ما شهده العالم من ممارسات وحشية للجنود الأمريكيين حيال الأسري العراقيين، إذ بصخب شديد يترامي إلي عبر الإنترنت من أروقة رابطة علم النفس الأمريكية التي تضم أضخم تجمع مهني في العالم للأخصائيين النفسيين. صخب يمتد إلي مختلف تجمعات الأخصائيين النفسيين في العالم ومنها تلك الرابطة الصغيرة التي أشرف بعضويتها، رابطة الأخصائيون النفسيون الراديكاليون.

بدأت القصة حين نشرت جماعة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" في مايو ٢٠٠٥ كتيباً بعنوان "فلتحطموهم" تضمن شرحاً لإقدام المتخصصين في الطب النفسي وعلم النفس علي توظيف تخصصهم في تحطيم شخصيات الأسري في معسكرات الاعتقال الأمريكية، وأن الأساليب النفسية التي اتبعت في هذا الصدد قد شملت الحرمان الحسي، والحرمان من النوم، والعري القسري، واستخدام الكلاب المتوحشة المدربة لإثارة الرعب، والإذلال الجنسي والحضاري.

وسرعان ما اتخذت الروابط المهنية الطبية ومنها رابطة الأطباء النفسيين الأمريكية قراراً واضحاً يحرم "أية مشاركة مباشرة لأعضائها في أية عمليات استجواب عسكرية أو مدنية لأفراد محتجزون في المعتقلات سواء كانت تلك المعتقلات في الولايات المتحدة أو خارجها، وتشمل تلك المشاركة مجرد التواجد في غرف التحقيق، أو توجيه أو اقتراح الأسئلة، أو تقديم النصائح لسلطات التحقيق بشأن استخدام وسائل فنية محددة".

وفي مقابل ذلك كان موقف رابطة علم النفس الأمريكية موقفاً متخاذلاً، فلم تضع قيوداً علي مشاركة أعضائها في تلك الاستجوابات مكتفية بالتأكيد علي "ضرورة الالتزام بما تتطلبه ممارساتهم المهنية من التزامات أخلاقية"، وسرعان ما اتخذت وزارة الدفاع الأمريكية قراراً في يونيو ٢٠٠٦ يقضي بأفضلية الاستعانة بالأخصائيين النفسيين عوضاً عن الأطباء النفسيين الذين أحجموا عن العمل كمستشارين لطواقم الاستجواب في تلك المعسكرات.

وبدأت الصيحات تتعالي للاعتراض علي مشروعية موقف رابطة علم النفس الأمريكية، وانهالت البرقيات تطالب جيرالد كوشير رئيس الرابطة آنذاك باتخاذ موقف أكثر حسماً ووضوحاً، وأصر كوشير في رسالة جوابية له اختار أن يكون عنوانها "إنكم مخطئون

خطأ مميتاً" علي ضرورة أداء الأخصائيين النفسيين لواجباتهم في مساندة أهداف الأمن القومي للولايات المتحدة مؤكداً أن "المشاركة في الاستجواب تختلف عن المشاركة في التعذيب" وأنها لا تتعارض مع مبدأ "عدم التسبب في الإيذاء" الذي ينص عليه الميثاق الأخلاقي للرابطة.

وبدأت الدعوة للتوقيع علي عريضة احتجاج، وأشار المحتجون الذين وقعوا علي العريضة إلي أن اللجنة التي شكلها كوشير لمراجعة الميثاق الأخلاقي للرابطة تضم ستة أعضاء من أعضائها العشرة لهم علاقات بالمؤسسة العسكرية، وأن أربعة منهم قد تعاملوا بالفعل مع أسري جوانتانامو أو أبو غريب أو قدموا خدماتهم في أفغانستان، وأنه لمن المفارقات الملفتة إقدام ثلاثة من أسري جوانتنامو علي الانتحار بعد مضي ثلاثة أيام علي رسالة كوشير التي دافع فيها عن أخلاقيات المشاركة في الاستجوابات. إلي هذا الحد بلغ انشغال علماء النفس بقضايا السياسة.

وعادت بي الذاكرة إلي خبرة شخصية بعيدة في مجال علاقة العلم بالسياسة، وذلك حين تلقيت من الرئيس السادات خطاباً يشيد فيه بموضوع بحثي الذي حصلت به علي درجة الدكتوراه عام ١٩٧٣ عن "الشخصية الإسرائيلية" مشيراً إلي حاجة الوطن لمثل تلك النوعية من البحوث، ودفعني حماس الشباب آنذاك إلي إرسال صورة من ذلك الخطاب إلي رؤساء أقسام علم النفس لشحذ الهمم نحو مزيد من الدراسات لصراعنا مع إسرائيل، ولكن رسالتي تلك لم تترك أثراً يذكر حيث لم يتعدي عدد الرسائل المتعلقة بالأبعاد النفسية لذلك الصراع في كافة الجامعات المصرية [٦] حتى عام ٢٠٠٥ اثنتي عشر رسالة أجريت جميعاً بعد عام ١٩٧٣ وشرفت بالإشراف علي غالبيتها.

---

[6] قدري حفني، (الباحث الرئيسي)، بحث رؤى الصراع العربي الإسرائيلي: قاعدة بيانات معرفية لرسائل الجامعية حتى سنة ٢٠٠٣، التقرير الأول، جامعة عين شمس، كلية الآداب، مركز الدراسات الإنسانية و المستقبلية، ٢٠٠٦

التحولات الاجتماعية وتناقضات الشخصية المصرية
تحليل خطاب الحياة اليومية

بقلم الدكتور على عبد الرازق جلبى(*)

مقدمة:

تُعد هذه الدراسة دراسة فى علم الاجتماع الثقافى، تتناول قضية العلاقة بين الثقافة والشخصية، وتركز تحليلاتها على العلاقة الجدلية بين التحولات الاجتماعية وتناقضات الشخصية المصرية، وتستفيد من تصورات النظرية النقدية حول الطابع الاجتماعى للشخصية، وصناعة الثقافة، والشخصية التسلطية، ومن نموذج هانز جيرث ورايت ميلز حول بناء الشخصية والبناء الاجتماعى، ومفهوم أنتونى جيدنز حول ازدواجية البنية، ومفهوم هنرى جاڤل وجون تيرنر حول الهوية الاجتماعية، ومفهوم مركب الهوية عند روكاس وبرووير، وذلك فى بلورة إطار تصورى يوجه عمليات تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية وتناقضات الشخصية المصرية، يضم مجموعة من المسلمات، وبعضاً من المفهومات، وعدداً من الفروض؛ تعين على بلورة أهداف الدراسة.

ولقد استهدفت الدراسة رصد التحولات فى أنساق الطبقة والقيم الاجتماعية والثقافية فى مصر خلال الحقب الأخيرة، والتناقضات فى قيم وأنماط سلوك الشخصية المصرية، والمقارنة بين نموذج الشخصية المصرية الفاعلة فى مقابل ثقافة الفهلوة، ومواقف هذه الشخصية من العمل، والسلطة، والدين. وتتبع اتساع دائرة التناقض فى بنية الشخصية المصرية، لتشمل ثقافة الهبش، والبلطجة، والتحايل. والكشف عن مقاصد الشخصية المصرية، والتوجه نحو إعلاء المصالح الخاصة، وتعدد الهويات الاجتماعية، وكيف انعكس ذلك على نمو الخطر المصنع؛ ممثلاً فى ظواهر الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، والفساد.

(*) أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية.

وقد اجتهدت الدراسة فى بلورة هذه الأهداف من خلال مجموعة فروض، هى:

١- ترتب على عولمة النسق الطبقى اختلالات منظومة القيم الاجتماعية والثقافية.

٢- أسهم اتساع دائرة التناقض فى بنية الشخصية المصرية فى نمو الهويات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

٣- انعكس تعدد الهويات الاجتماعية على نمو مظاهر الخطر المصنع فى حياتنا اليومية.

وقد اعتمد البحث فى التحقق من هذه الفروض على عدد من الإجراءات المنهجية؛ تمثلت فى الاعتماد على منهج إعادة التحليل، ومنهج تحليل الخطاب؛ وما يتفرع منه من استراتيجيات التفكيك، وسير البرهنة، والقصدية، والقوى الفاعلة، واقتصار التحليلات على فترة زمنية تمتد عبر العقود الأخيرة؛ من حرب أكتوبر (١٩٧٣) حتى اليوم؛ من خلال ما أسفرت عنه نتائج التراث والدراسات السابقة المهتمة بالشخصية المصرية فى مصر خلال هذه الفترة.

المبحث الأول:

منهجية تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية والشخصية القومية:

أولاً: فى تصور العلاقة بين التحولات الاجتماعية والشخصية القومية:

١- كانت قضية العلاقة بين بناء شخصية المجتمع وبنائه الاجتماعى تمثل قضية عامة شغلت الكثير من رواد النظرية النقدية؛ وخاصة إيرك فروم وأدورنو وهوركهايمر، إذ يبدو اهتمامهم بدراسة جوانب الشخصية فى علاقتها بالبناء الاجتماعى الرأسمالى واضحاً من خلال مفهومات مثل؛ الطابع الاجتماعى للشخصية عند إيرك فروم، وصناعة الثقافة عند أدورنو وهوركهايمر، والشخصية التسلطية عند أدورنو. ويعبر (فروم) من خلال **مفهوم الطابع الاجتماعى للشخصية**، عن شخصية المجتمع الذى يشترك غالبية أفراده فى ثقافة مشتركة. ويتحدد الطابع الاجتماعى فى ضوء ظروف اقتصادية وأيديولوجية وسياسية؛ بمعنى أنه لا يمكن فهم الشخصية القومية إلا فى ضوء البناء الاجتماعى برمته. ويصبح لكل

مجتمع طابعه الاجتماعى الذى يعمل على تشكيل طاقات أفراده، على نحو يجعل كل فرد مقتنعاً بتصرفاته؛ وهكذا يعمل الطابع الاجتماعى على تحقيق وظائف المجتمع كما تحدده الثقافة[١].

أما **مفهوم صناعة الثقافة**، فقد بلوره أدورنو وهوركهايمر، حين أكدا أن صناعة الثقافة تتم من خلال تلبيتها لحاجات المشاهدين، وتقدم لهم مهرباً وملاذاً من متاعب الحياة، ويتوهمون أن ما يرونه إنما يسبب لهم الرضا والقناعة. وتقدم وسائل الإعلام المتعة باستمرار، وتجعل الفرد أسيراً لها؛ بحيث لا يعبر محتوى وسائل الإعلام عن معنى وقيمة يمكن أن تغير من أسلوب حياة الأفراد، بل تكون المحصلة سيطرة على الفرد، وتعزيز الوعى الزائف، وتقييد الفكر المعارض والنقدى تجاه الأوضاع السائدة فى المجتمع، ويصبح الإنسان أحاد البعد والتفكير، ويميل إلى الموافقة والتأييد لكل ما يحدث داخل المجتمع، وتسلبه الفرصة فى الحوار والمناقشة والنقد [٢].

وينطوى مفهوم صناعة الثقافة على بعض المضامين الهامة التى قد تساعدنا فى تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية والشخصية القومية؛ لأن المفهوم يوجه نظرنا نحو دور الإعلام ووسائل الاتصال فى نقل قيم الطبقة السائدة، وقيام الثقافة بدور تزييف الوعى بدلاً من الأيديولوجيا، وأهمية الثقافة كآلية فى تحقيق الهيمنة والسيطرة.

ويصف **مفهوم الشخصية التسلطية** – الذى أضافه أدورنو – نمط الشخصية الذى يتميز بالتماثل والتوافق والخضوع الكامل للسلطة داخل المجتمع دون معارضة، ويشير إلى بناء الشخصية الذى يُعد لقبول المعتقدات والقيم السياسية والتسلطية المعادية للديموقراطية، كما يصف الأنساق الاجتماعية التسلطية التى تعمل على إخضاع الأفراد وقبولهم للسلطة القائمة؛ بحيث لا تكتفى هذه الشخصية بالاستجابة للهيمنة فقط، وإنما تبحث عنها. وتتميز الشخصية التسلطية بعدة خصائص؛ كالتعصب والتحيز والاحترام الظاهرى للسلطة والعداء الشديد للجماعات الخارجية والالتزام الشديد بالاتجاهات والنظم السائدة فى المجتمع [٣].

٢- وكان هانز جيرث ورايت ميلز قد طورا نموذجاً لدراسة العلاقة بين بناء الشخصية والبناء الاجتماعى، وذهبا إلى أن بنية الشخصية تتحدد من خلال عوامل متداخلة تتفاعل

جميعاً فى تحديد الهوية الشخصية، وأن فهم الشخصية لا يأتى إلا من خلال وضعها فى السياق الخاص للبنية الاجتماعية فى فترة تاريخية محددة؛ بمعنى مجموعة الآثار والتراكمات التاريخية التى شكلت ظروفاً بنائية معينة تطبع بدورها الشخصية بطابع معين؛ ومن ثم تتأثر بالتناقضات الداخلية للبنية الاجتماعية؛ حيث تتداخل العناصر وتتناقض بفعل تعدد التركيبات الطبقية، وتعدد وتداخل الأطر الثقافية؛ فتكون المحصلة أشكالاً من التناقضات بين الانتماءات الطبقية والمواقف الأيديولوجية، وتناقض السلوك، وتوجهات القيم، والأهداف، ووسائل تحقيقها، وتبدو الشخصية وكأنها عالم يموج بالتناقضات مثل البنية التى تشكلها [٤].

٣- وربما وجدنا فى الاهتمام السائد على ساحة العلم الاجتماعى اليوم ذلك الذى يجمع فى تحليلاته بين البنية والفعل، ما يفيدنا فى تصور العلاقة بين بنية الشخصية والتحولات الاجتماعية وأفعالها فى حياتنا اليومية. حيث يمدنا أنتونى جيدنز بمفهومه عن ازدواجية البنية؛ الذى يوضح أنه بينما يحدث الفعل بالضرورة داخل سياق بنائى، فإن هذا السياق قد يعاد تشكيله بواسطة الفعل، وإذا كانت الاختيارات تتم دائماً فى ظروف بنائية معينة؛ فإن فعل الاختيار دائماً ما تكون له نتائج على طبيعة هذه الظروف[٥]؛ ويعنى هذا أن هناك علاقة جدلية بين البنية والفعل، وبين بناء الشخصية والتحولات الاجتماعية. وطالما أن هذه البنية تتسم بالسيولة؛ بمعنى أنها لا تقوم على أسس ثابتة، وإنما بإمكانها أن تتعدل باستمرار كلما تم استخدامها فى الفعل؛ ويعنى هذا أن حالة الاستقرار والثبات والاستمرارية، لم يعد لها وجود فى حياتنا اليومية؛ لأن حياتنا لم تعد تقوم على التوافق بقدر ما تتعرض للتغير، وتشهد تحولات اجتماعية باستمرار. وكانت المحصلة أن مظاهر عدم اليقين بدأت تتعدد فى حياتنا اليومية، وإحساسنا بالخطر بدأ يتزايد؛ وذلك نتيجة للتحولات التكنولوجية السريعة فى طرق الاتصال الإنسانى، وإلغائها لحدود الزمان والمكان، تلك التحولات التى تجسدت فى ظاهرة العولمة التى لم تترك آثاراً فقط على مستوى العالم، وإنما امتدت آثارها على المستوى المحلى، وخبرة الحياة اليومية[٦].

وربما كان فى نشاط الوعى الذاتى والمؤسسى؛ مما يمكننا من تحقيق الأمن الأنطولوجى، ومواجهة المخاطر، وتعظيم الفرص التى تتيحها العولمة؛ بحيث يصبح المشروع الانعكاسى

أسلوبنا فى العيش طوال الحياة؛ لكى تضفى معنى وقيمة عليها، وهو أمر ينبغى أن نتحمل مسئوليته كلما تغيرت الظروف التى نعايشها[٧].

٤- وكان كل من هنرى جاڤل H. Jajefel وجون تيرنر J. Turner قد تقدما بنظرية للهوية الاجتماعية Social Identity تركز على الجوانب السيكولوجية والسوسيولوجية لسلوك الجماعة، وتساعد على فهم الأساس النفسى والاجتماعى لأشكال التمييز بين الجماعات، فى محاولة لتفسير الأشكال الجديدة من الانتماءات التى أخذت تتزايد فى العقود الأخيرة.

ولما كانت الثقافة تمثل عنصراً هاماً فى تشكيل الهوية؛ اتجهت الأنظار نحو تشكيلات عديدة للهوية؛ بعضها هوية ثقافية Cultural Identity، والآخر هوية اجتماعية Social Identity، والثالث هوية سياسية Political Identity.

ويُقصد بالهوية الثقافية؛ هوية الجماعة أو الثقافة أو الشخص، طالما كان الإنسان يتأثر بانتمائه إلى جماعة أو ثقافة ما، وأن الهوية الثقافية تماثل الهوية السياسية وتتداخل معها، ولكنها ليست مرادفة لها [٨].

أما الهوية الاجتماعية، فتنطوى على أربعة عناصر أو عمليات؛ وذلك طبقاً لنظرية جاڤل وتيرنر فى هذا الصدد، وهذه العناصر هى:

أ- تقسيم الفئات Categorizing: إذ غالبا ما يميل الناس إلى وضع أنفسهم والآخرين فى فئات، وتسمية بعضهم بعضاً فى مقولات (المسلمون، والأتراك، والإنجليز، ولاعبو الكرة) بطرق تدلل على أفكار تخص هؤلاء الأفراد.

ب- الانتماء Identification: حيث يميل الأفراد أيضاً إلى ربط أنفسهم بجماعات معينة (داخلية أو خارجية) على نحو يسهم فى تعزيز عمليات التقدير الذاتى.

ج- المقارنة Comparison: حيث يتجه الأفراد إلى مقارنة جماعاتهم بجماعات أخرى، والتعبير عن تفضيلاتهم المتحيزة تجاه الجماعة التى ينتمون إليها، وهو أمر يتضح فى الآونة الأخيرة بين جماعات الشباب.

د- التميز السيكولوجى Psychological distinctiveness: حيث يرغب الناس في أن تكون لهم هوية متميزة عن هوية الجماعات الأخرى بشكل إيجابى[٩].

٥- ومع الاعتراف بأن الأفراد ينتمون إلى جماعات اجتماعية متعددة، لكل منها هوياتها الاجتماعية المختلفة؛ أثير تساؤل حول الكيفية التى يمكن بها للأفراد الجمع بين هذه الهويات في الوقت الذي ينحصرون داخل جماعاتهم الداخلية. ومن هنا، ظهر مفهوم مركب الهوية الاجتماعية Social Identity Complexity الذي قدمه كل من روكاس Roccas وبرويبر Brewer عام (٢٠٠٢)؛ ليمثل افتراضاً نظرياً، ويفسر كيف أن مركب الهوية الاجتماعية يعكس الدرجة التي يتداخل ويتواجد بها الشخص في جماعات متباينة، في نفس الوقت الذي يتمتع فيه بالعضوية في جماعته الداخلية. وأن العضوية في جماعات اجتماعية كثيرة ومتباينة (وهويات اجتماعية متعددة) يمكن أن يشكل مركب هوية اجتماعية أكبر؛ ويمكن بالتالي أن يعزز ويدعم نمو هويات اجتماعية كونية Global. وتبدو أهمية افتراض مركب الهوية الاجتماعية لصالح الانفتاح على التغير، والقيم الكونية، والتقليل من النزعات المحافظة والمتسلطة، وتدعو إلى المزيد من التسامح لصالح التنوع. ولذلك، يُعد مركب الهوية الاجتماعية عاملاً حاسماً يمكن التعويل عليه وأخذه في الاعتبار عند تطبيق النماذج السيكولوجية والسوسيولوجية، التي تفيد في التقليل من ميول واتجاهات التحيز والتعصب في المجتمع(١٠).

٦- وعندما أمعنا النظر في تصورات النظرية النقدية وما تحمله من مضامين، ونموذج هانز جيرث ورايت ميلز، ومفهوم ازدواجية البنية عند جيدنز، ونظرية الهوية الاجتماعية عند جاڤل وتيرنر، وافتراض مركب الهوية الاجتماعية عند روكاس وبرويبر؛ تمكنا من بلورة إطار تصوري يوجه تحليلاتنا للعلاقة بين التحولات الاجتماعية وتناقضات الشخصية، يشمل مجموعة مسلمات، وعدداً من المصطلحات، وبعض الفروض، على النحو التالي:

أ- المسلمات:

١- يتكون الطابع الاجتماعى للشخصية من ثقافة مشتركة بين غالبية أفراد المجتمع، وتحدده ظروف اقتصادية وسياسية وأيديولوجية متباينة، ويُفهم في ضوء البناء الاجتماعي برمته.

٢- تتحدد بنية الشخصية الاجتماعية من خلال عوامل متداخلة ومتفاعلة، وفي سياق تراكمات تاريخية شكلت معها أوضاعاً بنائية معينة، وطبعت بدورها الشخصية بطابع معين، وانعكست عليها التناقضات الداخلية في هذه البنية، وتبدو معها الشخصية كأنها عالم يموج بالتناقضات في القيم والأهداف والوسائل.

٣- تموج حياتنا اليومية بانتماءات ثقافية متباينة؛ طبقاً للمكان والنوع الاجتماعي والعرق والتاريخ والجنسية واللغة والمعتقدات الدينية وغيرها، وتعمل على تشكيل هويات اجتماعية وثقافية وسياسية متعددة، طالما كان الإنسان يتداخل ويتواجد في جماعات متباينة، وفي نفس الوقت يتمتع بعضوية جماعته الداخلية.

ب- المفهومات:

١- يُقصد بالشخصية التسلطية؛ تلك التي تتميز بالخضوع الكامل للسلطة، وتُعد لقبول المعتقدات و القيم التسلطية التي تعمل على الاستجابة للهيمنة والسيطرة، وتتميز بالتعصب والتحيز والاحترام الظاهرة للسلطة والعداء الشديد للجماعات الخارجية.

٢- ويُقصد بصناعة الثقافة؛ ما تقوم به وسائل الاعلام وأجهزة الثقافة؛ من تلبية لاحتياجات المشاهدين، والتي توهمهم بالمتعة، وتحرمهم من المعاني والقيم التي تعمل على تغيير أسلوب حياتهم؛ من أجل دعم السيطرة، وتعزيز الوعي الزائف، وتقييد حرية الفكر النقدي، وتجعل الإنسان أحادي البعد والتفكير، يميل إلى الموافقة والتأييد لكل ما يحدث في المجتمع.

٣- أما الهوية الاجتماعية فهي؛ هوية الجماعة أو الثقافة أو الشخص، طالما كان يتأثر بانتمائه إلى جماعة أو ثقافة ما. وتُمثل الثقافة عنصراً هاماً في تشكيل الهوية، والهوية الاجتماعية، قد تماثل الهوية الثقافية أو السياسية، وتتداخل معها، ولكنها ليست مرادفة لها. وتنطوي الهوية على عمليات التقسيم إلى فئات، وتحديد للانتماءات والمقارنات، وتأكيد للتميزات.

٤- ويُقصد بالتحولات الاجتماعية؛ ما تشهده الأنساق الاجتماعية والنظم المختلفة فى المجتمع من تغيرات. وربما كانت أهم التحولات الاجتماعية ذات الصلة بالطابع القومي

للشخصية؛ تلك التي تتجسد في التحولات في النسق الطبقي، وأيضاً التحولات في نسق القيم الاجتماعية والثقافية.

جـ - الفروض:

١- ترتب على عولمة النسق الطبقي اختلالات في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية.

٢- أسهم اتساع دائرة التناقض في بنية الشخصية الاجتماعية في نمو الهويات الاجتماعية.

٣- انعكس تعدد الهويات الاجتماعية على نمو مظاهر الخطر المصنع في حياتنا اليومية.

ثانياً: الإجراءات المنهجية:

تعتمد الدراسة في التدليل على صحة فروضها واختبارها على مجموعة إجراءات منهجية؛ فمن ناحية تحاول توظيف منهج إعادة التحليل، وتفكيك وإعادة تركيب نتائج البحوث السابقة، ودراسات التراث، تلك التي تلقي الضوء على التحولات الاجتماعية في انساق الطبقة والقيم، وتكشف عن تناقضات الشخصية المصرية، وتباين الهويات الاجتماعية، ومظاهر الخطر المصنع، وتركز على ما له صلة بمواقف الحياة الاجتماعية، وعلاقة الشخصية المصرية بالسلطة والعمل والدين؛ باعتبارها أضلاع ثلاثة أساسية في بناء الشخصية المصرية، وتعطي فرصة لتتبع أنساق القيم وأنماط السلوك التي تشكل جوهر الشخصية الاجتماعية التي برزت على السطح خلال العقود الأخيرة، أو تلك الفترة الزمنية التي بدأت خلال السبعينيات، وشهدت حدثاً اجتماعياً أصيلاً في بناء الشخصية المصرية وتاريخها المعاصر؛ ونعني حرب أكتوبر (١٩٧٣).

منتدى سور الأزبكية

ومن ناحية أخرى، تحاول الدراسة توظيف منهج تحليل الخطاب النقدي، والاستفادة من استراتيجياته الفرعية؛ مثل استراتيجية سير البرهنة في رصد التحولات في النسق الطبقي ونسق القيم، ثم اتباع استراتيجية التفكيك في رصد التناقضات في بناء الشخصية المصرية، وبيان مدى استمرارها ونموها، والاستعانة باستراتيجية القوى الفاعلة في الكشف عن العوامل والقوى المحركة للتحولات الاجتماعية وتناقضات الشخصية، وأخيراً الاستعانة باستراتيجية

القصدية فيما ترمي إليه من توجهات وأهداف متباينة، ثم توضيح انعكاسات هذه التناقضات على الخطر المصنع في حياتنا اليومية وإعاقة جهود التنمية البشرية.

المبحث الثاني:

التحولات الاجتماعية في أنساق الطبقة و القيم الاجتماعية:

أولاً: الانقسام الطبقي إلى شرائح رأسمالية عليا، وشرائح أخرى دنيا:

ساد منذ السبعينيات نمط إنتاج رأسمالية الدولة التابعة، وهدفت التغيرات الاقتصادية خلال هذه الفترة، إلى إعطاء دور للقطاع الخاص بدأ تدريجياً حتى أضحى هو التوجه الاقتصادي المسيطر على الخطاب الرسمي. وقد تحدد في ضوء هذا التوجه، الملامح العامة للتكوين الاجتماعي، والنمط الإنتاجي المسيطر والغالب على هذا التكوين، وتحددت الطبقات الأساسية فيه من خلال طرفين رئيسين هما: الطبقة الرأسمالية بجماعاتها، في مقابل حائزي العمل الذين لا يملكون سواه تقريباً، وما يشتملون عليه من جماعات تتراوح بين شرائح وسطى، والبروليتاريا بمعناها الكلاسيكي، وأشباه البروليتاريا، وغيرها من جماعات القاع والمهمشين. ومن الطبيعي أن تسعى كل طبقة إلى تأكيد وجودها واستمرارها؛ للسيطرة على الموارد، والاستئثار بالسلطات السياسية. وتفيد البيانات ذات الصلة، بأن الملاك بمختلف جماعاتهم، والذين لا يتجاوزن ثلث القوة العاملة، ولا يزيدون على (٥%) من مجموع السكان؛ يحوزون وحدهم على أكثر من نصف الدخل القومي، في حين يحوز العمل المنتج على الباقي(١١).

وقد بدأ تغير الإطار القانوني المنظم للعلاقات الاقتصادية بقانون (١٩٧٤) والخاص بفتح باب الاقتصاد المصري أمام رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار المباشر، تلاه قوانين تحرير التجارة والزراعة، وإعادة تنظيم العلاقة بين مالك الأرض الزراعية ومستأجرها، وإعادة النشاط إلى بورصة الأوراق المالية المصرية؛ وذلك بهدف تغيير وإعادة ترتيب علاقات الملكية في الاقتصاد؛ مما يسمح بإطلاق حرية النشاط الرأسمالي بلا قيود، وإلحاق النظام الاقتصادي المصري بالنظام الرأسمالي العالمي(١٢).

كما تؤكد القوانين والقرارات الاقتصادية التي صدرت في العام المالي (٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) على طبيعة هذا النظام، وسياساته الاقتصادية الموجهة لخدمة الطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية على حساب الطبقة الوسطى والفقراء؛ وهو ما يمكن استخلاصه من مراجعة قوانين الضرائب، وحماية المنافسة، ومنع الاحتكار، والتخفيضات الجمركية[١٣].

وفي محاولة الإجابة على سؤال أساسي؛ كيف أثرت سياسات الانفتاح الاقتصادى والتغير في الإطار القانوني المصاحب على تشكيل وإعادة تشكيل شرائح رأسمالية جديدة تشغل مكانة بارزة داخل الخريطة الطبقية للمجتمع المصري؟ أكدت دراسة أجريت عام (٢٠٠٢) أن الروافد المشكلة للرأسمالية الجديدة (رأسمالية التسعينيات) تختلف عن الروافد المشكلة لرأسمالية السبعينيات؛ لأنه إذا كان التعليم، والهجرة، والإنجاز، والكفاءة، والقدرات الإنتاجية أو المهنية أو الوظيفية – على التوالي – من أهم آليات الحراك الاجتماعي خلال السبعينيات، فإن الهجرة، والقروض، والتعليم والحظوة، والقرابة، والمحسوبية، وتقديم الإغراءات المالية والعينية؛ تُعد من أهم قنوات الحراك الاجتماعي في التسعينيات. وقد اتجهت الرأسمالية الجديدة إلى إنشاء تكتلات خاصة وتحالفات طبقية؛ لرعاية مصالحهم، ورفع توصياتهم وشكاواهم إلى المسئولين؛ في صورة اتحاد المستثمرين في المدن الجديدة، واتحادات رجال الأعمال، لتعمل جنباً إلى جنب مع الغرف التجارية، والصناعية، واتحادات الصناعات المصرية، وذلك بالإضافة إلى جمعيات المستثمرين، ورجال الأعمال على مستوى كل محافظة. ولم تتوقف تكتلات الرأسمالية الجديدة عند هذا الحد، وإنما اتجهوا إلى إقامة تكتلات مشتركة مع نظرائهم من الولايات المتحدة الأمريكية (المجلس الرئاسي المصري الأمريكي لرجال الأعمال)، وفي بريطانيا وفرنسا وغيرها. وقد تمكنت هذه المجالس الرئاسية من توثيق علاقاتها مع السلطات الحكومية؛ مما أعطاها وزناً سياسياً واقتصادياً في نفس الوقت، وعمل على تذليل العقبات، والحصول على أراضي لإقامة المشروعات الاستثمارية بشروط ميسرة، وبمساحات كبيرة[١٤].

ولقد ترتب على هذه التغيرات القانونية والسياسية والاقتصادية؛ انقسام طبقي حاد في المجتمع، محوره بروز وتنامي طبقة رأسمالية محدودة استأثرت بثمار عملية النمو، واستفحل

ثقلها الاقتصادي والاجتماعي، في مقابل تدهور أوضاع الفئات الوسطى، والطبقات الكادحة بصفة عامة، وتفاقم معاناتها، وبدا هذا الاستقطاب الطبقي الحاد واضحاً في مظاهر عديدة؛ بحيث شملت مجالات الإسكان والخدمات والاستهلاك والثقافة والاستمتاع الفني والترفيه وغيرها(١٥).

ثانياً: تفكيك الطبقة الوسطى:

أهم ما يميز الطبقة الوسطى أن دخل أفرادها الأساسي ناجم عن العمل الذي يغلب عليه الطابع الذهني أو التقني؛ ولهذا تُعد الطبقة الوسطى خليطاً واسعاً ومتعدداً وغير متجانس من الأفراد والجماعات. ويميل الباحثون في معالجة مشكلات هذه الطبقة إلى تقسيمها إلى ثلاثة شرائح، تضم كل شريحة فئات متجانسة بقدر الإمكان؛ وهي الشريحة العليا والوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى، وهو تقسيم يمكن استخدامه في تحليل ودراسة أوضاع الطبقة الوسطى في البلدان النامية ومنها مصر.

إن ما أُثير من مزاعم في الآونة الأخيرة حول ما آل إليه وضع هذه الطبقة في المجتمع المصري، ينطوي على احتمالات قوية تنذر بغياب شمس الطبقة الوسطى، وهي مزاعم يروج لها قطاع غفير من الباحثين في العلوم الاجتماعية في كثير من البلدان النامية ومصر. وربما كان من المناسب عند التعبير عن غياب شمس الطبقة الوسطى في مصر، التأكيد على تفكيك بناء هذه الطبقة، وتداعي أدوارها، خاصة وأن هناك شواهد ودلائل واقعية تبرر هذا التأكيد؛ من حيث عوامله ومظاهره ونتائجه(١٦).

فابتداء من منتصف الثمانينيات وحتى الآن، تلقت الطبقة الوسطى المصرية عدة ضربات متتالية؛ قللت بشدة من معدل نموها، وخفضت من مستوى معيشتها، وأضعفت من تميزها عن الطبقات الدنيا. حيث تلقت الطبقة الوسطى أول ضربة شديدة لها من خلال الانخفاض الشديد في سعر النفط في (١٩٨٦)، والذي هدد بتجفيف منبع مهم من منابع هذه الطبقة؛ وهو الهجرة إلى الخليج؛ حيث أدى نقص إيرادات النفط لدى دول الخليج إلى تخفيض طلبها على العمالة المصرية، في الوقت الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات المصرية بدورها من النفط إلى تخفيض الدولة المصرية للإنفاق العام؛ مما أضر بشرائح كبيرة من الطبقة

الوسطى، الأمر الذي أُضيف إليه تخفيضات جديدة فى الإنفاق العام بعد توقيع مصر على اتفاق عام (١٩٩١) مع صندوق النقد الدولي. وقد اقترن هذا وذاك بارتفاع كبير في معدل البطالة؛ خاصة بين المتعلمين من خريجي الجامعات والمعاهد العليا؛ وأدت زيادة البطالة إلى تخفيض معدل الانتقال من الشرائح الدنيا إلى الطبقة الوسطى، وإلى تخفيض مستوى معيشتها(١٧).

ومع نهاية السبعينيات، برزت متغيرات عالمية وقومية أدت دورها في إزاحة الطبقة الوسطى من مكان الصدارة؛ في مقدمتها انتصار الأيديولوجية الليبرالية على الصعيد العالمي؛ حيث اتجهت غالبية الدول العربية إلى اتباع السياسات الليبرالية التي فتحت الأبواب واسعة أمام البرجوازية العليا، والتي تداخلت استثماراتها مع البرجوازية العالمية، وتكامل التشابك بينهما من خلال صيغة الشركات المتعددة الجنسية، وأصبحت الاقتصاديات العربية تعمل وفق قيم وآليات السوق، وبدأت الطبقة الوسطى تفقد امتيازاتها الواحدة تلو الأخرى، وأخذت شرائح واسعة منها تتساقط لتنضم إلى الطبقة الدنيا، أو على الأقل لتعيش تحت خط الفقر؛ بعد أن تهاوت قدرة دخولها أمام التضخم وارتفاع الأسعار.

ولقد تعرضت الطبقة الوسطى لنهب حقيقي غير مسبوق لمدخراتها؛ بدءاً بشركات توظيف الأموال، والبورصة المصرية التي شهدت عمليات تلاعب وتحايل واسعة النطاق من قِبل شركات السمسرة، كما أدت موجهة الركود والتضخم وارتفاع معدلاته في نهاية الثمانينيات إلى تقلص مدخرات الطبقة الوسطى؛ بسبب انخفاض قدراتها الشرائية؛ وقد أسهم كل ذلك في انهيار شرائح عديدة من الطبقة الوسطى وانتقالها إلى أسفل السلم الاجتماعي(١٨).

أضف إلى ما سبق، ما شكلته سياسة الأجور في مصر كآلية رئيسة في انهيار الطبقة الوسطى؛ من خلال التدهور الدائم في أجرها الحقيقي، في مقابل ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات ارتفاع الرواتب والأجور؛ وأدى كل ذلك إلى انهيار الطبقة الوسطى في مصر؛ نتيجة التحولات الاقتصادية في الربع قرن الأخير، وهو ما لا يعني إلغاء وجود هذه الطبقة، وإنما تفككها إزاء الرأسمالية العربية والعالمية(١٩).

ويمكن أن نخلص من سير البرهنة على النحو السابق، إلى أن ملامح التحول في النسق الطبقي في مصر خلال الحقب الأخيرة قد انحصرت في الانقسام البنائي الطبقي إلى شرائح رأسمالية عليا، وشرائح أخرى دنيا، أو حائزي العمل من الشرائح المختلفة، والجماعات المهمشة، هذا فضلاً عن تفكيك الطبقة الوسطى، وتساقط شرائح واسعة منها لتنضم إلى الطبقات الدنيا. كما اتضح أن العولمة كانت بمثابة عامل حاسم ومتغير له وزن نسبي بين غيره من متغيرات خارجية وداخلية، أسهمت في بلورة هذه الملامح.

وحتى إذا كانت هناك شريحة طبقية وسطى مصرية بازغة تحت تأثير العولمة؛ وهي شرائح طبقية متعددة الجنسية خلقتها العولمة الرأسمالية على مستويات مختلفة اقتصادية وسياسية وأيديولوجية، وتجسدت أبرز فئاتها في جملة العاملين في مهن ثلاثة رئيسة؛ هم المبرمجون في مؤسسات برمجة كبرى ذات أنشطة دولية، والكوادر الوسطى في الإدارة والمبيعات في شركات كبرى متعددة الجنسية، ومديرو البرامج والمشروعات في المنظمات غير الحكومية العاملة في أنشطة متعددة على تمويل المؤسسات التمويلية الأجنبية؛ فإنهم جميعاً يمثلون شرائح بازغة[٢٠] ربما مالت انتماءاتها إلى الشرائح الطبقية العليا منها إلى شرائح الطبقة الوسطى.

ثالثاً: التحولات في نسق القيم الاجتماعية والثقافية:

أن ما توافر لدينا من اجتهادات نظرية ومقالات ودراسات امبيريقية محدودة، ودراسات متناثرة عن نوعية من القيم؛ قد أتاحت فرصة رصد الملامح التي ميزت التحولات في النسق القيمي خلال الحقب الأخيرة، وتسليط الضوء على مجموعة العوامل الداخلية والاجتماعية التي أسهمت في تشكيلها. حيث كان من أوضح ملامح هذه التحولات في نسق القيم الاجتماعية والثقافية؛ ما ظهر في نشر قيم اجتماعية وثقافية تتلازم مع الواقع الاجتماعي الذي أوجدته الطبقة البرجوازية، وعملت على دعمه وتعزيزه؛ حيث أضعفت القيم الداعية للعطاء للمجتمع، واهتمت بتعزيز قيم الأنانية والفردية والمنفعة الخاصة[٢١].

وتشكلت بذلك ثقافة مسيطرة، استطاعت بفضل القوة الاقتصادية والسياسية أن تفرض قيمها، وأساليبها السلوكية، واستعانت في تحقيق هذه السيطرة بأساليب القمع التشريعي،

والسياسي للقيم وأنماط السلوك المناوئة، واحتكار وسائل الإعلام الجماهيري؛ وهو تشخيص لواقع كثير من مجتمعاتنا العربية، لا يغيب عن فطنة المتأمل؛ ويدلل على صحة القول بأنه في المجتمع الرأسمالي تحتكر الطبقة المسيطرة إنتاج الأفكار والقيم(٢٢).

ذلك لأن التغيرات الجوهرية التي شهدتها مصر خلال حقبة السبعينيات وما بعدها، وتحولها إلى بلد تابع للإمبريالية العالمية؛ من خلال سيطرة الطبقة البرجوازية على مقاليد المجتمع المصري، لتربط مصالحها مباشرة بمصالح الإمبريالية العالمية. ولم تكتف بإحداث تغيرات اقتصادية وتشريعية وسياسية تحقق مصالحها، وإنما عمدت إلى نشر قيم اجتماعية بين الجماهير تتلازم مع الواقع الذي خلقته وتدعمه؛ فقامت الطبقة الرأسمالية باستخدام كافة الوسائل المتاحة لاستبدال عناصر أنساق القيم التي كانت قد تبلورت خلال المراحل السابقة، وإحلال عناصر جديدة محلها؛ باستخدام الحملات الإعلامية، والتركيز على مساوئ وسلبيات قادة هذه المراحل، وهي حملات أثرت على نوعية القيم الاجتماعية والثقافية، وأضعفت القوة النسبية للقيم الجماعية والوطنية(٢٣).

ويكشف تأمل الحصاد الثقافي والقيمي الناتج عن التحولات الاجتماعية التي خضع لها المجتمع المصري؛ أن ثمة مظاهر عديدة لحالة من الانهيار القيمي تشير جميعاً إلى مجتمع فقد قيمه؛ ومن ثم فقد قواعده المنظمة للسلوك. ثم تأتي العولمة لترى في كل هذه القيم مخلفات ماضية، وعلى الجميع أن يعدوا أنفسهم للأخذ بقيم العولمة؛ وكانت المحصلة أن أضعفت هذه التحولات الاجتماعية بنية الثقافة والقيم؛ لأنها أصبحت جميعاً بلا عمق في التاريخ، وبلا جذور في المجتمع؛ ومن ثم عانت الثقافة من إحدى مظاهر(الأنومي) التي تشير في جانب منها إلى ضعف وعدم تجذر منظومة القيم.

ولقد تواجدت على ساحة المجتمع منظومات قيم غير متفاعلة، فمنظومة القيم الدينية التي جاءت إلى المجتمع من روافده الإسلامية أو المسيحية، وهي منظومة قاعدية وقوية؛ لأنها متجذرة في بنية الشخصية المصرية، في مقابل القيم الاستهلاكية التي تدعو إلى حياة ترفيه مسترخية، على عكس التقشف والفاعلية التي تدعو إليها القيم الدينية. إلى جانب ذلك، منظومة القيم الليبرالية التي تدعو إلى الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاحتكام

إلى قوانين السوق، وتقر التفاوت واحترام المصلحة الخاصة، في مقابل القيم المؤكدة على المساواة واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية، وفرض أولوية مصالح الجماعة على مصالح الفرد. وهو ما يعني أن منظومة القيم المتعددة والموجودة في فضاء المجتمع لم تكن منفصلة فقط، ولم تنصهر في منظومة قيم واحدة، ولكنها قدمت معانٍ متناقضة مع بعضها بعضاً؛ وقد دفع ذلك إلى حالة تسعى فيها كل منظومة إلى تقديم معانٍ ترفض معاني المنظومات الأخرى؛ وقد ترتب على ذلك حالة من انعدام المعايير المتفق عليها أو(الأنومي)؛ وكانت المحصلة لتأثير التحولات الاجتماعية على انساق القيم الثقافية والاجتماعية[٢٤] حدوث تلك الاختلالات الواضحة في أنساق القيم ومنظوماته.

ولم تكن هذه الاختلالات في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية بعيدة عن واقع الطبقة الوسطى المصرية البازغة، التي كان للعولمة دوراً فاعلاً في وجودها؛ حيث ظهر على أنساق القيم في هذه التجمعات المحلية المتفاعلة مع عملية العولمة نوع من التناقض، بدا جلياً في تنوع مصادر الاشتقاقات القيمية لدى أفرادها، والتي تراوحت بين التقليدية والحداثة، وجعلتها تحمل في تكوينها عناصر منها ما هو متقدم تغلب عليه قيم الحداثة وما بعدها، ومنها ما هو رجعي محافظ تغلب عليه قيم بالغة التقليدية. ففي الوقت الذي يتبنون فيه قيم اقتصادية ذات نزوع رأسمالي واضح فيما يتعلق بالعمل وسوقه ومتطلباته، وفيما يتعلق بقيمهم المرتبطة بالاستهلاك، يتبنون على الجانب الآخر قيم تغلب عليها المحافظة أو التقليدية، كما هو حادث في اختياراتهم القيمية إزاء الزواج، وحرية العلاقات بين الجنسين، فضلاً عن موقفهم المتعلق بالمكانة الحالية للمرأة، والمساواة بينها وبين الرجل، وذلك من منطلقات اجتماعية ودينية تُصنف على أنها محافظة[٢٥].

المبحث الثالث: تفكيك بناء الشخصية المصرية: من الطابع الاجتماعي للشخصية إلى الهويات الاجتماعية المتعددة.

افترضنا جدلاً أن الطابع الاجتماعي للشخصية يتكون من ثقافة مشتركة بين غالبية أفراد المجتمع، وأن بنية الشخصية تتحدد من خلال عوامل ثقافية متداخلة ومتفاعلة، وأنه إذا

كانت هذه البنية قد تشكلت من خلال تراكمات تاريخية وأوضاع اقتصادية وسياسية وأيديولوجية متباينة، عايشها البناء الاجتماعي للمجتمع؛ فمن المنطقي أن تنعكس التناقضات الداخلية في هذا البناء الأكبر على بناء الشخصية، ويجعلها تبدو كأنها عالم يموج بالتناقضات.

أولاً: التناقضات في قيم وأنماط سلوك الشخصية المصرية:

استوقف التناقض في بنية الشخصية المصرية الكثير ممن اهتموا بتحليل هذه البنية. ففي دراسة حول الشخصية المصرية ماذا كانت وماذا أصبحت؟ أشارت إلى أنه يظهر التناقض بين نمطين اثنين في الشخصية المصرية؛ نمط سلبي فاشل، وآخر إيجابي ناجح، إلا أن النمطين مصريان يعيشان في نفس السياق المصري، ومن المفروض أن يكون هناك تشخيص جيد بالنظر إلى الشخصية المصرية(٢٦).

وأكدت دراسة التكيف والمقاومة، على الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية، وأنها ليست مجرد راقات تاريخية بسيطة يتراكم بعضها فوق بعض، وإنما هي تشكيلة معقدة ومتفاعلة ومتناقضة، في كثير من الأحيان. هذه الراقات تتراتب أحياناً، وتتجاور أحياناً، في تفاعل يصل في كثير من الأحيان إلى حد التضارب والتناقض(٢٧).

وأفادت دراسة الشخصية المصرية بين الثبات والتحول، بأنه لو نظرنا إلى التناقضات التي تكتنف الشخصية، والاختلافات والتنوع الذي يظهر في هذه الشخصية، ربما كان أفضل لنا كمجتمع يسعى إلى التغير، ولو اكتشفنا في أنفسنا التناقضات والخلل ومظاهر السوء، ربما يكون أفضل بكثير من أن نقول بأننا أفضل البشر(٢٨). و إذا جاز لنا أن نتوقف عند هذا التناقض في بنية الشخصية المصرية، فلن نجد أفضل من وضع النمط الفاعل للشخصية المصرية الذي برز في أثناء حرب أكتوبر (١٩٧٣)، في مقابل نمط ثقافة الفهلوة الذي كشفت عنه بعض الدراسات السابقة منذ الستينيات.

١- نموذج الشخصية المصرية الفاعلة:

أسقطت حرب أكتوبر الكثير من الدعاوى والتحليلات للشخصية المصرية؛ التي كانت تميل إلى الاتجاهات السلبية؛ وذلك بعد أن أظهر العمل الجماعي، وقوة التحدي والإرادة

والتفكير التحليلي والتخطيطي للشخصية المصرية؛ حيث أفرزت هذه الظروف نموذجاً أسس حقائق جديدة عن فاعلية الشخصية المصرية، بدءاً من تحديد الهدف الاستراتيجي للحرب والتخطيط الدقيق وتحليل كل التفاصيل والتدريب الشاق والمتواصل، وهذا النموذج هو الذي قام عليه المصري في دعم شخصيته نحو الآخر، وتغير النمط الذي ينظر إلينا الآخر على أساسه(٢٩).

وذلك لأن هذا النموذج يجسد نمط الشخصية الذي يعمل بجدية، ويدرك قيمة ما ينتجه، ولديه القدرة على الملائمة بين الغايات والوسائل، ويؤمن بأن الوصول إلى الهدف لا يتم إلا خطوة بعد خطوة، ليكون الهدف الكبير مجموعة أهداف جزئية، يمثل كل منها حلقة تؤدي إلى ما بعدها، ومن تماسك وتتابع وتكامل هذه الحلقات، وبقدر ما تكون الشخصية قادرة على العمل بوعي ورؤية الصواب والخطأ، وتعديل مواقفها وسلوكها، وبقدر إيمانها بالتخطيط في كل شؤون الحياة، واستعدادها للتعلم، واكتساب معلومات ومهارات وخبرات جديدة، وبقدر تقبلها لتنظيم العمل وقيادته والتعاون مع زملائه من الجنود؛ لأنه لا يمكن له أن يحرز النصر وحده، ولكنه يُسهم في النصر حين يعرف مسؤولياته، وينفذ واجباته، وهكذا أكد هذا النمط قيم العمل في فريق، والمثابرة والإيجابية، والقدرة على تحمل المسؤولية والإبداع والتفكير الخلاّق، وأهمية ومعنى المصلحة العامة، والقدرة على ضبط النفس، وتنسيق الجهود، وتقدير عمل الآخرين، والتفرقة بين ما هو موضوعي وعام، واحترام قيمة المعرفة، والخبرة، وحرية الفكر ... الخ(٣٠).

٢ – ثقافة الفهلوة:

كان كتاب " في بناء البشر: دراسات في التغير الحضاري والفكر التربوي"، الصادر عام (١٩٦٤)، قد حدد سمات مميزة لشخصية المصري الفهلوي؛ مثل التكيف السريع، والقدرة على التلون مع الموقف ونقيضه، والنكتة المواتية، والمبالغة في تأكيد الذات، والإلحاح على إظهار قدرة فائقة، والعلاقة الملتبسة بالسلطة، والإسقاط والتهرب من المسئولية، والفردية، وغلبة الأنا، وعدم التوافق مع العمل الجماعي، والحرص على الوصول إلى الغنيمة بسرعة ومن أقصر الطرق دون الاعتراف بالمسالك الطبيعية. كما أكد كتاب " في بناء الإنسان

العربي: دراسات في التوظيف القومي للفكر الاجتماعي والتربوي"، الذي نُشر عام (١٩٨٨)، نفس هذه السمات المميزة للشخصية الفهلوية[٣١].

وقد رأى المستشرق الفرنسي جاك باركن " أن الفهلوة هي السلوك المميز للشخصية المصرية، وهو سلوك مكن مصر من ألا تضيع أبداً، ولكنه جعلها تخسر كثيراً". وقد صدّق (حامد عمار) على مقولة المستشرق الفرنسي، محاولاً قطع المسافة بين كون الفهلوة سلوكاً أنقذ مصر طوال تاريخها من الضياع ومن الخسارة التي مازالت تتكبدها بسبب الفهلوة، وذهب إلى أن الفهلوة قد توحشت وأصيبت بالسعار؛ لأنه حينما عاود النظر في الشخصية المصرية في التسعينيات وجد تحولات أخرى أكثر خطورة؛ حيث ظهر الاتجاه نحو الخلاص الذاتي، وإلى تغليب المصالح الخاصة، وإلى ولاء محلي وعشائري ضيق[٣٢].

وربما كان من المفيد من أجل سير البرهنة، أن نتوقف عند أضلاع الشخصية المصرية الثلاثة؛ و نعني موقف الشخصية الفهلوية من العمل، و السلطة، و العقيدة أو الدين، وتوضيح منظومة القيم و أنماط السلوك المرتبطة بكل موقف، حتى تظهر ثقافة الفهلوة بجلاء.

أ – موقف الشخصية الفهلوية من العمل:

يتلخص موقف الشخصية الفهلوية من العمل فيما يبدو من أن المصرى البسيط لم يشارك في بناء بلده المشاركة الحقيقية؛ بسبب نهمه الشديد للكلام وتفجير طاقات لسانه "عمال على بطال"، بينما أصيبت رغبته في العمل وبذل الجهد والعرق بالشلل التام، ويميل إلى إحداث أكبر قدر من الضجيج والتشويش وجذب الانتباه، بتضخيم الذات؛ لتفادي مواجهة الواقع بمشاكله المعقدة و خيوطه المتشابكة، التي يتطلب حل عقدها الاجتهاد وبذل الجهد الفعّال.

ويبحث الفهلوي دائماً عن وسيلة تجعله يقفز على المراحل، ويتخطى الحواجز، وبدلاً من أن يصل إلى الهدف عن طريق المثابرة والصبر واتباع خطوات تقوم على الحماس للعمل، يلجأ إلى الكذب والتزوير أو الوساطة أو الرشوة أو الغش.

ويخالف هذا الموقف موقف الشخصيات الناضجة التي ترى أنها مسئولة مسئولية مباشرة عن نجاحها أو فشلها، وترى أن ما يحدث لها هو نتيجة لما تقوم به من أفعال، وأنها تملك

السيطرة على حياتها، وأن هناك قوانين واضحة ومحددة للنجاح، وللإنجاز، وأن تفكير وجهد الإنسان اليوم هو الذي يصنع الغد[٣٣].

ب – موقف الشخصية الفهلوية من السلطة:

تُعد الفهلوة وسيلة مثلى لبناء جسر يتجاوز به المصري المسافة الفاصلة بين قدرته المتناهية على الطاعة والقبول بأقل القليل، وبين إحساسه بالبرود والغربة تجاه السلطة؛ فهو مثلاً يخاف منها ويطيعها، وهيبته منها تمحو قدرته على الفعل والمشاركة، يخادعها ويتنكر لها وينتقدها، سواءً في نكته أو تلميحة، وغالباً ما يصل نقده إلى حد السخرية اللاذعة والتجريح. وهكذا، تتضح العلاقة الملتبسة بالسلطة؛ فالفهلوي برغبته الدائمة والملحة في تأكيد الذات؛ يشعر في قرارة نفسه بالسخط على الأوضاع التي تُوجد التمايز والتفرقة أياً كان نوعها، ومهما كانت أسبابها ومرارتها، ويتفرع عن ذلك عدم الاعتراف بالسلطة والتنكر لها في أعماق الشعور، مع أنه في الظاهر يبدي الخضوع، ويستخدم عبارات فيها مبالغة شديدة، ويلجأ إلى طقوس زائدة عن الحد في التعبير عن الاحترام، ويُخفي كل ذلك الشعور بالامتعاض. ولا ينظر الفهلوي إلى السلطة على أنها ضرورة من ضرورات التنظيم، يتطلبه توزيع المسئوليات وتحمل الأعباء، ولكنه ينظر إليها على أنها قوة قاهرة يذعن لها إذعاناً؛ لما تبعثه في نفسه من الهيبة والخوف.

ويفسر البعض اضطراب الحياة المصرية وعشوائيتها ظاهرياً إلى هذه العلاقة الملتبسة بالسلطة؛ والتي خلقت سلوكيات عدوانية سلبية تجاه السلطة وما تمثله من نظام[٣٤].

جـ – موقف الشخصية الفهلوية من الدين:

علاقة المصري بالدين علاقة حساسة وغامضة، وأحيانا ملتبسة ومتناقضة، ولكنها علاقة مركزية ومحورية في أغلب الحالات، وهي علاقة طوعية خرجت من رحم الحب للإله والمودة له؛ حيث رآه المصري مصدراً للنماء والدفء والرخاء. فعلاقة المصريين بالإله فيها رجاء أكثر من الخوف، وفيها ترغيب أكثر من الترهيب. وقد ترك هذا الحب المتجاوز للخوف من الإله في الشخصية المصرية علاقة ملتبسة بالغيب؛ فالمصري لديه ثقة هائلة بالغيب، وتوقعات إيجابية منه؛ تجعله في حالة استرخاء وعدم استنفار في أغلب وقته. وقد

تركت هذه الحالة في الشخصية المصرية حالة من الوداعة، والطمأنينة العميقة، والثقة في الغيب، وفي الآخر، تصل أحيانا إلى درجة السلبية والاعتمادية، وانتظار الفرج من الغيب، والعون من الله، ثم من الآخر.

وتظل فكرة الدين كامنة في الأعماق، حتى لدى هؤلاء الذين يدعون غيرها. ويبرز هذا أيضاً في مواقف يُفترض أنها مغايرة للدين؛ فمثلاً كثيراً ما يتردد في كلمات المطربات والراقصات ألفاظ دينية، على الرغم من أن الموقف يبدو متناقضاً. وقد تصل ثقافة الفهلوة هذه إلى بعض الدعاة والأدعياء؛ حيث يميلون إما إلى تملق السلطة (بالفتاوى المبررة للفساد)، أو تملق الجماهير (بدعوية المظهر النجومي، وفتاوى تستبيح الدين بما يتناسب مع ذوق المشاهد). ويأخذ التفكير الخرافي مساحة كبيرة فى العقلية المصرية، ومرجع ذلك العلاقة الملتبسة بالغيب. ولقد تشبعت الشخصية المصرية بأفكار مختلطة عن الغيب وتأثيراته فى حياتها، وتتداخل الكثير من القوى غير المرئية في حسابات المصري؛ بعضها قوى غيبية دينية، وبعضها الآخر أسطوري خرافي؛ حيث يولي المصري عناية كبيرة بعالم الجن والقوى الخفية؛ ويعزو إليها الكثير من أحداث حياته. ولا يقتصر هذا التفكير الخرافي المتجاوز لمفهوم الغيب من الدين الصحيح على رجل الشارع، وإنما يمتد ليشمل كثير من المستويات التعليمية والثقافية، وهو ما يُبعد الشخصية المصرية عن التفكير العلمي في الحياة، وحل مشكلاتها. وإذا كان الصبر أحد القيم الأساسية في الشخصية المصرية، وهو يرتبط بالمفاهيم والتصورات الدينية التي تُعلي من قيمة الصبر، وتعد الصابرين بالجنة، وإن الصبر يعني التحمل وضبط النفس، فإنه يتحول شيئاً فشيئاً إلى صبر سلبي يعاني منه المصريون دون أن يفعلوا شيئاً لتغيير واقعهم، ثم يتحولون إلى حالة من الرضى بالفتات يفقدون معها الدافع للنمو والحركة والتطور، ثم يصلون إلى حالة من قلة الحيلة، وفقد القدرة على التغيير، تنتهي بحالة من التسليم أو الاستسلام للأمر الواقع[٣٥].

ثانياً: اتساع دائرة التناقض في بنية الشخصية المصرية:

إذا كانت التناقضات والازدواجية فى بنية الشخصية المصرية، قد تجسدت فى منظومات من القيم متعارضة وأنماط من السلوك متباعدة، عبرنا عنها من خلال نموذج الشخصية

المصرية الفاعلة في مقابل نموذج الثقافة الفهلوية ومواقفها من العمل والسلطة والدين، " فإن هذه الازدواجية والتناقض، دائمة التغير والتشكل في ضوء الظروف الجديدة، والعلاقات الطبقية المتغيرة، والمتغيرات الجديدة؛ حيث يتعرض المجتمع المصرى في ضوء العولمة لتناقضات عديدة، على نحو شكل ضغوطاً مستمرة، وزيادة في التناقضات في بنية المجتمع؛ حيث تبدلت أنساق القيم، وبزغت قيم جديدة وأفكار[٣٦]"، وأنماط سلوك؛ من أمثلتها لغة الشباب التي غطت كثيراً من جوانب حياتنا اليومية.

وإذا كانت هذه الازدواجية والتناقضات في بنية الشخصية المصرية دائمة التغير والتشكل؛ فربما جاز لنا أن نعتبرها بمثابة اتساع في دوائر هذا التناقض، وتعدد وتنوع صوره، وهو ما ظهر جلياً فيما عُرف بثقافة الهبش، وأيضاً في ثقافة البلطجة، وأخيراً في ثقافة التحايل.

١- ثقافة الهبش:

مع اتساع التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خلال التسعينيات حدث خللٌ ملحوظ في عقيدة الانتماء الوطني والقومي، وقد عملت تداعيات الانفتاح والاستغلال والمضاربات والأرباح السريعة وأوهام شركات توظيف الأموال والبحث عن النفوذ الخاص، على توجيه الطريق نحو القيم والعمل؛ حيث ظهر اللهاث نحو الاستهلاك المفرط والمستفز بإعلاناته وهشاشة العلاقات، وكانت المحصلة لكل ذلك؛ شيوع نمط شخصية الهبّاش، الذي يخطف بسرعة بقدر ما يستطيع، ويجرى قبل أن يلاحقه حساب القانون، أو حساب المجتمع.

وقد ظهرت ثقافة الهبش في مجالات كثيرة؛ منها رجال الأعمال الذين يهبشون أموال البنوك و يهربون إلى الخارج، أو رجال السياسة الذين يهبشون السلطة إلى الأبد، أو المرشحين الذين يهبشون المقاعد بشراء الأصوات علناً وبمبالغ كبيرة أمام اللجان. أضف إلى ذلك، الموظف الذي لا يقضى مصلحة إلا بعد أن يأخذ مقابلاً لها، والعامل أو الفني الذي يتقاضى أجراً كبيراً ولا يتقن عمله. وبذلك، انتشرت ثقافة الهبش على هذا النحو وعلى مستويات المجتمع المختلفة، من أعلاه إلى أدناه، حتى كادت تكوّن عناصر واضحة في بنية الشخصية المصرية، وأصبحت النماذج الإيجابية والفعالة تشكل استثناءات تدعو للعجب،

وقد انتشرت على ألسنة الناس مفردات لغوية جديدة تعكس ثقافة الهبش مثل؛ " هبر ، هبش، تسليك، تقليب، شفط " ... الخ[٣٧].

٢- ثقافة البلطجة:

وهى تعني عدم الاعتراف بالقاعدة أو القيم أو الحق أو القانون، وفرض إرادة البلطجي بالقوة وتخويف الآخرين ونشر الإرهاب. وعندما بدأت هذه الظاهرة، كانت محدودة ومحصورة بين عدد صغير جداً من الخارجين على المجتمع، ومحترفي الإجرام، والمنحرفين سلوكياً وأخلاقياً، والخارجين على القانون. لكن سرعان ما كبرت الظاهرة وامتدت إلى مجالات لم تكن متصورة، فظهرت ممارسات قائمة على البلطجة، في مجالات عديدة؛ ففي مجال المعاملات تجلت البلطجة في الاستهانة بأقدار ومقامات الكبار، والتباهي بالقدرة على التبجح والتهجم عن كل من يعارض، أو يعترض، وانتشرت البلطجة باستخدام ألفاظ سوقية واعتبار ذلك مظهر من مظاهر الثقة بالنفس وقوة الشخصية، والمقدرة على إخضاع الآخرين بهذا السلاح الجديد من أسلحة الإرهاب المعنوي، ثم امتدت البلطجة وممارساتها العنيفة إلى الشارع؛ سواءً في قيادة السيارات دون مراعاة للأصول والقانون أو لشعور الآخرين، وإلى العلاقات في البيت بين الزوج وزوجته وحتى بين الآباء والأبناء وبين الأشقاء وأشقائهم وشقيقاتهم، وتمرد الأبناء على آبائهم والخروج عن طاعتهم، إلى التهجم عليهم إلى حد الاعتداء بالضرب والطرد من المسكن، بل إلى حد القتل أحياناً[٣٨].

ويرى البعض أن ظاهرة البلطجة التي تفشت في الوقت الحاضر ما هي إلا تطوير عصري لظاهرة الفتونة، التي كانت تمثل سلوكاً نمطياً في حياة المصريين؛ لأنه يتكرر فى كل مراحل تاريخهم تقريباً، إلى درجة تُعد فيها هذه العلاقة المتكررة بين الفتوة وأهل الحارة تُعد بمثابة لب مشكلة الشخصية المصرية؛ فالبلطجي يجد طريقه ممهداً لترويع الناس وإذلالهم؛ حين تنعدم أو تضعف الإرادة الجماعية القادرة على مقاومته، فبالتأكيد تفوق قوة الناس مجتمعين قوة أي بلطجي يهددهم، ويسرق قوتهم ويذلهم، ولكن الإرادة الجماعية قليلاً ما تنعقد في مواجهة البلطجي؛ فيلجأ كل شخص إلى إيجاد صيغة تعايش فردية مع هذا البلطجي، يتضخم الأخير ويتوحش؛ مما يعمل على زيادة العنف المباشر وغير المباشر مع

من حوله من زملاء أو جيران، وتتسع المشاجرات والسباب والاعتداء اللفظي والجسدي في الشارع والسوق[٣٩].

٣- ثقافة التحايل:

إن التحايل بوصفه تعامل براجماتي مع الواقع، ظاهرة مركبة شأنها شأن أي ظاهرة ثقافية أخرى، فيه من المقاومة قدر من الوعى بالظلم الواقع على الشخص القائم بالتحايل، وفيه قدر من رفض هذا المتحايل لواقعه، ثم فيه من الإيجابية ما يدفع هذا المظلوم إلى ممارسة السلوكيات وتبني الأفكار؛ فردية أو جماعية، والتحايل فيه من التكيف قدر من تجاهل الطرف الآخر الظالم لهيئاته الرسمية، أو شبه الرسمية، وإجراءاته القانونية والنظامية، كما فيه من التكيف قدر كبير من المرونة والانتهازية، وبعض الممارسات السلبية أحياناً؛ كالبلطجة والشغب، وفيه من التكيف والاستخدام الدءوب للآليات الاجتماعية خاصة القانونية، التي تعين على تحقيق الهدف، وتضمن شيئاً من المزايا والمكاسب، وفيه من التكيف قبول التهميش، والرضا بالعمل، والتفكير من هذا الموقع. وللتحايل قسمان كبيران لا يختلفان نوعياً ولكنهما يتمايزان من حيث الدرجة؛ فهناك التحايل العارض أو المؤقت؛ المتمثل في أشكال وضروب يمارسها الناس كضرورة حياة، ونتيجة ظروف وجودية ضاغطة، ويوجد هذا النوع المؤقت في حالات لا تقع تحت الحصر؛ من تعامل الأفراد أو الجماعات مع الجهات الحكومية للحصول على ترخيص أو إذن بتركيب مرفق (مياه، كهرباء .. الخ)، ويتجلى هذا النوع في مواقف إعادة البناء، أو التوسع، أو التأجير للآخرين، أو البيع .. للجزء أو الكل. أما التحايل المزمن، والذي يصبح رؤية للعالم، وموقفاً من الناس والحياة؛ بمعنى أن يعتمد الأفراد والجماعات أساليب تحايل كطريقة في الحياة، وسبيلاً للتعامل مع كل الناس وكل الجهات، وفي كل المواقف، ويتم على الرغم من اختفاء الشروط الموضوعية الضاغطة أو الطارئة التي ربما تكون قد ألجأته إلى التحايل، كما يمثل التحايل بديلاً ثقافياً ورصيداً متاحاً للاستخدام عند الحاجة[٤٠].

وتتجلى علاقة التحايل بالسلطة، في موقف المصري من أداء الضرائب، وبخاصة التهرب من أداء ضرائب بعض أنواع السيارات؛ كإدخال السيارة بنظام دفتر المرور، أو

المناطق الحرة، أو الإعفاءات المؤقتة لسيارات الدبلوماسيين والخبراء الأجانب .. الخ. أضف إلى ذلك، التحايل في مجال الملكية العقارية، وأنماط العمران غير الرسمي في المناطق العشوائية[٤١].

إذن، لم يقتصر التناقض في بنية الشخصية المصرية عند حد نمط الشخصية المصرية الفاعلة، في مقابل نمط الشخصية الفهلوية، وإنما اتسعت دائرة التناقض؛ لتضم أنماطاً جديدةً للشخصية، ظهرت في دائرة ثقافة الهبش، ودائرة ثقافة البلطجة، ودائرة ثقافة التحايل، لتضيف منظومات قيم عديدة ومتعارضة، وأنماط سلوكية غير متسقة فيما بينها، على نحو تبدو معه الشخصية المصرية ممزقة بين أجزاء متباعدة.

ثالثاً: نمو الهويات الاجتماعية المتعددة:

أسهمت العولمة بتجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، ونزعتها إلى التفريق القسري للعالم؛ في تكريس التناقضات في بنية الشخصية المصرية، وأحدثت تحولاً من الشخصية القومية والسمات الثابتة، إلى ما نسميه عصر الهوية المتغيرة، فلقد انتهى عصر السمات الثابتة، وأصبحت الشعوب جميعها في حالة تغير كامل، وتبحث عن الهوية الجديدة؛ حيث أخذت تصاغ هويات بازغة مضادة [٤٢]، خاصة وأن الحقب الأخيرة قد شهدت خللاً ملحوظاً في عقيدة الانتماء الوطني والقومي، واضطربت العلاقات بين الفرد، والجماعات والدولة، وأصبح حرص الفرد أو الجماعة نحو الخلاص الذاتي، وإلى تغليب المصالح الخاصة، وإلى ولاء محلي وعشائري ضيق؛ وبالتالي انتمائهم إلى جماعة أو ثقافة ما؛ حيث يميلون إلى وضع أنفسهم في فئة ما مقابل فئات أخرى، وإلى ربط أنفسهم بهذه الجماعة أو الثقافة، ومقارنة جماعتهم بغيرها، وتأكيداً لرغبتهم في التميز عن غيرهم، أو إجمالاً، الانتماء إلى هوية اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها.

وهذا الانتماء، إذا كان يبدأ من الفرد، لكن الشق المكمل له هو ما يحصل عليه من تقدير الجماعات والدوائر التي ينتمي إليها؛ فالإنسان ينتمي لمن يقدرونه، ولمن يحترمون آدميته، ولمن يهبونه حقوقه، ومن يعطونه حريته في الاختيار في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. والانتماء هنا ليس مجرد تعبير عن حالة أخلاقية، أو موقف

رومانسي، لكنه – في المجتمعات الحديثة – تعبير عن مدى سلامة وصحة العلاقة التي تقوم بين الأفراد والمجتمع السياسي (الدولة)؛ حيث تقدم الدولة الحماية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، للأفراد عن طريق القانون الذي يساوى بينهم، وإذا أخلت الدولة بشروط هذا العقد الاجتماعي، ولم تؤمن الحماية للأفراد وتساوي بينهم؛ فإنهم يبحثون عن مرجعية أخرى تحميهم، أو تقدم لهم شعوراً وهمياً بهذه الحماية؛ كالعودة إلى الارتباط بالجذور الدينية والطائفية أو العائلية والقبلية والعرقية والإقليمية [٤٣]؛ ومن ثم الانتماء إلى هويات متعددة؛ دينية أو طائفية أو عائلية أو قبلية أو طبقية أو مهنية أو عرقية أو إقليمية ... الخ. وهكذا، كان اتساع دائرة التناقض في بنية الشخصية المصرية، عاملاً حاسماً في تهديد رابطة الانتماء الوطني والقومي وضعفها، ونمو الهويات الاجتماعية المتعددة؛ بحثاً عن الأمن والحماية المفتقدة على صعيد المجتمع ككل. و يدل كل ما سبق، على صحة الزعم بأن اتساع دائرة التناقض في بنية الشخصية القومية؛ أسهم في نمو الهويات الاجتماعية المتعددة.

المبحث الرابع:
مقاصد الشخصية المصرية بين العام و الخاص.

لاشك أن أنماط السلوك ومنظومة القيم التى تشكل بنية الشخصية المصرية، والتي قد نتجت عن الممارسات المختلفة في مواقف الحياة اليومية من العمل والسلطة والدين، تحمل في طياتها مقاصد عديدة وتوجهات متباينة؛ ربما تراوحت بين إعلاء للمصلحة العامة، وتأكيد للمصلحة الشخصية؛ بحيث يسمح لنا ذلك تحليل خطاب هذه التوجهات، والاستعانة بإستراتيجية القصدية؛ في محاولة للتحقق من الزعم القائل بأن تعدد الهويات الاجتماعية انعكس على نمو مظاهر الخطر المصنع في حياتنا اليومية.

أولاً: تعدد الهويات الاجتماعية، وتفكك النسيج الاجتماعي للمجتمع:

لقد كان الاحتمال الأقرب إلى توقعاتنا، وذلك في ضوء افتراض كل من روكاس وبرورير عن مركب الهوية الاجتماعية، أن تشكل العضوية في جماعات اجتماعية كثيرة ومتباينة، أو

هويات متعددة، والتي كشف عنها تحليل بنية الشخصية المصرية، تشكل مركب هوية اجتماعية أكبر؛ تقلل من انحصار أصحاب هذه الهويات داخل جماعاتهم، وتضعف من الميول المحافظة والمتسلطة، وتدعو إلى المزيد من التسامح والانفتاح على غيرهم، والحد من نزعات التحيز والتعصب بينهم؛ وبالتالي تزيد من تماسك البنية الاجتماعية، وتقوي من نسيجها المتكامل.

غير أن النتائج التي انتهت إليها دراسة "الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد (٢٠٠٩)"، تشير إلى واقع مغاير لهذه التوقعات؛ لأنها أشارت إلى أن مظاهر التغير في البناء القيمي والأخلاقي ترتب عليه سوء العلاقات الإنسانية المنتشر بين جميع فئات المجتمع الآن، وحالة من العداء بين الكثير منهم، والافتقاد إلى الثقة فيما بينهم، وأصبح الكل متربصاً بالكل، وتعكس هذه الاستجابات أزمة حقيقية في المجتمع. وترى غالبية عينة الدراسة، أن الثقة قد انخفضت خلال السنوات الخمس الماضية، وكان الاهتمام بالمصلحة الشخصية وغياب الصدق وانتشار النفاق، وراء تراجع الثقة. وازداد عدم الثقة في الحكومة؛ بسبب عدم الوفاء بوعودها، وعدم اهتمامها بالفقراء، وانحيازها لرجال الأعمال، وعدم تصديها للفساد. هذا، بالإضافة إلى ازدياد المحسوبية والوساطة في المجتمع المصري، وانتشارها على نطاق واسع خلال السنوات الماضية(٤٤).

ولقد انتهت الدراسة المذكورة إلى نتيجة عامة؛ مفادها غياب الذات الجمعية، والتباعد في الحياة الاجتماعية، وأن الناس يميلون إلى التقوقع حول ذواتهم وأسرهم وأصدقائهم، ويبتعدون عن كل ما هو عام؛ ويدعو هذا إلى افتراض أن الذات الجمعية قد أصابها الوهن. وإذا كانت الثقة عاملاً حاسماً في ربط مكونات المجتمع ببعضها، وربط الأفراد بالنظام السياسي من ناحية وبالآخرين من ناحية أخرى؛ فإنه إذا ما وهنت علاقة الثقة في الحياة اليومية؛ فإن ذلك يُعد مؤشراً على أن الذات الاجتماعية في مأزق حقيقي؛ لأن دوائر الشك تتسع كلما تحرك الفرد من الأسرة إلى الخارج. و يصل بنا تأمل هذه النتائج إلى قضية هامة تتعلق بعملية بناء المجتمع الحديث أو الدولة الحديثة؛ والذي يفترض أن يتأسس على علاقات اندماجية

تقوم على المواطنة، والمسئولية الاجتماعية والثقة، وفي المقابل تقل أهمية الروابط الأولية في حياة الفرد. وثمة مؤشرات أخرى على تفكك الروح الجمعية؛ تتمثل في الاتجاه السلبي نحو عدم تصديق الآخرين وتكذيبهم والخوف منهم، وكلها مؤشرات على التباعد الاجتماعي. ولعل أهم نتيجة يثيرها هذا الخوف؛ أنه يعمل على تعميق الحدود الاجتماعية الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية والفئات الاجتماعية، ويجعل الناس أمْيَل إلى النفور من الروابط العامة ذات الطابع الاندماجي، وإذا ارتبط الخوف بالندرة فى الموارد؛ فإنه قد يؤدى إلى صور من العنف الكامن أو الصريح [٤٥]؛ الأمر الذي بات يهدد عملية التوحد الوطني، ويُضعف من ممارسة مبدأ المساواة بين المواطنين، بقدر ما يغذى الانتماءات العرقية والطائفية أو الطبقية؛ كمؤشر على ضعف ثقافة المواطنة، ويعمل على تنامي ثقافة التعصب والاستعلاء، وهو ما يغذي الكثير من الصراعات على الصعيد الوطني وأيضاً القومي والإقليمي[٤٦].

ونخلص من ذلك، إلى أن تعدد الهويات الاجتماعية لم يشكل مركب هويات اجتماعية، بقدر ما ترتب على ذلك تباعد اجتماعي، وغياب العلاقات الاندماجية، وتفكك الروح الجمعية، وتعميق الحدود الاجتماعية بين الهويات الاجتماعية والثقافية والسياسية، التي انتهى إليها اتساع التناقض في بنية الشخصية المصرية.

ثانياً: توجهات الشخصية المصرية ونمو الخطر المصنع في الحياة اليومية:

أشار البعض إلى اهتمام الطبقة الرأسمالية بتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح الجماهير، ولجأت إلى خداع الجماهير، وتصوير إجراءاتها على أنها لصالح المجتمع المصري؛ لأنه عندما اتخذت كافة الإجراءات لإطلاق يد النظام الخاص في حل أزمة الإسكان مثلاً؛ فقد شارك المستثمرون الأجانب مع رجال الأعمال في إقامة مساكن فاخرة عجز المواطنون عن دفع المطلوب فيها، وبدأت آلاف الأسر الجديدة تعاني من عدم إمكانية الحصول على مسكن. وما يقال عن أزمة الإسكان ينطبق على أزمات الغلاء، وانهيار المرافق الحيوية (صحية و تربوية ... الخ)، وليس أمام المواطن سوى اللجوء إلى الحلول الفردية والذاتية لمواجهتها؛ لأنها تحولت إلى مشكلة خاصة أو فردية على كل مواطن أن يحلها بطريقته الخاصة؛ طالما كان يرمي إلى الصالح الخاص[٤٧].

وتشير دراسة أخرى إلى التغيرات العميقة التي تعرض لها المجتمع المصري، والتي ساعدت على انتشار القيم الفردية بين شرائح اجتماعية مختلفة، وتبنت اتجاهات سلوكية من أجل تحقيق مصالحها الفردية، والتكالب على تحقيق أعلى وأسرع قدر من الأرباح المالية لأنفسهم، مما جعل قطاعات واسعة من أفراد المجتمع تسعى إلى أسلوب الخلاص الفردي وتحقيق المصالح الشخصية لأنفسهم؛ سواءً بالسفر بحثاً عن عمل، أو الهجرة إلى الخارج، أو اتباع أساليب الرشوة والفساد [٤٨].

وتتوقف دراسة ثالثة أمام عملية إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، باعتبارها قيمة حاكمة في تحديد وانتشار الفساد، ونقض قضية الانتماء في المجتمع، وانتهت إلى تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة بنسب كبيرة، وغلبة النزعة الفردية في تفكير وسلوكيات أفراد عينة البحث، وأنه مع سيادة النزعة الفردية تسود روح الانقسام والعزلة، ويعيش الفرد منغلقاً على ذاته، ولا يهمه سوى تحقيق منافعه الشخصية[٤٩].

وربما أفادنا الاستشهاد بمجموعة ظواهر الهجرة غير الشرعية، والاتجار في البشر، والفساد، في التدليل على هذا الخطر المصنع.

١ – الهجرة غير الشرعية:

يمكن أن تمدنا هذه الظاهرة بشواهد إمبيريقية على الكيفية التي تؤثر بها العلاقة الجدلية بين التحولات في النسق القيمي ومجتمع المخاطر، وعلى بزوغ هذا النوع من الخطر المصنع؛ فلقد بلغت نسبة الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوروبي حسب آخر بيان لمنظمة الهجرة الدولية نحو ١٥ مليون فرد، وقدرت وزارة القوى العاملة المصرية في أبريل ٢٠٠٥ عدد المصريين المهاجرين إلى إيطاليا بشكل غير شرعي بحوالي ٩٠ ألف شخص، والمهاجرين إلى أوروبا بنحو ٤٦٠ ألف شخص، مع أن المراقبين المتابعين لهذه القضية يؤكدون أن الأعداد الحقيقية أكبر من ذلك. والمهاجرون غير الشرعيين يدخلون إلى دول الاستقبال بطريقة غير قانونية، أو يدخلون بطريقة قانونية ثم يمكثون هناك بعد انقضاء هذه المدة، أو يعملون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها، أو يقومون بعمل دون المنصوص عليه في عقد العمل.

وترتبط الهجرة غير الشرعية بأبعاد مختلفة؛ منها استقطاب الغنى والفقر على الصعيد العالمي؛ حيث تعيش مجتمعات الجنوب حالة من الإفقار الناتج عن البطالة وانخفاض الدخول، في مقابل مجتمعات الشمال التي أصبحت تعيش حالة من الترف والرفاهية. وكذلك، عجز اقتصاديات المجتمعات العربية عن إنتاج فرص عمل، وتوفير دخول لإعاشة مواطنيها؛ مما يدفع بعضهم إلى أن يركب متن المغامرة والمخاطرة من خلال هجرة غير شرعية إلى المجتمعات الغربية المتطورة، كما تسهم تكنولوجيا الإعلام والمعلومات في صنع الخطر؛ من خلال ما تنقله من صور متباينة؛ البؤس في المجتمعات العربية، والترف في المجتمعات الغربية، وغض النظر عن العوائق أو الحواجز التي توضع عقبة في طريق الهروب أو الانتقال. وتعمل الخبرات الإيجابية لهجرات غير شرعية سابقة في محيط الشباب، وما حققته من عائد اقتصادي كبير؛ نتج عنه حراك في نوعية الحياة، على تشكيل ثقافة يتولد عنها حافز يستنفر شوق من لديهم قابلية الهجرة والاستعداد للمخاطرة[٥٠].

٢- الاتجار بالبشر:

أضحى الاتجار بالبشر من الجرائم المنظمة عبر الوطنية، التي تقف ورائها عصابات إجرامية منظمة على مستوى العالم، وتشجعه وتغذيه ممارسات فاسدة وسلوكيات منحرفة؛ الأمر الذي يجعله أشد خطورة على المجتمع. وهناك ارتباط بين كل من زواج القاصرات والاتجار بالبشر من ناحية، وبينها وبين حقوق الإنسان من ناحية أخرى؛ وذلك في ضوء أن زواج القاصرات هو أحد صور الاتجار بالبشر، والذي يعد بدوره تهديداً لحقوق الإنسان. فإذا وقفنا على حقيقة ما يحدث في مثل هذا الزواج؛ من وجود سماسرة متخصصين فيه يتولون القيام بعملية التعارف بين البنت أو وليها وبين الزوج، وما يتضمنه هذا الزواج من مخالفة للنظم القانونية السائدة؛ من حيث عدم بلوغ الأنثى سن الزواج، والشروط القانونية لزواج المصرية من أجنبي، فضلاً عن مخالفته لمبادئ حقوق الإنسان؛ التي تفرض رضاء المعقود عليها بالزواج وضمان حقوقها؛ لوجدنا أن هذا الزواج ينطوي على استغلال حاجة الأنثى أو وليها، أو إشباع رغبة أحدهما في العمل أو الثراء السريع من خلال الزواج من أحد الأثرياء الذي يقدم وعوداً بحياة أفضل، ولكن بعد الزواج يترك هذه الصغيرة التي لم تكن قد استكملت

نضجها العقلي والفكري والنفسي، بعد سواءً طلقها أم لا، ويتركها معرضة للعديد من مظاهر الانحراف، وفريسة للاستغلال من جانب بعض المحترفين في هذا الأمر، بل قد يصل الأمر إلى حد استغلال هذا الزوج لها بتهديدها بعدم عودتها إلى بلادها، أو اتخاذ إجراءات قانونية ضدها، أو إلى إساءة معاملتها والقسوة عليها، هذا فضلاً عن إمكانية استغلالها جنسياً في هذه السن الصغيرة. ولهذا، فإن زواج القاصرات يتضمن صورة أو أكثر من صور جريمة الاتجار بالبشر.

ومشكلة الاتجار بالبشر يتسبب فيها الإنسان بنفسه لغيره، وهي تشبه ما تسببه الحروب من آلام؛ ومن ثم تعتبر جريمة ضد الإنسانية، تحدث لأبنائنا من الأطفال؛ وخاصة النساء[٥١]. فالاتجار بالبشر وزواج القاصرات يعتبر نوعاً من أنواع الخطر المصنع يُقدم عليه الإنسان بنفسه، ويتفق الأب أو الولي مع السماسرة والزوج على نقل القاصر واستقبالها في بلد آخر؛ من أجل استغلالها جنسياً، مقابل مبالغ مالية وهدايا يعتقد أنها تعود عليه بالثراء السريع، ويحقق بذلك مصالحه الخاصة، وخلاص الفرد من مشكلات يعاني منها؛ مثل البطالة أو الفقر.

٣ – الفساد:

اهتمت دراسة حديثة بتناول الرؤية العامة لقضية الفساد، ومدى انتشاره، واتجاهاته، وقياس بعض المواقف التي تعبر عن مواقف المصريين تجاه الفساد، ونظرة المجتمع لأكثر الناس فساداً، وأكثر المؤسسات فساداً، والتي ربما تعكس درجة الثقة المفقودة بين الدولة والمواطن. وانتهت الدراسة إلى أن الفساد قد زاد بنسبة واضحة في المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة، وأصبح من الموضوعات المطروحة بقوة على المستوى الشعبي والرسمي، وأن رجال الأعمال من ذوي السلطة يقعون على قائمة أكثر الناس فساداً في المجتمع، يلي ذلك فئة التجار، ثم رجال الشرطة، وأعضاء المجالس النيابية، وأعضاء المجالس المحلية. وتشغل المصالح الحكومية ذات الطابع الخدمي المرتبة الأولى بين أكثر المؤسسات فساداً في المجتمع، يليها مؤسسات الصحة والتعليم، ثم الإعلام، والمحليات.

وتتجلى مظاهر الفساد في المجتمع؛ من خلال انتشار الرشوة التي شغلت موقع الصدارة، ثم المحسوبية؛ التي تعظم من وجود الفساد، وتسمح بانتشاره وتغلغله في شتى مناحي الحياة. وتكاد تتفق هذه النتيجة مع نتائج كثير من الدراسات والبحوث السابقة، التي اعتبرت الرشوة والمحسوبية من أهم مظاهر الفساد، يضاف إلى ذلك الفوضى الأخلاقية كسبب للفساد؛ لأنها تخلق حالة من عدم الثقة، وتُفقد المجتمع ترابطه وانسجامه. وكذلك، من تجليات الفساد استغلال النفوذ، وأصبح الحديث عن دور القانون في نيل الحقوق من الأشياء التي يتعامل معها المصريون باستخفاف وعدم احترام؛ مما أفقد القانون هيبته؛ على اعتبار أن صاحب النفوذ سيحقق ما يريده بصرف النظر عن اتفاقه أو تعارضه مع القانون. وأشارت النتائج إلى أن العمل الحكومي يمكن أن يكون وسيلة للتكسب من هذه الوظيفة وتحقيق مصلحة من وراءها؛ حيث يُنظر للعمل الحكومي على أنه ذو طابع نفعي، ويهتم الموظف بمصلحته الشخصية دون النظر إلى مصالح الآخرين، وبالحصول على أكبر مكاسب ممكنة من وراء وظيفته العامة. وأصبحت الرشوة من البديهيات والمسلمات التي يتعامل معها المصريون وكأنها جزء من روتين العمل الحكومي(٥٢).

ونخلص من ذلك، أن التوجه نحو المصالح الخاصة والقيم الفردية؛ نتيجة لتشرذم الانتماءات، وتعدد الهويات الاجتماعية، وما ترتب عليها من تفكك النسيج الاجتماعي في المجتمع؛ قد أسهم في تزايد المخاطر، ونمو الخطر المصنع في الحياة اليومية؛ الأمر الذي يمكننا بناء عليه الإقرار بصحة الزعم بأن تعدد الهويات الاجتماعية قد انعكس على نمو مظاهر الخطر المصنع في حياتنا اليومية.

خاتمة: النتائج العامة وخيارات للمستقبل.

أولاً: النتائج العامة ودلالاتها النظرية:

١- تتمثل أهم ملامح التحول في النسق الطبقي في مصر خلال الحقب الزمنية الأخيرة؛ في شدة الانقسام الطبقي إلى شرائح عليا وأخرى دنيا، يُضاف إليه ما حدث من تفكيك للطبقة الوسطى. حيث تحددت في ضوء التوجه الاقتصادي الذي أعطى دوراً رئيساً للقطاع

الخاص، الطبقات الاجتماعية الأساسية في مستويين رئيسين؛ هما الطبقة الرأسمالية بجماعاتها، في مقابل حائزي العمل، وما يشتملون عليه من جماعات وشرائح. ويمكن القول أن هناك منظومة من العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية، تمثل عوامل وقوى فاعلة في حدوث انقسام طبقي حاد في المجتمع المصري؛ محوره بروز وتنامي طبقة رأسمالية محدودة استأثرت بثمار عملية النمو، وتضخم ثقلها الاقتصادي والاجتماعي، في مقابل تدهور أوضاع الفئات المتوسطة والطبقات المهمشة. ولقد تلقت الطبقة الوسطى المصرية عدة ضربات قللت بشدة من معدل نموها، وخفضت من مستوى معيشتها، وأضعفت من تميزها عن الطبقات الدنيا. ومن ثم، فإن تفكيك الطبقة الوسطى يمثل ملمحاً آخر من ملامح التحولات في النسق الطبقي في مصر؛ بفعل مجموعة متضافرة من العوامل والقوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الداخلية والخارجية.

٢- تمثل العولمة عاملاً حاسماً ومتغيراً له وزنه النسبي بين غيره من متغيرات خارجية وداخلية؛ أسهمت في بلورة ملامح التحولات في النسق الطبقي في مصر خلال الحقب الأخيرة؛ وهو ما يتضح من ارتباط مصالح الشرائح الرأسمالية الجديدة بمصالح الاقتصاد العالمي وتكتلاتها، ويتضح أيضاً في إسهام المتغيرات العالمية في تفكيك الطبقة الوسطى. أضف إلى ذلك، إن شريحة الطبقة المصرية الوسطى البازغة، والتي تعمل الآن في مجالات تكنولوجيا المعلومات، يميلون إلى الانتماء إلى الشرائح الطبقية العليا منه إلى الشرائح الوسطى؛ ومن ثم فإن القول بعولمة النسق الطبقي في مصر لا يخالجه الشك.

٣- كان من أوضح ملامح التحولات في نسق القيم الاجتماعية والثقافية في مصر خلال الحقب الأخيرة؛ نشر قيم تتلازم مع الواقع الاجتماعي الذي أوجدته الطبقة البورجوازية، وعملت على دعمه وتعزيزه من خلالها؛ حيث اهتمت بتعزيز قيم الفردية، والأنانية، والمنفعة الخاصة، وأضعفت القيم الداعية للعطاء للمجتمع، ونشرت ثقافة مسيطرة تفرض نفسها وأساليبها السلوكية؛ من خلال القمع التشريعي والسياسي، واحتكار وسائل الإعلام الجماهيري وأجهزة الثقافة، الأمر الذي أثمر مظاهر عديدة للانهيار القيمي، فقد معها المجتمع قواعده المنظمة للسلوك وخبراته، وأتت العولمة بمنظومة قيم لم ينتهي المجتمع من هضمها بعد؛

لأنها بلا عمق تاريخي، أو جذور في نسق القيم التي عرفها المجتمع؛ وقد نشأ عن ذلك منظومات قيم متعارضة وغير متفاعلة؛ منظومة القيم الدينية في مقابل القيم الاستهلاكية، والقيم الليبرالية. ولم تكن منظومة القيم المتعددة هذه منفصلة فقط عن بعضها، وإنما قدمت معانٍ متناقضة مع بعضها، ولم تنصهر في سياق موحد؛ إنما ترتب عليها حالة من انعدام المعايير، والاختلالات في انساق القيم ومنظوماته.

٤- ظهر التناقض في بنية الشخصية المصرية بين نمطين اثنين؛ نمط إيجابي وآخر سلبي، ويعيش النمطان في نفس السياق المصري. يتمثل النمط الإيجابي، في ذلك النموذج الفاعل للشخصية المصرية الذي ساد في أثناء حرب أكتوبر (١٩٧٣)، وذلك في مقابل نمط الثقافة الفهلوية الذي أصبح سلوكاً مميزاً للشخصية المصرية؛ مكّن مصر من ألا تضيع، ولكن جعلها تخسر كثيراً، وما لبث أن توحش وأصيب بالسعار. وهو تناقض يعكس بلا شك ذلك التناقض الذي تميز به النسق الطبقي والقيمي في المجتمع المصري خلال الحقب الأخيرة.

٥- إن التناقض في بنية الشخصية المصرية دائم التغير والتشكيل؛ بفعل الظروف الجديدة والعلاقات الطبقية دائمة التغير، والمتغيرات المستمرة التي يتعرض لها المجتمع المصري في ضوء العولمة وتناقضاتها العديدة، على نحو شكل ضغوطاً مستمرة انعكست على اتساع دوائر التناقض، وتعدد وتنوع صورها في بنية الشخصية المصرية؛ والذي ظهر جلياً في ثقافة الهبش، والبلطجة، والتحايل. وانتشرت هذه الثقافة من أعلى إلى أسفل مستويات المجتمع، حتى كادت تكون عنصراً من عناصر بنية الشخصية المصرية، كما ظهرت إلى جانبها ثقافة البلطجة. واتسعت دائرة التناقض في بنية الشخصية المصرية؛ لتشمل ثقافة التحايل كظاهرة مركبة، تنطوي على المقاومة والرفض، والتكيف من أجل تحقيق المزايا والمكاسب؛ لتمثل بديلاً ثقافياً يُستخدم عند الحاجة. ولقد أضافت هذه الدوائر الثقافية منظومات قيم عديدة، ومتعارضة، وأنماط سلوكية غير متسقة فيما بينها، على نحو بدت معه الشخصية المصرية ممزقة بين أجزاء متباعدة، وهو تمزق يمكن تفسيره في ضوء النسق الاجتماعي الأكبر، وتشرذم أنساق الطبقة، واختلالات منظومة القيم الاجتماعية والثقافية.

٦- شهدت الحقب الأخيرة خللاً في عقيدة الانتماء الوطني والقومي، وتحول إلى ولاء محلي وعشائري ضيق، وظهر الانتماء إلى هويات اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها؛ لأن الناس ينتمون إلى من يقدرونهم، ويحترمون آدميتهم، ويهبونهم الحقوق، وعندما أخلّت الدولة بهذه الشروط أخذوا يبحثون عن مرجعيات أخرى تحميهم، ومالوا إلى الانتماء إلى هويات اجتماعية متعددة. وكانت العولمة وتجلياتها؛ قد أسهمت من جانبها في إحداث تحول في الشخصية القومية، والسمات الثابتة، وتهيئ المُناخ لصياغة هويات اجتماعية بازغة. ولذلك، كان لاتساع دائرة التناقض في بنية الشخصية المصرية، تحت وطأة هذه المتغيرات الخارجية (العولمة)، والداخلية (تخلي الدولة عن اتفاقياتها)؛ كان له أثره الواضح في نمو هويات اجتماعية متعددة.

٧- لقد ترتب على تعدد الهويات الاجتماعية؛ تفكك النسيج الاجتماعي للمجتمع ككل؛ لأن هذه الهويات الاجتماعية لم تنتظم في مركب هوية اجتماعية أكبر تقلل من انحصار أصحابها في جماعاتهم الداخلية، وتُضعف من ميول التسلط، حيث زاد الاهتمام بالمصالح الشخصية، وانتشرت المحسوبية والوساطة، وظهر نمط سائد في المجتمع يتم استخدامه عبر أشكال ومستويات متباينة سياسية واقتصادية؛ يتوجه نحو إعلاء المصلحة الخاصة على العامة، وهو سلوك له تكلفته العالية؛ حيث أدى إلى ظهور صور كثيرة من العنف الكامن والصريح، وزادت معه دوائر الخطر.

٨- إذا كانت توجهات الشخصية المصرية، ومنظومة القيم التي تحتضنها، وأنماط السلوك التي تتبعها؛ ترمي إلى الصالح الخاص بطريقة مشروعة أو غير مشروعة؛ فإن هذا التوجه يزيد من احتمالات الإقدام على الإضرار بالنفس، أو الجماعة، أو المجتمع، أو في العموم زيادة الخطر المصنع، والذي قد يبدو جلياً في ظواهر مثل؛ الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، والفساد.

ثانياً: خيارات للمستقبل:

١- ترتب على النتائج التي انتهى إليها تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية وتناقضات الشخصية المصرية؛ ظهور مجموعة قضايا جديدة تحتاج إلى بحث في

المستقبل؛ منها الشرائح الرأسمالية الجديدة، والمسئولية المجتمعية، وانعكاسات التحولات السياسية على اتساع دائرة التناقض في الشخصية المصرية، وتفكيك الطبقة الوسطى، واختلالات منظومة القيم، والطبقة الوسطى المصرية البازغة، واستعادة دورها في تعزيز القيم الجمعية والمصلحة العامة، واختلالات نسق القيم الاجتماعية والثقافية، وتزايد صور الخطر المصنع، وانعكاس أزمة الهوية على تزايد دوائر هذا الخطر في المجتمع.

٢- كانت التغيرات التي ترتبت على سياسات التثبيت الهيكلي، ومجموعة القوانين الاقتصادية المصاحبة التي أقدمت عليها الحكومة خلال الحقب الأخيرة، من أوضح القوى الفاعلة في الانقسام الطبقي الحاد، وتفكيك الطبقة الوسطى، وربما كان من الضروري إضافة مبدأ التمكن إلى هذه السياسات، والاهتمام بالتمكين الاقتصادي، والسياسي والثقافي، على نحو يُسهم في ضمان حقوق الإنسان، ويفعل ما أقرته المواثيق الدولية والمواثيق والدستور المصري؛ ومن ثم يعمل على تحقيق تنمية مستدامة عادلة؛ لسد الفراغ الذي ترتب على هذا الانقسام و ذلك التفكك.

٣- تستطيع أجهزة صنع الثقافة والإعلام التابعة للحكومة أو القطاع الخاص أن تُقدم محتوى ذو معنى وقيمة، ويسمح بالحوار، والمناقشة، والنقد، ويعمل على تغيير أسلوب الحياة اليومية، ويقلل من الوعي الزائف، ولا يقيد الفكر المعارض أو النقدي تجاه الأوضاع السائدة في المجتمع؛ وتصبح بالتالي أجهزة مسئولة عن صنع ثقافة واعية.

٤- على الجامعات الحكومية والخاصة أن تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية في إعادة التكيف بين متطلبات سوق العمل ونوعية الخريجين، وتنصرف نحو تبني برامج تعليمية مفيدة؛ لسد حاجة أسواق العمل إلى المهارات الجديدة، وتوفير عمالة عالية التأهيل على البرمجيات، واستخدام الشبكات الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات، وأن تتوقف هذه الجامعات عن الاستمرار في إنتاج قوى عاملة ومهارات عمل متخلفة عن عصرها.

٥- بوسع الطبقة الوسطى المصرية القديمة والبازغة أن تغير أدوارها من التقصير إلى التحرير، وتعمل على تأكيد أمنها الأنطولوجي، وتبدع أساليب جديدة في التعامل الواعي مع فرص العولمة؛ من خلال المشروع الانعكاسي، وتُغير أساليبها في العيش، وتضفي على

حياتها اليومية معنى وقيمة، وتتحمل مسؤولياتها التاريخية باستمرار كلما تغيرت الظروف؛ في اتجاه إعلاء قيم المصلحة العامة والخير للجميع.

٦- إن إعلاء قيم المصلحة الخاصة على قيم المصلحة العامة، كان نمطاً سلوكياً واضحاً ترتب على انتشاره بين المستويات المختلفة؛ بزوغ صور متعددة للخطر المصنع، التي أضرت بالإنسان والجماعة والمجتمع المصري، وهو أمر يسهل التراجع عنه؛ من خلال التوقف عن إنتاج الشخصية التسلطية التابعة؛ بداية من التنشئة الاجتماعية في الأسرة، وصولاً إلى التنشئة السياسية في الأحزاب، والحرص على تشكيل نمط الشخصية المصرية الفعّالة الذي عرفناه في مواقف كثيرة، وفترات عديدة من تاريخنا المصري.

مراجع الدراسة:

١. أحمد زايد. " المصري المعاصر: مقاربة نظرية وإمبيريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية ". (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، ١٩٩٠) ص ٨ -١٠.

٢. علي عبد الرازق جلبي، عبد الله محمد عبد الرحمن، هاني خميس أحمد. النظرية المعاصرة في علم الاجتماع. (الإسكندرية: الرواد للكمبيوتر و التوزيع، ٢٠٠٨) ص ص ٢٢٥-٢٢٦.

٣. المرجع السابق. ص ص ٢٢٦- ٢٢٧.

٤. أحمد زايد. مرجع سابق. ص ص ٢٥ - ٢٩.

٥. Jones, Pip. Introducing Social Theory. (U.K: Polity Press, 2003) PP. 172-174.

٦. المرجع السابق. ص ص ١٧٥- ١٧٨.

٧. المرجع السابق. ص ص ١٧٨- ١٨٠.

٨. " Cultural Identity ". 31 March 2010. >http://en.wikipedia.org/wiki/cI<

" Social Identity ". 8 April 2010.>http://en.wikipedia.org/wiki/sI<

" Social Identity Complexity ". 8 April 2010. >http://en.wikipedia.org/wiki/sic<

٩. عبد الباسط عبد المعطي. الطبقة الوسطى المصرية من التقصير إلى التحرير. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦) ص ص ٢١ - ٦٣.

١٠. عائشة شكر. " تغير البنية المجتمعية و تأثيره على الشخصية المصرية في ضوء التحولات الثقافية ". في: محمود الكردى (محرر). الشخصية المصرية في عالم متغير. (القاهرة: كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٩٩٩) ص ١٥٤.
١١. أحمد السيد النجار. "التحولات في مصر: حصاد ربع قرن". في: هانى عياد (محرر). مؤتمر التحولات الاقتصادية و انعكاسها على الجوانب الاجتماعية في صعيد مصر. (القاهرة: الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية – منتدى حوار الثقافات، ٢٠٠٩) ص ١٦.
١٢. فاطمة بركات عبد الفتاح. " أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على تشكل الشرائح الرأسمالية الجديدة في مصر خلال عقد التسعينيات ". رسالة ماجستير. (القاهرة: كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٢) ص ص ١٥٠ – ١٥٥.
١٣. عائشة شكر. مرجع سابق. ص ص ١٥٤، ١٥٥.
١٤. علي عبد الرازق جلبي. تفكيك الطبقة الوسطى و نمو القطاع غير الرسمي في مصر. دراسة تحت الطبع. (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، ٢٠٠٨).
١٥. جلال أمين. مصر والمصريون في عهد مبارك (١٩٨١– ٢٠٠٨). (القاهرة: ميرت، ٢٠٠٨) ص ص ١٣٦ –١٣٧.
١٦. علي أبو ليلة. "حالة الطبقة العربية المتوسطة: مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربي". في: السيد ياسين (محرر). تقييم التحول الديموقراطي. التقرير الثاني.(القاهرة: مرصد الإصلاح العربي، ٢٠٠٧) ص ص ١٥٨، ١٥٩.
١٧. أحمد السيد النجار. مرجع سابق. ص ص ٣١ – ٣٤.
١٨. محمد عبد المنعم. " مستقبل تحولات أنساق القيم الاجتماعية في ظل العولمة: دراسة لبعض الجماعات البازغة من الطبقة الوسطى المصرية ". في: المجلة الاجتماعية القومية، ع ٢، م ٤٤، مايو ٢٠٠٧، ص ص١٠٩ – ١١٩.
١٩. سمير نعيم أحمد. " التغيرات البنيوية في المجتمع المصري و انعكاساتها على أنساق القيم في النصف الثاني من القرن العشرين ". في: المؤتمر السنوي الخامس – المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، ٢٠٠٣، ص ص ٤٢٤، ٤٢٥.
٢٠. محمد الجوهري. " ملاحظات نقدية على دراسات الثقافة و الشخصية ". في: محمود الكردي (محرر). الشخصية المصرية في عالم متغير. مرجع سابق. ص ص ١٨،١٩.

٢١. سمير نعيم أحمد. مرجع سابق. ص ص ٤٢٧ – ٤٣٩.
٢٢. علي أبو ليلة. " التحولات الاجتماعية و ثقافة المجتمع: تأمل في منظومات القيم عبر نصف قرن. في: هاني عياد (محرر). البنيان القيمي و الشخصية المصرية: إشكاليات الحاضر و تحديات المستقبل. (القاهرة: الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية – منتدى حوار الثقافات، ٢٠٠٦) ص ص ٦١ – ٦٣.
٢٣. محمد عبد المنعم. مستقبل تحولات أنساق القيم الاجتماعية في ظل العولمة. مرجع سابق. ص ص ١١٤ – ١١٦.
٢٤. السيد ياسين. " الشخصية المصرية: ماذا كانت و ماذا أصبحت؟ ". في: هاني عياد (محرر). الإنسان المصري و تحديات المستقبل. (القاهرة: الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية – منتدى حوار الثقافات، ٢٠٠٧) ص ١٨.
٢٥. محمود عودة. التكيف و المقاومة: الجذور الاجتماعية و السياسية للشخصية المصرية. (القاهرة:عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية، ٢٠٠٧) ص ٥٨.
٢٦. أحمد زايد. " الشخصية المصرية بين الثبات و التحول ". في: هاني عياد (محرر). الإنسان المصري و تحديات المستقبل. مرجع سابق. ص ص ٢٠ – ٢٢.
٢٧. السيد ياسين. " الشخصية المصرية ماذا كانت وماذا أصبحت؟ ". مرجع سابق. ص ص ١٥،١٦.
٢٨. رجب البنا. المصريون في المرآة. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠) ص ص ٦٢،٦٣.
٢٩. حامد عمار. في بناء البشر: دراسات في التغير الحضاري و الفكر التربوي. (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨) ص ص ١٦٩، ١٧٠.
٣٠. محمد المهدي. " الشخصية المصرية ". ١٠فبراير ٢٠١٠.
>http://www.elazayem.com/A%2867%.htm <
٣١. المرجع السابق. ص ص ٦ – ٢٤.
٣٢. المرجع السابق. ص ص ٦ – ٢٢.
٣٣. المرجع السابق. ص ص ٧ – ٢٥.
٣٤. أحمد زايد. " الشخصية المصرية بين الثبات و التحول ". مرجع سابق. ص ص ٢٦– ٢٨.

٣٥. محمد المهدي. " الشخصية المصرية ". مرجع سابق. ص ص ١١، ١٢.

٣٦. رجب البنا. مرجع سابق. ص ص ٤٦، ٤٧.

٣٧. محمد المهدي. " الشخصية المصرية ". مرجع سابق. ص ص ١٦، ١٧.

٣٨. هناء الجوهري. " ثقافة التحايل: دراسة ميدانية لنماذج من التجمعات العشوائية بالقاهرة الكبرى ". (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية – كلية الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٤) ص ص ٢٤ – ٧٤.

٣٩. المرجع السابق. ص ص ١٠٣ – ١٢٢.

٤٠. السيد ياسين. " الشخصية المصرية ماذا كانت و ماذا أصبحت؟ ". مرجع سابق. ص ص ٦٠ ، ٦١.

٤١. علي الدين هلال (محرر). ثقافة الشباب العربي و الهوية في عصر العولمة. (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٠) ص ص ٦٠ ،٦١.

٤٢. أحمد عبد الله زايد. " الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين و اختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة، و الشفافية، و الفساد ". (القاهرة: وزارة التنمية الإدارية – لجنة الشفافية والنزاهة، ٢٠٠٩) ص ص ٥٥، ١٣٥.

٤٣. المرجع السابق. ص ص ١٧١ – ١٧٣.

٤٤. علي الدين هلال. مرجع سابق. ص ٥٩.

٤٥. سمير نعيم أحمد. مرجع سابق. ص ص ٤٣٩– ٤٤٥.

٤٦. عائشة شكر. مرجع سابق. ص ص ١٦٥،١٦٤.

٤٧. أحمد عبد الله زايد. " الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين و اختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة، و الشفافية، و الفساد ". مرجع السابق. ص ص ١٤٥ – ١٤٩.

٤٨. علي أبو ليلة. حالة الطبقة العربية المتوسطة. مرجع سابق. ص ص ١٦٩– ١٧١.

٤٩. إمام حسنين خليل. " زواج القاصرات بين الإتجار بالبشر و حقوق الإنسان: رؤية قانونية ". في: الحلقة النقاشية الأولى عن "زواج القاصرات و حقوق الإنسان" – المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – المجلس القومي لحقوق الإنسان، ٢ فبراير ٢٠٠٩.

٥٠. أحمد عبد الله زايد. " الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين و اختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة، و الشفافية، و الفساد ". مرجع السابق. ص ص ٦٠ – ٦٧.

الأسس النظرية والمنهجية للتحليل النقدى للخطاب
واستخداماته فى بحوث علم الاجتماع

بقلم/ أمل محمد عادل إبراهيم عبد ربه(*)

مقدمة:

تبرز أهمية دراسة "التحليل النقدي للخطاب Critical Discourse Analysis"، كمدخل نظري ومنهجي في علم الاجتماع يهتم ببيان وجهة نظر القائم بالتحليل بالقدر نفسه الذي يهتم بالتحليل ذاته وبالعوامل المحيطة به؛ إذ ينظر "نورمان فاركلو Norman Fairclough" إلي التحليل النقدي للخطاب باعتباره مدخلاً نظرياً ومنهجياً، يهتم بدراسة التغير الاجتماعي في جوانبه الخطابية، من خلال التركيز على دراسة عمليات التحول الاجتماعي الحديثة والمعاصرة، حيث يهتم بدراسة العلاقة الجدلية بين: (البناء Structure، والفعل Agency)، إضافة لاهتمامه بدراسة العلاقة بين الخطاب والعناصر الأخرى للأحداث والممارسات الاجتماعية، وكمدخل منهجي يعد التحليل النقدي للخطاب مدخلاً متعدد التخصصات، وعابر للتخصصات يجمع في تحليله بين عده مداخل منهجيه من علوم مختلفة[1].

وفي السياق نفسه رأى البعض أن "تحليل الخطاب" عبارة عن: "فحص واستكشاف تفصيلي لما قيل وكتب حول موضوع ما، فهو مصمم خصيصاً للكشف عن كيفية تنظيم وإنتاج وإعادة إنتاج المعارف خلال طرق محددة وعبر ممارسات مؤسسية معينة"، ويؤكد أهمية تحليل الخطاب" كثرة الاعتماد عليه داخل العديد من التخصصات، "فهو مصطلح عام يضم العديد من المداخل النظرية والبني التحليلية المختلفة والمغايرة لبعضها، بداية من علم

(*) مدرس مساعد علم الاجتماع – كلية التربية – جامعة الإسكندرية.

[1] Fairclough, Norman. "Critical Discourse Analysis". 17 May 2011. >.http://www.ling.lancs.ac.uk/profiles/263<

اللسانيات مرورًا بعلم الدلالات اللفظية، وعلم النفس الاجتماعي، والدراسات الثقافية، وصولاً إلى نظريات علم الاجتماع"[٢].

ونلحظ اختلاف أراء العلماء حول طبيعة "التحليل النقدي للخطاب"، فمنهم من ينظر إليه باعتباره طريقة أو أداة أو منهج يستخدم لفضح زيف المعاني الأيديولوجية الفكرية الخفية الموجودة وراء الكلمات المنطوقة أو المكتوبة، ومنهم من ينظر إليه باعتباره منظور يضم مجموعة من التخصصات أكثر من كونه مدرسة نظرية أو منهجية موحدة، ومنهم من يري أنه مجموعة من الدراسات النقدية للغة التي تسهم في فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية، التي تنطوي عليها لغة الخطابات والنصوص المختلفة، وبالرغم من الاختلافات السابقة حول طبيعة "التحليل النقدي للخطاب" إلا أنهم اتفقوا على أنه لا يقدم إجابات نهائية للمشكلات الاجتماعية المختلفة، ولكنه يُمّكِنْ الفرد من فهم الظروف التي أدت إلى ظهور مشكلة ما، وفهم الجذور الفكرية العميقة خلف موضوع ما، إذ يستخدم تحليل الخطاب لدراسة موضوعات: اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وقضايا جدلية متعددة، من خلال تركيزه على تفاصيل ما يقوم به الأفراد أو يفعلونه، فيبدأ "التحليل النقدي للخطاب" بتناول النص كاملاً، مرورًا بتناول الكلمات المفردة داخل النص، ووضعها في سياقها العام؛ بهدف اكتشاف الحقيقة وراء النظام، مع الكشف عن القوى غير المرئية للكلمة المنطوقة أو المكتوبة.

ومن ثم يتحدد الهدف الأساسي من البحث الحالي في توضيح الأسس النظرية والمنهجية للتحليل النقدي للخطاب فيما يخص علم الاجتماع، ولقد اعتمد البحث على مسح الأدبيات والتراث والدراسات السابقة، إضافة لتناول مجموعة من أبرز الدراسات العربية والأجنبية التي اعتمدت عليه ضمن إستراتيجياتها المنهجية، هذا بالإضافة للاعتماد على منهج إعادة التحليل لأبرز ما كتب عن التحليل النقدي للخطاب باللغة العربية والإنجليزية للوصول لأسسه وجذوره الفكرية، ومعرفة خصائصه وأهميته وأهم مداخله، إضافة لمعرفة خطواته وكيفية الاعتماد على التحليل النقدي للخطاب كأحد أبرز المناهج الكيفية في علم الاجتماع.

Jupp, Victor (editor). The Sage Dictionary of Social Research Method. 2 (London: SAGE Publications Ltd., 2006). p. 74.

المبحث الأول: الأسس النظرية للتحليل النقدي للخطاب.

أولاً: الإطار التصوري للتحليل النقدي للخطاب:

الخطاب Discourse:

يشير مصطلح "الخطاب" لدي البعض إلى الفروق والاختلافات النوعية، بمعنى أن الخطاب له هويته الخاصة التي على الباحث المحلل محاولة اكتشافها وتحديدها وفهمها، هذا بالإضافة إلى أن كل خطاب يدخل ضمن نوع معين -فهو يعين حدود نوع بعينه من الخطابات- فكل خطاب يساهم في رسم الحدود الفاصلة بين الأنواع المتعددة الأخرى من الاستخدام اللغوي[٣].

ويختلف مفهوم "الخطاب" ما بين اللغة والعلوم الاجتماعية؛ إذ يشير مصطلح "الخطاب" في اللغة إلى: "التعبيرات اللفظية المكتوبة أو المرسلة في الكلام، كما يشير إلى المناقشات ومختلف صور التعبير اللغوي حول موضوع معين أو حول قضية معينة"، أما في العلوم الاجتماعية فيشير الخطاب إلى : "طريقة منظمة للتفكير، حيث تنتظم الأفكار المختلفة والآراء في أنماط مختلفة من الخطاب...، فالخطاب لا يعبر فقط عن النصوص والكلام، وإنما يعبر عن سياق من العلاقات التي ترتبط بأفعال وأقوال في موقف معين"[٤].

كما يشير الخطاب إلى استخدام اللغة حديثًا وكتابًة، بمعنى أنه يتضمن أنواعًا أخري من النشاط العلاماتى، مثل: (الصور المرئية، والصور الفوتوغرافية، والأفلام، والفيديو، والرسوم البيانية، والاتصال غير الشفهي كحركات الرأس والأيدي... فالخطاب هو أحد أشكال الممارسة الاجتماعية بمعنى أنه هو اللغة المستخدمة لتمثيل ممارسة اجتماعية محددة من وجهة نظر معينة"[٥].

---

[3] ديان مكدونيل. **مقدمة في نظريات الخطاب**. **ترجمة:** عز الدين إسماعيل. (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١) ص ٢٨.

[4] على عبد الرازق جلبي وطارق سيد أحمد وهاني خميس أحمد. **القاموس العصري في العلم الإجتماعى**. (الإسكندرية: مطبعة البحيرة، ٢٠٠٨) ص ٩٤.

[5] محمد شومان. **مرجع سابق**. ص ٢٥.

وهناك من يري أن مصطلح "الخطاب" يشير إلى: طريقة التعبير عن النفس باستخدام الكلمات، علاوة على الطرق الكلية لمعرفة وتقيم العالم، وأنه في الوقت الذي يستخدم فيه الخطاب لتعضيد القوة والمعرفة، فإنه قد يستخدم أيضًا للنقد والمعارضة[٦].

تحليل الخطاب Discourse Analysis (DA):

ينظر إلى "تحليل الخطاب" باعتباره مصطلح عام يطلق على مجموعة من المداخل التي تستخدم لتحليل استخدامات اللغة سواء اللغة المكتوبة، أو المنطوقة، أو الرمزية الإشارية، ومن ثم تتنوع الموضوعات التي نستطيع تحليلها باستخدام تحليل الخطاب، ما بين: (الخطاب، والكلام، والمحادثة، والأحداث التفاعلية... الخ)، إذ يهتم تحليل الخطاب بالنظر إلى اللغة باعتبارها تفاعل اجتماعي، ومن ثم يهتم بدراسة السياق المجتمعي الذي خرج منه الخطاب[٧].

كما ينظر إلى "تحليل الخطاب" باعتباره منهج كيفي بالأساس، يستخدم لقراءة: (النصوص، والمحادثات، والوثائق)، فهو يحاول اكتشاف العلاقات والروابط بين الممارسات الاجتماعية، وكل من اللغة، والمعرفة، والقوة، والمعلومات أو الاتصالات[٨].

وبسبب تعدد التخصصات التي تعتمد على "تحليل الخطاب" ساد الاختلاف حول المقصود بتحليل الخطاب، إلا أنهم اتفقوا على الالتزام بثلاثة مبادئ عند تحليل الخطاب هي: يجب أن يركز المحلل في بداية تحليله للخطاب على لغة الخطاب، وتأثيرها على العالم، إضافة إلى أنه على المحلل أن يذهب إلى ما وراء الخطاب ذاته، فعليه أن يفسر لغة الخطاب بالاعتماد على نظرية محددة عن المجتمع والقوة والثقافة.

وختامًا ينظر إلى "تحليل الخطاب" باعتباره مجموعة متصلة من المناهج المستخدمة لدراسة الخطاب، وهذه المناهج لا يترتب عليها مجرد ممارسات لجمع البيانات وتحليلها، وإنما يترتب عليها أيضًا مجموعة من الافتراضات النظرية؛ إذ يقدم "تحليل الخطاب" نظرة

---

6 McGregor, Sue L. T. Op Cit.

7 "Discourse Analysis". Wikipedia the Free Encyclopedia. 7 December 2009. <http://en.wikipedia.org/wiki/Discourse_analysis>.

8 Jupp, Victor (editor). Op Cit. p. 74.

تفسيرية للواقع الاجتماعى إلى جانب اهتمامه بالآثار التفسيرية للغة، فتحليل الخطاب لا يتضمن مجموعة من التقنيات لإجراء تحليلات كيفية للنصوص فحسب، بل يتضمن أيضًا مجموعة من الافتراضات بشأن الآثار التفسيرية للخطاب[9].

التحليل النقدي للخطاب Critical Discourse Analysis (CDA):

ينظر إلى "التحليل النقدي للخطاب" باعتباره: "إطار نظري ومنهجي يساهم في دراسة الدور التأسيسي للخطابات في المجتمع المعاصر"، ويعد "نورمان فاركلو" من أبرز رواده، والذي تأثر بأفكار "ميشيل فوكو"[10].

ويبنى تعريف "نورمان فاركلو" للتحليل النقدي للخطاب على ما قدمه من تعريفات لمفهومي (الخطاب، وأنظمة الخطاب)، إذ يرى "نورمان فاركلو"أن "الخطاب": "هو اللغة المستخدمة لتمثيل ممارسة اجتماعية من وجهة نظر معينة، فالخطابات تشكل وتعيد إنتاج الهويات والعلاقات الاجتماعية، وتمثل نظم المعرفة والاعتقاد لمستخدمي تلك اللغة، ويعتبر كل خطاب جزءًا من نظام خطابي داخل مؤسسة معينة أو مجال معين من مجالات المجتمع"[11].

أما مفهوم "أنظمة الخطاب Discourse Orders"، فيعرفها "نورمان فاركلو"بأنها: هي الممارسات الخطابية لمجتمع معين -أي الطرق المعتادة لاستخدام اللغة في هذا المجتمع- ومن ثم يتكون نظام الخطاب لمؤسسة اجتماعية أو مجال اجتماعي معين من الممارسات الخطابية كافة، المستخدمة في تلك المؤسسة أو هذا المجال، وتتمثل أهمية دراسة أنظمة الخطاب داخل العلوم الاجتماعية في أنها تمثل بؤرة الصراع الاجتماعي وأحد مجالات الهيمنة الثقافية، وبناء على التعريفين السابقين، ينظر "نورمان فاركلو"إلى "التحليل النقدي للخطاب" باعتباره: "تحليل للعلاقات الجدلية بين الخطاب... وكل عناصر الممارسة

---

[9] محمد شومان. **مرجع سابق**. ص ٢٧.

[10] Mills, Albert J., Gabrielle Durepos and Elden Wiebe (editors). Encyclopedia of Case Study Research (Vol. 1). (London: SAGE Publications, 2010) p. 244.

[11] محمد شومان. **مرجع سابق**. ص ٩٥.

الاجتماعية...، ويهدف إلى توضيح كيف أن التغيرات في استخدام اللغة تعكس التغيرات الاجتماعية- الاقتصادية التي ترتبط بعلاقات القوة والهيمنة في المجتمع"[١٢].

كما يعرف "التحليل النقدي للخطاب" بأنه: مدخل متعدد التخصصات، ينظر إلى اللغة باعتبارها شكل من أشكال الممارسة الاجتماعية، ويركز على دراسة الطرق التي تعمل على إعادة إنتاج الهيمنة الاجتماعية والسياسية عن طريق النص والحديث، لذا يستخدم "التحليل النقدي للخطاب" في علم الاجتماع لدراسة الأيديولوجيات وعلاقات القوة الكامنة داخل الخطاب، كما يستخدم ليمدنا باستبصارات مناسبة حول الكيفية التي يعبر بها الخطاب عن أشكال اللامساواة الاجتماعية والسياسية، وسوء استخدام القوة والهيمنة، ويعمل على ربط كل هذا بالسياق الاجتماعي السياسي[١٣].

وفي السياق نفسه يري "فان ديك" Teun A. Van Dijk أن "التحليل النقدي للخطاب": "هو ذلك الحقل الذي يهتم بدراسة وتحليل النصوص المكتوبة والمنطوقة؛ بهدف الكشف عن المصادر الخطابية للنفوذ والقوة والهيمنة وعدم المساواة والتحيز، إذ يعمل التحليل النقدي للخطاب على فحص الكيفية التي يتم من خلالها إنتاج مثل تلك المصادر الخطابية وإعادة إنتاجها، خلال سياقات اجتماعية وسياسية وتاريخية محددة[١٤].

وختامًا يعرف "التحليل النقدي للخطاب" على أنه يهدف إلى إضفاء الشفافية على العلاقات والروابط -التي قد تكون مبهمة وغير واضحة للشخص العادي- والموجودة بين كل من: ممارسات الخطاب، والممارسات الاجتماعية، وأخيرًا الأبنية الاجتماعية[١٥].

ثانياً: الإطار النظري للتحليل النقدي للخطاب:

الجذور الفكرية والمعرفية والمداخل الأساسية لتحليل الخطاب:

تأثر مدخل التحليل النقدي للخطاب بالعديد من الأفكار النظرية "للماركسية الغربية"، وخاصة الأفكار النظرية التي ظهرت خلال القرن العشرين للمفكرين الاجتماعيين والسياسيين

---

12 **المرجع السابق**. ص ٩٥.

13 "Discourse Analysis". Wikipedia the Free Encyclopedia. Op Cit.

14 Sheyholislami, Jaffer. Op Cit.

15 Ibid.

أمثال أنتوني جرامشي، ولويس ألتوسير، وأفكار ميشيل فوكو، وآراء المدرسة النقدية مدرسة فرانكفورت خاصة مقولات النظرية النقدية ليوجين هابرماس، وأخيرًا أفكار ميخائيل باكتين[١٦].

وبناء علي ذلك تأسست مجموعة من الاتجاهات والمداخل الأساسية لتحليل الخطاب، والتي تفرعت منها بعد ذلك المدارس الفرعية للتحليل النقدي للخطاب الموجودة حتى يومنا هذا، ومن أهم تلك الاتجاهات الآتي:

الاتجاه التفاعلي في تحليل الخطاب Interactional Discourse Analysis:

وهو يشبه مدخل "تحليل المحادثة" Conversation Analysis (CA)، في اهتمامه بالكيفية التي يتم بها بناء الواقع الاجتماعى من خلال الحديث اليومي، إذ يبدأ الاتجاه التفاعلي في تحليل الخطاب من افتراض أن اللغة هي امتداد للفعل الاجتماعي، ومن ثم يقوم على فحص الكيفية التي تضعنا بها كلماتنا المنطوقة في موقف المسؤولية والمحاسبة أمام الآخرين[١٧].

الاتجاه الفوكلتى في تحليل الخطاب Foucauldian Discourse Analysis:

ينسب هذا الاتجاه إلى "ميشيل فوكو"، والذي طبق مفهوم "الخطاب" باعتباره صور وتمثيلات للمعرفة كما هي في الوثائق التاريخية، لهذا اهتم "ميشيل فوكو" بدراسة العلاقة الانعكاسية بين القوة Power، والمعرفة Knowledge؛ ولتحقيق ذلك قام بتحليل بعض الوثائق التاريخية التي توضح أن كل من: (ممارسة السلطة، وسبل المعرفة)، قد لحق بهم العديد من التغيرات الكبرى على مر الأزمان، وأن تلك التغيرات لم تكن بالضرورة إلى الأفضل[١٨].

وقد قدم فوكو مدخلين لتحليل ودراسة الخطاب تمثلا في: مدخل تحليل الخطاب المؤسسي، والذي يهتم بدراسة المصادر الخطابية، والتي تمكن ممثلي المؤسسات الرسمية من ممارسة السلطة والنفوذ على عملائهم، وما يترتب عليه من دراسة الكيفية التي يواجه بها

---

16 Fairclough ,Norman & Wodak, Ruth. "Critical Discourse Analysis". In: Discourse as Social Interaction; Discourse Studies: A Multidisciplinary Introduction. Vol. 2. Edited By: Dijk, Teun A. Van. (London: SAGE Publications, 1997). P.p. 260- 262.

17 Marvasti, Amir B. Qualitative Research in Sociology: An Introduction. (London: SAGE Publications, 2004). p. 108.

18 Ibid. p. 110.

العملاء مثل هذا الضغط باستخدام مصادر خطابية أخرى خاصة بهم. علاوة على مدخل تحليل الخطاب النصي، والذي يركز اهتمامه على دراسة النصوص المكتوبة وتحليلها، كما يركز عند تناوله للنص على بيان القوى الكامنة وراء هذا النص، أكثر من اهتمامه بدراسة كاتب النص أو مؤلفه، بمعنى أنه يهتم ببيان العوامل الاجتماعية والسياسية التي أعطت زخمًا وقوة لهذا العمل المكتوب، وسمحت له بالتأثير على الفعل الإنساني. ومن ثم فإن بؤرة الاهتمام في هذا المدخل ليست على الفاعل الافتراضي وراء كتابة هذا النص، وليس على رؤية الكاتب أو مقاصده ونواياه، وإنما يكون التركيز هنا على الحقائق الممكنة أو السبل الممكنة لرؤية الحقائق التي يقدمها النص[١٩].

وهذا يعنى أنه عند تحليلنا للنص المكتوب لا ننظر فقط إلى المحتوى الخطابي الظاهر، وإنما ننظر إلى ما وراء هذا المحتوى المكتوب، فندرس علاقة القوة بالمعرفة، وعلاقة سبل المعرفة بمضامينها السياسية[٢٠].

مدخل اللغويات النقدية Critical Linguistics (CL):

ويقوم هذا المدخل على مجموعة من المسلمات التي تميزه عن المداخل الأخرى، إذ يقوم على: (النظر إلى اللغة باعتبارها فعل اجتماعي، ثم الاعتقاد بوجود روابط قوية وممتدة بين البنية الاجتماعية والبنية اللغوية، من خلال النظر إلى اللغة باعتبارها جزء مكمل للعملية الاجتماعية وعدم الفصل بينهما، ومن ثم فليست هناك حاجة لمحاولة الربط بين مفهومي اللغة والمجتمع باعتبارهما كيانين منفصلين عن بعضهما البعض كما يري مدخل "اللغويات الاجتماعية"، علاوة على النظر إلى اللغة باعتبارها فعل اجتماعي محكوم أيديولوجيًا بأفكار المتحدث واختياراته اللغوية للألفاظ والتعبيرات النحوية، سواء تم هذا بشكل واعي أو بغير وعى)[٢١].

---

19 Ibid. p. 111.

20 Ibid. p. 112.

21 Ibid.

ولقد حدد مدخل اللغويات النقدية ثلاث وظائف أساسية للغة تتمثل في: (الوظيفة الفكرية: التي تتعلق بخبرة المتحدثين حول العالم وظواهره، إضافة للوظيفة الشخصية: التي تتناول اتجاهات وتقييمات المتحدثين حول الظاهرة، مع دراسة العلاقة الناشئة بين المتحدثين والمستمعين، وأخيرًا الوظيفة النصية: أي الوظيفة التي تمكن المتحدثين من إنتاج نصوص مفهومة بالنسبة للمستمعين، مع محاولة الربط بين السياق المضاد للنص والسياق المدعم له)[٢٢].

التحليل النقدي للخطاب: Critical Discourse Analysis (CDA)

والذى يقوم على مجموعة من المسلمات والمبادئ العامة -التي تحدد أهم خصائصه فيما بعد- ومن أهمها المسلمات والمبادئ التالية:

١- يُصاغ الخطاب من قبل العالم، وفى الوقت نفسه فإنه يعمل على إعادة صياغة العالم ذاته.

٢- يتشكل الخطاب بواسطة اللغة، ويعمل على إعادة تشكيلها في الوقت نفسه.

٣- يتشكل الخطاب بواسطة المشاركين فيه، كما يعمل على تشكيل المشاركين أنفسهم.

٤- يتبلور الخطاب من خلال الخطابات السابقة عليه، كما أنه يعمل على رسم الاحتمالات الممكنة للخطابات المستقبلية.

٥- يصاغ الخطاب وفقاً لبيئته التي خرج منها، كما أنه يعمل على إعادة تشكيلها.

٦- يتبلور الخطاب وفقًا للأهداف التي صُمِمَ من أجلها، كما أنه يعمل على إعادة صياغة أهدافه[٢٣].

٧- لا يقوم الخطاب بتقديم وصف دقيق للواقع فحسب، بل يعمل على تشكيله أيضاً.

٨- النظر إلى الخطاب باعتباره شكل من أشكال الفعل الاجتماعى.

---

[22] Ibid.

[23] Somekh, Bridget and Cathy Lewin (editors). Research Methods in the Social Science. (London: SAGE Publications, 2005). P. 148.

٩- تأكيد الوظائف البلاغية للخطاب؛ إذ يستخدم الخطاب لتدعيم أو لتقوية جانب من جوانب الصراع بالمجتمع.

١٠- الخطاب هو طريقة في الكتابة أو الكلام، تعمل على بناء نوع معين من المعرفة ذات تضمينات بلاغية[٢٤].

١١- يتشكل أي خطاب ويضبط من خلال ثلاثة عناصر أساسية هي: عناصر البناء الاجتماعى التي تضم: (الطبقة، والمكانة، والعمر، والنوع، والأصل العرقي...). التنشئة الاجتماعية: وهي محكومة بالمستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي لكل منا. البيئة الخطابية المحيطة، وما تتضمنه من كلمات ولغة نستخدمها في التعبير عن هوياتنا وعلاقاتنا ونظم المعرفة والمعتقدات التي نؤمن بها[٢٥].

١٢- اللغة عبارة عن ممارسة اجتماعية: التي يتم من خلالها تمثيل العالم.

١٣- يستخدم الخطاب بوصفه شكل من أشكال الممارسة الاجتماعية أيضًا، الذي يعمل في الوقت نفسه على تشكيل وبناء الأشكال الأخرى للممارسة الاجتماعية، مثل: ممارسة القوة والهيمنة والتعصب والمقاومة... وغيرها من أشكال الممارسة الاجتماعية الأخرى.

١٤- تكتسب النصوص معانيها من خلال العلاقة الجدلية بين: (النصوص، والفاعلين الاجتماعيين)؛ سواء كانوا من القرّاء أو الكتّاب، والذين يتفاعلون خلال درجات مختلفة من الاختيار والوصول للنصوص ووسائل تفسيرها.

١٥- الصور والتراكيب اللغوية ليست صيغ نهائية تحكمية، ولكنها هادفة بغض النظر عن كون اختيارها قد تم بطريقة واعية أم لا.

١٦- علاقات القوة يتم إنتاجها وممارستها وإعادة إنتاجها من خلال الخطاب.

١٧- كل الكتّاب والمتحدثين ينطلقوا من ممارسات خطابية محددة، تنشأ من خلال اهتمامات وأهداف خاصة، والتي تنطوي على تضمينات واستثناءات.

---

24 Marvasti, Amir B. Op Cit. pp. 107- 108.

25 McGregor, Sue L. T. Op Cit.

١٨- للخطاب ملمح تاريخي؛ لأن النصوص تكتسب معناها من خلال السياق الاجتماعى والثقافي والأيديولوجي الذي تخرج منه، ومن خلال زمان ومكان محددين أيضًا.

١٩- التحليل النقدي للخطاب لا يقوم بتفسير وتأويل النصوص فقط، وإنما يشرحها ويفسرها أيضاً[٢٦].

ومن خلال المسلمات السابقة يتم النظر إلى "تحليل الخطاب" باعتباره مصطلح يضم العديد من الطرق المستخدمة في دراسة أسس التواصل البشري، داخل مجالات وتخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية المختلفة[٢٧].

وبناء على ما سبق يري العلماء أنه ليس هناك خطاب واحد أو وحيد، بل هناك عدد من الخطابات المتصارعة وغير المكتملة والملتبسة والمتعارضة، وأنه عبر صراع تلك الخطابات يتشكل واقعنا الاجتماعى وتتشكل هوياتنا وإدراكنا لهوياتنا، ومن ثم يصبح فهم الخطابات الموجودة خطوة أساسية لفهم واقعنا وأنفسنا، ومن هنا تبرز أهمية "تحليل الخطاب" الذي يمثل إطارًا نظريًا لتفسير ومراقبة الواقع الاجتماعى عبر إجراء دراسات تطبيقية على الخطابات المتاحة[٢٨].

المبحث الثاني: الأسس المنهجية للتحليل النقدي للخطاب.

ظهرت العديد من المدارس التي اهتمت بتحليل الخطاب، والتي عملت أيضاً على وضع المبادئ والأسس التي تفرعت منها بعد ذلك المدارس الخاصة بالتحليل النقدي للخطاب، ومن أهم تلك المدارس: المدرسة الفرنسية. اللغويون النقديون. علماء الدلالة الاجتماعيون. دراسات التغير الاجتماعي الثقافي وتغير الخطاب. الدراسات المعرفية الاجتماعية. منهج الخطاب التاريخي. مدرسة القراءة التحليلية. مدرسة ديسبورج الألمانية. الدراسات النقدية للخطاب "نورمان فاركلو وزملاءه"[٢٩].

---

[26] Sheyholislami, Jaffer. Op Cit.

[27] Somekh, Bridget and Cathy Lewin (editors). Op Cit. p. 146.

[28] محمد شومان. **تحليل الخطاب الإعلامي: أطر نظرية ونماذج تطبيقية**. (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٧). ص ٢٦.

[29] Mills, Albert J., Gabrielle Durepos and Elden Wiebe (editors). Op Cit. P 244.

أولاً: الإطار المنهجي للتحليل النقدي للخطاب Methodological Framework of CDA:

مادة الخطابات:

تتنوع المواد الامبريقية المعتمد عليها في التحليل النقدي للخطاب ما بين: (الوثائق Documents، والخُطَّب Speeches، والمحادثات Conversations، والنصوص الإعلامية Media texts، والصور البصرية أو التمثيلات البصرية Visual representations، مثل الصور Pictures، والرموز Symbols)[٣٠].

مستويات التحليل:

تختلف مستويات التحليل باختلاف مدارس تحليل الخطاب؛ إذ يقوم التحليل النقدي للخطاب "لنورمان فاركلو" على أساس ثلاثة مستويات يتم تحليلها معًا في وقت واحد، وهي: (المستوى النصي Textual: أي التحليل على المستويات الصغرى، لعناصر النص ذاته Micro-level، يليه الممارسات الخطابية Discursive Practices: أي التحليل على المستويات الوسطي لعمليات إنتاج وتفسير النصوص Miso-level، ثم الممارسات الاجتماعية Social Practices: أي التحليل على المستويات الكبرى للسياق المؤسسي والموقفي الذي ظهر خلاله النص Macro-level)[٣١].

كما جمع مدخل التحليل الاجتماعي الثقافي بين: (التحليل على مستوى الأفراد والتحليل على مستوى الجماعات، وبين التحليل على المستويات الصغرى والكبرى، وبين التحليل على مستوى الفرد والمجتمع)؛ إذ يتم النظر إلى مستخدمي اللغة باعتبارهم أعضاء داخل الجماعة وباعتبارهم أفراد يمثل كل منهم حالة فريدة في ذاته، ومن ثم ينتج خطابًا فريدًا في نوعه، فبالإضافة لأوجه التشابه بين أعضاء الجماعة الواحدة، هناك أيضًا فروقًا فردية وتباينات بين أعضاء الجماعة الواحدة[٣٢].

---

[30] Mills, Albert J., Gabrielle Durepos and Elden Wiebe (editors). Op Cit. P. 245.

[31] Ibid. p.p. 244-245.

[32] Dijk, Teun A. Van. Op Cit. P. 35.

خطوات التحليل:

رغم عدم الاتفاق على خطوات محددة لتحليل أي خطاب؛ إلا أن البعض وضع ١٠ خطوات أساسية، قد تطبق كما هي، وقد يختزل منها بعض الخطوات، وهى كالآتي:[٣٣]

١- تحديد سؤال البحث بدقة.

٢- اختيار عينة البيانات (المادة العلمية): وتلك الخطوة لابد ألا يستهان بها، فلابد أن تقوم على أسس ومعايير واضحة.

٣- جمع السجلات: وهنا يجب عدم الاعتماد على الذاكرة وحدها لحفظ الخطابات الصادرة عن الأشخاص موضوع الدراسة -خاصة تحليل المحادثة- ولكن على محلل الخطاب الاعتماد على النصوص، والمقتطفات، والخطابات، واليوميات، وأشرطة الفيديو، والقيام بحفظها بطريقة يسهل الرجوع إليها فيما بعد.

٤- إجراء المقابلات: والتي تعطي لتحليل الخطاب ثبات وصلابة منهجية أكبر، إلا أن العلماء يقللوا من أهمية هذه الخطوة ويروا أن الباحث المحلل عليه أن يقوم بالتحليل أكثر من أن يقوم بالحديث وإجراء المقابلات.

٥- النسخ: نسخ المعلومات وتغيير نظام حفظ البيانات المتوافرة.

٦- الترميز: من خلال تصنيف البيانات و إعطائها رموز وأكواد ليسهل التعامل مع الأفكار المتضمنة داخل كل خطاب، مع ملاحظة أن تحليل الخطاب يعد منهج كيفي وليس كمي، وأنه لا يهتم بإحصاء الكلمات كما يحدث في التحليل الكمي، ولكنه يعتمد على الترميز كخطوة مؤقتة ومشروطة تساهم في تحليل الأفكار وتنظيمها.

٧- التحليل: وتعد هذه الخطوة هي لب تحليل الخطاب وجوهره، مع الوضع في الاعتبار أنه ليست هناك طريقة محددة للقيام بتلك الخطوة؛ إلا أنه على المحلل أن يلاحظ عدة أمور منها: (لماذا أقرأ هذا النص بهذه الطريقة؟ ما الملامح التي تنتج عن هذه القراءة؟) مع ملاحظة عدم تجاهل أي شيء فأي كلمة قد تتحول إلى شيء مهم، ويتلاءم ما سبق مع البحث عن أوجه التباين والاتساق فيما قيل، والبحث عما لم يتم الإفصاح عنه.

---

[33] "Discourse Analysis". 4 January 2011. Op Cit.

٨- إعادة التحليل: وهنا على المحلل أن يركز على أمرين: (الأبعاد البنائية والوظيفية للخطاب، وأنماط الاتساق والتباين).

٩- التصديق على النتائج وإثباتها وتأييدها: وهنا على المحلل أن يلاحظ مجموعة من الأمور: (كيف تساعدني الخطابات التي قمت بتحليلها على فهم وتأكيد الاتساق والترابط بين البيانات؟، وكيف ينظر المشاركون أنفسهم إلى الخطاب؟ مع ضرورة البحث عن مشاكل جديدة وأمور عالقة مازالت غير مفهومة وغير مبررة، وأخيرًا الإثمار والفهم -ما الذي يخبرنا به الخطاب؟).

١٠- البدء في كتابة نتائج التحليل: وعلى المحلل أن يلتزم الصدق في تحليلاته ومناقشاته والبراهين والحجج التي يقدمها.

<u>تقييم التحليل النقدي للخطاب:</u>

يتميز التحليل النقدي للخطاب في أنه:

١- يفيد عند تطبيق دراسة الحالة، إذ يستخدم التحليل النقدي للخطاب ليكمل الجهود البحثية الأخرى، فعلى سبيل المثال عند دراسة البناء الاجتماعى لظاهرة ما، يمكن الاعتماد على مجموعة من الطرق الإثنوجرافيه جنبًا إلى جنب مع التحليل النقدي للخطاب.[٣٤]

٢- تأكيده على أهمية أن يكون المحلل منفتح العقل، وذو طبيعة انعكاسية لمقابلة متطلبات المعرفة.

٣- تكمن أهميته في قيامه بالربط بين التحديات المنهجية حول اكتساب المعرفة، لمواجهة التحديات المعرفية حول طبيعة المعرفة ذاتها.

٤- كما أن هناك علاقة جدلية ما بين الخطاب والسياق المحيط به، فالخطاب عبارة عن ممارسات تشكل الفاعل الذي ألقى الخطاب ذاته، كما أنه من خلال التفاعل بين النص والحديث نستطيع تأويل وتفسير الخبرات في سياق الأبنية القائمة بالفعل، وفى الوقت نفسه نمد تلك الأبنية بالصلابة ومقومات البقاء.

---

[34]Fairclough, Norman. Analysing Discourse; Textual Analysis for Social Research. (New York: Routledge, 2003). P 246.

٥- تتناول الخطابات كل فرد منا، وتحدد له مكانه وموقعه داخل الأبنية المختلفة، كما أنها تذكرنا بحقيقتنا: (من نكون؟ وما المتوقع والمنتظر منا كرد فعل في العديد من المواقف؟).[٣٥]

٦- قدرته على وصف وتفسير وتحليل ونقد الحياة الاجتماعية المنعكسة في النص؛ إذ يتضمن دراسة وتحليل كل من: (النصوص المكتوبة، والكلمات المنطوقة) للكشف عن المصادر الخطابية للقوة والهيمنة واللامساواة والانحياز، وكيف أن مثل تلك المصادر قد تم إنتاجها وأعيد إنتاجها وتعديلها واستمرت خلال سياقات سياسية واجتماعية واقتصادية وتاريخية محددة، كما يحاول إلقاء الضوء على الطرق التي تعتمد عليها القوى المهيمنة في المجتمع، لإنتاج صور محددة من الواقع والتي تخدم مصالحها.

٧- يهدف إلى الكشف عن الافتراضات والإدعاءات الفكرية والأيديولوجية الخفية والكامنة خلف كلماتنا المنطوقة ونصوصنا المكتوبة؛ بهدف مقاومة الأشكال المختلفة للتسلط (Power over) سواء الظاهرة منها أو الخفية، ويعمل على التغلب عليها.

٨- يحقق الدراسة المنهجية المنظمة للعلاقات المبهمة بين الممارسات الخطابية والنصوص وبين الأبنية الاجتماعية والثقافية الأكبر.[٣٦]

٩- الكشف عما تحمله الحياة الاجتماعية من معانٍ متعددة، ويحاول تقديم استجواب أكثر عمقًا للوضع غير الآمن والمراوغ للمعني، من خلال استكشاف كيف يتم إنشاء الأفكار والأشياء داخل العالم، وكيف يتم الاحتفاظ بتلك الأشياء وإقرارها في مكانها على مدار فترة زمنية معينة، وسعيه لمعرفة كيف يتم إنتاج الواقع الاجتماعى، إضافة لمعرفة كيف تقوم اللغة ببناء الظواهر.

١٠- النظر إلى الخطاب باعتباره مكونًا للعالم الاجتماعى وليس طريقًا للوصول إليه، ومن ثم يقوم على فرض أنه لا يمكن التعرف على العالم الاجتماعى منفصلاً عن الخطاب.

---

[35] Jupp, Victor (editor). Op Cit. P.p.75- 76.

[36] McGregor, Sue L. T. Op Cit.

١١- يحاول اكتشاف العلاقة بين: (النص، والخطاب، والسياق)، مع التزامه بنظرة تفسيرية اجتماعية، فهو يحاول الكشف عن علاقات القوة داخل المجتمع في إطار السياق المجتمعي.[٣٧]

وقد وجهت العديد من الانتقادات إلى تطبيقات التحليل النقدي للخطاب، ومنها:[٣٨]

١- افتقاره للدقة والتفصيل فيما يخص التحليل اللغوي الفعلي.

٢- يوجه إلى القائمين بالتحليل اتهامات أبرزها غلبة الاختيارات الذاتية للخطابات والنصوص بهدف خدمة مصالحهم، الأمر الذي قد يؤدى للوصول لتفسيرات مشوهة.

٣- يفرض التحليل النقدي للخطاب على المحلل اتخاذ موقف محدد من الموضوع المدروس.

المبحث الثالث: نتائج البحث.

توصل البحث الى مجموعة من النتائج يتم تقسيمها الى خمس أفكار أساسية تتناول الآتي: (الرؤية النظرية والمنهجية لتحليل الخطاب، ثم النتائج المتعلقة بمستويات التحليل، والنتائج المتعلقة بخطواته، علاوة على النتائج المتعلقة بكيفية كتابة بحث باستخدام منهجية التحليل النقدي للخطاب، وأخيراً مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تتناول القضايا الجديرة بالبحث في المستقبل فيما يخص موضوع الدراسة)، ونتناولهم فيما يلي:

الرؤية النظرية والمنهجية لتحليل الخطاب:

أننا نستطيع أن نعتبر "التحليل النقدي للخطاب" مدخلاً نظرياً ومنهجياً متكامل الأبعاد في علم الاجتماع؛ إذ يعرف مفهوم "المنهج Method" بالمعنى الفلسفي باعتباره: "مجموعة من العمليات الفكرية التي يسعى اختصاص بها إلى بلوغ الحقائق التي يتابعها ويثبتها ويتحقق منها".[٣٩]

---

[37] محمد شومان. **مرجع سابق**. ص ص ٢٧- ٢٨.

[38] Mills, Albert J., Gabrielle Durepos and Elden Wiebe (editors). Op Cit. P 246.

[39] مادلين غراويتز. **مناهج العلوم الاجتماعية: الكتاب الثاني "منطق البحث في العلوم الاجتماعية. ترجمة:** سام عمار. (دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة، ١٩٩٣) ص ٩.

كما أن المنهج هو: "موقف ملموس تجاه الموضوع"، بمعنى أن كل منهج يحدد طرق معينه لتصور البحث أو تنظيمه، والمناهج بصفة عامة هي: "مجموعة متناسقة من العمليات المستعملة لبلوغ هدف أو مجموعة من الأهداف، جملة من المبادئ التي توجه كل بحث منظم، جملة من المعايير التي تتيح اختيار التقنيات وتنسيقها، إنها تشكل بطريقة متفاوتة التجريد أو الحسية والدقة أو الغموض، تشكل مخطط عمل تبعاً لهدف ما".[٤٠]

ولقد استوفى "التحليل النقدي للخطاب" الشروط السابقة؛ إذ تتوافر فيه الأسس التالية:

١- امتلاكه لمجموعة من المبادئ والمسلمات والمعايير العامة التي تحكم عمله التحليلي.

٢- يؤكد التحليل النقدي للخطاب ضرورة الانطلاق من نظرية محددة في علم الاجتماع، معتمدًا على مفاهيمها وقضاياها.

٣- يستمد "التحليل النقدي للخطاب" جذوره الفكرية والمعرفية من مجموعة متنوعة من الأفكار النظرية المعترف بها سواء داخل علم الاجتماع أو علم اللغة واللسانيات.

يختلف "التحليل النقدي للخطاب" عن "تحليل الخطاب" في عدة أمور تبرز أهميته، منها الآتي: (ينطلق التحليل النقدي للخطاب معتمدًا على نظرية سياسية -نظرية سياسية عن الهيمنة أو القوة- يبدأ بها التحليل، كما يضع التحليل النقدي للخطاب تصنيفًا للمشاركين في الخطاب على أسس أثنية ونوعية، ما بين: ذكر وأنثى، وأسود وأبيض، ويحاول التحليل النقدي للخطاب البحث عن مواد خطابية تدل على الكيفية التي يعزز بها الخطاب قوة جماعة ما عن باقي الجماعات الأخرى، وأخيرًا يضع التحليل النقدي للخطاب فروضًا حول كيفية تحدي هذه السلطة والهيمنة داخل الخطاب).[٤١]

مستويات التحليل:

يتضمن التحليل النقدي للخطاب مقاربة نقدية أو مدخلاً نقديًا للخطاب، تهدف إلى الربط بين مستويات ثلاثة للتحليل هي: النص أو المستوى الأصغر للتحليل، مع العمل على ربطه

---

[40] **المرجع السابق**. ص ص ١٠- ١١.

[41] "Discourse Analysis". 4 January 2011. Op Cit.

ببني وهياكل القوة الكامنة غير الظاهرة داخل المجتمع أو المستوى الأكبر للتحليل ومستوى الممارسة الاجتماعية الثقافية، وهذا من خلال الممارسات الخطابية أو المستوى الأوسط للتحليل، التي تم على أساسها وضع النص، فالنص هو عبارة عن وصف لشيء ما يحدث داخل السياق المجتمعي الأكبر، والمرتبط بمجموعة معقدة من علاقات القوة، ويتم تفسيره وفهمه وتصريفه بناء على الفهم الخاص للقراء والمستمعين، واعتمادًا على قيمهم ومعاييرهم ونماذجهم العقلية للسلوك المقبول اجتماعياً[٤٢].

كما يهتم الخطاب ببيان كل من:

١- دور اللغة: في بناء علاقات القوة وإعادة إنتاج الهيمنة داخل الحياة المجتمعية بالمجتمع.

٢- دور المحلل (القائم بالتحليل): إذ ينطوي التحليل النقدي للخطاب على موقف يحمل في ثناياه العديد من العوامل الحاسمة، ولهذا لا يتخذ المحلل موقف محايد؛ ولكن ينطوي دوره على محاولة تدعيم منظور أو رأى ما.

٣- سياق الخطاب Contextuality: بمعنى القدرة على وضع نصوص محددة ضمن سياقاتها -وهو أمر مهم جداً للتحليل النقدي للخطاب- بمعنى دراسة الأطر الاجتماعية والثقافية والمؤسسية للخطاب بجدية.

٤- التناص (تشبيك الخطابات) Intertextuality: بمعني ضرورة وضع النص داخل سياقه الخطابي، بمعنى تحليل الروابط النصية بين النص موضوع التحليل وبين النصوص الأخرى القريبة منه -سواء التي من نفس نوعية الخطاب أو التي تتناول نفس الموضوع-، إذ أننا لا نستطيع تحقيق الفهم الكامل لنصوص محددة أو أفعال خطابية ما بدون ربطها بالنصوص والأفعال الخطابية الأخرى[٤٣].

---

[42] McGregor, Sue L. T. Op Cit..

[43] Mills, Albert J., Gabrielle Durepos and Elden Wiebe (editors). Op Cit. Pp. 244-245.

خطوات التحليل:

اتفق العلماء على عدم وجود إطار منهجي ونظري موحد للتحليل، ومن ثم يتم النظر إلي تحليل الخطاب باعتباره منظور مشترك يضم نطاق واسع من التخصصات، وهذا أكثر من كونه مدرسة نظرية ومنهجية واحدة، إلا إنه مع ذلك هناك شبه اتفاق على مجموعة من الخطوات المتبعة والمستخدمة عند تحليل اللغة المكتوبة، ومنها ثلاث خطوات أساسية تنطوي كل منها على مجموعة من الخطوات الفرعية، كالآتي:

الخطوة الأولي "المشاركة دون إقصاء" Engagement without Estrangement: وهنا يقوم المحلل بتفكيك الخطاب من خلال تناوله على مرتين، المرة الأولى يتناوله بأسلوب غير نقدي وكأنه قارئ عادى غير فطين؛ فعليه قراءه النص مع إغفال المواقف الفكرية والنقدية والأيديولوجية الخاصة به، ثم في المرة الثانية يتناول النص بأسلوب تحليلي نقدي متمرس، وقراءه للنص بعيون نقدية، مع طرح مجموعة من الأسئلة مثل: (هل كان من الممكن صياغة هذا النص بطرق مختلفة؟ مع العمل على مقارنته بالنصوص المشابهة والقريبة والمتصلة به)، وعلى الباحث المحلل ألا يحاول فك شفرات النص كلمة كلمة، ولكن عليه أن ينظر إلى النص في مجمله، ويعمل على اكتشاف المعاني الغامضة فيه من خلال وضعه ضمن باقي الخطابات داخل نوعه الخطابي سواء كان: (نص في جريدة، أو خبر صحفي، أو ورقة في مؤتمر، أو ورقة حكومية، أو كتاب... وغيرها).[٤٤]

الخطوة الثانية "تأطير النص" Framing: والمتمثلة في نقد الخطاب وتأويله، إذ مازال المحلل ينظر إلى الخطاب في مجمله كوحدة واحدة، فيبدأ في استخلاص التوجهات المختلفة، ووجهات النظر المتعددة التي يقدمها النص، فعليه صياغة وتأطير التفاصيل التي يتضمنها الخطاب والعمل على صياغتها في كل متماسك، ويتم هذا من خلال الاعتماد على مجموعة من الإجراءات المتنوعة والتي منها:

١- اختيار مجموعة محددة من الصور والرسوم البيانية والمخططات وتضمينها في تحليله للنص، وغيرها من الأشياء التي تجذب انتباه القارئ.

---

44 McGregor, Sue L. T. Op Cit..

٢- الاعتماد على الكلمات المفتاحيه والعناوين لتأكيد وتوضيح فكرة بعينها، إما بوضعها في صدارة النص أو في خلفيته للتأكيد على معنى معين.

٣- إغفال وتجاهل التفاصيل الهامشية، التي لا تؤثر على بنية وأساس التحليل، والتي لا يمعن القارئ العادي النظر فيها.

٤- استخدام كلمات بعينها تعمل على توصيل أفكار محددة وكأنها مسلمة بها.[٤٥]

الخطوة الثالثة "تحليل لغة الخطاب= تحليل قصدية الخطاب ذاته": بعد أن قام المحلل بتحديد نوع الخطاب، ثم تحديد إطار الرسالة التي يحملها الخطاب -في الخطوتين السابقتين- ينتقل المحلل إلى خطوة أكثر دقة في التحليل، فينتقل إلى تحليل الجمل والعبارات والكلمات، وهناك مجموعة من الإجراءات المتبعة لتحقيق تلك الخطوة، منها الآتي:

١- تأطير كل جملة، بمعنى محاولة دراسة تفاصيل كل جملة؛ لاستخراج وجهة النظر التي يتبناها كاتب النص، ومعرفة المنظور العام الذي يؤثر على القُرّاء.

٢- التعرف على علاقات القوة التي يتضمنها النص أو الجملة، وهذا من خلال طرح الأسئلة التالية: (من يمارس السلطة؟ وعلى من؟ من الوسيط صاحب القوة الذي يشير إليه النص بطريقة غير مباشر، والذي سيظل في مستوى اللاوعي عند القارئ إذا لم يحاول المحلل إبرازه على السطح؟).

٣- التركيز على البيانات والمعلومات المحذوفة، والتي تدلنا على ممثلي القوة غير الظاهريين، فمثلاً قد نجد عنوان مقالة في صحيفة كالآتي: "مذبحة راح ضحيتها ٢٥ فلاحًا"، هذا العنوان ركز على الضحية وأغفل الفاعل تمامًا.

٤- التركيز على التلميحات Insinuations: والتي قد تحملها الأرقام التي يستعرضها الكاتب عبر السنين، فمثلاً تناقص أعداد المشاركين في التصويت للانتخابات عبر السنوات قد تحمل دلالات سياسية أخرى لعزوف الناخبين عن التصويت -كالتزوير مثلاً-.

---

45 Ibid.

٥- الاهتمام بالدلالات Connotation: فعلي سبيل المثال نلحظ الفرق بين استخدام مصطلح "محتج Protestor"، ومصطلح "متظاهر Demonstration"، فالاحتجاج على أوضاع محددة بهدف إصلاحها وتعديلها يختلف عن التظاهر لإسقاط النظام مثلاً.

٦- توضيح النمط Modality: والذي يظهر من خلال استخدام كلمات محددة تدل على درجة محددة من القناعة والثقة أو من الشك والريبة، مثل: ربما- لعل- قد يكون، ويقابلها: لابد- يجب- سوف.

٧- توضيح نظام الكتابة (سِجْل الكتابة Register): فمثلاً قد يستخدم المتحدث باسم الجامعة صيغة القريب عند التحدث بلسان الجامعة (إنا، نحن، جامعتنا)، مع استخدام صيغة البعيد عند التحدث عن الطلاب الذين يتظاهروا في الحرم الجامعي (مجموعة من الأشخاص، قِلْة...).[٤٦]

<u>سبل كتابة البحث باستخدام "التحليل النقدي للخطاب":</u>

يري العلماء أنه لاستخدام التحليل النقدي للخطاب على النحو الصحيح؛ على الباحث المحلل أن يتقيد بمجموعة من الإجراءات والتي منها:

١- اختيار نظرية سوسيولوجية وهذا لكي ينطلق التحليل النقدي للخطاب بالاعتماد على مفاهيمها ومسلماتها أهم قضاياها؛ وخاصة النظريات التي تتناول علاقات القوة والهيمنة داخل المجتمع، مثل أعمال كل من: "جرامشي" خاصة مفهوم الهيمنة لديه. "ألتوسير" تحديدًا مفهومه عن أدوات أو أجهزة الدولة الأيديولوجية Ideological state apparatuses. نظريات ما بعد الحداثة، ونظرية العولمة، والنظرية النسوية. نظرية تشكيل البنية "لأنتوني جيدنز Giddens"، التي قدمت نموذجًا لدراسة العلاقة الجدلية بين البنية والفعل، التي من الممكن تطبيقها على العلاقة الجدلية بين اللغة، والبناء الاجتماعي. أعمال "بيير بورديو"، و"هابرماس".[٤٧]

---

46 Ibid.

47 Blommaert, Jan and Chris Bulcaen. "Critical Discourse Analysis". In: Annual Review of Anthropology, Vol. 29 (2000). 23 January 2011. >. http://www.jstor.org/stable/223428<

٢- اختيار مادة الخطابات، وتجميع الخطابات كافة ذات الصلة بموضوع البحث.

٣- الاحتفاظ بنسخة من الخطابات سواء بنسخها، أو تدوينها، أو تسجيلها -مع ضرورة تضمين الخطابات التي قام الباحث بتحليلها والاعتماد عليها خلال بحثه في الملاحق-.

٤- عند كتابة فصل النتائج على المحلل أن يستشهد بأجزاء من الخطاب ذاته لتأكيد النقطة التي يتناولها ولتدعيم وجهة نظرة فيها، كما عليه أن يقدم نقده وتقييمه للخطاب بناء على تفسيراته الخاصة.[٤٨]

التوصيات، والقضايا الجديرة بالبحث في المستقبل.

وفي النهاية تؤكد الدراسة أهمية المناهج الكيفية عامة في علم الاجتماع، ومنهج التحليل النقدي للخطاب خاصة، في الكشف عن الأهداف الكامنة والخفية وراء الخطاب المكتوب أو المنطوق، وتقترح الدراسة في إطار البحوث والدراسات المهتمة بالتحليل النقدي للخطاب - فيما يخص التوصيات العلمية والتي تتعلق بعلم الاجتماع- مجموعة من القضايا الجديرة بالبحث في هذا المجال، سواء قام بها باحثون فرادي، أو مجموعات بحثية، كالآتي:

١- دراسة متعمقة عن طبيعة التحليل النقدي للخطاب داخل علم الاجتماع، كمدخل نظري ومنهجي.

٢- دراسة مقارنة بين أنماط الخطاب المختلفة بالمجتمع المصري، مثل: (الخطاب السياسي، والخطاب الديني، والخطاب الثقافي، والخطاب الإعلامي، والخطاب الشعبي، والخطاب الرسمي).

٣- دراسة نقدية لدور الخطاب الإعلامي (الرسمي والخاص) بالمجتمع المصري منذ ثورة ٢٥ يناير.

٤- دراسة مقارنة لخطاب الحركات الاجتماعية بالمجتمع المصري، ودور هذا الخطاب في التحولات الراديكالية المعاصرة بالمجتمع.

---

[48] Fulcher, Eamon. "What is Discourse Analysis?". 12 December 2010. <http://www.eamonfulcher.com/discourse_analysis.html>.

التحديث المعادي للبنية
قراءة في خطاب الليبرالية الجديدة

بقلم الدكتور صالح سليمان عبد العظيم(*)

مقدمة:

هناك فرق كبير بين التطور الطبيعي للأفكار الذي تمليه تحولات الواقع المختلفة واختلاف الأزمنة وبين تلك القفزات الحادة التي تنتقل من فكرة لأخرى ومن موقف لآخر بدون أي متطلب اجتماعي أو أي أسانيد منطقية. الحالة الأولى ترتبط بالتطور الطبيعي للأمور بينما الحالة الثانية ترتبط بالعبث الفكري وانعدام الاتساق. وحولنا العديد من الأمثلة لهذه النوعية من المفكرين الذين ينتقلون من تيار فكري لآخر ومن توجه أيديولوجي لآخر بدون أن تطرف لهم عين، أو يشعروا بأي خجل تجاه القراء أو المتابعين لهم. فالتطور الطبيعي للأفكار رهن بالتحولات الاجتماعية والامتدادات الزمنية التي تفرض تناول القضايا الاجتماعية والسياسية بطرق جديدة وتوجهات مختلفة. فلا يُعقل أن تستمر بنية الفكر ذاتها مع تحولات الواقع المختلفة، بل إن من أهم جوانب وسمات الأفكار أنها متبدلة ومتحولة ونتاج مباشر للتحولات المادية المختلفة. لكن التغيرات الفكرية الحادة التي تنتقل بشكلٍ فجائي من حالة لأخرى ومن توجه لآخر تعني إما عدم فهم الواقع بتحولاته الصحيحة وإما الادعاء على هذا الواقع وفرض أطر فكرية مُسبقة عليه تحقق مصالح من يروجون لهذه الأفكار. وتتعلق تلك الحالة بعدم الاتساق الفكري الذي يشمل الكثير من الحركات الفكرية في عالمنا العربي المعاصر مثل الاتجاهات الفكرية الليبرالية واليسارية والإسلامية وغيرها من الاتجاهات الأخرى.

يرتبط عدم الاتساق الفكري بدرجة كبيرة من السيولة تتيح للفرد أن يقول الشيء وعكسه في الوقت نفسه. وفي ظل لعبة التوازنات الهائلة والمفرطة التي يمارسها الكثيرون من

(*) أستاذ مساعد علم الاجتماع بآداب عين شمس. salehabdelazim@hotmail.com

المثقفين تحقيقا لمصالحهم الخاصة الضيقة تبلغ حالة عدم الاتساق الفكري مستويات هائلة إلى المدى الذي نتوقع فيه من هذه النوعية من المفكرين تغيير آرائهم عند أول مناسبة اجتماعية أو سياسية تستدعي هذا التغيير. ولقد أكدنا منذ البداية أننا لسنا ضد تغيير الآراء والتوجهات والأفكار، فالتوجه سنة الحياة، ولا يوجد إطار فكري واحد غير قابل للتغير والتبدل، لكن هناك فرق كبير بين التطور الطبيعي للأفكار وبين تلك القفزات الحادة التي لا يبررها سوى تحقيق المصالح الضيقة والانفلاتات العقلية المختلفة. ولا تقف مسألة عدم الاتساق الفكري فقط عند المصالح الذاتية للداعين لمثل هذه الأفكار، لكنها تتعدي ذلك إلى السياق الاجتماعي المحيط حيث الجمهور المتابع لمثل هذه الأفكار والتوجهات والانعكاسات السلبية عليه التي تظهر من خلال مظاهر وأشكال شتى (أنظر صالح ٢٠٠٧).

تقود حالة عدم الاتساق الفكري المثقف إلى أن يصبح سلطة قمعية أمام قرائه. فما يقوله في أية مناسبة يصبح مقرونا بالقبول والموافقة وعدم الاعتراض. وتخلق هذه النوعية من المثقفين قدرا كبيرا من الاهتراء في السياق الفكري والثقافي من حيث أن سلوكهم ينقل القراء من الاندهاش والرفض إلى القبول والانصياع. ولا تنجح حالة عدم الاتساق الفكري بدون تواطؤ اجتماعي محيط، فالقبول الاجتماعي أو ادعاء القبول الاجتماعي بتلك الأفكار المتناقضة التي يقول بها البعض، يمكن ترجمتها بشيوع بنية تواطؤ عامة تشمل الكثيرين، وتشجعهم على ابتذال أفكارهم وآرائهم وتغييرها بسهولة. فحالة عدم الاتساق الفكري وإن بدت فردية في ممارساتها الأولى إلا أنها حالة جمعية تشمل الجماعات الفكرية المختلفة. ومن بين الحركات الاجتماعية الفكرية التي ظهرت في العالم العربي "الليبرالية الجديدة"، وهى حركة تستدعي تناولها بالدرس والتحليل نظرا لتأثيراتها البالغة على الساحة العربية من حيث ادعائها بأن هدفها الأساسي يرتكز إلى تحديث العالم العربي وإنقاذه من حالة التخلف الجاثمة عليه منذ عقود طويلة من الزمن.

ورغم أن ظهور الليبرالية في العالم العربي يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإنها كحركة فكرية لم تستطع أن تحقق تأثيراً مُتجذراً في الواقع العربي المعاصر. ومن اللافت للنظر هنا أنه على الرغم من الجوانب التنويرية العديدة المرتبطة بهذا

التيار الفكري، فإنه لم يستطع أن يؤسس له قاعدة شعبية واسعة تكفل له النجاح والتأثير والاستمرار (أنظر السعيد ٢٠٠٧). ورغم صدق نوايا الكثير من المرتبطين بهذا التوجه الليبرالي الأول فإن أفكارهم تأسست بالأساس إلى معاداة البنية والاصطدام الحاد بها، وربما في أحيان كثيرة نبذ الكثير من الأسس والقواعد اللازمة والمحددة لها. ومن اللافت للنظر هنا أن التيار الليبرالي يعيد طرح نفسه مرة أخرى بشكلٍ باهت وضعيف من خلال كتابات ما يطلق عليهم الآن الليبراليون الجدد، والتي ظهرت كتاباتهم من خلال كتاب شاكر النابلسي والذي يعتبره الكثيرون بيان الليبرالية الجديدة في المنطقة، والذي يرتكز على مناصبة العالم العربي العداء، والترويج للمشروع الأمريكي في المنطقة. وتحاول ورقة العمل الحالية الوقوف عند أهم ملامح خطاب الليبرالية الجديدة، والجوانب المختلفة التي يرتكز عليها هذا الخطاب، مع محاولة المقارنة بين طبيعة التحديث المرتبط بالليبرالية الجديدة، مقارنة بالليبرالية الأسلاف السابقين. فالورقة تحاول أن ترصد أهم الملامح والسمات الخاصة بالليبرالية الجديدة في العالم العربي، فهي ورقة توصيفية وإن كانت تعتمد الجانب التحليلي في الكثير من جوانبها.

أولا: بيان الليبرالية الجديدة:

تنطلق الليبرالية الجديدة من منطلقات فكرية تؤكد من خلالها على أهمية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والأقليات في العالم العربي، كم أنها تدين الإرهاب وتدعو لضرورة حدوث مصالحة مع العالم الغربي والاستفادة من التقدم الحضاري المرتبط به. وبشكل عام يمكن القول بعدم وجود تيار محدد يمكننا أن نطلق عليه بدرجة كبيرة من النقاء "الليبرالية الجديدة" لكن ما يمكن قوله هو وجود متصل يبدأ بالاتجاهات الليبرالية المتطرفة في عدائها للبنيات السياسية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالعالم العربية والإسلامي، وينتهي بتلك الاتجاهات التي تبغي التحقق الديمقراطي في المنطقة مع الحفاظ على الهويات الوطنية الخاصة بالمنطقة، وما بين الطرفين هناك اتجاهات كثيرة ومتنوعة التوجهات والمشارب الفكرية والأيديولوجية. وفي هذا السياق لا يمكن للمرء تناول الاتجاهات الفكرية الخاصة بالليبراليين الجدد بدون الانطلاق من البيان الخاص بهم والذي يعبر بدرجة أو بأخرى عن توجهاتهم الفكرية المختلفة.

صدر عن منشورات الجمل بألمانيا كتاب "الليبراليون الجُدد، جدل فكري"، ورغم أن الكتاب يحمل اسم "شاكر النابلسي" إلا أنه في مجمله عبارة عن مجموعة من المقالات المنشورة لعدد من دعاة الليبرالية الجديدة، إضافة إلى مجموعة أخرى من الكتاب المناوئين لهم. وتتبع أهمية هذا الكتاب أنه يعرض بوضوح للمبادئ والنوايا والاتجاهات الخاصة بالليبرالية الجديدة في عالمنا العربي (انظر النابلسي ٢٠٠٤).

فالكتاب يمثل، من وجهة نظر مؤلفه، ومن وجهة نظر المشاركين فيه، إعلان الولادة الأول لمبادئ الليبرالية الجديدة في العالم العربي. لذلك يمكن القول بأن أي محاولة للوقوف على هذه المبادئ وتناولها بالنقد والتحليل، لابد وأن تنطلق من مقالات هذا الكتاب، سواء المؤيدة لأفكار الليبرالية الجديدة أو المعارضة لها. لا تقف المسألة فقط عند قراءة المعلن عنه من أفكار الليبرالية الجديدة، لكنها تتجاوز ذلك إلى محاولة الوقوف عند المسكوت عنه من هذه الأفكار، فلكل بيان جوانبه المعلنة، وجوانبه الأخرى الخفية المتروكة لفطنة القارئ وقدرته على الإمساك بها، والإعلان عنها.

رغم استخدام الكتاب لعنوان فرعي له يتمثل في الكلمتين "جدل فكري"، إلا أن الكتاب يجذبنا بقوة، ومنذ أولى صفحاته نحو السياسي والأيديولوجي. فنحن لا نقف أمام أي تحليل فكري هادئ ورصين، يستكشف البنية العربية في طبيعتها وملابساتها وشروطها التاريخية المجتمعية بما يؤدي في النهاية إلى تطويرها وتغييرها، بقدر ما نقف أمام بيان سياسي يرتبط بتوجه متصلب ومتسلط في الوقت نفسه. لذلك فإن الكتاب لا يشتمل على بنية فكرية واضحة ومترابطة قدر ما يشتمل على مجموعة من الدفقات الشعورية والانفعالية التي جاءت مفككة ومتناقضة ومتعارضة.

يحدد الكتاب تاريخ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بوصفه النقطة الفاصلة في التاريخ المعاصر، ويتفق ذلك مع غياب التحليل التاريخي لدعاة الليبرالية الجديدة. فالتاريخ يبدأ مع كارثة سبتمبر ٢٠٠١، ويستمر مع الاحتلال الأمريكي للعراق، مع ما يرتبط بذلك من دعوات الإصلاح السياسي ومشروع الشرق الأوسط الكبير. التاريخ هنا لا يمثل عملية مجتمعية متواصلة ومتراكمة وجدلية، قدر ما يمثل تلك الأحداث التي يرى من خلالها الليبراليون الجدد

تحولات العالم العربي المختلفة، وهى أحداث ليس للعرب فيها ناقة ولا جمل، أحداث يصنعها الآخرون لهم ويفرضونها عليهم.

ولأن التاريخ يبدو هنا من صنع الليبراليين أنفسهم، فإن كل التيارات الفكرية الأخرى، إسلامية أو قومية أو شيوعية أو ناصرية، تصبح خارج التاريخ، حيث يحل الليبراليون الجدد فوق الجميع، بوصفهم ملاك التاريخ، وصانعي الحقائق المطلقة والصحيحة. لذلك تؤكد مقدمة الكتاب بغطرسة البيانات السياسية، وتبجح الولاءات الأيديولوجية أنه إذا كان "غالبية المثقفين العرب وخاصة رجال الإعلام العربي مازالوا يبكون ويتباكون ويأملون في عودة الأنظمة الديكتاتورية (صدام وعرفات مثالا لا حصرا) فإن الليبراليين الجدد قد وقفوا ضد هذه التيارات وضد جماهيرية هذه التيارات." هكذا، وبينما يدين الليبراليون الجدد كل التيارات والحركات الفكرية والسياسية الأخرى بوصفهم عملاء للأنظمة العربية ومؤيدين للديكتاتوريات العربية، فإنهم ينزهون أنفسهم عن هذا السلوك المشين، ويبرزون حركتهم بوصفها كيانا مثاليا يعلو على أهواء السياسة وإغراءات السلطة، ويرفضون اتهامهم من قبل هذه الاتجاهات بالعمالة للغرب، والعمل من أجل توطيد أركانه في المنطقة العربية.

ولأن الليبرالية الجديدة ليست حركة فكرية حقيقية يمكن إدراجها ضمن مدارس الفكر التنويري الحقيقي قدر ما يمكن إدراجها ضمن الحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية المختلفة، فإنها لا تمنحنا رحابة الفكر وأبعاده الجدلية المختلفة كما يبين العنوان الفرعي للكتاب. لذلك فإنها ينطبق عليها العيوب نفسها المرتبطة بالحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية المختلفة في العالم العربي، من حيث تسفيه الآخرين والتقليل من شأنهم، والهيمنة والاستبداد وتوريث السلطة، والإدعاءات المتواصلة بالنقاء والزهد والعمل من أجل إعلاء راية الحرية والمساواة بين المواطنين. من وجهة نظر الليبرالية الجديدة، تصبح كل الاتجاهات والتيارات الفكرية والسياسية الأخرى مجرد أبواق للسلطة في العالم العربي، كما تصبح في الوقت نفسه من أكثر عوامل تدعيم الإرهاب والأصولية الدينية في المنطقة. هكذا، ينقسم العالم العربي، بجرة قلم، إلى جماعة ليبرالية جديدة مستنيرة قادرة على قيادة العالم العربي نحو الأفضل من ناحية، وإلى جماعة تشمل كافة الفصائل الفكرية والسياسية الأخرى إضافة

إلى الجماهير العربية غير الواعية التي يجب أن تسلم لقيادة الليبرالية الجديدة وأطرها المطروحة على الساحة من ناحية أخرى.

حينما يغيب التاريخ من ناحية، وتهيمن الشعارات والادعاءات من ناحية أخرى، يمكن لليبراليين الجدد أن يقفزوا بنا من مفهوم لآخر، ومن تحليل لآخر بدون رابط حقيقي يجمع فيما بينهم، وبدون ناظم موضوعي يساعد القارئ على الإمساك بطبيعة الواقع الاجتماعي وتحولاته المختلفة. فحينما يؤكد النابلسي من خلال مقدمة الكتاب على ارتكاز مشروع الليبرالية الجديدة على الثورة الثقافية التي لن يتم بدونها تحقيق أي إصلاح سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، لا يبين لنا ماهية هذه الثورة الثقافية، إلا من خلال الإشارة إلى إصلاح التعليم الديني الظلامي. لكننا من خلال السياقات الأخرى نعلم أن الثورة الثقافية ما هي إلا العمل على نشر الحداثة الغربية في المجتمعات العربية. وبعيدا عن الدخول في الجدل العقيم حول طبيعة الحداثة الغربية ومدى جدارتها لتكون هي المثال الوحيد القابل للتطبيق على كافة المجتمعات والثقافات الإنسانية الأخرى يجب التذكير هنا بأن لكل مجتمع تجاربه الخاصة المحددة ضمن صيروته التاريخية الخاصة به. فالقفز فوق التاريخ، والحض على تطبيق تجارب الآخرين، بدون الوعي بالفوارق المختلفة بين الشعوب، مسألة تضر أكثر مما تفيد. وما آلت إليه تجربة النهضة الأولى في العالم العربي في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين يمنحنا مثالا ناصعا على ضرورة ارتباط الحركات الفكرية بالواقع الاجتماعي الذي تنطلق منه، مع مشروعية وأهمية تفاعلها مع أفكار وتجارب المجتمعات الإنسانية الأخرى (انظر ثابت ٢٠٠٤).

يمنحنا بيان الليبراليين الجدد حالة من التفاؤل اللغوي بعيدا عن تعقيدات الواقع وفهمه الحقيقي. فحينما يؤكد هذا البيان على ضرورة تحرر المجتمع العربي من الارتهان للماضي إلى الرهان على المستقبل، لا نجد آليات واضحة لهذا التحرر سوى الاعتماد على القيم الكونية النابعة من العصر الذي نعيش فيه، بدون تحديد لماهية هذه القيم الكونية وطبيعتها، ومدى ملائمتها للمجتمعات العربية المعاصرة. إن أخطر ما ينطوي عليه بيان الليبراليون الجدد أنه يستند في مرجعية مبادئه وأفكاره إلى المبادئ والأفكار والأطروحات الغربية، بدون

أن يطرح أي أفكار تستند في بعض جوانبها إلى الواقع العربي المعاصر، وتجلياته التاريخية المختلفة، وإلى طبيعة المشكلات والتحديات التي تواجهه. وإذا كان ما سبق يمثل المرتكزات الأساسية الخاصة ببيان الليبرالية الجديدة في تعاملها مع العالم العربي، فإن تفصيلات البيان الواردة في الكتاب تحمل توجهات خطيرة تجاه المنطقة والبشر والحضارة والتاريخ.

يرتكز خطاب الليبراليين الجدد بشكل عام على التجاهل التام للتاريخ، والتركيز على أوضاع الحاضر المتهرئة، إضافة إلى التعلق بغواية الثقافة وتصور أنها فقط هي الملجأ والملاذ للخروج من وهدة التخلف التي تعتري العالم العربي المعاصر. وحينما ينسحب التاريخ وتتصدر الثقافة تهيمن على الخطاب ألاعيب اللغة وصك الشعارات وانتفاء المصداقية وغياب النوايا الحسنة، وهو الأمر الذي يتضح جليا من خلال القراءة الواعية لبيان الليبرالية الجديدة الذي يقع في خمس وعشرين نقطة.

تأتي النقاط العشرة الأولى والمتتالية من البيان لتعلن موقفها الواضح والعدواني والفج من الدين في المجتمعات العربية، والمقصود بالدين هنا الدين الإسلامي وليس غيره، فلا يستطيع الليبراليون الجدد سواء أكانوا مسلمين أو من أبناء الأقليات الدينية العربية الأخرى الاقتراب من المسيحية أو اليهودية. وفي هذا السياق، يعتمد بيان الليبراليين الجدد على نشر حالة من الهلع والتخويف والترهيب بين صفوف القراء العرب، محورها الرئيس أننا كعرب نعيش حالة من حالات محاكم التفتيش الإسلامية، وأن الإنسان العربي ليس له من حديث سوى عن الدين، وأنه في سبيل ذلك يحمل سلاحه ويمارس عنفه الدموي الموجه ضد الآخرين ممن يخالفونه المشارب والتوجهات والاعتقاد.

لا ينكر المرء وجود حالة من حالات انتشار الخطاب الديني في العالم العربي والإسلامي، لكن المهم هنا هو التفسير الاجتماعي والتاريخي لأسباب هذا الانتشار الذي نجد لها مثيلا في العديد من دول العالم، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الآن. كما أن الحديث عن الإسلام يمتزج فيه الإعلامي بالسياسي بالأيديولوجي بشكل يصب في النهاية في تشويهه أكثر من إمكان فهمه تاريخياً ومجتمعياً

وعقلانياً، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ (بلاكر ٢٠٠٥، هلال ٢٠٠١، غارودي ٢٠٠٠، أمين ٢٠٠٤).

وفي هذا السياق، يتسم بيان الليبراليين الجدد بالتعميم المفرط؛ فإذا كان هناك فئة من العرب والمسلمين يعتمدون العنف باسم الإسلام، فهم لا يمثلون القطاع الأغلب والأعم من المسلمين، إضافة إلى ذلك يتناسى الكثيرون من دعاة الليبرالية الجديدة أوضاع التخلف في العالم العربي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ودورها في التصعيد الديني بديلا عن مُعاركة الحياة اليومية وتطويرها وتقدمها (أنظر هويدي ١٩٩٤، فياض ١٩٩٨).

يركز بيان الليبرالية الجديدة على ضرورة الوعي بآليات الحداثة الغربية والأخذ بها، ومحاولة الاستفادة منها في نقد كل ما هو مقدس وتراثي وأخلاقي، فكل ما في المجتمع قابل للتحليل والتفسير والتأويل. ورغم صعوبة قبول هذا المنطق بإطلاق، حيث لكل مجتمع، منذ بدء الخليقة وحتى الآن، مقدساته وتراثه وأخلاقياته، فإن اللافت للنظر هنا أن الليبراليين الجدد يبدءون من حيث انتهى الآخرون، بما يشبه القطيعة المعرفية والمجتمعية المطلقة للأوضاع السائدة في العالم العربي. ويتجاهل الليبراليون الجدد هنا حقائق وظروف المجتمعات العربية المتخلفة، فكيف يمكن تحقيق هذه الحداثة والوعي بآلياتها ومستجداتها وطرائقها المختلفة في ظل تدني الدخل الفردي للكثير من المواطنين في العالم العربي، والانتشار الواسع المدى للفقر في الكثير من الدول العربية؟ وكيف يمكن تصور إمكان الحديث عن حداثة عربية جديدة في ظل الانتشار الواسع المدى للأمية في الكثير من هذه الدول؟ يتسم بيان الليبراليين الجدد بالقفز الهائل على حقائق وظروف المجتمعات العربية، ولعل ذلك يرجع إلى أنهم بالأساس منفصلون مكانيا ونفسيا عن معايشة المجتمعات العربية ومكابدة المشكلات الحياتية التي يواجهها المواطن العربي في كل لحظة من لحظات حياته (أنظر ثابت ٢٠٠٤).

ثانيا: معاداة الماضي:

يمثل الماضي العربي والإسلامي عبئاً نفسياً على الليبراليين الجدد، وربما لا توجد حركة فكرية في العالم العربي، إذا جاز وصف الليبراليين الجدد بأنهم حركة فكرية، تعادي

الماضي، وبالتبعية التاريخ، مثلما هو الحال مع الليبراليين الجدد. وتتبع معاداة الماضي الواضحة من جانب الليبراليين الجدد من عدة أسباب:

أولاً أن الليبراليين الجدد يرفضون تماما أي حديث عن الحضارة الإسلامية ودروها في التاريخ البشري، والحديث عنها بما لها وما عليها، شأنها في ذلك شأن أي حضارة من حضارات التاريخ البشري منذ بدء الخليقة وحتى الآن. فبجرة قلم، تصبح هذه الحضارة من مخلفات الماضي التي يجب تجاوزها، ويصبح تاريخ العرب والمسلمين هو الحاضر المعيش الذي علينا أن نؤسسه بناء على الاستهداء بالآخرين الأكثر تقدما واستنارة. واللافت للنظر هنا أن الليبراليين الجدد لا ينطوون على رؤية نقدية حقيقية وجادة تجاه الماضي الإسلامي، كما أنهم ليس لديهم مشروعا فكريا واضحا من أجل التعامل مع هذا الماضي، لكن تحركهم توجهاتهم الأيديولوجية نحو خلق قطيعة معرفية مغلوطة مع الماضي من أجل نفيه، ومن أجل الارتماء في أحضان الحداثة الغربية التي يعظمونها ويجلونها أيما تعظيم وأيما إجلال.

وثانياً أنهم من غير الدارسين والمتخصصين في هذا الماضي، لذلك فإنهم يجدون من الصعوبة عليهم التعامل معه وتناوله بالنقد والتحليل مقارنة بالحاضر الذي تتضح فيه بعد المسافة بين واقعنا الحضاري المتخلف وبين واقع المجتمعات الغربية المتقدمة. فقط يمكنهم تناول هذا الماضي من خلال المقولات والأطروحات المتعارف عليها من قبل بعض الكتاب الذين لا يقدمون تقييما علميا حقيقيا للحضارة الإسلامية ودورها في التاريخ الإنساني، قدر ما يقدمون تصورات أيديولوجية نفسية محملة بالكراهية والدونية في الوقت نفسه. ويمكن هنا الرجوع للعديد من المواقع المختلفة على صفحات الإنترنت التي تأوي العشرات من هؤلاء الكتاب مثل موقع إيلاف وشفاف الشرق الأوسط (أنظر elaph.com، middleeasttransparent.com).

يقول بيان الليبرالية الجديدة حول الماضي العربي والإسلامي أنه "لا يمكن إنتاج الحاضر بتاريخ الماضي، وإنما بتاريخ الحاضر، والمستقبل كذلك. وشرط تخطي الماضي قائم في الحاضر، وليس في الماضي. وخاصة ماضينا وتراثنا الثقافي الذي أقام مجزرة معرفية لنفسه بنفسه، وعادى الفلسفة بقيادة ابن تيمية والسيوطي وابن القيم الجوزية وغيرهم، وطرد العقل،

واضطهد المعتزلة، وأغلق باب الاجتهاد، وحرم علم الكلام، ونفي أصحاب المنطق، ووضع النصوص المزورة التي تحارب الفلسفة والحكمة وإعمال العقل... فكيف يمكن الاستعانة بهذا الماضي للعبور إلى الحاضر؟" هذه هي صورة الماضي العربي والإسلامي القابعة في ذهن الليبراليين الجدد، ورغم أن هذه الصورة صحيحة إلى حد بعيد في بعض الفترات التاريخية، إلا أنها ليست كل الصورة وليست كل التاريخ.

والهدف من وراء هذه الصورة السوداوية الدموية، وفقا لبيان الليبراليين الجدد أكثر دهاء وخبثا، حيث يتمثل في ضرورة أن يتخلى العرب تماما عن ماضيهم ويرتمون في أحضان الهيمنة الغربية، الأمريكية بالأساس. يقول بيان الليبراليين الجدد في النقطة العاشرة "على العرب أن يتخلوا عن المثل الأعلى الموهوم الذي يتقمصوه تخيلا، ومكابرة، واستعلاء، وانتفاخا كانتفاخ الطواويس (لنا الصدر دون العالمين أو القبر)". على العرب وفقا لهذه النقطة من بيان الليبراليين الجدد أن يعرفوا أحجامهم، ويلموا بواقعهم المتخلف، وينبذوا ماضيهم وحضارتهم، ويُقبلوا صاغرين على الآخرين، من موقع الضعف والخنوع والهوان.

وثالثا تحمل معاداة الماضي ونبذه ونسيانه، ليس التعامل النقدي مع الحاضر والتوجه نحو المستقبل كما يدعي الليبراليون الجدد، ولكن القبول بالحاضر، والتعايش معه ومع هزائمه العديدة في العراق وأفغانستان، وقبل كل ذلك في فلسطين. فوفقا لبيان الليبراليين الجدد، يتم التعامل مع الحاضر المعيش من خلال النقاط التالية، عدم التحرج من الاستعانة بالقوى الخارجية لدحر الديكتاتوريات العربية العاتية، وعدم التحرج من تحقيق الإصلاح من الخارج، وضرورة قبول الآخر الإسرائيلي والقبول بالمفاوضات والحل السلمي في ظل تفوقه العسكري الحالي، والإيمان بالتطبيع السياسي والثقافي مع الأعداء أخذا بمبدأ الواقعية السياسية، وتحويل اتفاقيات السلام العربية الموقعة في كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة من كونها اتفاقيات دول إلى اتفاقيات شعوب، وقبول العولمة بوصفها الموصل الأساسي للحداثة والتقدم، وأخيرا المطالبة بالمساواة التامة بين الرجل والمرأة في العالم العربي (انظر النابلسي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥).

من عجب أن هناك العديد من الأقلام الغربية التي تنقد العولمة ومثالبها وهيمنتها، ومن عجب أن هناك العديد من هذه الأقلام التي تندد بالممارسات الإسرائيلية العنصرية والدموية تجاه الشعب الفلسطيني، ومن عجب أن هناك مقاومة شرسة ومتصاعدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ضد الوجود العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان، ورغم ذلك يمجد بيان الليبراليين الجدد أمريكا وإسرائيل ويسبح بخطاب العولمة والإصلاح والتغيير، وهو الأمر الذي يستدعي التساؤل عن سر هذا التمجيد والتسبيح بحمد القوى الخارجية ودعوتها للمنطقة العربية.

ثالثا: التوحد بأمريكا وإسرائيل:

لا يكتفي بيان الليبرالية الجديدة بالتطبيع على المستوى الرسمي، لكنه، وعلى الضد من دعواته للحرية المطلقة، يريد أن يفرض على الشعوب العربية هذا التطبيع والإيمان به. ولعل ذلك يأتي متوافقا مع رؤية الليبراليين الجدد من حيث عدم إيمانهم بالشعوب العربية وقدرتها على الحلم والتغيير والتقدم. يؤكد بيان الليبراليين الجدد حول الشعوب العربية وتصوره لهم على ضرورة "الإقرار بأن التاريخ محكوم بالقوانين وليس بهوى الشعوب ولا بخيالها ولا بتعلقها بالماضي." يقول البيان ذلك، بدون أن يحدد لنا ماهية هذه القوانين، وبدون أن يكشف لنا من يصنع هذه القوانين، ويحدد مصائرها، وبدون أن يبين لنا ما فائدة هذه الشعوب إذا لم تغير وتتخيل وتحلم وتتطور. ولعل ذلك يأتي متسقا مع الوضع النخبوي لليبراليين الجدد، المنفصلين مكانيا وزمانيا ومعيشيا عن مجتمعاتهم العربية التي هاجروا منها جسديا أو عقليا.!!

لا تاريخ يركز عليه الليبراليون الجدد في العالم العربي سوى ذلك التاريخ الذي يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. فأحداث سبتمبر ٢٠٠١، من وجهة نظرهم، هى بداية لمرحلة جديدة في التاريخ البشري المعاصر، مرحلة فارقة في حركة التاريخ، مثلها في ذلك مثل أحداث بيرل هاربور ودخول أمريكا الحرب إلى جانب الحلفاء. وكما يتوحد الليبراليون الجدد بالتاريخ الأمريكي، ليصبح قبلتهم وبوصلة توجههم، فإنهم أيضا يتوحدون بالخطاب الأمريكي ذاته، يرددون مقولاته ويترنمون بمعتقداته. إضافة إلى ذلك فإنهم يتوحدون

بالخطاب الصهيوني الإسرائيلي، يلتفون حول مزاعمه بدون أن يقفوا منها موقفا نقديا، ناهيك عن أن يكون موقفا هجوميا حادا (حول المواقف العديدة والمتنوعة من أحداث سبتمبر أنظر العليان ٢٠٠٥، داغر ٢٠٠٦، بشاري ٢٠٠٦، عمار ٢٠٠٤، كيبيل ٢٠٠٤).

لماذا يتوحد الليبراليون الجدد بالخطاب الأمريكي؟ ولماذا يخشون مهاجمة العدو الصهيوني الإسرائيلي في المنطقة العربية؟ ولماذا يجدون هواهم في التوحد بأمريكا وإسرائيل؟ ولماذا يهاجمون دولا عربية بعينها، ويحددون لأنفسهم خطوطا حمراء بالنسبة لغيرها من الدول العربية الأخرى؟

معظم الليبراليين الجدد هم من حملة الجنسيات المزدوجة، حيث تأتي الجنسية الأمريكية على قمة هذه الجنسيات بما تكفله لحاملها من هيمنة وتنفذ على الآخرين. وكما ذكرنا فإنه لا غضاضة من أن يحمل المرء جنسيتين أو ثلاث أو أربع، فهذا من أخص حقوق الإنسان الشخصية التي كفلتها له التشريعات والدساتير الدولية. لكن المهم هنا الإشارة إلى أن الحصول على جنسية ما لا يجب أن يرتبط بالنيل من الوطن الأم وتحقيره وتسفيهه، وفي أحيان كثيرة الانتقام منه. إضافة إلى ذلك، هناك فرق كبير بين من يكتوي بنار الحاضر العربي المعيش اقتصاديا وسياسيا، وفي الوقت نفسه ينقده ويشاكسه ويعاركه ويشتبك معه، ويواجه السلطات الديكتاتورية القابعة على كراسيها منذ أزمنة طويلة، ويدفع في الكثير من الأحيان أثمانا باهظة لهذه المواجهة، وبين هذا الذي لا يرى وطنه إلا في المناسبات ومن خلال المؤتمرات والندوات والدعوات الرسمية التي يتلقاها من هنا ومن هناك، إضافة إلى الحماية التي يكفلها له جواز السفر الأمريكي، والتي تفرض على السلطات المتنفذة في العالم العربي احترامه وتبجيله.

من هنا يمكن القول بأن الليبراليين الجدد لابد وأن يتوحدوا بأمريكا؛ فهي بالنسبة لهم الوطن الجديد النظيف الغني الذي منحهم الثروة والعيش الكريم، كما منحهم المكانة التي يمكن القول بأنهم لم يحصلوا عليها في أوطانهم الأم. وينطبق الموقف نفسه بدرجة كبيرة من الصحة على العديد من أبناء الأقليات العربية المهاجرة، المسيحية بالأساس، التي وجدت في الفضاء الأمريكي ما لم تجده أو تحصل عليه في الوطن الأم. واللافت للنظر هنا أنه رغم

المكانات المتميزة التي حصل عليها العديد من المهاجرين إلى أمريكا فإنهم يصرون على النظر مرة أخرى إلى أوطانهم التي هاجروا منها، يكتبون عنها، ويتناولونها وينتقدونها ويحقرون من شأنها. بل إن اللافت للنظر أيضا أنهم لا يوجهون أقلامهم نحو الوطن الأمريكي الجديد، وهو محط حياتهم وحياة أبنائهم وأحفادهم، مع أن الوطن الأمريكي مليء بالعديد من المشكلات مثل انتشار الجريمة والعنف والمخدرات والدعارة وارتفاع نسبة الأطفال غير الشرعيين وتدهور برامج الرعاية الاجتماعية وانتشار الفقر والتمييز العنصري ضد الأقلية السوداء والمهاجرين اللاتين وضد العرب والمسلمين...الخ مما لا يتسع المجال لحصره هنا.

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن المجتمع الأمريكي يرتكز في بنيته التاريخية على التمييز والتعصب ضمن مستويات وأشكال وتحولات زمنية مختلفة. وهناك العديد من أشكال التعصب والتمييز يواجهها الكثيرون من غير المسلمين أيضا مثل السود واللاتين والشعوب الصفراء وغيرها من أشكال التعصب العديدة. وربما ينسي البعض أو يتناسى أن المجتمع الأمريكي قد تأسس في جوهره على فكرة إزاحة الآخر والإحلال محله، وهي الفكرة ذاتها التي تأسست عليها الدولة العبرية العنصرية. فمن إزاحة الهنود الحمر إلى إزاحة السود إلى إزاحة أبناء أمريكا اللاتينية. وعبر كل هذه الإزاحات المختلفة فإن مشروع الدولة الأمريكية لم يتغير عبر التاريخ. فحينما تتوقف الإزاحة بفعل حركات المجتمع المدني، والأثمان الباهظة التي دفعها أبناء الأقليات داخل المجتمع الأمريكي نظير حصولهم على بعض الحقوق، يتحول المجتمع الأمريكي إلى استدماج هؤلاء ضمن نسيجه الرأسمالي وضمن تركيبته القائمة على الاستغلال غير المحدود (حول العنصرية يمكن الرجوع لمركز زايد للتنسيق والمتابعة ٢٠٠١، عبد السلام ٢٠٠٢).

لا يستطع هؤلاء المهاجرون نقد أمريكا ومهاجمتها، من يستطيع ذلك هم أصحاب الوطن ذاتهم، الأمريكيون البيض. فأمريكا ليست بلد التسامح والحرية والليبرالية كما يروج الليبراليون الجدد ليل نهار، فهناك العديد من الانتهاكات العنصرية ضد السود وضد المهاجرين مما لا يذكره أو يتحدث عنه هؤلاء الليبراليون. بل إن تاريخ أمريكا ذاته، كما تاريخ إسرائيل

العنصرية، هو تاريخ إبادة الآخر وقتله وتدميره، فكيف يتحول تاريخ النشأة الدموي هذا بجرة قلم إلى تاريخ أبيض ليبرالي.

يتجاهل الليبراليون الجدد كل هذه التواريخ الدموية، وكل هذا الواقع الأمريكي القمعي، ويوجهون سهامهم نحو العرب والمسلمين، مما يتوحد مع الخطاب الأمريكي، ويتلاقي معه، ويرضي السادة القابعين في البيت الأبيض في الوقت نفسه. فحينما يرى أحد الليبراليين الجدد أنه لا يوجد في بلاد المسلمين "سوى قتل وإرهاب وعراق مدمر ودارفور متخلف وانتهاك لحقوق الإنسان وأخيرا وليس آخرا تدريب الصبية الصغار على الإرهاب" فإنه لا يرى إلا ما يراه سادته في البيت الأبيض، ولا يردد سوى ما يقولونه، ويحبون أن يسمعونه.

لا يستطيع الليبراليون الجدد اكتساب مكانتهم إلا على حساب أوطانهم التي هاجروا منها، فلن يحاسبهم أحد ولن تواجههم أية عواقب وهم في حمى الجنسية الأمريكية والبيت الأبيض. يصبح الوطن الأم هنا هدفا سهلا لتحقيق عدة أهداف دفعة واحدة، فمن ناحية يمكن نقده بسهولة ويسر والنيل منه ومن تراثه ومقدساته وتاريخه وحضارته، ومن ناحية ثانية يمكن من خلال هذا النقد تعظيم الفوائد المادية والمعنوية لدى الآخر الأمريكي، ومن ناحية ثالثة يمكن أيضا تعظيم الفوائد المادية بالأساس لدى بعض الدول العربية المتنفذة.

وإذا كان المرء لا يجد نقدا موجها لأمريكا من قبل الليبراليين الجدد على سلوكياتها في المنطقة العربية، وانحيازها المطلق نحو إسرائيل، فإن الأمر يتجاوز ذلك إلى دعوة أمريكا وحضها على غزو المنطقة والعمل على سيادة القيم الديمقراطية في العالم العربي. يقول أحد هؤلاء الليبراليون الجدد داعيا أمريكا لتحريرنا من العبودية التي نحياها "فجر الحرية العربية والديمقراطية العربية التي انتظرناها أربعة عشر قرنا من الزمان لتأتي على ظهر جمل عربي أو على ظهر حصان عربي بالدفوف وبالتي هي أحسن ولم تأت، فاضطررنا بعد انتظار طويل إلى إحضارها على أجنحة صواريخ الكروز والتوماهوك، حيث لم تعد تفل كلمات الأحرار حديد العبيد، وإذا حديد البعيد هو من يفل حديد العبيد في العالم العربي للأسف الشديد." ولا يعلم المرء هنا لماذا يتأسف هذا الكاتب الذي لا يهمه العالم العربي من قريب أو من بعيد وهو محمي بأسوار البيت الأبيض، ورحابة السيدة رايس، وكرم السيد رامسفيلد.

وحينما يقول آخر مشيدا بالأمريكي في عيد استقلاله، قائلا أنه، أي الأمريكي "يكفيه فخرا أنه أنقذ البشرية من شرور النازية والفاشية والشيوعية وأسقط نظام طالبان الظلامي ونظام صدام حسين الوحشي، وقريبا سنرى جيش التحرير الأمريكي سيسحق نظام الملالي في إيران ونظام عصابة البعث في سوريا وذيولهما من الحركات الإرهابية" ندرك مدى التشفي وحجم الانتقام الذي وصل إليه هؤلاء الليبراليون الجدد في تعاملهم مع المنطقة العربية التي رحلوا عنها وتركوها. هكذا أصبح الأمريكيون صناع الحضارة والتقدم في العالم، أما تواريخهم الدموية في فيتنام وكوريا وشيلي والمكسيك والعراق وفلسطين وغيرها من العديد من دول العالم فهي التواريخ المنسية التي يهملها هؤلاء الليبراليون الجدد.

يقلب الليبراليون الجدد الحقائق رأسا على عقب في سبيل إرضاء صانع القرار الأمريكي من ناحية وتعظيم منافعهم من ناحية أخرى. فجرائم الحرب الأمريكية في العراق وأفغانستان يتم التغاضي عنها، حيث يتحدث الليبراليون الجدد عن الديمقراطية الوليدة المنتظرة التي تمنحنا مثالا يحتذي به لدول المنطقة القابعة في أسر العبودية. لا يقف الأمر عند هذا الحد لكنه يتجاوزه إلى التهديد والتخويف المستمر من قبل الليبراليين الجدد باستدعاء أمريكا ودعوتها بغزو المزيد من الدول العربية التي لا تقبل التغيير وفق أجندة هؤلاء الليبراليين، أو وفق أجندة سادتهم في البيت الأبيض.

يتوحد الليبراليون الجدد مع الخطاب الأمريكي كما يتوحدون في الوقت نفسه مع الخطاب الصهيوني الإسرائيلي، فما يرضي إسرائيل يرضي أمريكا ويبعث البهجة في نفوس هؤلاء الليبراليين الجدد. فلا يتحدث هؤلاء من قريب أو بعيد عن عمليات الإبادة العنصرية الدموية ضد الفلسطينيين، ويخلطون في ذلك الأمر بين المقاومة الفلسطينية الضعيفة وبين عدوان وإجرام الدولة العبرية. لا يتحدث أحد منهم عن آلاف الأسرى في السجون الإسرائيلية، وعن قتل الحوامل والأطفال وكبار السن، لا يتحدث أحد منهم عن برنامج الاغتيالات المنظمة ضد نشطاء المقاومة الفلسطينية، فقط ينقدون حماس والمقاومة، ولحية هنية، وإطلاق الصورايخ على المستعمرات الصهيونية.

في أحدث المقالات التي كتبها أحد هؤلاء الليبراليون المقيمون في الولايات المتحدة الأمريكية، يتحدث بكل أدب واحترام إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، يخاطبه بالسيد الرئيس، ويتفهم مشاعره، التي لا أشك لحظة واحدة أنها أهم لديه من مشاعر الأمة العربية التي هاجر منها وتركها. والأمر اللافت للنظر هنا أننا لا نجد هذا الأدب الجم في مقالاته التي يتناول فيها الإخوان المسلمين أو حركة حماس أو حتى وادي النيل الذي خرج من بين ترابه ومن بين جنبات صعيده الذي دائما ما يتشدق به ويشير إليه.

من أسف أن الليبراليين الجدد يجدون أنه من السهل عبر خطاباتهم المختلفة أن يتوحدوا بالمتسلط والغالب على حساب المقهور والمغلوب، فسهل بالنسبة لهم أن ينقدوا أوطانهم وتواريخهم ومقدساتهم ولغاتهم، لكن من الصعوبة بمكان بالنسبة إليهم أن ينقدوا أمريكا أو إسرائيل أو بعض المتنفذين في المنطقة العربية، هنا سوف يدفعون أثمانا غالية ويتكبدون مخاطر هائلة، وهم لم يدفعوا أي ثمن أو يتكبدوا أي مخاطر في الماضي أو في الحاضر كما في المستقبل.

رابعا: إلى أين يقودنا الليبراليون الجدد؟:

منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١ يواجه العالم العربي حربا شرسة، تُوجت بالغزو العسكري لأفغانستان والعراق. ومع احتلال العراق مارس ٢٠٠٣ تصاعدت حدة الأصوات المنادية بتعميم ما حدث في أفغانستان والعراق على المنطقة العربية. لقد بدأت هذه الأصوات على استحياء منذ بواكير العقد الأخير من القرن العشرين، مستفيدة من وجودها في المجتمعات الغربية، أمريكا على وجه الخصوص، ومن حصولها على الجنسية الأمريكية في أغلب الأحوال، ومسترشدة ومستعينة بكتابات فؤاد عجمي وبرنارد لويس والقس دانيال بايبس والكثيرين من كتاب اليمين الأمريكي المتطرف.

لقد لعبت الكثير من الأقلام العربية المهاجرة دورا كبيرا في حض أمريكا وتشجيعها على القيام بغزو واحتلال العراق، بل إن الكثير من هذه الأقلام قد ساهم في تكوين رأى خاطئ لدى الإدارة الأمريكية تجاه امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل. وهو السيناريو نفسه الذي يحاول البعض أن يرسمه الآن عن أوضاع الأقليات في العالم العربي، محاولين من خلال

ذلك الضغط على الحكومات العربية من ناحية، واستجداء التدخل الأجنبي من ناحية أخرى. وإذا كان أحد العراقيين الأمريكيين قد قالها صراحة بأن أصوات المدافع الأمريكية على بغداد كانت مثل السيمفونية بالنسبة له، فلنا أن نتوقع طبيعة وسمات كتاباته الممتلئة بالكراهية والكذب في مرحلة ما قبل غزو واحتلال العراق (أنظر حول الغزو الأمريكي للعراق، العطية ٢٠٠٧، الربيعي ٢٠٠٧، بليكس ٢٠٠٥).

مع الضعف العربي الراهن المرتبط بالهيمنة الأمريكية شبه الكاملة على المنطقة العربية، ومع ما وفرته الإنترنت من إمكانيات واسعة للذيوع والانتشار، تصاعدت أقلام هذه المجموعة من العرب المهاجرين وغيرهم من العرب المقيمين بيننا، حيث انتشرت مقالاتهم وبياناتهم على صفحات الجرائد والإنترنت وعلى شاشات القنوات الفضائية المختلفة، مرة تحت شعار ما يسمى بالليبراليين الجدد، ومرة أخرى تحت بند حماية الأقليات في العالم العربي، ومرة ثالثة تحت شعار حقوق المرأة والعمل على نجدتها وإنقاذها من براثن الرجل الشرقي المتخلف ومرة رابعة تحت شعار حقوق الإنسان... إلخ من مثل هذه الشعارات المختلفة التي لن ينضب معين ذاكرتهم المثقوبة عن إيجادها والتعبير عنها.

ورغم ما أطلقته الإنترنت في عالمنا العربي من حريات غير مسبوقة للتعبير، بشكل تجاوز قدرات الدول العربية ذاتها على الرقابة والسيطرة، فإنها قد أطلقت مشاعر العداء والكراهية المكبوتة على كافة أشكالها وألوانها. وعلى ما يبدو أن الهيمنة التي مارستها الدول العربية على الكلمة المكتوبة طوال العقود السابقة من جانب، وشعور المواطن العربي بالغبن والظلم الاجتماعي والسياسي من جانب آخر، قد أطلق ما يمكن أن نطلق عليه الحريات المنفلتة غير الناضجة والمثيرة للعداء والكراهية أكثر منها الداعمة للحوار والنقاش العقلانيين.

واللافت للنظر هنا أن العالم العربي يواجه، ربما لأول مرة وبمثل هذا الحجم، هجوما خارجيا من قبل أقلام تصف نفسها بالعربية، وتدعي الانتماء لبلاد عربية بعينها. واللافت للنظر أيضا أن حجم العداء والكراهية الموجهان للعالم العربي من قبل هذه الأقلام يتجاوز في معظم الأحيان حجم العداء والكراهية الذي تنطوي عليه الأقلام الغربية التي يتصف الكثير منها بالموضوعية وبالتعقل، وفي أحيان غير قليلة بالنزاهة. ومن الطبيعي أن تنتشر

الأقلام العربية المحلية الناقدة للأوضاع العربية الراهنة مطالبة بالتغيير والإصلاح والديمقراطية والدفاع عن حقوق الأقليات والمرأة والمعتقدات، لكن اللافت للنظر هنا هو الاشتباك الحادث الآن بين بعض هذه الأقلام الداخلية والأقلام الخارجية. وعلى ما يبدو أن هذه الأقلام الداخلية قد وجدت ضالتها وربما حمايتها في هذه الأقلام الخارجية الموتورة، بحيث يمكن القول بأن جانب الكراهية غير المعلن بوضوح وبفجاجة من جانب كتابات الداخل تُكمله كتابات الخارج الأكثر شراسة وحدة وكراهية. ويمكن القول بوجود نوع من توزيع الأدوار بين أقلام الداخل وأقلام الخارج ممن يصفون أنفسهم بالليبراليين الجدد، وهو ما يتضح بشكل كبير عند تناول أحوال الأقليات في العالم العربي، وهو الأمر الذي يستدعي الوقوف عند ملامح خطاب هؤلاء الكتاب وعلى توجهاتهم الاجتماعية والسياسية من ناحية، ومحاولة رصد حجم تأثيراتهم في العالم العربي من ناحية أخرى.

١- معظم هذه الأقلام من المهاجرين العرب إلى أمريكا وأوروبا منذ سنوات طويلة، وهو الأمر الذي يكشف عن انقطاع زمني ومعيشي وحضاري مع أوطانهم التي انطلقوا منها، ناهيك عن نتاجاتهم من أبناء الجيل الثاني والثالث والرابع، حيث تتمثل وسيلة المعرفة شبه الوحيدة عن أوطانهم فيما يصلهم من كتابات سواء في صورتها الغربية أو في صورتها العربية الناقدة والكارهة في أغلب الأحيان. ساعدت الإنترنت أيضا على التواصل بين بعض كتاب الداخل المنطوين على نزعات الكراهية لأوطانهم وبين كتاب الخارج، بحيث أصبح كتاب الداخل مجرد مرآة مشوهة غالبا لما يحدث في أوطانهم.

ويمكن القول هنا بأن العالم الذي يبنيه كتاب الخارج عن أوطانهم هو عالم شبه متخيل لا تغذيه ولا تشكله عناصر الالتحام وممارسات الحياة اليومية وأعبائها التي يواجهها أبناء الداخل. فهم يكونون صورا مبتورة في أغلب الأحيان عن عوالم أوطانهم السابقة. لا يعني ذلك أننا نرسم صورة وردية لما نواجهه في عالمنا العربي، فالمقام لا يتسع هنا لسرد الحجم الهائل من المشكلات والقضايا المصيرية منها وغير المصيرية التي نواجهها. لكننا نعايش هذه المشكلات يوما بيوم، نواجهها يوما بيوم، نكابد في سبيلها مواجهة السلطة مع ما يستتبعه ذلك يوما بيوم. ويمكن للمرء ملاحظة البيان الصادر عن ما يسمى بالليبراليين

الجدد في العالم العربي والتوقيعات التي حاز عليها؛ فمعظم أسماء الموقعين على هذا البيان هم من المقيمين في أمريكا وأوروبا. ويمكن تشبيه هؤلاء المهاجرين بمثل هؤلاء الذين يغادرون أوطانهم بمشاعر الفقر والحقد على بني جلدتهم، ثم يعودون بعد فترة وهم أثرياء، حيث يمارسون أمراضهم على أقاربهم وجيرانهم، وينفثون الأحقاد الدفينة لديهم بعد طول غياب. ولعل ذلك ما يفسر حالة الحقد الجارفة التي تمتلئ بها كتاباتهم تجاه عالمنا العربي، الأمر الذي يستدعي ضرورة التحليل النفسي للكثير من هؤلاء المهاجرين أكثر من أي تحليل آخر.

٢- يلفت النظر هنا محدودية عدد ما يسمى بالليبراليين الجدد سواء من أصحاب جوازات السفر الثنائية أو الثلاثية، أو من هؤلاء الكارهين الغلابة الذين مازالوا يحوزون على جواز سفر عربي وحيد، قياسا لحجم الانتشار الهائل والضخم لهم عبر وسائل الإعلام المختلفة، وبشكل خاص عبر الإنترنت. فعلى الموقع الخاص بما يسمى بالليبراليين الجدد (شفاف الشرق الأوسط) ما يشير إلى أن عدد الموقعين على ما يسمى ببيان الليبراليين الجدد قد وصل إلى الثلاثة آلاف فرد، ونقول نحن لنفرض أن العدد وصل إلى المائة ألف هل يعني ذلك أنهم يعبرون عن الشارع العربي وتياراته الغالبة، ولنفرض أن العدد وصل إلى المليون، هل يعطيهم هذا الحق في محاكمة العرب والتحدث باسمهم.

ما يحدث في الواقع هو قيام البعض من كتاب الداخل والخارج بالكتابة ضد العالم العربي، ثم يليه آخر وآخر من نفس العينة، ثم نفاجئ بعد ذلك بانتشار هذه الكتابات عبر العديد من المواقع والصحف بشكل لافت للنظر. وهو ما يستدعي التساؤل هنا عن طبيعة بعض هذه المواقع والصحف وكيفية تمويلها والقائمين عليها وتوجهاتهم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض هذه المواقع التي تدعي الحيادية والموضوعية في نقل الأخبار تقتصر في مجمل ما تنشره على ما يحرض على الكراهية بين أبناء العالم العربي، وما يثير الفتن والأحقاد بين أبناء الأقليات العربية والمجتمعات التي ينتمون لها.

واللافت للنظر هنا، وارتباطا مع ظاهرة ما يسمى بالليبراليين الجدد، شيوع ما يمكن تسميته بالمراسل الأيديولوجي في عدد غير قليل من الصحف والمواقع العربية، وهو المراسل

غير المعني بأي شيء سوى قضيته هو، فلا تعنيه الحقيقة من قريب أو من بعيد، كل ما يعنيه هو الحديث عن همومه الشخصية وهموم أبناء جلدته. وفي أحد المواقع التي تدعي الحيادية والموضوعية والاهتمام بالمستقبل الإنترنتي (إيلاف)، نجد العديد من هؤلاء المراسلين الأيديولوجيين الذين ليس لهم من هم سوى نقد العالم العربي والإسلامي، والحديث المتواصل والملح والممجوج عن مشاكل الأقليات، لدرجة أن المراسل الصحفي لهذا الموقع في مصر يكاد لا ينقل شيئا عن مصر سوى ما يتعلق بمشاكل الأقباط المصريين، كما أن المراسلة الفنية لهذا الموقع ليس لها من هم سوى الإشادة بالفنانات اللبنانيات، ودورهم التنويري والاجتماعي وربما السياسي في العالم العربي. ورغم حدة نقد هؤلاء الليبراليين للعرب وللمسلمين فإنهم أيضا يحتفظون بولاءات خاصة مع بعض الدول العربية الممولة غالبا لمواقعهم وصحافاتهم، وبشكل خاص الخليجية منها. ففي الكثير من المواقع يصعب أن يجد المرء نقدا للدول الخليجية مقابل النقد الذي يكيلونه ليل نهار لدول بعينها وأشخاص بعينهم.

٣- يتجاهل ما يسمى بالليبراليين الجدد، وهم المقيمون في الغرب والمطلعون على تراثه الحضاري، أن تغيير المجتمعات لا يتم هكذا بشكل نخبوي بحت، وعبر مجموعة من المقالات المتناثرة هنا وهناك، وعبر استعداء الآخر الغربي ضد أوطانهم. من الممكن أن تحدث كتاباتهم، تحت وطأة الضعف العربي الراهن، بعض خربشات التغيير الفوقية المتخيلة، لكنه ذلك النوع من التغيير العابر، الذي يترك بعض البثور على الجلد، أكثر مما يتجاوز ذلك إلى اللحم والعظم. فهم يتخيلون أن العالم العربي يمكن أن يتغير من خلال الإنترنت، ومواجهة المقدس والديني، وتغيير الأنظمة الحاكمة. لا يعني ذلك أننا نريد للعالم العربي أن يقطع العديد من القرون حتى يتطور أو أن يمر بالمراحل نفسها التي مرت بها أوروبا لكي يصل إلى ما وصلت إليه، لكننا نقصد أن هناك العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يجب التفكير فيها بعقلانية وثورية في الوقت نفسه، وهو الأمر الذي يتجاهله هؤلاء الليبراليون. فكيف يمكن الحديث عن التغيير الجذري في ظل نسب الأمية المرتفعة في الكثير من المجتمعات العربية، وكيف يمكننا أن نصل لتحقيق مستويات عالية من حقوق المرأة في ظل الممارسات السياسية القمعية التي تطال كل فئات المجتمع.

واللافت للنظر هنا، أن هؤلاء الليبراليين الجدد، وبخبث شديد، يداري على انقطاعاتهم البنيوية بمجتمعاتهم التي هاجروا منها، يصنفون كتاباتهم على أنها تمثل امتدادا لليبرالية الأولي في بواكير القرن العشرين. فهم يعتبرون أنفسهم امتدادا لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وفرح أنطون وطه حسين ومحمد عبده ومحمد حسين هيكل، متناسين أن هؤلاء امتزجوا بأوطانهم، وعبروا عن قناعاتهم وهم بين أراضيها، ودفعوا أثمانا غالية نتيجة لهذه الآراء، سواء من خلال قطع لقمة العيش أو من خلال الإحباطات النفسية والمجتمعية (أنظر السعيد ٢٠٠٣، طاهر ١٩٩٣).

٤- وطالما أن خطاب ما يسمى بالليبراليين الجدد يرتكز منذ بداية ظهوره وحتى الآن على التجاهل وغض الطرف عن الظروف الاجتماعية والتاريخية التي مرت وتمر بها المجتمعات العربية منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن، فإن أصحابه لا يجدون أية غضاضة ولا يشعرون بأى خجل في بث طروحاتهم العدوانية من جانب، والمجافية للحقيقة من جانب آخر. فحينما تغلب الأيديولوجية تنمحي البصيرة، وحينما تسود العواطف تتصدر الاتهامات، وحينما تهيمن النوازع يغيب الضمير.

يشتمل خطاب ما يسمى بالليبراليين الجدد على قاموس شتائم يندر أن نجد له مثيلا في الساحة العربية المعاصرة، بحيث يمكن وصف هذا الخطاب بـ "ليبرالية الردح" لا أكثر ولا اقل. فالمسلمون إرهابيون، والعرب قد أصبحوا أسوأ جماعة بشرية في التاريخ المعاصر، والمقاومة فعل فاضح، وحزب الله تنظيم إرهابي، والإخوان المسلمون غير مضمونين في ادعاءاتهم عن الديمقراطية، وأنهم مثل الكلب الذي لا ينعدل له ذنب، وأن الحضارة الإسلامية لم تقدم طوال تاريخها سوى القمع والقهر والقتل.

بل إن الأمر يصل بهم إلى اعتماد شروحات داروينية عنصرية تسم العرب بالقصور العقلي عن متابعة ما يحدث حولهم من عولمة وتقدم وتطور. فالعرب مسئولون عن هزائمهم المتتالية، وأنهم لم يغتنموا فرص السلام المختلفة التي عُرضت عليهم، وأنهم غير واقعيين في تعاملاتهم السياسية، وأنهم متغطرسون، توجههم وتحركهم معتقداتهم الدينية التي عفا عليها

الزمن، وبأن ما يصيبهم من كوارث هو من سوء أعمالهم، ونواياهم الخبيثة، وبأنهم متخلفون غير قادرين على استيعاب المتغيرات التكنولوجية الحديثة.

يقدم خطاب ما يسمى بالليبراليين الجدد العرب على أنهم كتلة واحدة متجانسة لا يراعى فيها الاختلافات الحضارية والتاريخية، كما يقدمهم على أنهم كتلة بيولوجية تحركها جينات الكراهية والعنف والاستئصال والقتل والتدمير. والخطورة التي ينطوي عليها هذه الخطاب أنه لا يستند إلى التاريخ وأحداثه، فبجرة قلم تصبح الألف وخمسمائة سنة من عمر الحضارة العربية الإسلامية ظلام في ظلام، والمثير للدهشة أن الكتابات الغربية في أشد حمولاتها الأيديولوجية لم تصل إلى هذا المستوى من تعمد تحقيرنا وامتهاننا، بل إن البعض منها قد أشاد بالمنجزات الحضارية الإسلامية والعربية.

وفي هذا السياق، فإن النماذج التي يضربها هؤلاء الليبراليون عن العرب الناجحين هي النماذج المقيمة في الغرب، أما هؤلاء المقيمون في العالم العربي فليس أمامهم سوى السجون والمعتقلات والقمع. لم يذكر أيا من هؤلاء نجيب محفوظ على سبيل المثال إلا والسكين في عنقه، لم يذكرنا أيا منهم بأنه قد حصل على جائزة نوبل، ولم يكتب أيا منهم شيئا عن رواياته التي ربما لا يعرف عنها أي شيء. لم يتناول أيا من هؤلاء نصر حامد أبا زيد إلا وهو مطارد من قبل الإسلاميين. ولم يصور أيا من هؤلاء أقباط مصر إلا وهم مطاردين ومشردين ومنبوذين. لم يتحدث أحد عن الكنائس التي تُبنى في كل مكان في مصر، وعن إطلاق قناة فضائية لهم، بل حتى لم يتحدث أيا منهم عن عقلاء المسلمين والأقباط الذين يهدفون لترسيخ المعايشة والحياة في وطن واحد وتحت سقف واحد.

وللأسف فإن خطاب ما يسمى بالليبراليين الجدد لا يرى في عالمنا العربي سوى مظاهر القتل والإحباط والتدمير والقمع والبربرية. ولعل هذا التوجه ينبع من انكسار ذاتي؛ فمن ناحية لن يستطيع هؤلاء المهاجرون أن يصبحوا مهما حاولوا مواطنين من الدرجة الأولى في المجتمعات الغربية، ومن ناحية أخرى فإنه من غير المتصور أن يعودوا إلى أوطانهم الأولى مرة أخرى، ولأنهم لا يستطيعون أن يوجهوا سهام نقدهم إلى بلاد المهجر، فإنهم يوجهونها نحو أوطانهم الأصلية. وفي هذا السياق، يعجز المرء أن يجد نقدا واحدا في كتابات هؤلاء

الليبراليين الجدد موجها إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إلى أي من الدول الأوروبية، رغم الانتهاكات الهائلة التي حدثت ومازالت تحدث بين ربوع هذه الدول وبشكل خاص ضد الأقليات المهاجرة. وما حدث في فرنسا أخيرا يمنحنا مثالا جليا على الانتهاكات الممارسة ضد الأقليات العربية المسلمة المهاجرة، وعلى الصمت المطبق الذي أصاب هؤلاء الليبراليين الجدد تجاه نقد فرنسا وممارساتها القمعية.

فالمسلمون يتعرضون للكثير من أشكال التعصب والتمييز في المجتمع الأمريكي المعاصر وفي أوروبا، وبشكل خاص في الفترة التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وإذا كان البعض يحلو له الحديث الدائم عن أوضاع الأقليات في المنطقة، وهو حديث يجمع في أحيان كثيرة بين الصدق والإدعاء، فإنه من الضروري الحديث عن المسلمين وما يواجهونه كأقلية في أمريكا. وتنبع أهمية هذا التناول من خلال الكشف عن حالة حقوق الإنسان في أمريكا، وهى حالة تبين إلى حد بعيد واقع الانتهاكات التي يتعرض لها الكثيرون من المقيمين في المجتمع الأمريكي وعلى رأسهم المسلمين، باعتبارهم العدو الجديد منذ ما يزيد على عقدين من الزمان بالنسبة لأمريكا وللكثير من الدول الغربية.

يتعرض المسلمون اليوم لكافة أشكال التمييز العنصري في أمريكا، وهو توجه تغذيه الهيئات الرسمية والإعلامية المختلفة، كما تغذيه وتدعمه مراكز البحث العلمي المختلفة إضافة إلى المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات. وعلى ما يبدو أن ازدياد مستوى التمييز العنصري الذي يتعرض له المسلمون اليوم يرتبط ارتباطا طرديا بمستوى الإخفاقات التي تتعرض له أمريكا في الكثير من مناطق العالم مثل العراق وأفغانستان، ناهيك عن تضارب الأجهزة الأمنية والمخابراتية الأمريكية المختلفة.

يأتي الأطفال من أبناء المسلمين على رأس الفئات التي تتعرض للكثير من أشكال وأوجه التمييز داخل المجتمع الأمريكي. فعلى سبيل المثال لا الحصر يواجه التلاميذ في المدارس مستوى هائل من أشكال التمييز والعنف العنصري الذي يمارسه التلاميذ البيض وغيرهم من أبناء الجنسيات الأخرى وتدعمه إدارات المدارس المختلفة أو تتساهل تجاهه. يواجه هؤلاء التلاميذ الكثير من النعوت السيئة التي تُطلق عليهم مثل "إرهابي"، "أسامة"، "كاره أمريكا".

إضافة إلى المضايقات التي يتعرض لها الكثيرون منهم مثل تكالب التلاميذ عليهم والصياح في وجوهم وتعرضهم للضرب وفي بعض الأحيان الركل بالقدم.

إن هذه الأشكال المتواصلة من العنف ضد الأطفال من أبناء الجاليات المسلمة قد أدت بالبعض منهم إلى الإصابة بالأحلام المفزعة أثناء النوم، بل إن البعض منهم لم يعد يرغب في أن يكون مسلما، ويريد أن يغير اسمه، ويتوقف عن الصلاة، كما لم يعد يريد الصيام أثناء شهر رمضان. واللافت للنظر أن هذه المشاعر الناجمة عن الضغوط التي يمارسها المجتمع الأمريكي على المسلمين قد انسحبت أيضا على رغبة الأبناء في ألا يروا آباءهم يمارسون أي من الشعائر التي تمت إلى الإسلام بصلة. ورغم حديث الآباء المسلمين مع المدرسين حول ما يعانيه أبناؤهم في المدارس الأمريكية من اضطهاد وتمييز متواصلين فإنهم لا يحصلون على أي استجابة، حيث يخبرهم المدرسون بأن الأمر ليس بهذا السوء، كما أنهم في أحيان كثيرة يلقون باللوم على التلاميذ من أبناء المسلمين أنفسهم. بل إن البعض منهم يصل به الأمر إلى حد اتهام هؤلاء التلاميذ باختلاق تلك المزاعم المرتبطة بالتعصب والتمييز. وتنعكس أشكال التمييز الذي يتعرض له الأطفال على الآباء، فالبعض منهم الآن يفكر في مصير أبنائه في المستقبل، كما أن الأمر يصل إلى التفكير في مصير أطفاله بعد الولادة وما سوف يواجهونه من أشكال تمييز مختلفة.

لا يتوقف الأمر عند الصغار بل يرتبط وبشكل شامل بالكبار، حيث يتم التمييز وفقا للشكل ولون البشرة ونوعية الملبس والحجاب واللحية وطبيعة الاسم. ولا يقف الأمر عند هذه الرموز فقط لكنه يتعداه إلى تلك المضايقات والملاحقات التي يواجهها المسلمون في أمريكا. فالمسلم مدان ومتهم وملاحق إلى أن ترغب السلطات الأمريكية في اعتباره غير موصوم. وحتى هذا الاعتبار غير مطلق ودائم، حيث يحق للسلطات الأمريكية الاتهام أو القبض على أي فرد مسلم والتحقيق معه لأي فترة بغض النظر عن حقوقه القانونية التي يوفرها الدستور الأمريكي. إن هذا التوجه الرسمي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العرب والمسلمين في أمريكا يوفر مناخا خصبا لتصاعد أجواء التمييز العنصرية ضد العرب والمسلمين. وهو ما يكشف عن الطبيعة العنصرية لبنية المجتمع الأمريكي الميالة لخلق

أعداء عبر كل فترة زمنية، والتوقف عندهم ومناصبتهم العداء وفرض أشكال التمييز العنصرية المختلفة ضدهم.

وتشمل أشكال التمييز العنصرية ضد المسلمين التمييز في فرص العمل والأجور، وعدم قبول توظيف المسلمين، والفصل غير المبرر من العمل، والتهديد بالقتل ضد النساء والرجال على السواء، والاستهزاء بالحجاب وبالنساء المسلمات، وكتابة الألفاظ النابية على حوائط المساجد، وإطلاق النكات الساخرة على المسلمين...إلخ من كافة أشكال الممارسات العنصرية التي يمارسها الأمريكيون اليوم ضد المسلمين في كافة أنحاء أمريكا. واللافت للنظر هنا أن هذه الممارسات العنصرية لا تطال المسلمين المهاجرين فقط، لكنها تطال أيضا المسلمين من الأمريكيين البيض أو السود الذين تحولوا إلى الإسلام من النساء أو الرجال.

من الضروري على المسلمين في أمريكا عبر المنظمات المختلفة التي ينتمون لها أن يواجهوا هذه الانتهاكات وأشكال التمييز المختلفة بقوة وحدة وصرامة. فإذا كانت أمريكا قد قبلت بهم كمواطنين فعليهم أن يتوحدوا في سبيل حصولهم على كافة حقوقهم المختلفة بما في ذلك حق العبادة والاعتقاد وصيانة أبنائهم من ذلك التمييز العنصري القميء. إن المسألة لا تتعلق فقط بحاضر المهاجرين من الآباء لكنها تتعلق أيضا بمستقبل الأبناء والأحفاد على السواء (حول أوضاع المسلمين في الغرب يمكن الرجوع إلى لانغ ٢٠٠٧، بولعوالي ٢٠٠٦)

٥- من أسف أننا نشهد تصاعدا كبيرا لهذا الخطاب الذي يدعي الليبرالية، وهو أبعد ما يكون عن الليبرالية القائمة في جوهرها على التسامح وحرية الفكر والحوار وعدم تحقير الآخر المخالف في الرأي والتوجهات، حيث وصل الأمر بدعاة هذا الخطاب إلى استعداء الحكومات والأنظمة العربية على المخالفين لهم في الرأي والتوجهات، وهو الأمر الذي يجعلني أصف خطاب هؤلاء بالمكارثية العربية الجديدة. ففي الخمسينيات، وفي حمأة الحرب الباردة بين أمريكا والإتحاد السوفييتي، وصل الهوس بجوزيف ريموند مكارثي النائب في الكونجرس الأمريكي آنذاك عن ولاية وسكونسن، إلى توجيه العديد من التهم لبعض صناع القرار الأمريكي، وللمفكرين، وللممثلين، بإيمانهم بالشيوعية وبقبولهم لها، وفيما بعد تم

إنشاء لجان استماع للتحقيق مع هؤلاء المتهمين، الأمر الذي أفقد الكثيرين منهم وظائفهم وأفضى بهم إلى الشارع لا حول لهم ولا قوة.

وعلى ما يبدو أن هؤلاء الليبراليين الجدد لم يكفهم ما يتهموننا به ليل نهار، ولم يكفهم استدعاء القوات الأمريكية لمهاجمتنا، ولم يكفهم دعواتهم المتواصلة لإنشاء محاكم دولية لمحاكمة الشيوخ والمفكرين العرب المخالفين لهم في المشارب والتوجهات، بل إنهم بدءوا حملتهم الشعواء في استعداء السلطات والأنظمة العربية علينا. فبعد أحداث عمان الدامية وجه الكثيرون منهم خطابهم إلى عاهل الأردن، وإلى غيره من الحكام العرب بضرورة قمع وتقييد من تسول له نفسه الحديث عن المقاومة في العراق، أو من ينتقد أمريكا وبالتبعية إسرائيل. لقد امتدت تحريضاتهم إلى ضرورة قمع وغلق بعض القنوات الفضائية ممن تتعارض مع توجهاتهم، وتقف موقف المعارضة والمقاومة من الاحتلال الأمريكي السافر للعراق، ومن الانتهاكات الإسرائيلية اليومية ضد الفلسطينيين، الأمر الذي يجعلنا نؤكد على أننا أمام مكارثية عربية في أشد توجهاتها عدائية وكراهية لكل من يخالفها الرأي والمشارب والتوجهات.

علينا أن نتوقع أن هذا الخطاب لن يتواني عن فعل أي شيء في سبيل تحقيق مآربه، فهو أولا لن يخسر شيئا، حيث يتخندق في الخارج، أو يخفي نواياه في الداخل، وثانيا فهو يعلم طبيعة الظروف الراهنة التي يواجهها العالم العربي الآن، وهو ما يلقي العبء الأكبر على الشرفاء في كافة أنحاء العالم العربي، وهم بالمناسبة بالملايين وليسوا بالآلاف، على ضرورة العمل الجاد والمخلص من أجل فضح هذا الخطاب الموتور من جانب، وتغيير الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من جانب آخر.

مراجع الدراسة:

- أمين، جلال، ٢٠٠٤، عصر التشهير بالعرب والمسلمين، القاهرة: دار الشروق.
- بشاري، محمد، ٢٠٠٦، العالم الإسلامي و تحديات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ : الواقع و المآل، دمشق: دار الفكر.
- بلاكر، كيمبرلي، ٢٠٠٥، أصول التطرف : اليمين المسيحي في أمريكا، ترجمة هبة رؤوف وتامر عبدالوهاب، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- بليكس، هانز، ٢٠٠٥، الغزو بدل التفتيش، ترجمة، داليا حمدان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- بولعوالي، التجاني، ٢٠٠٦، المسلمون في الغرب : بين تناقضات الواقع و تحديات المستقبل، القاهرة: مركز الحضارة العربية.
- ثابت، عمرو جمال الدين، ٢٠٠٤، الليبرالية و تقويض سيادة الإسلام، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.
- جدعان، فهمي، ٢٠٠٧، في الخلاص النهائي : مقال في وعود الإسلاميين و العلمانيين و الليبراليين، عمان، الأردن، دار الشرق.
- حسين، عدنان السيد، ٢٠٠٢، تطور الفكر السياسي : من الاشتراكية إلى الليبرالية الجديدة، بيروت، دار أمواج.
- داغر، مجدي، ٢٠٠٦، أوضاع الأقليات والجاليات الإسلامية في العالم قبل وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، المنصورة: دار الوفاء.
- الربيعي، فاضل، ٢٠٠٧، ما بعد الاستشراق: الغزو الأمريكي للعراق و عودة الكولونياليات البيضاء، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- السعيد، رفعت،٢٠٠٣ ، الليبرالية المصرية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- صالح، هاشم، ٢٠٠٧، الانسداد التاريخي: لماذا فشل مشروع التنوير في العالم العربي؟، بيروت: دار الساقي.
- طاهر، بهاء، ١٩٩٣، أبناء رفاعة، الثقافة والحرية، القاهرة: دار الهلال.

- عبدالسلام، أحمد لطفي، ٢٠٠٢، جذور العنف و العنصرية في الفكر الديني اليهودي و امتداده إلى الدولة الإسرائيلية، القاهرة المكتبة الأكاديمية.
- العليان، عبدالله على، ٢٠٠٥، الإسلام و الغرب : ما بعد ١١ سبتمبر 2001 ، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- العطية، معاشي بن ذوقان سعد، ٢٠٠٧، الغزو الأمريكي للوطن العربي، عمان، الأردن: الأهلية.
- عمار، حامد، ٢٠٠٤، الحادي عشر من سبتمبر 2001 و تداعياته التربوية و الثقافية في الوطن العربي: القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- غارودي، روجيه، ٢٠٠٠، الأصوليات المعاصرة: أسبابها ومظاهرها، تعريب خليل أحمد خليل، باريس: دار عام ألفين.
- كيبيل، جيل، ٢٠٠٤، الفتنة: حروب في ديار المسلمين، ترجمة، نزار أورفلي، بيروت: دار الساقي.
- لانغ، جيفري، ٢٠٠٧، ضياع ديني، صرخة المسلمين في الغرب، دمشق: دار الفكر.
- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠١، حقائق تاريخية عن التفرقة العنصرية في التاريخ الحديث و المعاصر، أبوظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة.
- النابلسي، شاكر، ٢٠٠٤، الليبراليون الجدد، جدل فكري، ألمانيا، دار الجمل.
- النابلسي، شاكر، ٢٠٠٥، أسئلة الحمقى في السياسة و الإسلام السياسي، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- فياض، خالد، ١٩٩٨، الإسلاميون و الممارسة الديمقراطية في العالم العربي : نماذج مصر و الكويت و الأردن، لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- هلال، رضا، ٢٠٠١، المسيح اليهودي و نهاية العالم: المسيحية السياسية والأصولية في أمريكا، القاهرة: دار الشروق.
- هويدي، فهمي، ١٩٩٤، إحقاق الحق، القاهرة: دار الشروق.
- موقع إيلاف www.elaph.com
- موقع شفاف الشرق الأوسط www.middleeasttransparent.com

المحددات الموضوعية للفساد فى المجتمع المصرى

بقلم الدكتورة نجلاء عبد الحميد راتب(*)

مفهوم الفساد وتعريفاته:

تشير إنسيكلوبيديا علم الاجتماع إلى أنه "برغم أن كلنا يعرف ما هو الفساد، إلا أن هناك صعوبة في تعريفه. فالثقافات المختلفة لديها مفاهيم مختلفة عن الفساد حيث يختلف مفهوم الفساد من ثقافة إلى أخرى: فما يعتبر سلوكاً فاسداً في الدنمارك مثلاً قد ينظر إليه باعتباره سلوكاً مقبولاً في إندونيسيا. وذلك الفهم يختلف أيضاً من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى: فشراء منصب – على سبيل المثال – كان إجراءً معترفاً به في بريطانيا القرن الثامن عشر بل ويعتبر سلوكاً نموذجياً يجب أن يحتذى به، بينما أصبح هذا السلوك اليوم انحرافاً لا يمكن التماس العذر فيه أو تبريره".(١)

وقد صنف "هايدنهايمر" Arnold Heidenheimer (١٩٧٨) الفساد إلى ثلاثة فئات:(٢)

١- فساد أبيض: ويشمل السلوكيات التي يرى "الأقلية" فقط من أفراد المجتمع أنها مستحقة للعقاب.

٢- فساد رمادي: ويتضمن السلوكيات التي يرى "بعض" أفراد المجتمع ضرورة توقيع العقاب على مرتكبيها، بينما لا يرى آخرون ذلك.

٣- فساد أسود: ويشمل السلوكيات التي يكون هناك "إجماع" من الأغلبية على إدانتها وضرورة توقيع عقاب على مرتكبيها.

ويرى "هايدنهايمر" أن مفهوم الفساد يتغير ويتطور مع تطور المجتمعات الإنسانية من مرحلة تاريخية إلى أخرى. فالسلوك الذي كان ينظر إليه في مرحلة معينة باعتباره فساد "أبيض"، قد يصبح "رمادياً" وقد يتحول إلى فساد "أسود" في مراحل زمنية أخرى.

(*) أستاذ مساعد علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة بنها.

وفي تصنيف آخر تحدد إنسيكلوبيديا التنظيمات السياسية الفساد في ثلاثة أنماط: الفساد الفردي Individual، والفساد النظامي أو المؤسسي Institutional والفساد النسقي Systemic، وحيث يُعرف الفساد هنا باعتباره "صفقة تتم بين طرفين على الأقل حيث تؤدي إلى تحقيق نتيجة يصعب على أحدهما أن يحققها بمفرده".(٣)

ويتضمن الفساد الفردي – كما تشير دائرة المعارف السابقة – تلك الأفعال الفردية ذات الطابع الانتهازي والإجرامي. أما الفساد النظامي أو المؤسسي، فإنه يتضمن تلك الأنشطة والسلوكيات التي تتجاهل الإجراءات والقواعد الرسمية داخل مؤسسة ما. في حين يحدث الفساد النسقي حيث تُستخدم المناصب العامة والسلطة الرسمية كوسيلة للإثراء والمكاسب الشخصية وذلك من خلال النسق السياسي. ويرتبط الفساد النسقي عادة ببلدان العالم الثالث، ويكون واضحاً ارتباطه الوثيق بأنساقها السياسية.(٤)

من ذلك التصنيف الذي أوردته موسوعة التنظيمات السياسية، يمكن القول بأن الفساد الفردي يمثل هنا سلوكيات الانحراف الفردية أي الجريمة بمعناها الفردي المعتاد بينما يشير الفساد النظامي أو المؤسسي إلى الفساد الإداري أو البيروقراطي والذي يحدث بداخل المؤسسات البيروقراطية متجاهلاً لقواعدها الرسمية، أما الفساد النسقي فإنه يعبر عن نمط ثالث من الفساد وهو الفساد السياسي الذي يتم من خلال استغلال منصب عام لتحقيق مكسب خاص ويلعب فيه النسق السياسي دوراً أساسياً، ومن ثم كان ارتباط هذا التنوع من أنواع الفساد ببلدان العالم الثالث التي يعاني معظمها من فساد واستبداد أنظمتها الحاكمة.

وتعرض القواميس المختلفة معاني متعددة للفساد يصنفها "روبرت ويليام" Robert Williams في ثلاثة معان أساسية ألا وهي:(٥)

١ – الفساد العضوي Arganic Corruption: ويشير إلى التلف الذي يصيب الأشياء فيفقدها نفعها. ويرى "روبرت ويليام" أن هذا المعنى للفساد قليل النفع للبحث الاجتماعي والسياسي، وذلك لأن الفساد في معناه العضوي عادة ما يُستخدم لوصف حالة تدهور أو انحطاط الدول وأيضاً انحراف أو سوء سلوكيات السياسيين والأمراء، ومن ثم لا يساعدنا المعنى العضوي للفساد على تفسير طبيعة الفساد.

٢- الفساد الأخلاقي: Moral Corruption: وتركز القواميس في هذا المعنى للفساد على مصطلحات أخلاقية مثل انهيار المبادئ الأخلاقية. ويُستخدم هذا المعنى للفساد في الحياة السياسية للإشارة إلى تدهور أخلاقيات الحكام أو المحكومين حيث يمثل الفساد السياسي - في هذه الحالة - تساؤلاً حول القيم الأخلاقية للحكام أو المحكومين، ويستخدم بالمعنى الأخلاقي لوصف حالة الانحراف الأخلاقي لهم. ومن ثم فإن المحللين الذين وقع اختيارهم على استخدام الفساد في معناه الأخلاقي - كما يرى ويليام - يكونوا أكثر اهتماماً بالإدانة عنها بالتفسير أي تفسير طبيعة الفساد.

٣- الفساد القانوني أو فساد الوظيفة العامة Official Corruption: ويركز هذا المعنى للفساد على الانحراف عن القواعد والإجراءات الرسمية أكثر من تركيزه على الانحراف الأخلاقي أو العضوي. ويحدد هذا المعنى الرشوة، والواسطة، واستغلال الموارد العامة في أغراض خاصة، باعتبارها الأنماط الرئيسية للسلوكيات الفاسدة.

ويأخذ "ويليام" على هذا المعنى الأخير للفساد أنه لم يشر إلى نتائج أو آثار الفساد.(٦) ومن الملاحظ هنا أن "روبرت ويليام" يقرر مدى أهمية المعاني السابقة للفساد استناداً إلى الدور الذي يلعبه المعنى في تحليل ظاهرة الفساد سواءً من حيث فائدته في تفسير طبيعة الظاهرة أو رصد نتائجها وآثارها على المجتمع.

وإضافة إلى ذلك فإنه يمكن القول بأن الفساد بنوعيه: السياسي والإداري نجده متضمناً تحت المعنى الثالث من المعاني التي استعرضها "ويليام" وهو الفساد القانوني أو فساد الوظيفية العامة بينما لا نجد تمييزاً واضحاً للفساد الأخلاقي حيث يظهر بعض التداخل بينه وبين المعنى العضوي للفساد.

ويكاد يكون التعريف الأخير للفساد الذي أشار إليه "روبرت ويليام" وهو فساد الوظيفة العامة هو المعنى الذي تتفق حوله تقريباً التعريفات المختلفة العديدة للفساد في الأدبيات الاجتماعية والسياسية، حيث تتفق هذه التعريفات على النظر إلى الفساد باعتباره "إساءة استغلال الوظيفة العامة لأغراض خاصة، والتربح من الوظائف العامة، وسوء استغلال وتبديد المال العام".(٧)

وتعرض إنسيكلوبيديا علم الاجتماع لتعريفات الفساد لدى بعض علماء الاجتماع والسياسة، وتدور حول نفس المعنى السابق. فنجد العالم السياسي الأمريكي "كاي" V.O.Key. يعرف الفساد بأنه: "إساءة استغلال السلطة لتحقيق مكسب شخصي أو جزئي". ويعرفه عالم سياسي آخر وهو "ناي" Joseph Nye بأنه: "السلوك الذي ينحرف عن الواجبات الرسمية للمنصب العام (سواءً أكان بالانتخاب أو بالتعيين) للحصول على مكاسب فردية (شخصية أو عائلية أو قبلية)، وأنه يتضمن سلوكيات مثل الرشوة، والمحسوبية ..... الخ".[٨]

ويمكن القول بأن التعريفات المتعددة للفساد قد ركز كل منها على بعد أو آخر من أبعاد ظاهرة الفساد. ويوضح "موريس زيفتيل" Morris Szeftel ذلك حيث يصنف بعض هذه التعريفات تحت محور يطلق عليه "محور المصلحة العامة"، والتي تنظر إلى الفساد باعتباره ظاهرة ضارة أو مدمرة للمصلحة العامة. وتعريفات أخرى يضعها تحت "محور السوق" حيث ترى تلك التعريفات أن الفساد يحدث حينما يتم تغيير معايير وقواعد ممارسة الوظيفة العامة من نموذج "السعر المحدد أو القيمة المحددة" إلى "نموذج السوق الحر". أما المجموعة الثالثة من التعريفات فيضعها "زيفتيل" تحت "محور الوظيفة العامة" حيث تؤكد تلك التعريفات على أن الفساد يعني "إساءة استغلال الوظيفة العامة من قبل أصحاب المناصب لتحقيق مكاسب خاصة". أما المحور الأخير الذي يرى "زيفتيل" أنه مازالت هناك دراسات توظفه برغم ما عليه من تحفظات وما وُجه إليه من انتقادات فهو: "محور الرأي العام"، والذي يركز على نظرة الرأي العام أو قطاعات منه لسلوكيات وموظفي ومسئولي الحكومة.[٩]

وفي صياغة أخرى، يصنف "سكوت" James C. Scott تعريفات الفساد وفق معايير أو محكات معينة، يرى أنه يمكن الاستناد إليها في تحديد مستويات السلوك التي يعد الانحراف عنها فساداً. ويرى "سكوت" أنه توجد ثلاثة معايير أو محكات وردت في تعريفات الفساد لتحديد مستويات السلوك ألا وهي[١٠]: المصلحة العامة. الرأي العام. القانون أو الوظيفة العامة.

غير أن كل معيار أو محك من هذه المحكات، وخاصة المصلحة العامة والرأي العام، يواجه صعوبات كبيرة على المستوى العملي أو الواقعي. فمن غير الواضح – على سبيل المثال – ما المقصود بالمصلحة العامة تحديداً؟ لذلك فإن استخدام مثل هذا المعيار يتطلب منها تعريفاً واضحاً لا لبس فيه، لمعنى المصلحة العامة لكي نصنف الأفعال أو السلوكيات المختلفة وفقاً لمدى اقترابها من تحقيق المصلحة العامة أو ابتعادها عنها.

ولكن المشكلة – كما يرى سكوت – تكمن في أن أي تعريف مقترح للمصلحة العامة أو لغيرها من المعايير أو المحكات السابقة، لن يلقي اتفاقاً عاماً حيث تظل الاختلافات الأيديولوجية حائلاً دون ذلك الاتفاق حول ماهية المصلحة العامة. فقد نجد على سبيل المثال أن ما يعتبر سلوكيات فاسدة في مجتمع ما قد لا يُنظر إليها على مثل هذا النحو في مجتمع آخر. بل قد يحدث ذلك على أيضاً داخل المجتمع الواحد مع اختلاف المراحل الزمنية التي يمر بها هذا المجتمع. ذلك فقد تكون هناك سلوكيات أو أفعال نراها جميعاً أنها سلوكيات فاسدة بينما هي تحقق الصالح العام، وفي المقابل قد توجد سلوكيات معينة لا تبدو أمامنا أنها سلوكيات فاسدة بينما هي في الواقع تعمل ضد الصالح العام وتضر بالمصلحة العامة.

وفيما يتعلق بالمعيار الثاني وهو "الرأي العام"، والذي يركز على نظرة عامة الشعب لسلوكيات الفساد، فإن هذا المعيار يحدد الفعل الفاسد وفقاً لما يراه الرأي العام وتقييمه لهذا الفعل فيما إذا كان فاسداً أم لا. وهذا المعيار للحكم على مستويات السلوك، تواجهه أيضاً صعوبات على المستوى العملي كما يرى سكوت Scott، وتتمثل هذه الصعوبات في مدى الاتفاق حول معنى الرأي العام؟ وماذا يشكل الرأي العام؟ إضافة إلى أنه من الصعوبة بمكان الاستناد إلى رأي الجماهير في حكوماتهم فيما إذا كانت فاسدة أم لا، وذلك لأنهم لن يعطوا إجابات صحيحة وموضوعية. لذا يرى سكوت Scott أنه يجب استبعاد كلا المدخلين: المصلحة العامة، والرأي العام عند دراسة الفساد. أما فيما يتعلق بالمدخل الثالث والخاص "بالقانون" والذي يركز على اعتبار الفعل الفاسد هو الفعل الذي ينتهك القانون، فإن "سكوت" Scott يرى أنه برغم ما لدى ذلك المدخل من نقاط ضعف إذا ما اعتمدنا عليه في تعريف

الفساد، إلا أنه يبدو أكثر المداخل ملاءمة". ويعرف "سكوت" Scott الفساد وفقاً للمدخل القانوني بأنه :"السلوك الذي ينحرف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة سواءً أكانت بالانتخاب أو بالتعيين. وذلك لتحقيق مكاسب خاصة (شخصية أو أسرية أو قرابية ..... الخ)، أو لتحقيق ثروة أو مكانة معينة"(١١).

ونضع هنا بعض التحفظ على آراء سكوت Scott والتوقف عند ما أثاره حول عدم موضوعية رأي الجماهير في مدى فساد حكوماتهم حيث نرى على العكس من ذلك، أن أكثر الآراء موضوعية فيما يتعلق بممارسات السلطة والحكام هو رأي الجماهير.

ويمكن أن نجد هنا أيضاً اتفاقاً بين تصنيف "سكوت" للفساد وبين تصنيفات غيره من العلماء وإن اختلفت المسميات. فالفساد السياسي والإداري نجده حاضراً عند "سكوت" Scott تحت المدخل القانوني في تعريف الفساد، وهو ذاته "فساد الوظيفة العامة" لدى "روبرت ويليام" و "موريس زيفتيل"، وهو أيضاً الفساد المؤسسي، والنسقي، في إنسيكلوبيديا التنظيمات السياسية.

ويعني ذلك أن تعريفات الفساد رغم تعددها وتنوعها، وبرغم المشكلات العملية المحيطة بها، إلا أنها تتفق على أن الفساد هو انحراف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة أو السلطة وإساءة استغلالها لتحقيق مكاسب خاصة.

وعلى ذلك فإننا نستطيع أن نخلص من العرض السابق إلى ما يلي:

١- تتبنى معظم الأدبيات الاجتماعية والسياسية المهتمة بظاهرة الفساد تلك التعريفات المدرجة تحت مدخل "القانون أو الوظيفة العامة" والذي يركز على الانحراف عن القواعد والواجبات الرسمية أكثر من تركيزه على الانحراف الأخلاقي أو العضوي. فالفساد وفقاً لهذه التعريفات هو "السلوك الذي ينحرف عن القواعد الرسمية للوظيفة العامة سواء أكانت بالتعيين، أو بالانتخاب، وذلك لتحقيق مكاسب خاصة قد تكون شخصية أو أسرية أو حتى قرابية.

٢- يحدد اتجاه الوظيفة العامة مظاهر الفساد في بعض المظاهر الرئيسية كالرشوة، والواسطة، والمحسوبية، واستغلال الموارد العامة في أغراض خاصة.

٣- تتحدد خصائص ظاهرة الفساد كما تشير إليها التعريفات السابقة فيما يلي:

أ- الفساد ظاهرة دينامية تختلف من مجتمع لآخر، ومن ثقافة إلى ثقافة أخرى، وتختلف أيضاً داخل المجتمع الواحد مع اختلاف المراحل الزمنية لهذا المجتمع. فما يعتبر سلوكاً فاسداً في مجتمع ما لا يعد كذلك في مجتمع آخر، وما يعد فساداً خلال مرحلة زمنية معينة داخل مجتمع ما لا يُنظر إليه بنفس النظرة خلال مرحلة زمنية أخرى داخل نفس المجتمع، وهكذا.

ب- الفساد غالباً ما يكون له طابع مؤسسي أو نسقي حيث يتطلب وجود طرفين أو أكثر بينما يُنظر إلى الانحراف الفردي باعتباره انحرافاً أخلاقياً قد يُطلق عليه انحراف أو جريمة أو مسمى آخر غير الفساد.

جـ- تتضمن ظاهرة الفساد انهياراً للمبادئ الأخلاقية، وإضراراً بالمصلحة العامة، وتحقيق مكسب فردي.

٤- يمكن التمييز بين الفساد الإداري والفساد السياسي في أن النوع الأول وهو الفساد الإداري يمثل انتهاكاً للقواعد الرسمية وانحرافاً عن الإجراءات واللوائح التي تُحكم الوظيفة العامة داخل مؤسسة ما، وهي غالباً ما تكون وظيفة عن طريق التعيين. أما النوع الثاني وهو الفساد السياسي فإنه قد يستخدم القواعد الرسمية أو السلطة الرسمية ذاتها كوسيلة لتحقيق مكسب خاص، وقد تكون الوظيفة هنا عن طريق الانتخاب.

الاتجاهات النظرية المختلفة في تفسير الفساد:

تختلف طبيعة التناول النظري لظاهرة الفساد باختلاف التوجهات النظرية والمواقف الأيديولوجية للباحثين حتى أننا نجد تحليلات قد تصل إلى حد التناقض في تناولها لهذه الظاهرة. فهناك على سبيل المثال اتجاهات تنظر إلى الفساد باعتباره ظاهرة إيجابية بينما تنظر إليه اتجاهات أخرى كظاهرة سلبية يترتب عليها آثار خطيرة ومدمرة على المجتمعات.

فعلى الطرف الأول، نجد "هنتينجتون" Huntington يعتبر الفساد بديلاً للعنف السياسي في ظروف معينة، ويراه "ناي" Nye مشجعاً للنمو والاستثمار، بينما على الطرف المقابل

ترى غالبية الاتجاهات النظرية الأخرى أن الفساد معوقاً رئيسياً لعملية التنمية والتحديث، ومقوضاً لشرعية النظم الحاكمة.

كذلك ترى بعض الاتجاهات النظرية أن الفساد ظاهرة طبيعية ملازمة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها أي مجتمع من المجتمعات حيث يرى "ويرثيم" Wertheim وعلماء نظرية التنمية والتحديث أن ظهور الفساد يكون حتمياً أثناء انتقال المجتمع من مرحلة زمنية إلى مرحلة أخرى، وفي مقابل ذلك أيضاً تقف الاتجاهات النظرية الأخرى كنظرية التبعية وغيرها من النظريات ذات الطابع الراديكالي، على الطرف النقيض حيث تؤكد على حدوث الفساد في المجتمعات الإنسانية بفعل عوامل تاريخية وبنائية عديدة.

وإضافة إلى ما سبق، نجد نظريات تركز على البعد الدولي في دراسة الفساد مقابل نظريات تركز على البعد القومي أو المتغيرات الداخلية وتمنحها الأولوية على المتغيرات الدولية عند تفسير ظاهرة الفساد.

وفي سياق تلك الاختلافات النظرية، يذهب "روبرت ويليام" إلى أنه "لا يوجد اتفاق على اتجاه نظري واحد في دراسة الفساد وتفسيره، كما لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين الباحثين".(١٢)

وبرغم تعدد الاتجاهات النظرية وتباينها في تفسير الفساد، إلا أننا يمكن أن نميز بداخلها بين اتجاهين رئيسيين: اتجاه يُرجع الفساد إلى عوامل فردية، والاتجاه الثاني يُرجع الفساد إلى عوامل بنائية. ويمكن تصنيف نظريات الفساد تحت أي من هذين الاتجاهين.

ذلك أنه برغم تباين تلك النظريات، إلا أن جميعها تشترك إما في تفسير الفساد من خلال عوامل فردية قد تكون أخلاقية، وقد تتعلق باتخاذ بعض الإجراءات التي توفر الفرص للفساد وتتيح المجال أمامه، وقد تكون سيكولوجية، إلى آخر ذلك من عوامل تحتم ضرورة البحث عن بدائل لمواجهة ظاهرة الفساد في السلوك الفردي وما يطرأ عليه من تغيرات.

وعلى الطرف المقابل، تشترك نظريات أخرى في تفسير الفساد من خلال عوامل بنائية، وذلك برغم تباينها في عناصر عديدة أخرى. وسوف نتعرض تفصيلاً للاتجاهين من خلال الفقرات التالية:

الاتجاه الأول:

ويشمل مجموعة النظريات التي فسرت الفساد من خلال عوامل فردية، ويمكن حصرها في أربعة اتجاهات أساسية: الاتجاه الأخلاقي Moralists - الاتجاه التعديلي أو التنقيحي Revisionists أو كما يطلق عليه البعض الاتجاه "التبريري" استناداً إلى أنه الاتجاه النظري الذي يحاول تبرير الفساد من خلال التركيز على آثاره الإيجابية – الاتجاه الوظيفي Functionalism - اتجاه التنمية والتحديث.

١- الاتجاه الأخلاقي:

وترى هذه النظرية أن الضعف الإنساني يكون عادةً هو مصدر الفساد. فتُرجع الفساد إلى عوامل أخلاقية أكثر منها عوامل اقتصادية أو سياسية. فإذا ما تدهور المستوى الأخلاقي لأفراد أي مجتمع إنساني، ينتشر الفساد. ومن ثم تأتي مواجهة هذه الظاهرة من خلال الارتقاء بالقيم والمبادئ الأخلاقية".(١٣)

وينظر أصحاب المدرسة الأخلاقية للفساد باعتباره عائقاً أمام عملية التنمية والتحديث، وأنه يُضعف من شرعية النظام الحاكم. فقد رأى "ميردال" – على سبيل المثال – "أن تفشي الفساد يعوق التنمية والتطور، ويضعف من الوحدة القومية، ويقلل من الاحترام والولاء للحكومة، ويهدد أيضاً الاستقرار السياسي".(١٤)

ويعني ذلك أن الاتجاه الأخلاقي في تفسير الفساد ينظر إليه كظاهرة سلبية تترتب عليها آثار ضارة بالتنمية والوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وهي النظرة التي يرفضها الاتجاه التنقيحي أو التبريري.

٢- الاتجاه التنقيحي أو التبريري:

يرى الاتجاه التنقيحي الفساد كظاهرة إيجابية تترتب عليها آثار ونتائج إيجابية إلى حد كبير. فيرى "هنتينجتون" Huntington الفساد كبديل للعنف السياسي داخل المجتمع تحت ظروف معينة، حيث يعمل الفساد هنا كأداة للحفاظ على بقاء واستمرار النظام وجعله نظاماً مرغوباً فيه – أي يتمتع بالشرعية – من قبل أعضاء المجتمع بدلاً من ثورتهم عليه واستخدام العنف ضده. كذلك يرى "تيلمان" Tilman أن الفساد قد يعمل على حفظ التوازن بين

الخدمات الحكومية المعروضة وهي خدمات محدودة، وبين الطلب المتزايد عليها. فالسوق السوداء في نظر "تيلمان" – على سبيل المثال – تقوم بذلك الدور، أي تعمل على حفظ التوازن بين العرض والطلب. وفي بحث له عن الفساد، وأي عالم آخر وهو "ناي" Nye أن الفساد قد يشجع النمو وخاصة عندما يكون أطرافه من كبار الموظفين لأنهم يكونون أكثر ميلاً لاستثمار مكاسبهم من الممارسات الفاسدة عن صغار الموظفين والذين يكونون أكثر ميلاً للاستهلاك.(١٥)

وهكذا يفند الاتجاه التنقيحي أو التبريري، القضية النظرية للمدرسة الأخلاقية والتي ترى التأثير السلبي للفساد على عملية التنمية.

ويوجز "كليتجارد" Klitgaard الوظائف المفيدة التي تؤديها ظاهرة الفساد للمجتمع فيما يلي.(١٦)

بالنسبة لرجل السياسة: يستخدم السياسيون الفساد كوسيلة لتحقيق التكامل السياسي، حيث يوفر الفساد فرصة الاقتراب بين الدولة والجماعات المهمشة، والذين يتم إدماجهم داخل النسق السياسي، مما يترتب عليه تحقيق الاستقرار السياسي.

وبالنسبة لرجل الإدارة: يزيد الفساد من فعالية وكفاءة البيرقراطية الإدارية لأنه يساعد على تجنب الإجراءات غير العملية والمستهلكة للوقت بلا طائل.

وبالنسبة لرجل الاقتصاد: يجلب الفساد حصص أكثر فعالية من السلع النادرة.

وكما هو واضح، يبدو وكأن الغاية لدى أصحاب هذا الاتجاه، تبرر الوسيلة. فالمهم لديهم هو تحقيق الاستقرار السياسي، وتجنب الإجراءات الروتينية الطويلة حتى ولو كانت الوسيلة لتحقيق ذلك هي إتاحة الفرصة أمام الفساد والمفسدين.

ولكي يؤكدون صحة قضاياهم النظرية، أشار أصحاب الاتجاه التبريري إلى أمثلة من مجتمعات أوربا الغربية، والولايات المتحدة حيث أشار "هنتينجتون" إلى أن الثروة التي تم اكتسابها بطرق غير مشروعة عن طريق ممارسات الفساد، استخدمت هناك في تمويل وتدعيم الأحزاب السياسية خلال القرن التاسع عشر.

وفضلاً عما سبق، يرى الاتجاه التبريري أن تهديد الفساد لشرعية النظام الحاكم يتوقف على كل من: نظرة المواطنين للفساد ودرجة تسامحهم معه، وأيضاً على درجة الحساسية له بمعنى مدى معاناة المواطنين منه. فكلما ارتفعت درجة التسامح التي تظهرها ثقافة المجتمع تجاه الممارسات الفاسدة، وانخفضت درجة الحساسية له أي انخفض حجم معاناة المواطنين منه، كلها زادت الفرص أمام النظام ليحافظ على شرعيته والعكس صحيح.(١٧)

ويرغم أن الاتجاه التبريري أو التنقيحي كان مسيطراً بقوة على المناقشات الدائرة حول موضوع الفساد خلال عقد السبعينيات إلا أن انتقادات رئيسية وُجهت له من بينها أن علماء ذلك الاتجاه حضروا أنفسهم في الحالات الفردية ولم يقدموا لنا تفسيراً عاماً.(١٨) فالافتراضات النظرية لهذا الاتجاه لم تحمل أي معنى يوضح أن استثمار الثروة غير المشروعة سوف يؤدي إلى نفس النتيجة – وهي النمو الاقتصادي – داخل المجتمعات النامية. وخاصة إلى أن تلك المجتمعات تشهد عوائق كثيرة أمام الاستثمار، إضافة إلى أن الاستثمار هناك يميل إلى أن يكون موجهاً في المضاربات أكثر منها في الصناعة ومشروعات التنمية. وأكثر من ذلك، يميل المفسدين في تلك المجتمعات إلى تبديد الفوائض الاقتصادية ويتجه معظمهم إلى تحويل ثروته إلى مصارف أجنبية في حسابات سرية.(١٩)

غير أن ما يؤخذ على هذا النقد الموجه للاتجاه التبريري هو أنه اعتبر أن المشكلة في الرؤية النظرية التي قدمها ذلك الاتجاه، إنما تكمن في أن الفساد لن يستطيع ممارسة وظائفه الإيجابية داخل المجتمعات النامية للأسباب المذكورة آنفاً، الأمر الذي يعني قبول مبدأ الانحراف والفساد وتبرير وجوده وعدم الاعتراض عليه إلا لأسباب متعلقة بصعوبة تعميمه على كل المجتمعات الإنسانية نظراً لاختلاف ظروفها الاقتصادية – الاجتماعية، وهو منطق يصعب قبوله كما يصعب تقبل الممارسات المنحرفة والفاسدة مهما كانت الفوائد الناجمة عنها. ومن غير المقبول أو المنطقي تبرير الفساد تحت زعم أنه يحقق وظائف مفيدة للمجتمع. ويلاحظ الفساد تحت زعم أنه يحقق وظائف مفيدة للمجتمع. ويلاحظ أن نفس ذلك التبرير تقريباً ساقه أيضاً بعض علماء الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع.

٣- الاتجاه الوظيفي:

برغم أنه يوجد العديد من التحليلات الوظيفية المتنوعة التي يركز بعضها على وحدات صغرى كالمجموعات، بينما يركز بعضها الآخر على تحليل وحدات كبرى كالمجتمع، إلا أن تلك التحليلات المتباينة تلتقي حول رؤية واحدة عند دراستها لنسق سياسي أو اجتماعي معين ألا وهي التركيز على ماهية الدور أو الوظيفة التي يؤديها نموذج معين من السلوك في حماية واستقرار النسق ككل أكثر من تركيزها على كيفية أو أسباب نشأة هذا السلوك.(٢٠)

وانطلاقاً من تلك الرؤية، ووفقاً لنظريتهم العامة عن نماذج السلوك الاجتماعي، ينظر الوظيفيون إلى الفساد باعتباره سلوكاً اجتماعياً قد يسهم في حماية الاستقرار السياسي والتكامل الاجتماعي داخل بعض المجتمعات. فهو كأي شكل آخر من النشاط، يقوم بأداء بعض الوظائف الأساسية.(٢١) "فميرتون" – على سبيل المثال – يرى أن الفساد يمكن أن يكون ميكانيزم لتشجيع التغير الاجتماعي وإشباع الحاجات غير المشبعة لجماعات معينة داخل المجتمع.(٢٢)

ويعني ذلك أن الفساد – من وجهة النظر الوظيفية – قد تترتب عليه نتائج أو آثار إيجابية في بعض الأحيان، وبتعبير الوظيفيين: يشكل الفساد أحياناً سلوكاً وظيفياً.

وفي نفس السياق، يؤكد "دوركايم" على أهمية الجريمة بالنسبة للبناء الاجتماعي، وذلك في حالتها المعتادة. فالجريمة من وجهة نظره، سلوكاً متوقعاً داخل كل أنماط المجتمعات، لكنها تصبح ظاهرة مرضية حينما تزداد عن معدلاتها المعتادة. ويسجل "دوركايم" عدة وظائف اجتماعية تسهم بها الجريمة حينما تكون في معدلاتها المعتادة منها: أنها تساعد على تحقيق التطور الطبيعي للجوانب القانونية والأخلاقية، وذلك لأنها تمهد الطريق أمام هذا التطور بإحداث نوعاً من المرونة في بناء النسق، كذلك قد تسهم الجريمة في إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية.(٢٣)

غير أن الوظيفيين قد نظروا أيضاً إلى الفساد باعتباره ظاهرة معوقة وظيفياً Dysfunctional داخل بعض البلدان، حيث قام بعض العلماء الوظيفيون بتحليل ظاهرة الفساد في بعض الدول كظاهرة معوقة وظيفياً.(٢٤)

إلا أن الرؤية الوظيفية للفساد قد تعرضت للنقد لكلا النوعين من التحليلات الوظيفية سواءً تلك التي تحدثت عن الفساد كسلوك وظيفي تترتب عليه آثار إيجابية، وأيضاً لتلك التحليلات التي رأت الفساد في بعض البلدان كظاهرة معوقة وظيفياً.

فقد ذهب "روبرت ويليام" إلى أن تقرير الوظيفيين لفكرة أن نموذج معين من السلوك تترتب عليه نتائج وآثار إيجابية أو سلبية هي فكرة جيدة وجذابة، ولكنها لا تقدم تفسيراً للسلوك ذاته. فالفساد كسلوك اجتماعي أو سياسي – قد يسهم أو لا يسهم – في تحقيق التكامل والاستقرار السياسي، غير أن ذلك ليس هو المهم كما يرى "ويليام"، وإنما الأهم من ذلك هو تقديم تفسيرات عن كيفية نشأة مثل هذا السلوك، أو لماذا يأخذ شكله الذي هو عليه، كذلك فإن الإدعاء بوظيفية الفساد يتطلب براهين وأدلة إمبيريقية.[٢٥]

وإضافة إلى ما سبق، أضفت النظرية الوظيفية الطابع الأخلاقي على ظواهر الانحراف عموماً ومنها ظاهرة الفساد، بالانحراف عامة يدفع إليه عامل أخلاقي متمثل في خروج الشخص المنحرف عن المعايير والقيم المشتركة والسائدة داخل مجتمعه.[٢٦] ويعني ذلك أن مواجهة ظاهرة كالفساد تتم عن طريق تعديل السلوك الفردي.

٤- اتجاه التنمية والتحديث:

يرتبط هذا الاتجاه في كثير من تفسيراته للفساد بالاتجاه الوظيفي. وينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الفساد كظاهرة طبيعية ملازمة للمرحلة الانتقالية التي يمر بها حتماً أي مجتمع إنساني ويتجاوزها. ذلك أن أعراض الفساد التي تظهر أحياناً ما هي إلا أعراض مرضية ضرورية تصاحب مراحل النمو التي يمر بها أي مجتمع إنساني. ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن المجتمعات المتقدمة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية قد مرت بهذه المرحلة الانتقالية ثم تجاوزتها وانتقلت إلى مرحلة أكثر شفافية. وأن بلدان العالم الثالث التي ينتشر فيها الفساد سوف تجتاز حتماً هذه المرحلة وتنتقل إلى مرحلة أكثر شفافية مثل المجتمعات المتقدمة، فمثلما كان التغير السياسي لدولة ما يفسر بالنظر إلى مراحل التنمية التي تمر بها هذه الدولة أو تلك، فإن الفساد – في رأي علماء التنمية والتحديث – يُنظر إليه أيضاً كمرحلة وكظرف انتقالي.[٢٧]

ويرى "ويرثيم" Wertheim كذلك أن ظهور الفساد يكون حتمياً خلال انتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى. مثال ذلك، عند انتقال المجتمع من مرحلة الكنيسة إلى المرحلة القانونية الرشيدة (أو العقلانية)، وبعبارة أخرى الانتقال من مرحلة المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. فخلال هذه المرحلة الانتقالية، يؤدي تضارب وتصارع القيم والولاءات لدى أفراد المجتمع إلى عدم الاستقرار، إلى اختلاط العام بالخاص. ويترتب على ذلك – في رأي ويرثيم – أنه يجب البحث عن حلول ظاهرة الفساد في السلوك الفردي وما يطرأ عليه من تغيرات.[٢٨]

وقد وُجهت انتقادات عديدة لاتجاه التنمية والتحديث قللت من قيمته كنظرية قادرة على تفسير واقع مجتمعات العالم الثالث. ومن بين تلك الانتقادات: رفض ذلك الاستقطاب النظري غير الواقعي لمجتمعات العالم إلى نموذج المجتمعات التقليدية في مقابل نموذج المجتمعات الحديثة بينما لا يشهد الواقع تلك النماذج بشكل خالص، فأكثر المجتمعات حداثة نستطيع أن نرى فيها بعض الخصائص التقليدية. ومن الانتقادات أيضاً التي وُجهت إلى هذه النظرية افتراضها بأن خط التطور لابد أن يقف عند نقطة التطور التي وصلت إليها أوربا والولايات المتحدة متجاهلة بذلك اختلاف ظروف التنمية والتراث الحضاري في مجتمعات العالم الثالث عنه في مجتمعات أوربا وأمريكا، مما يجعل هناك إمكانية أن تسير مجتمعات العالم الثالث في مسارات أخرى للتطور. كذلك أغفلت نظرية التحديث – عن عمد – الفترة الاستعمارية التي مرت بها مجتمعات العالم الثالث وما تخللها من محاولات نهب وسلب لموازدها أدت إلى فقرها وتخلفها وما ترتب على ذلك التخلف من مشكلات وظواهر سلبية عديدة من بينها الفساد، في ذات الوقت الذي لعب فيعه الاستعمار دوراً إيجابياً في بلاده حيث أسهم – بما سلبه من موارد الدول المستعمرة – في تحقيق التنمية الغربية، ومن ثم فإنه بمنطق نظرية التنمية والتحديث، يحتاج العالم الثالث إلى عالم آخر ينهب موارده ليتمكن من تأسيس تنميته.[٢٩]، وتجاوز ظاهرة الفساد المنتشرة داخل مجتمعاته.

الاتجاه الثاني:

ويتضمن مجموعة النظريات التي فسرت الفساد من خلال عوامل بنائية، ويمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات أساسية: نظرية التبعية. المادية التاريخية والاتجاهات النقدية الحديثة. نظرية الفجوة التنظيمية.

١- نظرية التبعية:

يرى علماء نظرية التبعية أن الأبنية الاقتصادية والسياسية للدول المتخلفة في أفريقيا يمكن تفسيرها من خلال موقعها داخل النظام الاقتصادي العالمي حيث تركز هذه النظرية تحليلاتها على التطور العالمي للرأسمالية وآثارها على دول العالم الثالث.

وتحدد نظرية التبعية رؤيتها للفساد من خلال وجهة نظرها خاصة. فقد نظر علماء التبعية إلى حكام العالم الثالث باعتبارهم مجرد عملاء للقوى الأجنبية، وحارسين للمصالح الاقتصادية الأجنبية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار – فعلى الرغم من خروج المستعمر وتحقيق الاستقلال السياسي، ظل الاقتصاد تابعاً. وفي ظل ظروف التبعية، صعد إلى السلطة في العالم الثالث حكام عسكريين ومدنيين، وهم ليسوا حكاماً بالمعنى الدقيق للكلمة وإنما هم مجرد صور وهمية لحكام، حيث يحكمون من الظاهر فقط بينما هم في حقيقة أمرهم أسرى للظروف التي تمر بها بلدانهم أكثر منهم أسياد يسيطرون على مصائرهم ومصائر شعوبهم. ومن ثم بقى الاستغلال السياسي مجرد شعار أكثر منه حقيقة واقعة، وسيبقى كذلك ما لم يتم القضاء على الرأسمالية العالمية.(٣٠)

ولم تشر نظرية التبعية إلى فساد الحكام فقط، وإنما قدمت تحليلاً لفساد واسع النطاق هو فساد الطبقة الرأسمالية التابعة في العالم الثالث والتي تُعرف بالبرجوازية الكومبرادورية. فالفساد يعد خاصية أو سمة مميزة لأنشطة هذه الطبقة التي تتعاون مع الشركات متعدية الجنسية، ومع الشرائح الأخرى من الرأسمالية العالمية، إضافة إلى تعاونها مع السلطة السياسية المحلية.(٣١)

ونخلص من ذلك إلى أن الفساد لدى نظرية التبعية هو ثمرة تلك العلاقات الوثيقة التي تؤسسها الرأسمالية الكومبرادورية – أي رأسمالية العالم الثالث – مع الرأسمالية العالمية من جانب ومع الحكام المحليين من جانب آخر.

ومن الواضح هنا أن نظرية التبعية لم تغفل المتغيرات الداخلية عند تفسيرها لظاهرة الفساد في العالم الثالث كما زعم علماء نظرية التحديث، وإنما هي فقط أعطت الأولوية للعوامل الخارجية فاعتبرت المتغيرات أو العوامل الخارجية بمثابة العامل المستقل بينما العوامل الداخلية بمثابة العامل التابع.

وتعتقد الباحثة أن التركيز على البعد الخارجي الدولي له أهميته عند دراسة ظاهرة الفساد. فالقوى الخارجية تحاول دوماً ضرب أية محاولة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي داخل أي من بلدان العالم الثالث، والذي يتبعه بالضرورة – لو تحقق – استقلالاً سياسياً حقيقياً أيضاً. ومن هنا تكتسب نظرية التبعية أهميتها – من وجهة نظر الباحثة – من اهتمامها بالتفاعل الجدلي بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية (أو المحلية) عند دراسة ظاهرة الفساد وغيره من الظواهر داخل مجتمعات العالم الثالث.

٢- المادية التاريخية والاتجاهات النقدية الحديثة:

بينما انشغلت نظرية التبعية بالعلاقات الدولية غير المتكافئة، ركزت المادية التاريخية على طبيعة أساليب الإنتاج المسيطرة داخل الاقتصاديات الرأسمالية التابعة، وعلى التكوينات الاجتماعية المتولدة عنها. فعملية الإنتاج بالنسبة للنظرية الماركسية هي المفتاح للتكوين الطبقي وعمليات الاستيلاء على الفوائض الاقتصادية.(٣٢)

ويأتي تفسير الاتجاه الراديكالي داخل علم الاجتماع لظاهرة الفساد في سياق تلك النظرة العامة. فذلك الاتجاه يقدم تفسيراً بنائياً دينامياً لظاهرة الفساد حيث ينظر لهذه الظاهرة باعتبارها نتاجاً لبناء اجتماعي اقتصادي معين خلال مرحلة تاريخية معينة. فالفساد لدى التيار الراديكالي بشكل عام، يرتبط بمجموعة من التناقضات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع خلال مرحلة تاريخية معينة.

وإذا كانت الماركسية قد ركزت على التناقضات ذات الطابع الاقتصادي مثل التناقض بين قوة المجتمع الإنتاجية وقدرته على الاستهلاك وهو التناقض الذي ينجم عنه علاقات اجتماعية متنافرة.(٣٣)، فإن الاتجاهات النقدية الحديثة قد ركزت على التناقضات الطبقية والسياسية والثقافية كمصدر للفساد وإن لم تذكره صراحة أو بشكل مباشر.

فقد أشار "جون ركس" – على سبيل المثال – وهو أحد ممثلي النظرية النقدية في إنجلترا، إلى أن التناقضات الداخلية تضع المجتمع على حافة أزمة تتجلى أهم مظاهرها في التفكك الأخلاقي. وتحدث أيضاً "جون ركس" عن العالم الثالث الذي أطلق عليه عالم المستعمرات، حيث تحدث عن نظمه الاقتصادية وأبنيته الاجتماعية المتصلة بتلك النظم والتي تختلف عن مثيلتها في المجتمعات المتقدمة حيث لعب الاستعمار دوراً كبيراً في خلق مجتمعات لا متجانسة داخل العالم الثالث. ويذهب "ركس" إلى أنه إذا كانت مشكلات العالم الأول تتعلق بالأجور، ومشكلات العالم الثاني تتعلق بالحرية السياسية والفكرية، فإن أهم مشكلات العالم الثالث هي المرض والفقر والعنف. وأنه برغم حصول العالم الثالث على استقلاله السياسي، إلا أن العالم الرأسمالي مازال يمارس عليه استغلاله من خلال المساعدات العسكرية والمالية، ومن خلال مساندة ودعم الطبقات الحاكمة هناك، ومن ثم فإن ثورة العالم الثالث لا يجب أن تتجه فقط نحو الدول الرأسمالية المتقدمة وإنما يجب أن تتجه بنفس القدر نحو استغلال وقهر القادة المحليين والطبقات الحاكمة.(٣٤)

ويلاحظ هنا اتفاق "جون ركس" مع علماء نظرية التبعية في التأكيد على دور كلاً من المتغيرات الخارجية: المتمثلة في الاستعمار التقليدي ثم استمراره في صورته الجديدة، وأيضاً دور المتغيرات الداخلية المتمثلة في القهر والاستغلال والذي تمارسه الطبقات الحاكمة داخل مجتمعات العالم الثالث.

٣- نظرية الفجوة التنظيمية:

قدم العالمين "Gaiden and Gaiden" ما يُسمى بنظرية "الفجوة التنظيمية"، حيث قدما مفهوم "الفساد النسقي" Systemic Corruption ويعارضان من خلاله الحديث عن "الفساد الفردي" الذي نظرت له بعض الاتجاهات.

فمن وجهة نظرهما، لا يجب إرجاع الفساد إلى خصائص فردية فقط، لأن النوع الأكثر انتشاراً منه يكون ذو خاصية نسقية. ويشير الفساد النسقي إلى: النسق الذي تصبح فيه السلوكيات المنحرفة هي السلوكيات المسيطرة والمميزة لهذا النسق. أي تصبح السلوكيات المنحرفة هي في حد ذاتها القواعد السلوكية الحاكمة لهذا النسق. ويؤكد Gaiden and Gaiden أنه ليس صحيحاً ما تذهب إليه بعض الاتجاهات من أنواع الصراع القيمي بين أفراد المجتمع أو أن التناقض بين قواعد السلوك أو المعايير الأخلاقية العامة وبين قيم أي من أفراد المجتمع – أي القيم الفردية – هو الذي يؤدي إلى السلوكيات الفاسدة، ولكن الذي يؤدي إلى الفساد هو تلك الفجوة بين قيم ومعايير المؤسسات المختلفة داخل المجتمع. بعبارة أخرى، أن صراع المعايير والقيم التي تنشرها المؤسسات أو التنظيمات المختلفة داخل المجتمع هو الذي يفسر نسق الفساد في هذا المجتمع. ولابد من فهم تلك الصراعات في المعايير والقيم التنظيمية – والتي تسمى بالفجوة التنظيمية – وذلك إذا ما أريد الكشف عن سبب اختراق الفساد لبعض المجتمعات أكثر من غيرها. ويوضح الأخوين Caiden كيف يحدث ذلك التضارب أو الصراع حيث يذهبان إلى أنه يحدث حينما تفقد المعايير والقيم التنظيمية القديمة شرعيتها بينما لا تكون القيم والمعايير الجديدة قد تمت صياغتها التنظيمية. بعد . ومثال ذلك: حينما تتطور التنظيمات الاقتصادية بينما لم تتطور بعد قيم ومعايير التنظيمات أو المؤسسات السياسية والقانونية الضرورية للسيطرة الفعالة على التنظيمات أو المؤسسات الاقتصادية. ذلك التناقض أو الصراع يُشار إليه بمصطلح "الفجوة التنظيمية الأفقية" إذا لم يتم القضاء عليها وبشكل سريع، سوف يزداد الفساد. وأخيراً يؤكد الأخوين Caiden أن الفساد النسقي يستتبعه بالضرورة فساد فردي.(٣٥)

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، أصبحت نسبة كبيرة من الأراضي متركزة في أيدي قلة من الإقطاعيين الذي شكلوا العمود الفقري للطبقة الحاكمة الجديدة. حيث جعلت الامتيازات الاقتصادية طبقة الإقطاعيين جزء مكمل لأجهزة الدولة. وعلى الطرف المقابل تعرض الفلاحين وهم الأغلبية السكانية في مصر– لاستغلال بشع أدى إلى إفقارهم، وتدهور ظروفهم الصحية وانتشار الأمية، وقد

ساعد ذلك الموقف الطبقي على تدعيم علاقات السيطرة/ الخضوع في المجال السياسي.[٣٦] فقد ارتفعت نسبة تمثيل الأعيان وعناصر الرأسمالية المحلية في الهيئات النيابية خلال الفترة ما بين عامي ١٩٢٤ - ١٩٥٢ حتى بلغت في بعض الأحيان (٥٣,٩%) من مجموع النواب، وكانت العضوية وراثية في بعض العائلات الكبيرة وتكاد تكون مقصورة عليهم. وقد صاحبت هذه السيطرة الكبيرة على المؤسسات التشريعية، سيطرة أيضاً على السلطة التنفيذية ممثلة في الوزارات المختلفة.[٣٧] الأمر الذي يؤكد أن السيطرة الاقتصادية على وسائل الإنتاج قد صاحبتها سيطرة سياسية على مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية.

وقد كان الحراك الطبقي من الطبقة الدنيا إلى طبقة أعلى يكاد يكون مستحيلاً مما أضفى على البنية الطبقية جمود اقترن بانتشار معتقدات تبرر الفوارق الطبقية الجامدة، وترسخ لدى الشعب فكرة أن أية محاولة لتغيير الوضع القائم يعد خرقاً للنظام الطبيعي وتهديداً لمصالح الشعب والدولة.[٣٨]

وهكذا شكلت البنية الطبقية ملامح أو خصائص الثقافة السياسية للمصريين قبل الثورة. ومع مجئ ثورة يوليو ١٩٥٢، تغيرت طبيعة البنية الطبقية في المجتمع المصري حيث واجهت الثورة ذلك التفاوت الكبير في ملكية الأراضي الزراعية وأصدرت حكومة الثورة قوانين الإصلاح الزراعي، وتزايدت نسبة من يملكون ملكيات صغيرة من الأراضي من (٣٥%) من حجم مساحة الأرض المزروعة في عام ١٩٥٢ إلى (٥٧,١%) في عام ١٩٦٥.[٣٩]

وقد أصبح البناء الطبقي بعد الثورة أكثر مرونة وزادت فرص الحراك الاجتماعي، مما انعكس على خصائص الثقافة السياسية في هذه المرحلة، وتحولت إلى ثقافة تنهض على قيم المساواة والعدالة الاجتماعية، ورفض القهر والظلم والاستغلال. وتشكلت اتجاهات إيجابية لدى الجماهير نحو السلطة السياسية. غير أنه مع الدخول إلى عقد السبعينيات ثم الثمانينيات والتسعينيات وحيث بدأت صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق مصالح الأقلية الثرية في المجتمع المصري، وانحازت الدولة بسياساتها وقراراتها ضد الطبقات الشعبية، تشكل لدى هذه الطبقات اتجاهات سلبية نحو السلطة حيث ترسخت ثقافة سياسية تدعم قيم الشك في السلطة، وتملقها، والخوف منها، وغير ذلك من قيم الثقافة

السياسية التي عكست خصائص البنية الطبقية السائدة خلال هذه العقود وحتى وقتنا الحاضر.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

١ – المفاهيم الأساسية:

انطلاقاً من العرض النظري السابق حول ظاهرة الفساد، تتبنى الدراسة تعريفاً للفساد يرى أن الفساد هو بمثابة سلوك جماعي عام يتفشى في المجتمع خلال مرحلة زمنية معينة بفعل عوامل بنائية اقتصادية واجتماعية وسياسية. وتستخدمه الطبقة المسيطرة على المجتمع كأحد الآليات الرئيسية التي تعتمد عليها في إعادة توزيع الثروة العامة لصالح الأقلية داخل هذا المجتمع، وفي ممارسة الاستغلال على الأغلبية الخاضعة، حيث يمثل الفساد أيضاً أحد أساليب الاستغلال التي تمارسها الطبقة المسيطرة.

ويعني ذلك أن الفساد في معناه الحقيقي – كما تراه الدراسة الحالية – ليس مجرد سلوكيات أو ممارسات فردية منحرفة يؤتيها أفراد بهدف تحقيق مكاسب خاصة كالرشاوي الصغيرة والاختلاسات وغيرهما، حيث ترجع أسبابه إلى عوامل بنائية وتتسم ممارساته بالسلوك الجماعي وبوجود شبكة من علاقات متبادلة. بعبارة أخرى، نستطيع أن نستخدم هذا المفهوم حينما تتحول ممارسات كالرشوة والاختلاس وتبديد المال العام وغيرها إلى سلوك جماعي أشبه ما يكون بالمؤسسة التي تكاد تحكم وتتحكم في مقدرات المجتمع.

أى أن الدراسة تتبنى تعريفاً للفساد يحمل الخصائص التالية:-

أ- يجب النظر إلى الفساد باعتباره ظاهرة بنائية تسببها عوامل تاريخية اقتصادية – اجتماعية متعددة وليست مجرد ظاهرة فردية تكمن وراءها عوامل أخلاقية أو تربوية.

ب- الفساد هو أحد أعراض أو مظاهر أزمة التخلف الهيكلية التي تعيشها مجتمعاتنا. فهو نتاج بنية اقتصادية – اجتماعية معينة خلال مرحلة تاريخية محددة.

جـ- يشكل الفساد أحد أساليب الاستغلال الاقتصادي التي تمارسها الطبقة المسيطرة داخل أي قطاع من قطاعات المجتمع المختلفة من أجل إعادة توزيع الثروة والموارد العامة لصالح فئة قليلة من أفراد المجتمع.

د- يترتب على ما سبق، أن مواجهة الفساد لا تأتي عن طريق تعديل السلوكيات الفردية لأعضاء المجتمع، وإنما عن طريق الإصلاح الهيكلي للخلل الاقتصادي - الاجتماعي، وتغيير طبيعة السياسات الاقتصادية - الاجتماعية السائدة.

وإضافة إلى ما سبق، ترتكز الدراسة على تقسيم الفساد إلى نوعين رئيسيين هما: الفساد الصغير: ونعني به فساد صغار الموظفين التنفيذيين بأجهزة الدولة المختلفة، والقطاع العام، والفساد الكبير: ونعني به الفساد المتفشي بين أصحاب المناصب القيادية العليا في مؤسسات الدولة والقطاع العام فضلاً عن مجال السياسة حيث الفساد على مستوى كبار الساسة والمسئولين ممن يحتلون مواقع داخل السلطة السياسية.

وقد حددت الدراسة مجموعة من مظاهر الفساد التي ترى أنها أكثر المظاهر انتشاراً في مجتمعنا المصري وهي: الرشوة، الواسطة، العمولات، استغلال الممتلكات العامة في أغراض خاصة، والتهرب من الجمارك، واستيراد سلع فاسدة.

٢- تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: ما محددات الثقافة السياسية داخل المجتمع المصري، وكيف تؤثر الظروف الموضوعية السائدة على قيم الثقافة السياسية؟.

التساؤل الثاني: ما طبيعة قيم الثقافة السياسية لدى الموظف المصري؟ ومدى اختلافها باختلاف خصائصه الاجتماعية؟.

التساؤل الثالث: ما طبيعة اتجاه الرأي العام المصري نحو ظاهرة الفساد؟.

التساؤل الرابع: ما طبيعة اتجاه الرأي العام المصري نحو الأسلوب الأمثل لمواجهة الفساد؟.

التساؤل الخامس: ما مدى تأثير قيم الثقافة السياسية للموظف المصري على اتجاهه وتشكيل استجابته نحو ظاهرة الفساد؟.

٣- أسلوب البحث، وأداة جمع البيانات:

الأسلوب المتبع في هذه الدراسة هو "المسح الاجتماعي عن طريق العينة"، وذلك لأنه أكثر الأساليب ملائمة لطبيعة الدراسة حيث أنها دراسة وصفية، وحيث يمكن بواسطته

التعرف عن مدى تأثير قيم الثقافة السياسية على الرأي العام بالتطبيق على عينة من الموظفين، وذلك للتعرف على اتجاهاتهم نحو ظاهرة الفساد، وتأثير قيم الثقافة السياسية على هذه الاتجاهات.

وفيما يتعلق بأداة جمع البيانات، فقد اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على استمارة المقابلة الفردية المتعمقة نظراً لأنها أداة مناسبة لطبيعة الموضوع، وأهدافه، وتساؤلاته. وقد اشتملت استمارة المقابلة على ثلاثة وأربعين سؤالاً، إضافة إلى البيانات الأساسية، وكلها أسئلة مقننة باستثناء سؤالاً واحداً تم تركه مفتوحاً وهو السؤال الخاص بمظاهر الفساد من وجهة نظر عينة البحث. وقد اندرجت أسئلة المقابلة تحت ثلاثة بنود أساسية تتمثل في: البيانات الأساسية، وقيم الثقافة السياسية، ثم اتجاه الرأي العام نحو ظاهرة الفساد.

٤- عينة الدراسة والنطاق الجغرافي للبحث:

تم تحديد نوع عينة الدراسة وهي "عينة غير عشوائية بالحصة" Non – Random Quota Sample استناداً إلى أن مفردات جمهور البحث غير معروفة، ومن ثم لا يمكن اختيار عينة ممثلة تماماً لجمهور البحث.

وقد اعتمدت الباحثة على الإحصاءات الواردة في التعداد العام للسكان الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ١٩٩٦، وذلك لاختيار مفردات العينة وعددها (١٠٠) مائة مفردة من شريحة الموظفين العاملين في الحكومة والقطاع العام بإقليم القاهرة الكبرى، وقد تم توزيعها حسب متغير "محل العمل"، وذلك بتوزيع نسبي يتفق مع نسب وجودها في مجتمع الدراسة (القاهرة الكبرى). وقد تم اختيار مفردات العينة من السجلات المتوافرة بالمؤسسات والشركات التي تم التطبيق فيها، بطريقة الصدفة، ولذلك فإن هذه العينة لا تعتبر ممثلة تمثيلاً دقيقاً لمجتمع البحث، وبناءً عليه لا نستطيع الزعم بأن نتائج دراستنا يمكن أن تنطبق بدقة على مجتمع البحث الكلي.

نتائج الدراسة:*

على الرغم من التسليم المسبق بأن قيم الثقافة السياسية ليست هي العامل الوحيد الكامن وراء سلبية المصريين في مواجهة الفساد، إلا أن نتائج الدراسة قد أثبتت أن لهذه القيم دوراً لا يمكن إغفاله في تشكيل اتجاه المصريين وتشكيل استجاباتهم نحو هذه الظاهرة، وهو ما يحقق صحة الافتراض الرئيسي الذي انطلقت منه الدراسة، مع الأخذ في الاعتبار تباين درجة تأثير هذه القيم حيث كان لبعضها تأثيراً أقوى من البعض الآخر، ومع الأخذ في الاعتبار أيضاً محدودية هذه النتائج بعينة البحث حيث لا نستطيع الزعم بأنها تنطبق على كل المصريين أو كل شريحة الموظفين من الشعب المصري. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

١- إن قيم الثقافة السياسية وخاصة القدرية والإذعان في مواجهة السلطة تزداد ترسخاً مع زيادة الإحساس بالضغوط الاقتصادية، والعجز عن التأثير في العملية السياسية، وأيضاً زيادة الإحساس بالتناقضات الطبقية والعجز عن تحقيق حراكاً اجتماعياً صاعداً بالطرق المشروعة.

٢- تسهم مؤسسات التنشئة السياسية ممثلة في الإعلام والأسرة، في ترسيخ قيم الإذعان للسلطة، والطاعة المطلقة لها، والخوف منها، والعجز عن نقدها. فالإعلام يرسخ قيم الطاعة المطلقة للسلطة السياسية والإذعان لها بينما تسهم الأسرة في ترسيخ الخوف منها والقدرية في مواجهتها.

٣- تباينت درجة ترسخ بعض قيم الثقافة السياسية لدى عينة البحث بتباين خصائصها الاجتماعية. فقد أظهرت نتائج البحث زيادة ترسخ قيم: الطاعة المطلقة للسلطة، والإذعان لها، والقدرية في مواجهتها، لدى الإناث عنها لدى الذكور، ولدى أصحاب المستويات التعليمية الأدنى. ولم تظهر النتائج تبايناً ملحوظاً في درجة ترسخ قيم الثقافة السياسية الأخرى لدى أفراد العينة مع اختلاف خصائصها الاجتماعية وذلك مثل قيم: الشك في

* مراعاة للمساحة المخصصة للنشر، سيتم عرض تلخيص لنتائج البحث مع التركيز على أبرز النتائج.

السلطة، والخوف منها. مما يشير إلى قوة رسوخ مثل هذه القيم لدى الموظف المصري في علاقته بالسلطة.

٤- شكلت الرشوة - تليها الواسطة والمحسوبية - أكثر مظاهر الفساد انتشاراً داخل المجتمع المصري من وجهة نظر عينة البحث بينما جاء الهروب بالمال العام في مرتبة متأخرة نسبياً بين اختيارات مفردات العينة وذلك برغم أهميته كأحد مظاهر الفساد الكبير التي شهدها المجتمع المصري خلال العقود الأخيرة واتفاق عينة البحث على أنه الفساد الأكثر ضرراً على المجتمع من الفساد الصغير. ويعني ذلك أن إحساس الرأي العام المصري بالفساد يأتي أكثر من معايشته لمظاهر الفساد اليومية كالرشوة، والواسطة بشكل أكبر من مظاهر الفساد التي يسمع أو يقرأ عنها واللصيقة بالكبار كالهروب بالمال العام.

٥- جاءت الأنانية والبحث عن الصالح الخاص على حساب الصالح العام، يليها طول فترة بقاء القيادات في مناصبها، أسباباً مباشرة وتحتل المرتبة الأولى وراء انتشار الفساد في مصر من وجهة نظر عينة البحث، بينما جاء "ضعف الدخول" والبطالة في مرتبة متأخرة بين أسباب انتشار الفساد على غير ما هو متوقع . ويمثل ذلك إدانة من الرأي العام لنفسه ويكاد يكون نقداً ذاتياً لموقفه حيال ظاهرة الفساد المتفشية داخل مجتمعه. وقد جاء الربط هنا بين الأنانية وانتشار الفساد لدى عينة البحث - وذلك كما لاحظت الباحثة أيضاً أثناء عملية التطبيق الميداني ومقابلة المبحوثين - من اعتقادهم بأن رغبة الفرد في إنهاء مصالحه الخاصة بأي وسيلة حتى ولو كانت الرشوة، هي العامل الأول وراء انتشار مثل هذه الظاهرة. الأمر الذي يشير بل ويؤكد على أن الرأي العام - باعترافه هو نفسه - يمكن أن يلعب دوراً أساسياً في مقاومة الفساد، والفساد الصغير بصفة خاصة.

٦- يمكن القول بأن تآكل شرعية النظام السياسي" تعد من أهم النتائج المترتبة على انتشار الفساد في المجتمع المصري، وخاصة فساد الكبار الذي اتفقت عينة البحث على أنه الفساد الأكثر ضرراً على المجتمع من الفساد الصغير.

٧- اقتصرت إدانة الرأي العام المصري للفساد على الإدانة السلبية المتمثلة في توجيه النقد داخل الجلسات الخاصة وإطلاق النكات الساخرة. وقد اتضح هنا تأثير "القدرية" و

"الإذعان للسلطة" على أسلوب إدانة الموظف للفساد حيث ساد الإحساس بالعجز عن فعل أي شئ إزاء هذه الظاهرة أكثر من مجرد انتقادها. وقد أكدت نتائج البحث أيضاً على أن القدرية تأتي على رأس قيم الثقافة السياسية من حيث التأثير على طبيعة مقاومة الموظف لظاهرة الفساد فتجعل هذه المقاومة سلبية وضعيفة. يليها الخوف من السلطة ثم الإذعان والاستسلام لها وللأمر الواقع.

٨- رأت النسبة الغالبة من العينة أن "الحكومة" هي الطرف الذي تقع عليه مسئولية محاربة الفساد وليس الناس. وقد أرجعت غالبية مفردات العينة اختيارها للحكومة إلى عجز الناس عن فعل أي شئ في مواجهة هذه الظاهرة وهو ما يؤكد دور الاستسلام والإذعان للسلطة كعائق يحول دون المقاومة الإيجابية للفساد. فضلاً عن أن من وقع اختياره على "الناس" كطرف مسئول عن محاربة الفساد، ارجع ذلك إلى أن سلبية المصريين وصمتهم إزاء ظاهرة الفساد هو الذي يسهم في انتشار هذه الظاهرة.

٩- فيما يتعلق بتأثير قيم الثقافة السياسية على اتجاه المبحوث نحو ظاهرة الفساد من حيث: طبيعة مقاومته للظاهرة - إيجابية أو سلبية - ومن حيث رأيه في الطرف المسئول عن محاربتها - الحكومة أم الناس - ومن حيث رأيه أيضاً في مدى جدية الحكومة في محاربة الفساد .. أظهرت نتائج البحث ما يلي:

أ- اتضح التأثير الكبير والملحوظ لقيمتي الخوف من السلطة والقدرية في مواجهتها، على طبيعة مقاومة المبحوث أو ردود أفعاله تجاه ظاهرة الفساد. فالأكثر خوفاً من السلطة ونزوعاً نحو القدرية في مواجهة استبدادها هو الأكثر سلبية في مقاومة الفساد. حيث اتضح أن الأقل خوفاً من السلطة وأقل نزوعاً نحو القدرية هو الأكثر انتقاداً ورفضاً لسلبية المصريين وصمتهم إزاء ظاهرة الفساد.

ب- لم يتضح تأثيراً كبيراً لكل من قيم الطاعة المطلقة للسلطة، والإذعان لها، والشك فيها، على اتجاه المبحوث نحو مقاومة الفساد أو ردود أفعاله إزاء الظاهرة. فرفض الطاعة المطلقة للسلطة ورفض الإذعان لها لا ينتج عنه بالضرورة مقاومة إيجابية للفساد، وإن كانت نسبة من عبر عن ذلك الرفض وكان إيجابياً في اتجاهه نحو مقاومة الفساد أعلى نسبياً ممن

رفض هذه القيم وكان اتجاهه سلبياً نحو المقاومة. أما فيما يتعلق بقيمة "الشك في السلطة" فلم تظهر فروقاً تُذكر تقريباً بين نسبة من تترسخ لديهم هذه القيمة ومن تضعف لديهم من حيث اتجاه كل منهم نحو مقاومة الفساد. وتعتقد الباحثة أن هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير. فالشك في السلطة لا يضفي بالضرورة السلبية على مقاومة الفرد لفسادها، بل على العكس قد يؤدي الإحساس بالشك إلى المزيد من المقاومة أو الإيجابية في ردود أفعاله إزاء ذلك الفساد أو الممارسات المنحرفة للسلطة.

جـ- لوحظ اتجاه المبحوثين الأكثر تمسكاً بقيم: الطاعة المطلقة للسلطة، والخوف من السلطة، والقدرية، نحو اعتبار "الحكومة" هي الطرف المسئول عن محاربة الفساد في مصر. بينما يتجه الرافضين لهذه القيم نحو اعتبار "الناس" هي الطرف المسئول انطلاقاً من أن سلبيتهم وصمتهم إزاء ظاهرة الفساد هي التي تسهم في انتشارها فضلاً عن اعتقادهم بفساد عدد من المسئولين داخل الحكومة ذاتها. ولعل اختيار "الناس" كطرف مسئول عن محاربة الفساد بالخروج من صمتهم وسلبيتهم، وذلك لدى من يرفضون قيم الطاعة المطلقة للسلطة، والخوف منها، والقدرية في مواجهة استبدادها، إنما يدل على مدى تأثير مثل هذه القيم على الاتجاه نحو ظاهرة الفساد، وحجم الدور الذي تلعبه في تكريس سلبية المصريين في تعاملهم مع هذه الظاهرة، بدليل أن من يقل لديهم ترسخ هذه القيم من عينة البحث يرفضون السلبية والصمت الذي يواجه به المصريون ظاهرة الفساد المتفشية داخل مجتمعهم، ويحملون الناس مسئولية محاربة الفساد عن طريق الخروج من هذه السلبية وذلك الصمت.

١٠- فيما يتعلق بمدى جدية الحكومة في محاربة الفساد، أشارت المادة الأمبيريقية إلى تأثير قيمتي "الطاعة المطلقة" للسلطة السياسية، و"الإذعان لها" على إدراك المبحوث لمدى جدية الحكومة في محاربة الفساد حيث رأي الرافضين لهاتين القيمتين عدم جدية الحكومة.

خاتمة:

إن ما يمكن أن نخلص إليه من هذا البحث هو أن طبيعة البنية الاقتصادية – الاجتماعية السائدة داخل المجتمع المصري تلعب الدور الأول والرئيسي في إفراز القيم السياسية السلبية لدى الرأي العام المصري، والتي تلعب بدورها دوراً فاعلاً في ترسيخ سلبيته إزاء ظاهرة الفساد. فليست مصادفة أن تأتي القيم التي تفرزها طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والطبقية السائدة في المجتمع المصري متمثلة في: القدرية، والخوف، والإذعان للسلطة – كما ظهر من نتائج البحث – هي ذاتها القيم التي جاءت على رأس قيم الثقافة السياسية من حيث التأثير السلبي على مقاومة المصريين لظاهرة الفساد، وذلك حسبما أظهرت نتائج الدراسة أيضاً.

وإذا أضفنا إلى ذلك، ما أشارت إليه نتائج الدراسة أيضاً بخصوص الآثار المترتبة على انتشار الفساد في المجتمع المصري من وجهة نظر عينة البحث، والتي جاء في مقدمتها: اهتزاز شرعية النظام الحاكم وتآكل مصداقيته، فإن ما يمكن أن يقال في خاتمة هذه الدراسة هو أنه إذا كانت قدرة المجتمع المصري على محاربة الفساد إنما هو رهنية بإرادة النظام الحاكم الذي لا يلقي بالاً لصوت الرأي العام، ولا يسعى جدياً نحو تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزت هذا المناخ، إلا أن ذلك لا ينفي المسئولية عن الرأي العام المصري. فالوعي لدى الرأي العام بأخطار الفساد وضرورة محاربته بدلاً من الإذعان والاستسلام له كقدر محتوم، يعد شرطاً ضرورياً للنجاح في مواجهة الفساد وخاصة وأن نتائج الدراسة الحالية قد أثبتت أن ذلك الوعي موجود بالفعل.

فالرأي العام يعي تماماً انتشار مظاهر الفساد وتفشيه في المجتمع، وخاصة الفساد الكبير الذي يعي الرأي العام أيضاً حجم ضرره على المجتمع. إلا أن أسلوب إدانته لهذا الفساد نتيجة نزوعه إلى القدرية وسيطرة مشاعر الخوف من السلطة والاستسلام للأوضاع السائدة، يحتم على النظام الحاكم – إذا كان جاداً في سعيه لمحاربة الفساد – ضرورة الالتزام بتطبيق القوانين التي تحارب هذه الظاهرة، وتوفير آليات رقابة ومساءلة فعالة لكبار المسئولين ومن هم في مواقع القيادة، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها، والقضاء على

البيروقراطية، وتدعيم الديمقراطية. ونستطيع أن نشير في النهاية إلى تحسين مستوى الدخول وهي الآلية التي نضعها في مرتبة متأخرة باعتبارها طريقاً لمواجهة الفساد الصغير الذي نرى ضآلة أهميته وحجم ضرره على المجتمع مقارنة بالفساد الكبير الذي نتصور أن مواجهته هي المدخل والطريق الأول للقضاء على الفساد الصغير.

مراجع وهوامش الدراسة:

١. مبررنا في ذلك الرأي هو تفشي الفساد في مصر داخل القمة أيضاً إن لم يكن قد بدأ منها، حيث نجد متورطين فيه الوزراء والمحافظين ونواب البرلمان وغيرهم ممن هم في مواقع السلطة. وحينما ينتشر الفساد على مستوى القمة، تصبح مواجهة الفساد الصغير المتفشي في المجتمع بين صغار الموظفين، عملية لا طائل منها، لأن ظاهرة الفساد في هذه الحالة تصبح متعلقة بالسلطة التي تكون هي المسئول الأول عنها، وينبغي أن يبدأ القضاء على تلك الظاهرة داخل نسق السلطة أولاً.

٢. لمزيد من التفاصيل حول دور الثقافة السياسية في تشكيل الرأي العام يمكن الرجوع إلى الكتابات التالية:-

سعيد سراج: الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

فاروق يوسف: الرأي العام، القاهرة، مكتبة عين شمس، ط/١، ١٩٨٧.

٣. إبراهيم حمادة: "في الثقافة والمثاقفة"، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ع (١١١)، ديسمبر ١٩٩٠، ص ص ٣ – ٤.

٤. فؤاد زكريا: خطاب إلى العقل العربي، (سلسلة كتاب العربي)، الكويت، ١ أكتوبر ١٩٨٧، ص ١٤.

٥. كمال المنوفي "الثقافة السياسية في الفقه السياسي المعاصر"، مصر المعاصرة، جمعية الاقتصاد والتشريع، القاهرة، ع (٣٧٢)، ١٩٧٨، ص ٢٧.

٦. المرجع السابق، ص ٢٧.

٧. Robert Presthus: "Aspects of Political Culture and Legislative Behavior", International Journal of Comparative Sociology, No. 1 – 2, 1977, p. 7.

٨. محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، الجزء الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦، ص ١٣٦، ١٥٤.

٩. كمال المنوفي، الثقافة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص٥٠.

١٠. Stephen J. McGovern: "Political Culture as a catalyst for Political change in American cities", Critical Sociology, Vol. 23, No. 1, 1997, p. 93.

١١. Ibid. p. 85.

١٢. Ibid. p. 86.

١٣. Ibid. p. 88.

١٤. Ibid. p. 82.

١٥. كتب أحد تلاميذ "جرامشي" في عام ١٩٨١ يقول: "إن الفكرة الرئيسية لنظرية "جرامشي" عن الثورة تتركز في أن المصالح المادية للطبقة العاملة لا تُترجم بشكل حتمي أو أتوماتيكي إلى وعي طبقي كما هو الحال في التحليل الماركسي. وإنما الأفعال السياسية تكون مشروطة في حدوثها بشروط ثقافية". أنظر نفس المرجع السابق،P. 88.

١٦. Ibid. p. 89.

١٧. أسهب "جرامشي" في وصف حالة ذلك الوعي المتناقض أو المضطرب والمشوش موضحاً أنه يشير إلى امتلاك الجماهير لنوعين من الوعي النظري أو وعياً واحداً متناقضاً: أحدهما يكون كامياً في الإنسان وهو وعي فطري، والثاني يكون ظاهراً أي خارجي، ويظهر على سلوك الإنسان أو كلامه، ويكون مكتسباً من الطبقة المسيطرة. أنظر في ذلك تفصيلاً: نفس المرجع السابق،pp. 90 – 91.

١٨. Ibid. pp. 90 - 92.

١٩. فتحي أبو العينين: الثقافة السياسية للمصريين في الدراسات المصرية، مراجعة عامة وملاحظات أولية، في: كمال المنوفي وآخرين (تحرير): الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية (٤ – ٧ ديسمبر ١٩٩٣)، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، ١٩٩٤، ص ص ٧٩ – ٨١.

٢٠. أحمد زايد: المصري المعاصر، مقاربة نظرية وإمبيريقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ص ٢٥ – ٢٨، ص ص ٦٧ – ١٠٢.

٢١. سمير نعيم أحمد: "التكوين الاقتصادي – الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع (٤)، المجلد (١١)، ديسمبر ١٩٨٣، ص ص ٨٣ – ١٢٧.
٢٢. محمود عوده: التكيف والمقاومة، الجذور الاجتماعية والسياسية للشخصية المصرية، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٥، الفصلين الأول والثاني.
٢٣. كمال المنوفي: الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، ط/١، بيروت، دار بن خلدون، ١٩٨٠.
٢٤. عاطف أحمد فؤاد: السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٧٥.
٢٥. أنظر عرضاً لهذه الدراسات في: فتحي أبو العنين، الثقافة السياسية للمصريين في الدراسات المصرية، مرجع سابق، ص ص ١١١ – ١١٥.
٢٦. C.W. Chamberlain and H.F. Moorhouse: "Lower Class Attitudes Towards the Britich Political system", The Sociological Review, Vol. 22, No. 4, November. 1974, pp. 503 – 521.
٢٧. Kamal El-Menoufi: "The orientation of Egyptian Peasants Towards political Authority Between Continuity and change", The Middle Eastern Studies, Vol. 18, No. 1, January, 1982, pp. 82 – 93.
٢٨. Afaf Lutfi al – Sayyid: "Popular Attitudes Towards Authority in Egypt", Journal of Arab Affairs, Vol. 7, No. 2, Fall 1988, pp. 174 – 198.
٢٩. Kamal El- Menoufi: "The orientation of Egyptian Peasants Towards political Authority", op. Cit, pp. 82 – 83.
٣٠. من هذه الدراسات: دراسة السيد عبد الحليم الزيات: التحديث السياسي في المجتمع المصري، دراسة سوسيولوجية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠. ودراسة محمود كسبر: المثقفون ودورهم في تنمية الوعي الاجتماعي والسياسي في المجتمع المصري خلال الفترة من محمد علي إلى ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٥.
٣١. عاطف فؤاد أحمد: السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص ص ٨٨ – ١٠٠ ص ص ١٤٢ – ١٤٧.
٣٢. إيمان شومان، محمد ياسر الخواجة: الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر، دراسة ميدانية، في : كمال المنوفي وآخرين (تحرير)، الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ص ١٢٣٥ – ١٢٣٦.

٣٣. وحيد عبد المجيد: قضايا الديمقراطية والتنظيم السياسي لثورة ١٩٥٢، في: أنيس صايغ (إشراف)، عبد الناصر وما بعد، كتاب قضايا عربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط/١، ١٩٨٠، ص ص ١٦٣ – ١٦٤.
٣٤. Kamal El – Menoufi: "The orientation of Egyptian Peasants", op. Cit, pp. 86 – 87.
٣٥. عاطف فؤاد: السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص ص ٨٨ – ١٤٧.
٣٦. Kanal El- Menoufi: "The Orientation of Egyptian Peasants Towards political Authority", op. Cit, p. 83 – 84.
٣٧. إبراهيم شعلان: المفاهيم السياسية في المثل الشعبي، مرجع سابق، ص ١٤٢.
٣٨. كمال المنوفي: الفلاح المصري ومبدأ المساواة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ص ١٣ – ١٩.
٣٩. Kamal El- Menoufi: "The orientation of Egyptian peasants", op. Cit, p. 83, 84.
٤٠. Ibid. pp. 84 – 86.
٤١. Afaf Lutfi: "Popular Attitudes Towards Authority in Egypt", op. Cit. P. 178.
٤٢. فاروق يوسف أحمد: الرأي العام، القاهرة، مكتبة عين شمس، ط/١، ١٩٨٧، ص ٥ – ١٠.
٤٣. سعيد سراج: الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ص ٣٩ – ٤٤.

الهجرة غير الشرعية
بين حلم الشمال والموت غرقاً

بقلم الدكتور محمد سيد أحمد(*)

مقدمة:

انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال العقد الأخير بصورة أزعجت الحكومات سواء فى دول الاستقبال أو دول الإرسال، مما جعل هذه الظاهرة أحد الاهتمامات الموجودة على الأجندة السياسية لدول الإتحاد الأوربى الأكثر استقبالاً لهذا النوع من الهجرة(١). وعلى الرغم من أن الحديث عن احصائيات الهجرة غير الشرعية لا يزال يمثل صعوبة كبيرة لكافة الأبحاث والدراسات التى تهتم بالظاهرة، إلا أنه لا يجب أن يضيع مع تلك الصعوبات تحليل أبعاد الظاهرة خاصة وأن هناك أرقام مفزعة فى هذا الشأن ، حيث تقدر إحدى الدراسات عدد المهاجرين غير الشرعيين فى الولايات المتحدة بحوالى (٨,٥) مليون نسمة وفى أوربا بحوالى (٣) مليون نسمة وذلك فى عام ٢٠٠٠ (٢).

وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الاخيرة بنحو (٣٠) مليون شخص، وتقدر الإحصاءات الدولية عدد الشبان المصريين الذين نجحوا فى دخول العديد من دول الاتحاد الأوربى خلال السنوات العشر الماضية بنحو (٤٦٠) ألف شاب من بينهم نحو (٩٠) ألفاً يقيمون فى إيطاليا بشكل غير شرعى، منهم حوالى (٨) ألاف شاب من إحدى قرى محافظات مصر يقيمون فى ميلانو الإيطالية وحدها(٣). ومن هنا تتضح أهمية الظاهرة هذا إلى جانب خطورتها المزدوجة فهى تشكل إزعاج كبير للدول المستقبلة وسوف تشكل خطراً داهما إن لم تلتفت إليها الدول المرسلة.

(*) كاتب وباحث وأكاديمى ومحلل سياسى.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه إلى بروز سياسات العولمة فى إطار النظام العالمى الجديد تلك السياسات التى أدت إلى سد الطريق أمام الهجرة الشرعية حيث ظهرت انتقائية الهجرة فى ظل الثورة التكنولوجية الحديثة التى تتطلب تأهيل ومهارات عالية وبالتالى أُغلقت الحدود أمام العمالة غير الماهرة، وأمام هذا الاغلاق اضطرت هذه العمالة الى اللجوء للهجرة غير الشرعية[٤]. هذا إلى جانب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والهجوم على مركز التجارة العالمى وتفجيرات مدريد ولندن، حيث أصبحت ظاهرة الهجرة فى دائرة الضوء وانتشرت المخاوف من الهجرة وتأثيرها على الأمن القومى[٥]. حيث بدأت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فى تطبيق سياسات أمنية مشددة للحد من نسبة المهاجرين غير الشرعيين تحت حجة الحرب ضد الإرهاب[٦].

لقد أدى تطبيق مصر لسياسات التكيف الهيكلى والخصخصة وإتباع روشتة الإصلاح الاقتصادى المفروضة علينا بواسطة صندوق النقد والبنك الدوليين إلى تدهور الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من السكان، نتيجة لارتفاع الأسعار بحجة التحرر الاقتصادى والاتجاه نحو آليات السوق، فى المقابل انسحبت الدولة المصرية تدريجيا وتخلت عن مسئولياتها تجاه مواطنيها مما جعل البعض – خاصة الشباب – يحاول البحث عن بدائل اجتماعية للخلاص من هذه الظروف الاقتصادية القاسية، وفى تلك الأثناء انتشرت العديد من الظاهرات الجديدة على المجتمع المصرى، ومنها ما وصفه أحد علماء الاقتصاد الزراعى المصريين – رفعت لقوشه – بظاهرة الفقر الانتحارى وكانت ظاهرة الهجرة أحد البدائل الاجتماعية التاريخية للمواطن المصرى البسيط الذى كان يواجه الأزمات الاقتصادية، إما بالتكيف الفائض – على حد تعبير على ليله – أو بالهجرة سواء العربية أو الغربية. لكن فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة أُغلقت الحدود وبالتالى أصبح هذا البديل الاجتماعى غير متاح، فلم يجد المواطن المصرى بديلاً آخر غير الهجرة غير الشرعية التى تشتمل على نقيضين إما تحقيق حلم الثراء بالهجرة الى الشمال أو الموت غرقاً والتخلص من كل المشكلات.

وبعيداً عن النظرة "الفولكلورية" الحزينة للهجرة والتصاق المصرى بأرضه وارتباط العودة لديه بانتهاء الغربة وإنجاز الهدف، تناقش هذه الدراسة أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية تلك الظاهرة التى بدأت تدق نواقيسها مع مطلع الألفية الثالثة نتاجاً لظروف محلية وإقليمية وعالمية اقتصادية وسياسية، وارتفع رنين النواقيس ولكن يبدو أن حكومات تلك الدول التى عانى رعاياها – وعلى رأسها مصر – فضلت أن تغض بصرها وتسد آذانها عن ذلك الرنين معتقدة أن لعنة أبنائها (غير الشرعيين) لن تلاحقها، فلقد تقاعست عن أداء دورها نحوهم منذ البداية ولذا لن يحق لهم مطالبتها بشيء، ويكفيها محاولتها استيعاب أبنائها (المتمردين) على سلطتها داخلياً وترويضهم بعد أن افترستهم الأزمة الاقتصادية وتآكلت بوجدانهم معانى الولاء والانتماء[٧].

ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التمرد على الشكل المنهجى المتعارف عليه فى مجال بحوث علم الاجتماع خاصة فيما يتعلق بالدراسة الميدانية، والتى تندرج ضمن الدراسات الاستطلاعية التى يلجأ إليها الباحث فى ميدان الظاهرات الاجتماعية حين لا تتوافر معرفة علمية كافية عن الظاهرة موضوع الدراسة لذلك يسعى الباحث للتعرف على أبعاد وجوانب الظاهرة وليس الوصف الدقيق لخصائصها[٨]. وتعتمد الدراسة الراهنة على أسلوب دراسة الحالة لقرية مصرية هى قرية "ميت بدر حلاوة" إحدى قرى مركز سمنود محافظة الغربية وهى من القرى التى هاجر غالبية شبابها هجرة غير شرعية. واعتمد الباحث على (٣) أفراد ممن حاولوا هجرة غير شرعية، الأول نجح فى الهجرة إلى فرنسا واستقر بها خمسة أعوام متصلة من (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) وقرر بعد العودة الاستقرار فى موطنه الأصلى. الثانى حاول الهجرة مرتين وفشل وسوف يعاود المحاولة مرة أخرى. الثالث فشل فى محاولته الأولى للهجرة ولن يكرر المحاولة. وقد استخدم الباحث أداة المقابلة المتعمقة دون إعداد دليل للمقابلة حيث اعتمد على طريقة التداعى فى توجيه الاسئلة للمبحوثين للخروج بأكبر قدر من المعلومات عن الظاهرة المدروسة، وكان التركيز منصب على تاريخ الحالة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، ودوافعها للهجرة، وتفاصيل رحلة الهجرة والإقامة والعمل فى بلد الاستقبال أو فشل الرحلة والعودة، وكيفية التكيف والاستقرار بعد العودة.

وإذا كانت الدراسة الراهنة تسعى للكشف عن أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية فإنه يتحتم على الباحث أن يبدأ بتعريف الهجرة غير الشرعية وتحديدها بدقة، ثم الحديث عن العولمة وتغير أنماط الهجرة، ثم عرض لنماذج واقعية من بعض الاشخاص الذين حاولوا طرق باب الهجرة غير الشرعية، ثم مناقشة أهم النتائج فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة.

أولاً: إشكالية التعريف:

يأتى مفهوم "الهجرة غير الشرعية" فى إطار الدراسة الراهنة فى مقدمة ما يجب تعريفه وتحديده، فهو من ناحية مفهوم حديث الاستخدام فى الأدبيات الاجتماعية الخاصة بالهجرة، ومن ناحية أخرى يعد استخدامه العلمى إشكالية لأنه مفهوم ليست له جذور بعيدة المدى فى الواقع الاجتماعى.

ومما لاشك فيه أن محاولتنا تعريف مفهوم " الهجرة غير الشرعية " لا يمكن العبور إليه إلا من خلال بوابة أوسع وأكثر رسوخاً فى مجال الأدبيات الاجتماعية وهى مفهوم الهجرة بشكل عام. فالهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان، ومنذ أقدم عصور التاريخ والمجتمعات الانسانية تتعرض لموجات متلاحقة من الهجرة يقوم بها الناس أفراداً وجماعات لفترة محدودة أو بصفة نهائية(١٠). يقول ابن فارس فى القاموس عن مادة هجر الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع، والآخر شد الشيء وربطه. الأول الهجرة ضد الوصل، وكذلك الهجران وهاجر القوم من دار الى دار: تركوا الأولى للثانية(١١).

وتنقسم الهجرة من حيث نطاقها الى نوعين: داخلية وخارجية، الهجرة الداخلية يقصد بها انتقال الأفراد من منطقة الى أخرى داخل الدولة الواحدة بقصد الإقامة الدائمة ، وقد تكون هذه الهجرة إرادية أى اختيارية وقد تكون إجبارية أى قسرية. أما الهجرة الخارجية فهى الانتقال عبر الحدود من دولة الى أخرى بقصد الإقامة الدائمة فى الدولة الجديدة سواء كانت إرادية أو قسرية، ويطلق عليها الهجرة الدولية(١٢).

وهذا التعريف للهجرة هو ما استقر عليه فى الأدبيات الاجتماعية الخاصة بالسكان، ويقترب كثيراً من تعريف الأمم المتحدة التى تبنت تعريفاً للهجرة مؤداه "النقلة الدائمة الى

مكان يبعد عن الموطن الأصلى بعداً كافياً" حيث لا تتحقق الهجرة إلا بثلاث عناصر هى: الانتقال من مكان الى آخر. البقاء لفترة زمنية فى المكان الذى تم الانتقال إليه. وأخيراً نية الاستقرار الدائم فى المكان الذى تم الانتقال إليه(١٣).

ويأخذ الباحث على هذا التعريف المتفق عليه فى الأدبيات الاجتماعية وكذلك مفهوم الأمم المتحدة نقطة واحدة فقط وهى الخاصة بالإقامة الدائمة أو النقلة الدائمة حيث يمكن أن نضيف إليها لفظة أو المؤقتة وذلك حتى يستقيم الأمر خاصة وأن العنصر الثانى الذى حددته الأمم المتحدة لتحقق الهجرة يشير إلى أن البقاء لابد أن يكون لفترة محددة فى المكان الذى تم الانتقال إليه والبقاء فترة محددة لا يعنى بالضرورة الإقامة الدائمة وهذا ما يتناقض مع العنصر الثالث الذى يشير إلى نية الاستقرار الدائم. وبذلك يمكن القول أن التعريف الذى يقترحه الباحث هو "النقلة الدائمة أو المؤقتة إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلى بعداً كافياً سواء كان ذلك داخل حدود الدولة فيسمى هجرة داخلية أو خارج نطاق الدولة فيسمى هجرة خارجية أو دولية وقد تكون هذه الهجرة إرادية أو قسرية".

وإذا ما حاولنا الانتقال لتحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية فيجب فى البداية التأكيد على أنه وحتى اللحظة الراهنة لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم الهجرة غير الشرعية، ولكن كلها اجتهادات يقوم بها بعض الباحثين والمهتمين بالظاهرة فالأمم المتحدة حتى الآن لم تتبنى تعريفاً واضحاً للهجرة غير الشرعية، ففى بروتوكول ٢٠٠٠ ضد تهريب المهاجرين براً وبحراً وجواً، وطبقاً لملحق ميثاق الأمم المتحدة ضد الجريمة غير المنظمة عبر الدول يشير التعريف إلى أن: "تهريب المهاجرين يعنى الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو مادية مقابل دخول شخص بطريقة غير شرعية إلى حدود الدولة وهذا الشخص ليس مقيم إقامة دائمة وليس متجنساً بجنسية هذه الدولة"(١٤).

وهذه المحاولة يؤخذ عليها أنها ليست محاولة محددة لتعريف الهجرة غير الشرعية وإن كانت قد تضمنت جزءاً منها فعملية تهريب المهاجرين تتداخل وتتشابك مع مفهوم الهجرة غير الشرعية بطريقة لا يمكن الفصل بينهم. لذلك يمكننا الاستفادة من هذه المحاولة دون اعتبارها محاولة جادة لتعريف الهجرة غير الشرعية.

وفى محاولة أخرى لتعريف الهجرة غير الشرعية من قبل تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان نجدهم قد قاموا بتعريف الهجرة بشكل عام ثم حددوا بعض المؤشرات للهجرة غير الشرعية حيث اعتبروا المهاجرين غير الشرعيين ثلاثة أصناف:

١- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانونى.

٢- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية.

٣- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها[١٥].

٤- ويرى الباحث أن هذه المحاولة أيضاً غير مكتملة ويشوبها كثير من الملاحظات فهى لم تقدم لنا تعريفاً محدداً ولكنها قدمت بعض المؤشرات الإجرائية التى يمكن الاستفادة منها عند محاولة بلورة تعريف محدد وواضح للهجرة غير الشرعية.

من الملاحظ أنه لم يستقر حتى الآن على تعريف واضح المعالم فى نطاق الأدبيات الاجتماعية على مفهوم الهجرة غير الشرعية بل ولم يستقر حتى على الألفاظ المكونة للمفهوم فهناك من يستخدم الهجرة غير الشرعية وآخر يستخدم الهجرة غير الرسمية وثالث يستخدم الهجرة غير النظامية ورابع يقول الهجرة غير القانونية، وعلى أى حال كلها مسميات تقود أو تهدف إلى ظاهرة واحدة وبالتالى تقودنا إلى نفس المعنى، وهو أن هناك حالة من الانتقال من دولة إلى أخرى بطريقة غير شرعية أو غير رسمية أو غير نظامية أو غير قانونية، وبالتالى تكون الهجرة (وفقاً لما هو متفق عليه فى الأدبيات العالمية والمحلية الخاصة بعلم السكان) ضمن نطاق الهجرة الخارجية أو الدولية سواء كانت دائمة أو مؤقتة – إرادية أو قسرية. يضاف إلى ذلك متغير جديد وهو أنها تتم بشكل مخالف للقواعد المحددة للهجرة والمتفق عليها بين حكومات وسلطات الدول المختلفة.

وفقاً لما تقدم يمكن للباحث تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها " الانتقال الدائم أو المؤقت من دولة إلى أخرى سواء كان بطريقة إرادية أو قسرية، وقد يكون الخروج من الموطن الأصلى أو الدخول إلى دولة الاستقبال أو الإقامة أو العمل بطريقة غير شرعية أو

رسمية أو نظامية أو قانونية ". وهذا التعريف المقترح من وجه نظر الباحث يتضمن أربعة عناصر أساسية هى: الانتقال من الموطن الأصلى. الوصول إلى الموطن الآخر الذى يرغب المهاجر العيش فيه. الإقامة الدائمة أو المؤقتة فى بلد الاستقبال. العمل فى بلد الاستقبال.

ويرى الباحث أن هذه العناصر الأربعة تحتاج إلى تصريحات رسمية من قبل الحكومات والسلطات المختصة سواء فى بلد الإرسال أو فى بلد الاستقبال، وأى عنصر لا يأخذ المهاجر تصريحاً رسميا به، تعد هجرته ضمن ما نطلق عليه هجرة غير شرعية. إذن كل مهاجر يتجاوز فى أى عنصر من هذه العناصر الأربعة الأساسية أو فيها جميعها يعد مهاجر غير شرعى.

ووفقاً لهذا التعريف الاجرائى لمفهوم الهجرة غير الشرعية، يمكننا الجزم بأن هذه الظاهرة ليست جديدة تماماً، بل هى قديمة قدم ظاهرة الهجرة ذاتها، فكثير من حالات الهجرة بدأت وهى مفتقدة عنصر أو أكثر من العناصر المحددة فى هذا التعريف، لكن الحالات الأكثر انتشاراً وعرفها المجتمع المصرى منذ فترة طويلة هى الخروج الشرعى من أجل السياحة أو الزيارة سواء كان لدولة عربية أو دولة أوربية ويكون الدخول لدولة الاستقبال شرعياً أيضاً. وبعد انتهاء تأشيرة السياحة أو الزيارة يظل متهربا وبذلك تكون إقامته غير شرعية وقد يحصل على عمل يكون هو أيضا غير شرعى، وكثيراً ما كانت تتسامح الدول المستقبلة مع هذه الهجرة غير الشرعية، ويستطيع بعض هؤلاء المهاجرين من توفيق أوضاعهم بحيث يتحول وضعهم غير الشرعى إلى وضع شرعى(*).

وفى ظل المتغيرات العالمية الجديدة وعصر العولمة أصبحت الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية جذبت انتباه كل الحكومات، حيث ارتفعت أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل ملفت للنظر، خاصة بعد أن تشكلت جماعات وشبكات دولية لتهريب المهاجرين من دول الجنوب والشرق إلى دول الشمال والغرب، حيث أصبحت تجارة رائجة، تحقق من وراءها تلك المافيا مليارات الدولارات سنوياً. وهو ما جعلها ظاهرة تهدد أمن واستقرار مجتمعات الاستقبال والإرسال. لذلك سوف ننتقل الآن لمناقشة أثر العولمة على تغير أنماط

الهجرة وشيوع وانتشار نمط الهجرة غير الشرعية فى ظل تطبيق هذه السياسات وتلك الفلسفة الجديدة.

ثانياً: العولمة وتغير أنماط الهجرة:

تعد العولمة التى شاعت فى العقد الأخير أحد المراحل المتطورة من الليبرالية الشرسة أو الرأسمالية المتوحشة. لأنها تلتهم الفقراء فى عالم اليوم لصالح تركز الثروة وتمركز السلطة فى أيدى قلة من الأغنياء الاقوياء، الأمر الذى يؤدى إلى عكس ما تهدف إليه الليبرالية الحقيقية. وكما مرت الليبرالية والرأسمالية بمراحل عديدة فى السابق فإنها تمر الآن بالتطور نحو العولمة ذات القيم والأساليب الأشد قسوة وبشاعة عن كل ما سبق، فهى قدر لا مفر منه فى القرن الحادى والعشرين الذى لن تدور سياساته حول تقاسم الكعكة – الثروة – كما فعلت فى عصور دول الرعاية بعد الحرب العالمية الثانية، بل تدور حول مسألة بالغة الخطورة والأهمية وهى البقاء على قيد الحياة(١٦).

وتشير أحدث التقارير العالمية أنه سوف يزداد عدد الخاسرين فى العالم، حيث أن العشرين فى المائة الأعلى من البشر يسيطرون الآن على (٨٤%) من أصول الثروات، مقابل (٧٠%) فقط قبل ثلاثة عقود، فى حين أنه على العشرين بالمائة المهملين فى القاع أن يقنعوا بما لا يزيد كثيراً عن (١%) من الثروة العالمية. ففى ظل حرية السوق والعولمة، لابد أن تكون الشركات حرة، تنتمى الى حملة أسهمها، إنها الشركات العابرة للقارات والقوميات والحدود، هذه الشركات التى تغزو أسواق العالم الثالث وتشترى الأصول فى ظل الخصخصة. ورغم أن الدول الغنية ستظل غنية نسبياً، لكن ليس فى وسع كل مواطنيها أن يستفيدوا من تكوين الثروات، فى ظل العولمة وآليات السوق، أما سكان الدول الأفقر والأكثر تخلفاً وتضرراً فسيعانون درجات رهيبة من الجوع الواسع النطاق والبطالة المتسعة مما يخلق أوضاعاً قابلة للانفجار(١٧).

إن ما يتم من استبعاد وتهميش اقتصادى واجتماعى فى ظل العولمة سوف يؤدى إلى إثارة السلوك التدميرى الذى يشمل الجريمة والإرهاب والهجرات الواسعة غير الشرعية والتى

سيعجز نظام الدولة فى المجتمعات الفقيرة عن مواجهته، وكذلك النظام فى الدول الغنية، وبذلك سوف تؤدى العولمة إلى تدمير وانهيار العالم بقطاعية الشمالى والجنوبى[١٨].

وتعتبر الهجرة خاصية إنسانية سكانية، هذه الخاصية المتمثلة فى حق التنقل تم الاعتراف بها عالمياً منذ أكثر من نصف قرن ضمن الإعلان العالمى لحقوق الانسان، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة المهاجرين فى العالم، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد المهاجرين قد وصل إلى حدود (٢٠٠) مليون شخص. ودائماً ما يكون اتجاه الهجرة من الجنوب إلى الشمال أو من الشرق إلى الغرب أى من الدول الفقيرة الى الدول الغنية، وبقدر ما ساهم المهاجرون فى بناء المجتمعات المستقبلة، بقدر ما خسرت مجتمعاتهم المرسلة مواردها البشرية من أصحاب المهارات والكفاءات، هذا إلى جانب رخص الأيدى العاملة الآتية من الجنوب والشرق قياساً بالأيدى العاملة الموجودة فى الشمال والغرب الرأسمالى.

وقد صاحب المتغيرات العالمية الجديدة موجة من العنف فى المجتمعات الرأسمالية وهو ما دفع بعض الباحثين إلى تخويف الحكومات فى تلك الدول من تيارات الهجرة الجديدة، حيث أكدوا على تأثيراتها السلبية التى تؤدى إلى شيوع وسيادة عدم التماسك الاجتماعى داخل الديمقراطيات الغربية، مما جعل هذه المجتمعات تتخذ إجراءات مضادة لحقوق الانسان وحرية الرأى ورفاهية المجتمع، حيث فرضت قيود كبيرة على عملية الهجرة مما أدى إلى تغير كبير فى أنماط الهجرة، وساعد على تدعيم ذلك وسائل الاعلام الحديثة فى ظل عولمة الاتصال[١٩].

لقد تضاربت وتناقضت العلاقات بين الحاجة إلى الهجرة متعددة الثقافات وبين الحفاظ على أمن وسيادة الدولة فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة فى ظل عصر العولمة حيث تحتاج الكثير من الصناعات إلى الأيدى العاملة الرخيصة الموجودة بوفرة فى دول ومجتمعات العالم الثالث، وهذا يتطلب تسهيل تدفق الأيدى العاملة من هذه الدول إلى المجتمعات الرأسمالية، وهنا تقع حكومات هذه المجتمعات فى مأزق حقيقى بين الضغوط التى تمارس ضدها من قبل الأقليات الاقتصادية صاحبة المصالح فى جذب هذه النوعية من العمالة الرخيصة لإنجاز أعمالها. وهى فى ذات الوقت مضطرة إلى محاربة هؤلاء

المهاجرين خوفاً من التهديدات الأمنية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وما صاحبها من مخاوف عالمية من العنف والإرهاب الذى قد يمارسه المهاجرين من دول الجنوب[٢٠].

وأمام هذا الموقف حاولت الحكومات الحفاظ على سيادتها من خلال تطوير الحدود وفرض رقابة أمنية مشددة عليها، وتوسيع نطاق عمليات الاعتقال والنفى، ومنع الوصول إلى أسواق العمل[٢١]. وفى المقابل قامت الأقليات الاقتصادية بتسهيل دخول العمالة بطريقة غير شرعية. فإذا كانت الحكومات تسعى إلى تقليل وتقليص الفروق والفجوات الثقافية بين العمال المهاجرين، فإن الأقليات الاقتصادية تسعى إلى مقاومة العمالة لفكرة العولمة. ومن هنا يمكن القول أن الدولة الرأسمالية الحديثة فى عصر العولمة قد أعطت أولوية الأمن قبل الرفاهية وأولوية تطبيق النظام العام عن الحريات المدنية[٢٢].

هذا إلى جانب ما فرضته سياسة العولمة وفلسفتها الجديدة، حيث لم تعد هذه المجتمعات فى حاجة إلى أيدى عاملة غير ماهرة من دول الجنوب والشرق، حيث قامت بفرض شروط محددة لنوعية المهاجرين إليها مما أدى إلى سيادة مبدأ انتقائية الهجرة لأصحاب المهارات والكفاءات النادرة، بل أن فلسفة العولمة أدخلت متغيرات جديدة وابتدعت أساليب حديثة لاستغلال العالم الثالث والحد من أنماط الهجرة التقليدية. حيث تحتاج الصناعات التكنولوجية الحديثة إلى مهارات جديدة، اكتسبها الأشخاص فى العالم الثالث، مثل تفوق الهنود فى مجال البرمجيات، وهو ما يتيح أمامهم فرص عمل وأجور أعلى فى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، تلك الدول الرأسمالية التى كانت تحتاج هذه النوعية من المهاجرين المهرة. لكن هذه الدول المستغلة وفى ظل العولمة رأت أنه بدلاً من استجلاب هذه العمالة من الهند وأمريكا اللاتينية فإنه من الأفضل لها تصنيع منتجاتها فى هذه الدول بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، بحيث يكون إنتاجها أرخص نتيجة لرخص الأيدى العاملة فى هذه المجتمعات. وبالتالى تصبح الهجرة غير الشرعية هى البديل المتاح أمام المهاجرين من الدول الفقيرة فى العالم الثالث إلى الدول الغنية فى العالم المتقدم[٢٣].

إذن فإن عملية الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب هى عملية ناتجة عن مجموعة من المتغيرات العالمية فى ظل ما يسمى بالعولمة حيث

أصبحت فرص الحياة غير متاحة فى الجنوب والشرق وبالتالى أصبحت الهجرة أو حلم الهجرة إلى الشمال والغرب من بين البدائل المتاحة للأفراد فى هذه المجتمعات التى فُرضت على حكوماتها سياسات العولمة وآليات السوق التى أفقرت هذه المجتمعات لصالح الغرب الرأسمالى، وقد تداخلت عوامل عديدة دافعة الى الهجرة غير الشرعية لكن دائماً ما تأتى الدوافع الاقتصادية فى المقدمة[٢٤].

مما تقدم يتضح أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت ظاهرة عالمية، وهو ما جعل عمليات تهريب البشر من أهم مصادر الدخل لشبكات المافيا فى أوروبا وأسيا، وتأتى بعد تجارة المخدرات وتحقق دخلاً يتراوح ما بين ١٠ – ١٥ مليار دولار سنوياً، كما أنها تخضع لقواعد السوق الحرة من عرض وطلب، وكلما شددت الدول الأوروبية من الرقابة على الحدود، ارتفعت نفقات التهريب وزادت المبالغ التى يطلبها المهربون، بل واستطاعت شبكات التهريب الدولية توفير خطوط اتصال سريعة بين شبكات التهريب فى عدد من الدول الغربية منها اسبانيا وفرنسا وايطاليا وتركيا والصين ويوغسلافيا، وأغلبها محطات ترانزيت تصل إليها أفواج المهاجرين بحراً[٢٥]. لذلك انتشرت هذه الظاهرة فى المجتمع المصرى خلال السنوات القليلة الماضية حيث وجدت سوق رائج من الشباب الذى يحلم بالهجرة الى الشمال هروباً من الواقع الاقتصادى المأزوم وشبح البطالة والفقر الذى يهدد غالبية السكان، من هنا كانت أهمية الانتقال لمناقشة الشباب المصرى من واقع التجربة الفعلية التى عاشها هؤلاء الشباب فى محاولة للهجرة غير الشرعية البديل الاجتماعى الوحيد المتاح أمام كل الأبواب المغلقة فى الداخل وعجز الدولة عن توفير بدائل أخرى وتخليها عن مسئوليتها تجاه هؤلاء الشباب الذين فقدوا أدنى حقوق المواطنة وهو العمل الذى نصت عليه كل اتفاقيات حقوق الإنسان العالمية.

ثالثاً: دراسة الحالة (نماذج واقعية):

أكدنا من قبل على صعوبة الاعتماد على الإحصائيات المتوفرة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء على المستوى الدولى أو المحلى، لعدم توافر إحصائيات دقيقة فى هذا

الشأن، وأكدنا على أنه لا يجب أن تضيع مع تلك الصعوبات تحليل أبعاد الظاهرة، لذلك يمكننا الاستعانة بما هو متاح من بيانات وإحصائيات عن هذه الظاهرة الجديدة نسبياً على المجتمع المصرى، حيث تؤكد الإحصائيات المتوفرة أن معظم الشباب الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية غالباً ما يأتون من محافظات الوجه البحرى، وبصفة خاصة محافظات القليوبية والغربية والمنوفية والشرقية والدقهلية، هذا إلى جانب محافظة الفيوم التى تعد أكثر المحافظات المصرية ارتفاعاً فى نسبة هجرة أبنائها إلى أوربا(٢٦).

وانطلاقاً من هذه الحقيقة قرر الباحث إجراء دراسته الميدانية داخل واحدة من هذه المحافظات التى شهدت نزوحاً كبيراً لأبنائها إلى دول أوربا المختلفة، وهى محافظة الغربية، وقد وقع اختيار الباحث على قرية " ميت بدر حلاوة " إحدى قرى مركز سمنود، حيث هاجر معظم شباب هذه القرية إلى أوربا وبصفة خاصة إلى فرنسا، ويطلق سكان القرية اسم " باريس " على قريتهم الصغيرة القابعة فى قلب الدلتا. وقد قام الباحث باختيار ثلاثة حالات نموذجية، تم انتقائها بعناية وبطريقة مقصودة، حيث يرى الباحث أن هذه الحالات سوف تفى بغرض الدراسة، فهى نماذج متكررة من حيث قرار الهجرة ثم محاولات الخروج، ثم الهجرة ذاتها، ثم النجاح أو الفشل فى عملية الهجرة، ثم تكرار المحاولة فى حالة الفشل أو الاستسلام للأمر الواقع، ثم قرار العودة إلى الوطن والتكيف مع الأوضاع الجديدة.

<u>الحالة الأولى: وتحقيق حلم الشمال:</u>

ولد محمد إسماعيل لأسرة فقيرة مكونة من سبعة أشقاء، وكان ترتيبه الثالث بين أشقائه بعد شقيقتين وجاء من وراءه ثلاثة شقيقات ثم شقيق ولد، وكان الأب يعمل مزارعاً لدى الغير إلى جانب امتلاكه لستة قراريط، والأم كعادة أهل الريف ربة منزل ولكنها تساعد زوجها وأسرتها الكبيرة على العيش بمشاركة الزوج فى العمل الزراعى وتربية الدواجن وبيعها فى سوق القرية. وبعد أن حصل محمد على دبلوم الصنايع وأدى الخدمة العسكرية، كانت أحوال القرية قد تبدلت كثيراً فبعد أن كانت المستويات الاجتماعية والاقتصادية متقاربة إلى حد كبير بدأت تظهر طفرات اجتماعية واقتصادية لبعض الأسر التى كانت فى الماضى ليست أفضل

حالاً من أسرة محمد وذلك نتيجة سفر بعض أبناء هذه الأسر للعمل فى أوربا ثم العودة لانتشال الأسرة بأكملها من براثن الفقر والطفو بها فوق الظروف المعيشية القاسية.

وبدأ محمد رحلة البحث عن عمل يدر عليه دخلاً معقولاً، ولكن كل الأبواب كانت موصدة داخل القرية وخارجها، وبدأ يفكر فى حلم السفر إلى الدول العربية أولاً فوجد أن غالبية المكاتب التى ذهب إليها لتسفيره تقدم عقوداً ذات دخل منخفض لا يمكنه بعد معيشته هناك أن يوفر ما يساعد به أسرته الكبيرة. ثم قابل أحد زملاء الدراسة وكان يستعد للسفر إلى فرنسا حيث كان له قريب يعيش هناك منذ سبع سنوات وطلب مساعدته فقال له أنه يمكنه السفر مقابل مبلغ ٢٥ ألف جنيه، من هنا بدأ محمد فى التفكير بشكل جدى فى السفر إلى فرنسا حلم كل شباب قريته خاصة وأن كل من سافر إلى فرنسا قام ببناء العمارات والفيلات مما غير وجه القرية الريفى البسيط إلى وجه آخر يشبه المدينة من حيث الشكل لا المضمون. كانت عملية تدبير المبلغ المطلوب إشكالية كبيرة لمحمد خاصة وأن أسرته فقيرة جداً. ولم يكن هناك حلول عديدة أمامهم فهم لا يملكون من حطام الدنيا غير الستة قراريط وقام الأب بعرضها للبيع بمبلغ بخس لا يكفى لتكاليف الرحلة، وقام محمد بدفع مبلغ عشرون ألف جنيه لقريب صديقه حتى يصاحب صديقه فى رحلة السفر إلى فرنسا ولكن الوسيط طلب منه أن يكتب على نفسه إيصالات بمبلغ ١٠ آلاف جنيه تدفع بعد الوصول والعمل بدل من خمسة آلاف ووافق محمد وبدأ يستعد للسفر، وكان محمد يعلم جيداً أنه يغامر بنفسه وبأسرته ولكنه كان يشعر أنه لا بديل عن هذه المقامرة والمغامرة فكل الأبواب فى مصر مغلقة.

وبدأت الرحلة من مصر إلى المغرب ولم يكن محمد وصديقه هم فقط المسافرين بل كان هناك ثلاثون شاب من أبناء القرية وبعض القرى المجاورة على متن نفس الطائرة المقلعة من مصر إلى المغرب. وبعد الوصول إلى المغرب نزل محمد وزملائه فى أحد البيوت المغربية الصغيرة وكانت الحجرة الواحدة يقيم بها ما يقرب من ثمانية أو تسعة أفراد وظل محمد وزملائه فى هذا البيت قليل الأثاث ما يقرب من عشرون يوماً دون الخروج وكانوا يحضرون لهم بعض الطعام القليل، وفى أحد الأيام قارصة البرودة حضر الوسيط

المصاحب للرحلة من القاهرة وأخبر الشباب أنه قد حان وقت الرحيل إلى الساحل لركوب سفينة بضائع مغادرة إلى اسبانيا. وبالفعل تمت المغادرة بعد أن قام الوسيط بتسليم محمد وزملائه إلى أربع وسطاء جدد وكانت الحياة على السفينة مروعة حيث كانت تبدو متهالكة ولكن إرادة الله وستره كان المنجى الوحيد من الهلاك وبعد الوصول للسواحل الإسبانية استقبل محمد وزملائه ثلاثة وسطاء جدد قاموا بمرافقاتهم لمدة سبعة أيام فى اسبانيا قبل الرحيل عن طريق الحدود البرية إلى فرنسا وكان هؤلاء الوسطاء يجيدون التعامل مع الأمن والشرطة على الحدود الإسبانية الفرنسية.

وبعد وصول محمد وزملائه إلى فرنسا بدأت رحلة جديدة للاختفاء من البوليس والمطاردة المستمرة حتى تمكنوا من الوصول إلى باريس وكان فى انتظارهم بعض شباب قريتهم ومنهم أقارب صديقه الذين ساعدوهم على السفر وبعد عدة أيام من الإقامة فى منزل به عدد كبير من أبناء القرية استطاع محمد الحصول على عمل فى مجال النقاشة وأعمال الدهان واستقر الأمر بمحمد وسط جو جديد عليه تماماً ولكنه كان محدداً لهدفه منذ البداية، عدة سنوات يكون نفسه ويساعد أسرته ويعود إلى الوطن. ومرت السنوات ومحمد يرسل لوالده كل ما يتحصل عليه من عمله فى فرنسا واستطاع الأب بناء منزل جديد مكون من ثمانية طوابق، وحاول محمد توفيق أوضاعه فى فرنسا وكان يرغب فى الزواج من فرنسية ولكنه تراجع وظل خمس سنوات متصلة يعمل فى القطاع الخاص الفرنسى بواسطة بعض أصحاب الأعمال من أبناء قريته الذين يتمتعون بوضع متميز داخل المجتمع الفرنسى، وبعد أن استطاع محمد تحقيق حلمه بالحصول على ما يساعده على الحياة فى مصر قرر العودة رغم محاولات زملائه من أبناء قريته إثناءه عن هذا القرار، لكنه كان قد حسم أمره وقرر حجز تذكرة عودة نهائية إلى مصر والاستقرار فى مسقط رأسه.

وبالفعل عاد محمد لبدء رحلة جديدة داخل قريته، وعند العودة قرر الزواج وكان قد سبقه إلى الزواج شقيقتين أكبر منه وشقيقة أصغر منه وبالقطع ساعد محمد فى زواجهم جميعاً، وترك والد محمد العمل بالزراعة وفتح سوبر ماركت بمنزلهم وتركت أمه العمل فى تربية الدواجن وبيعها وتفرغت لرعاية الأبناء الصغار، وكان عند وصوله قد اشترى سيارة

جديدة وشقة فى الإسكندرية كمصيف للأسرة. واستطاع الحصول على وظيفة بقطاع البترول بعد أن دفع مبلغ ثلاثون ألف جنيه لعضو مجلس شعب. لقد حاول محمد عمل عدة مشروعات داخل القرية لكنها فشلت جميعاً، وفى نهاية المطاف وجد أن أفضل وسيلة لاستثمار ما تبقى لديه من مدخرات أن يضعها فى بنك كوديعة يحصل منها على دخل ثابت إلى جانب الوظيفة البترولية التى تدر عليه دخلاً معقولاً يمكنه من العيش الكريم داخل وطنه. ويرى محمد بعد هذه الرحلة أن الظروف قد خدمته هو والعديد من أبناء قريته فى تحقيق حلم الهجرة إلى الشمال والخروج من أزمته الاقتصادية الطاحنة على الرغم من أنه يؤكد أن غالبية المهاجرين إلى فرنسا من أبناء قريته لا يفكر فى العودة إلى الوطن مرة أخرى إلا كسائح أو زائر لأن كثير ممن حاول العودة والاستقرار لم يتمكن من التكيف مع الأوضاع الجديدة والمتغيرة والمتعثرة داخل المجتمع المصرى خاصة بعد أن عاش فى مستوى اجتماعى واقتصادى لا يمكنه الرجوع عنه.

الحالة الثانية: والإصرار على حلم الشمال:

ولد صلاح سعيد لأسرة متوسطة الحال وكان وحيداً لوالديه، وكانت عائلته من أكبر عائلات القرية وأكثرها حيازة زراعية فى يوم من الأيام، ولكن العائلة الكبيرة، وبفعل الزمن وكثرة عدد الزوجات وبالتالى الأبناء، تفتتت الأرض الزراعية، وأصبح والد صلاح أحد أبناء العائلة الكبيرة لا يملك غير خمسة أفدنة يتم زراعتها إلى جانب الاتجار فى الماشية وعلفها التى كانت تدر ربحاً معقولاً للعيش حياة كريمة لأسرة صغيرة الحجم مكونة من أب وأم وأبن وحيد. ولكن على الرغم من ذلك بدأت معالم القرية الاقتصادية تتحول رويداً رويداً فبعد أن كانت الزراعة هى القطاع الرئيسى لعمل غالبية سكان القرية، فقد تغير الحال وتحولت أرض القرية الزراعية إلى عمارات وفيلات، وفى ظل هذه الظروف الجديدة ظلت عائلة صلاح تفقد مكانتها الاجتماعية والاقتصادية المرموقة يوماً بعد يوم، ولم تستطع الصمود فى وجه النقود الأوربية التى يرسلها المهاجرين لتتغير وفقاً لها معالم البناء الاجتماعى والطبقى التقليدى للقرية.

وفى ظل هذا التحول نشأ صلاح وتدرج فى التعليم حتى التحق بكلية الآداب جامعة طنطا وفى السنة الدراسية الأولى تعرف على فتاة من أبناء قريته تدرس معه فى نفس السنة ونشأت بينهما علاقة عاطفية، ونظراً لالتزام صلاح فقد قرر بعد انتهاء امتحانات الصف الأول أن يتقدم لخطبتها، وبالفعل تقدم صلاح وأسرته وهم متأكدون من نجاح مقصدهم ولكن كانت المفاجأة رفض طلب الخطبة من قبل أسرة زميلته. وكان السؤال المطروح هو لماذا الرفض إنه ابن أعرق عائلة فى القرية، والفتاة من أسرة متواضعة للغاية كان يعمل جدها وأبيها لدى عائلة صلاح، وجاءت الإجابة أن صلاح شاب غير طموح لا يريد أن يخرج من قريته ويعيش على أمجاد الماضى، والفتاة من أسرة هاجر ثلاثة من أبنائها إلى فرنسا وبدأت أحوالهم تتبدل بشكل سريع لذلك فهم يريدون لابنتهم شاب طموح مثل أشقائها، يريدون عريس يعيش ويعمل فى أوربا ويأتى لها بكل متطلباتها.

وكان هذا الموقف نقطة تحول كبيرة فى حياة صلاح فقد قرر التمرد على كل العادات والتقاليد الموروثة التى حافظ عليها أبويه، وكان أول قرار هو ترك الدراسة لأنها لا تقدم ولا تؤخر ولن تضيف إليه جديداً وفقاً للمعايير الجديدة التى انتشرت داخل قريته بل هو يضيع جزء من سنوات عمره دون فائدة. وبدأ رحلة البحث عن فرصة للهجرة إلى أوربا، ولم يجد صعوبة فى ذلك فقد كان هناك عدد لا بأس به من أقاربه وأبناء عمومته قد سبقوه فى الهجرة إلى أوربا سواء لفرنسا أو إيطاليا، وبدأ صلاح فى مراسلة الجميع وطلب المساعدة، وفى هذه الأثناء كان هناك عدد من شباب القرية يطرق نفس الباب وتحدثوا إلى صلاح عن وجود أحد الوسطاء الذى يعمل فى مجال التسفير إلى إيطاليا مقابل ثلاثون ألف جنيه. ووافق صلاح على الفور وطلب من أبيه توفير المبلغ المطلوب وقابل أبيه طلبه بالرفض فلجأ إلى أمه فكان مصير طلبه الرفض أيضاً. أخذ صلاح يهدد والديه بتركهم ومحاولة الانتحار وتحت هذه الضغوط قام والده بإعطائه المبلغ المطلوب وذلك من مدخرات الأسرة وبالفعل دفع صلاح نصف المبلغ للوسيط قبل التحرك. وبدأت الرحلة فى شهر ديسمبر ٢٠٠٦ من القاهرة إلى بنى غازى عن طريق البر ثم الإقامة فى أحد البيوت الليبية على الشاطئ لمدة اسبوعين وكانت الإقامة سيئة من حيث المأكل والمشرب ودورات المياه ذات الروائح الكريهة.

وجاء يوم الرحيل حيث حضر الوسيط المصرى بصحبة ثلاثة وسطاء آخرين أحدهما ليبى والأخر تونسى والثالث مغربى وكان كل واحد منهم معه مجموعة من المهاجرين وصل عددهم ما يقرب من مائة منهم ٢٣ مصرى من قرى محافظة الغربية، وصعد الجميع على مركب قديم كان على سطح المركب خمسة أفراد يحملون أجهزة لاسلكى ويجرون اتصالات بأطراف أخرى وانطلقت المركب من السواحل الليبية إلى جزيرة لامبيدوسا فى ظل ظروف جوية سيئة، وشعر صلاح أكثر من مرة بأنهم قد تنقلب بهم المركب ويموتون غرقاً ولكن بعد ما يقرب من ثلاثون ساعة وصلت المركب إلى الجزيرة ثم انطلقت مرة أخرى بعد عدة اتصالات إلى جزيرة مالطا وهنا حدثت المفاجأة حيث قرر الوسطاء المصاحبين للرحلة أن المركب لن تتمكن من مواصلة الرحلة إلى إيطاليا ولابد من دفع ثلاثة آلاف جنيه من كل فرد حتى يمكنهم إصلاح المركب أو إحضار مركب بديل، ودفع صلاح المبلغ المطلوب ورفض البعض الآخر وتعلل الكثيرون بأنهم لا يمتلكون نقوداً وبدأت المعاملة السيئة من قبل الوسطاء وبعد يومين على السواحل المالطية بدون طعام أو شراب جاءت مركب جديدة وقام أحد الوسطاء بأخذ صلاح وخمسة عشر آخرون من جنسيات مختلفة وأركبوهم المركب دون باقى زملائهم، وبعد يومين وجد صلاح نفسه على الشواطئ الليبية وتم القبض عليهم من قبل الشرطة الليبية وبعد تحديد جنسيتهم تم وضعهم فى أحد السجون وبعد ١٧ يوم تم الإفراج عنهم بواسطة سفاراتهم وتم ترحيل صلاح وثلاثة من أبناء قريته، وعلى الحدود المصرية تم التحقيق معهم لتحديد أسباب سفرهم ثم تركوهم بعد أن أعطوهم تأشيرات دخول مصر.

وعاد صلاح إلى قريته يجر أذيال الخيبة بعد أن ضاعت الخمسة عشر ألف جنيه التى دفعت قبل بدأ الرحلة هذا إلى جانب ٥ آلاف جنيه أثناء الرحلة، وعند العودة لم يجد صلاح الوسيط الذى دفع له المبلغ موجوداً بالقرية، ولم يستطع أن يحكى ما حدث لأسرته أو أى شخص من أقاربه، ولكنه عقد العزم على تكرار المحاولة، ولكن هذه المرة سوف تكون إلى فرنسا حيث الأهل والأقارب والأصدقاء من أبناء قريته الذين ينعمون فى ترف العيش فى باريس.

وبعد مرور ما يقرب من عام ومحاولات صلاح مستمرة حضر إلى القرية أحد أبناء عمومته ممن يعيش منذ سنوات فى فرنسا، وطلب صلاح مساعدته وتحدث إلى والده وعرض عليه السفر عن طريق بعض الوسطاء الذين يعرفهم معرفة جيدة ولديهم القدرة على تسفير صلاح بسهولة ويسر مقابل مبلغ ٧٠ ألف جنيه عن طريق المغرب، وتحت الإصرار والإلحاح اضطر والد صلاح لدفع مبلغ ٤٠ ألف جنيه كعربون لعملية السفر، وبالفعل تحرك صلاح من القرية إلى مطار القاهرة فى أحد أيام شهر أكتوبر ٢٠٠٧ بعد أن حصل على تأشيرة دخول للأراضى المغربية بمساعدة الوسطاء الذين أخذوا المبلغ المتفق عليه وفى المغرب مكث صلاح فى أحد الفنادق الصغيرة لمدة شهر تقريباً فى انتظار بدأ رحلة الهجرة إلى فرنسا ولكن دائماً ما تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن حيث طلب الوسطاء من صلاح العودة إلى القاهرة مرة أخرى حتى يمكنهم ترتيب الأمور له حتى يتمكن من السفر بشكل آمن إلى فرنسا. وعاد صلاح مرة أخرى إلى قريته ولم تأتيه حتى الآن أى إفادة بالسفر سواء من الوسطاء أو من ابن عمه الضامن لهم، وهو الآن لازال فى انتظار أى اتصال لتكرار المحاولة للمرة الثالثة وتحقيق حلم الهجرة إلى الشمال.

الحالة الثالثة: وموت حلم الشمال:

ولد صابر محمود لأسرة تعانى من الفاقة، مكونة من سبعة أفراد الأب مزارع بسيط يعمل باليومية لدى ملاك الأراضى الزراعية بالقرية، والأم تساعد فى تكاليف المعيشة بالعمل لدى بعض عائلات القرية فى الأعمال المنزلية التقليدية، أما الأبناء فكان كبيرهم صابر ومن بعده جاءت أربعة شقيقات. وكعادة أهل الريف وعلى الرغم من ضيق ذات اليد إلا أن الأب والأم كانوا يحلمون بتعليم أبنائهم فهو الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الفقراء والمعدمين للحراك الاجتماعى الصاعد وترك قاع المجتمع والصعود على سلم التدرج الطبقى. وحين بلغ صابر السادسة من العمر أدخلوه المدرسة الابتدائية وبرزت علامات التفوق والذكاء عليه حتى حصل على الشهادة الابتدائية وكان ترتيبه الأول على المدرسة. وفى هذه الأثناء أصيب الأب بمرض خطير وأصبح غير قادر على العمل ويوماً بعد يوم تزداد حالته سوءاً، وفى

ذلك التوقيت دخل صابر المدرسة الإعدادية وكانت هناك صعوبة فى دفع المصروفات وإحضار ملابس وأدوات المدرسة لكن الأم أصرت على إكمال صابر مشوار تعليمه هو وشقيقاته ، ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه. مات الأب بعد رحلة قصيرة مع المرض، وقبل أن ينتصف الفصل الدراسى الأول من المرحلة الإعدادية كان على صابر أن يترك المدرسة حلمه وحلم أبويه ويخرج إلى سوق العمل لمساعدة الأم على مشاق الحياة ومواصلة شقيقاته لمشوار تعليمهم. لقد أصبح صابر فجأة وبدون أى مقدمات رجل البيت والمسئول عنه. هذا الطفل الصغير هو بديل والده، واستمرت الأم تذهب إلى بيوت القرية فى الصباح وحين يأتى المساء تكون قد عادت بحصيلة تكاد تسد رمق اطفالها الصغار. وعمل صابر منذ تركه للمدرسة فى عدة مهن ولكنه استقر أخيرا فى مهنة " إستورجى " وأصبح من أمهر العاملين بها سواء داخل القرية أو خارجها فى القرى والمراكز المجاورة وأصبحت هذه المهنة تدر على صابر دخل معقول كان يعطيه بكامله إلى أمه من أجل مساعدتها فى مواصلة شقيقاته لتعليمهم.

ومع الوقت واشتداد عود صابر ودخوله مرحلة الشباب طُلب للعمل فى مدينة دمياط، مدينة صناعة الأثاث الأولى فى مصر وبمرتب مجزى للغاية فوافق على الفور وطلب من أمه ترك العمل والتفرغ لرعاية الأسرة وكان صابر قد عرض عليها ترك العمل أكثر من مرة ولكنها كانت ترفض بحجة احتياجهم الشديد لهذه النقود البسيطة للمساعدة على العيش خاصة وأن عمله الجديد سوف يتطلب الإقامة بعيداً عن القرية، ولكن تحت إلحاح صابر وافقت الأم على ترك العمل. وسافر صابر إلى دمياط واستطاع خلال فترة وجيزة إثبات وجوده فى مجال مهنة دهانات الأثاث مما ساعد على زيادة راتبه، وبدأت أحوال الأسرة تتبدل حيث قام صابر بشراء أثاث جديد للمنزل وأجهزة كهربائية حديثة كما أنه قد قام بشراء بعض القطع الذهبية لأمه وشقيقاته. وبدأت الأسرة تشهد " بحبوحة " فى العيش بفضل عمل صابر واجتهاده. وفى هذه الأثناء حصلت إحدى شقيقات صابر على الثانوية العامة وبدأت فى الاستعداد لدخول الجامعة وكانت قد سبقتها شقيقة أخرى فى الحصول على دبلوم التجارة، وكانت سعادة صابر غامرة لأنهم يحققون حلمه وحلم أبيه وأمه إنهم ينجزون ما حالت

الظروف بين صابر وإمكانية تحقيقه. وكان صابر كلما شاهد شقيقاته يكبرن أمامه كان يشعر بالقلق والتوتر إنه حمل ثقيل يتطلب العمل ليلاً ونهاراً فقد يتقدم فى أى وقت شخص ما لطلب الزواج من إحدى شقيقاته خاصة وأنهن يتمتعن بقدر كبير من الجمال. كان صابر مقيماً فى دمياط ويذهب كل عدة أسابيع لقريته للاطمئنان على أمه وشقيقاته وإعطائهم حصيلة عمله عن طيب خاطر، وكان يشعر بسعادة غامرة كلما شاهد الرضا فى عيون أمه وشقيقاته، وفى إحدى هذه الأجازات حدث ما كان يقلق صابر ويوتره فقد تقدم أحد شباب القرية لخطبة إحدى شقيقاته ولإتمام الزفاف كان على صابر أن يوفر مبلغ كبير لتجهيز منزل الزوجية ولإنجاز هذه المهمة الثقيلة عرف صابر للمرة الأولى طريق " الدين " ولكنه كان سعيداً برسم الفرحة على وجه أمه وشقيقته وبعد الزفاف ظل صابر ما يقرب من عام يسدد فى ديونه. وقبل أن يخرج صابر من عثرته الأولى جاءت عثرته الثانية شاب جديد يتقدم لشقيقة أخرى.

ووجد صابر نفسه فى مأزق شديد ومن هنا نبعت فكرة الهجرة فعمله الحالى لا يسمح له بإنجاز المسئوليات الملقاة على كاهله، وبما أن صابر أحد أبناء قرية " ميت بدر حلاوة " تلك القرية التى هاجر أغلبية ابنائها إلى أوربا فقد كان حلم الهجرة إلى الشمال حلماً مشروعاً لأنه شاهد بنفسه كيف تتبدل أحوال هؤلاء الشباب المهاجرين وأسرهم، ولكن صابر كان على علم تام بأن ظروفه تتميز بخصوصية شديدة فهو المسئول الأول والأخير عن الأسرة والبنات فى سن خطرة ولابد من رعاية ورقابة صارمة، هذا إلى جانب كثرة أصدقاءه الذين هاجروا ونجحوا فى تحقيق حلم الثراء لكن هذا الحلم يتطلب شروطاً قاسية لعل أهمها هو توفير ما يتراوح بين (٥٠ – ٩٠) ألف جنيه مصرى لإنجاز حلم السفر إلى فرنسا وهو بالطبع لا يملك هذه المبالغ الضخمة. وعاد صابر إلى دمياط ولكن لم يكف عقله عن التفكير فى البحث عن حل لأزمته وفى أثناء انشغاله بعمله فى دمياط جاءت الفرصة، بعض الأصدقاء يستعدون للهجرة إلى أوربا (إيطاليا واليونان) عن طريق وسيط مصرى مقابل (٣٥) ألف جنيه لإيطاليا و(٢٥) ألف جنيه لليونان وتم إحياء حلم الهجرة مرة أخرى لدى صابر وبدأ يفكر فى كيفية تدبير المبلغ المطلوب بعد أن أتفق مع الوسيط على السفر إلى اليونان.

وقام صابر ببيع ذهب شقيقاته وأمه وعندما لم يتمكن من تدبير المبلغ قام ببيع بعض أثاث المنزل وبعد بيع كل ما يمكن بيعه كانت الحصيلة خمسة عشر ألف جنيه حاول صابر إقناع الوسيط بقبولها لكنه رفض فهو يريد المبلغ بالكامل، اضطر صابر إلى الاستدانة من أحد أصحاب العمل ممن كان يعمل لديهم فى دمياط وكان يعتبره ابناً له وقام صابر بتوقيع عدد من إيصالات الأمانة بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه. وقام صابر بدفع المبلغ كاملاً للوسيط وتبقى معه خمسة آلاف جنيه أعطى أمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لتدبير مصاريف البيت حتى يتمكن من إرسال نقود لهم بعد السفر وظلت معه الألفان من الجنيهات قام بتبديلها بدولارات لزوم مصاريف الرحلة، وبالفعل بدأ صابر الرحلة فى إبريل ٢٠٠٧ وبالقطع لم يكن وحيداً فى هذه الرحلة فقد كان معه ما يقرب من ثلاثون فرداً من محافظات مختلفة وكان معه بعض الأصدقاء ممن كانوا يعملون معه فى دمياط. وكانت نقطة التجمع على شاطئ المتوسط بالإسكندرية وعلى مركب بضائع صعد صابر وزملائه بصحبه الوسيط المصرى الذى تقابل مع خمسة وسطاء آخرين لم يستطع صابر معرفة جنسيتهم ولكنهم لم يكن بينهم من يجيد العربية وخلال الرحلة كانوا يقدمون لهم طعاماً بسيطاً عبارة عن خبز وبعض الجبن أو المعلبات المحفوظة من السردين وكانت المعاملة طيبة من قبل هؤلاء الوسطاء مع ملاحظة أنهم كانوا يحملون بعض قطع السلاح، وأثناء الرحلة رست المركب على شاطئ جزيرة " إراكليون " وصلتها المركب بعد عدة أيام ثم تحركت المركب بعد القيام بعمليات شحن وتفريغ حتى وصلت لشواطئ جزر " كيكلاديس " وهنا بدأ الوسيط المصرى يتحدث إلى صابر وزملائه أنهم أصبحوا على مقربة من السواحل اليونانية لكن هناك اتصالات تمت بين الوسطاء ووسطاء آخرين على السواحل يؤكدون أن هناك تشديدات أمنية من قبل حرس السواحل، وعندما اقترب المركب من السواحل اليونانية بدأت تحدث حركة غير عادية فوق سطح المركب فصعد صابر وزملائه فوجدوا هجوماً بوليسياً على المركب فقفز الجميع فى المياه ومنهم بالقطع صابر ولم يشعر صابر بأى شيء إلا وهو محجوز لدى السلطات اليونانية التى بدأت فى التحقيق معه لمدة ثلاثة أيام، وكان قد فقد متعلقاته حتى جواز سفره، وبعد عشرة أيام تم ترحيل صابر على متن طائرة مصرية بعد أن أصدرت

له السفارة وثيقة سفر وعند وصوله مطار القاهرة تم التحقيق معه بواسطة رجال مباحث أمن الدولة ثم تم الإفراج عنه بضمان أحد معارفه وعاد صابر إلى قريته وهو غير مصدق أنه قد نجا من الموت.

وبدأ رحلة جديدة لتسديد ديونه فقد قرر الرجل الشهم الذى كان يعمل لديه أن يقسط له المبلغ من حصيلة عمله خلال الأيام القادمة بعد أن كان شبح السجن يهدده، لكن الأمر الأخر الذى كان أكثر صعوبة بالنسبة لصابر هو فسخ خطيب شقيقته للخطبة لعدم قدرة الأسرة على الالتزام بمتطلبات الزواج، وبقاء شقيقته حبيسة المنزل محاطة بأحزانها هى وأمها وشقيقاتها الأخريات، ولم يجد صابر أمامه سوى مواساتهم ببعض الكلمات وتذكيرهن بالقسمة والنصيب وإرادة المولى عز وجل، وقد قرر صابر بعد رحلة الموت هذه عدم تكرار المحاولة حيث مات بداخله حلم الشمال الذى كاد يفقد حياته غرقاً فى مياه المتوسط بسببه.

رابعاً: مناقشة النتائج:

يمكن مناقشة نتائج الدراسة من خلال المحاور التالية:

١- الهجرة غير الشرعية بين عوامل الطرد وآليات الجذب:

إن عملية الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب، هى عملية ناتجة عن مجموعة من المتغيرات فى ظل ما يسمى بالعولمة، حيث أصبحت فرص الحياة غير متاحة فى الجنوب والشرق وبالتالى أصبحت الهجرة أو حلم الشمال هو البديل المتاح للأفراد فى هذه المجتمعات، على الرغم مما تشتمل عليه من مخاطر قد تؤدى إلى فقد المهاجر لحياته، وعلى الرغم من تداخل عدة عوامل كدافع للهجرة إلا أن العامل الاقتصادى دائماً ما يأتى فى المقدمة. وبالنسبة للحالة المصرية يمكننا التأكيد على أن أهم عوامل الطرد تتمثل فى فشل الدولة فى توفير فرص عمل للشباب. ففى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى وفقاً لتعليمات صندوق النقد الدولى بدأت مصر فى تطبيق آليات السوق والخصخصة وهو ما أدى إلى تزايد نسبة البطالة حيث تم بيع الأصول الإنتاجية المملوكة للدولة وبالتالى فقد الكثير من العمال وظائفهم. هذا إلى جانب تخلى الدولة عن

مسئولياتها فى تعيين الخرجين أدى إلى اتساع نطاق العاطلين عن العمل من ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة. وإذا كان القطاع الخاص هو البديل فى ظل هذه السياسات فإنه قد عجز عن توفير فرص عمل مناسبة تستوعب القوى البشرية المتزايدة هذا إلى جانب فشل المشروعات الصغيرة فمشروع الصندوق الاجتماعى للتنمية يضع عراقيل كبيرة أمام الشباب وإذا نجح الشاب فى الحصول على قرض يجد نفسه متعثراً فى السداد نتيجة لعدم استقرار السوق المصرى وبالتالى تحيط به المشكلات التى قد تدفعه إلى فقدان المشروع ويكون مهدداً بعد ذلك بالسجن لعجزه عن السداد.

أما بالنسبة لعوامل الجذب فيأتى فى المقدمة الاستقرار الاقتصادى والسياسى فى دول الشمال، حيث ارتفاع مستوى الدخل والمعيشة، وإزالة الحواجز بين الدول نتيجة سيادة سياسات العولمة التى تشجع على الانفتاح الاقتصادى وهو ما يتطلب نقل المنتجات والمعلومات والخدمات بين الدول وهو ما يسهل عملية السفر أو الهجرة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، هذا إلى جانب اتساع نطاق القطاع غير الرسمى فى دول الشمال شجع على جذب الايدى العاملة الرخيصة من دول الجنوب، بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية التى يكونها المهاجرين من دول الجنوب إلى دول الشمال، تساعد فى استيعاب وتكيف المهاجرين الجدد، حيث يتوفر لهم الإقامة والمعيشة وفرص العمل. وبالطبع تلعب وسائل الاتصالات الحديثة دوراً فى جذب المهاجرين من دول الجنوب من خلال ما تبثه من مادة إعلامية تبرز مدى رفاهية مجتمعات الشمال وهو ما يساعد على تضخيم الحلم وقبول المخاطرة.

٢- الهجرة غير الشرعية والتحولات الاقتصادية فى القرية المصرية:

لقد أدت الهجرة الجماعية غير الشرعية إلى تغيرات كبيرة فى اقتصاديات القرية المصرية وخاصة فى القرى التى هاجر معظم شبابها. فإذا كانت الزراعة هى القطاع الرئيسى للعمل والإنتاج، فقد أُصيب هذا القطاع إصابات بالغة بسبب الهجرة، حيث تم هجر الأرض الزراعية نتيجة غياب القوى البشرية القادرة على زراعتها، وبالتالى تم تبويرها، ثم تجريفها، ثم البناء عليها. فالمهاجرين يرسلون إلى أسرهم النقود التى تساعدهم على المعيشة

أولا ثم الاستثمار ثانياً وبما أن اقتصاديات السوق تتم وفق قانون العرض والطلب فإن الأرض الزراعية المحدودة فى نطاق القرية المصرية، والتى تفتتت بفعل عوامل عديدة أصبحت هى الوعاء الحقيقى للاستثمار من قبل المهاجرين وأسرهم، وأدى ذلك إلى ارتفاع جنونى فى الأسعار نظراً لأن الطلب يفوق العرض، واختفت بالتالى الأرض الزراعية التى كانت تشكل فى الماضى القطاع الرئيسى للإنتاج داخل القرية المصرية، وحلت محلها المبانى التى تستوعب مشروعات جديدة تماماً على القرية المصرية وهى بالطبع مشروعات خدمية استهلاكية، حيث انتشرت مشروعات السوبر ماركت وبيع الملابس والأجهزة المنزلية ومراكز الاتصالات والصالات الرياضية وصالات ألعاب التسلية وأندية تكنولوجيا المعلومات وغيرها. وهذا القطاع يتم الاستثمار فيه إما من قبل أسر المهاجرين أو من المهاجرين أنفسهم بعد العودة، وكثيراً ما تفشل هذه المشاريع ويعود المهاجر مرة أخرى إلى حيث كانت هجرته.

٣- الهجرة غير الشرعية والتحولات الاجتماعية فى القرية المصرية:

لقد أدت الهجرة غير الشرعية إلى تحولات كبيرة فى البنية الاجتماعية والطبقية للقرية المصرية، حيث تراجعت بقوة مكانة العائلات صاحبة النفوذ التقليدى والتى كانت تكتسب مكانتها ونفوذها بفعل امتلاكها للأرض الزراعية. وبما أن الأرض قد تفتتت وهجرت وتم تبويرها وتجريفها فقد فقدت هذه العائلات وسيلة تميزها. وفى المقابل صعدت قوى اجتماعية وطبقية جديدة بدأت فى فرض نفوذها نتيجة لامتلاكها حصيلة أموال الهجرة التى سمحت لها بشراء الأرض والبناء عليها سواء مشروعات استهلاكية أو سكن ترفى حيث العمارات والفيلات والقصور إلى جانب السيارات الفارهة التى يتباهى بها هؤلاء ويعتبرونها وسيلتهم لاحتلال أعلى السلم الاجتماعى والطبقى للقرية الآن.

٤- الهجرة غير الشرعية وتغير منظومة القيم فى القرية المصرية:

لقد أدت الهجرة غير الشرعية إلى اختلال منظومة القيم التقليدية داخل القرية المصرية. فإذا كانت ثورة الاتصالات والمعلومات فى ظل السموات المفتوحة قد أدت إلى

عولمة الثقافة. فإن تأثير تلك الثورة على منظومة القيم كان أكبر فى المدن والمراكز الحضرية من القرى الريفية التى ظلت متماسكة قيمياً إلى حد كبير، وكان ذلك التغير يسير بخطى بطيئة نسبياً. لكن مع انتشار الهجرة غير الشرعية فى السنوات القليلة الماضية، وهجرة شباب قرى بأكملها إلى أوربا أدى الى تغير حاد فى منظومة القيم، فقد تراجعت قيمة الرجولة وأصبحت تقاس بما يمتلكه الشخص من مال وتراجعت كذلك قيم الزواج التقليدية والتى كانت تستند إلى الدين والأخلاق والأسرة الكريمة (الحسب والنسب)، وأصبحت قيم الزواج تتمثل فى امتلاك الشخص للأموال التى تؤهله لشراء الذهب وإعداد المسكن الفاخر والأثاث الحديث والسيارة الفارهة والمدخرات البنكية، تلك الأشياء التى لا يقدر عليها إلا المهاجرين. وتراجعت أيضاً قيمة العلم والتعليم فبعد أن كان التعليم وسيلة من وسائل الحراك الاجتماعى الصاعد تحول ليصبح وسيلة للحراك الاجتماعى الهابط نتيجة لأن المتعلم يفقد سنوات طويلة من عمره كان يمكنه استثمارها فى الهجرة والعمل. كذلك تراجعت قيم الولاء والانتماء ولعل تخلف الشخص عن أداء الخدمة الوطنية يعد أحد أهم المؤشرات فى هذا السياق، حيث انتشرت عملية التهرب من أداء الخدمة العسكرية بين غالبية المهاجرين غير الشرعيين. وبالطبع انتشرت قيم الاستهلاك الترفى فى مقابل انحسار قيم الإنتاج. وطغت القيم المادية على ما عداها من قيم غير مادية إنسانية وثقافية وروحية، وعلى حد تعبير "دوركايم " فقد أصيب المجتمع بحالة من الأنومى الاجتماعية أو فقدان المعايير.

٥- الهجرة غير الشرعية وتفريغ القرية المصرية من طاقاتها الشابة المنتجة:

لقد أدت الهجرة غير الشرعية إلى هجر الشباب للأرض الزراعية القطاع الرئيسى للعمل فى الريف المصرى، وهو ما نتج عنه تبوير الأرض وتجريفها ثم البناء عليها بواسطة أموال المهاجرين وبالتالى ضاعت وسيلة الإنتاج الرئيسية التى يمكن أن تستوعب قوى بشرية جديدة وأصبح على الشباب الجديد البحث عن فرص عمل خارج نطاق القرية. فمن لم يستطع تحقيق حلم الهجرة للشمال، يضطر إلى الانتقال خارج نطاق قريته للبحث عن فرصة عمل لعدم وجود مشروعات إنتاجية بديلة للأرض الزراعية التى تآكلت. وبذلك تفرغ القرية

من طاقاتها الشابة المنتجة إما لصالح مواقع إنتاجية خارج القرية أو لصالح عملية هجرة جديدة خارج حدود الوطن، فتلك هى البدائل المتاحة أمام هؤلاء الشباب. وبما أن أوضاع العمل داخل حدود الوطن متشابهة وعائداتها غالباً ما تكون ضعيفة للغاية، وبما أن الشباب سوف يترك موطنه الأصلى ويبعد عن أسرته فغالباً ما يفضل الهجرة الخارجية حتى لو كانت غير شرعية وحتى لو كان من الممكن أن يدفع حياته ثمناً لها.

٦- الهجرة غير الشرعية وانتشار جماعات تهريب البشر المنظمة:

إن ازدياد الطلب على الهجرة غير الشرعية من قبل الشباب فى مجتمعات الجنوب أدى إلى ظهور سوق رائجة لتجارة وتهريب البشر وصلت عائداتها السنوية إلى ما يقرب من ١٥ مليار دولار. وفى البداية كان المهربين يعملون بطريقة فردية حيث يقوم شخص من دول الإرسال يكون قد استقر فى بلد الاستقبال فترة طويلة وخبر ظروف المجتمع ويتولى عملية التهريب من خلال الاتفاق مع المهاجرين من موطنه الأصلى لتسهيل عملية الهجرة مقابل مبلغ من المال. وهذه البداية كانت بالطبع لا تسمح بتهريب عدد كبير من المهاجرين. لكن مع مرور الوقت بدأ المهربين يعملون بطريقة جماعية وهو ما أدى إلى تهريب عدد كبير جداً من المهاجرين غير الشرعيين. فالطريقة الجماعية المنظمة لتهريب البشر تشبه إلى حد كبير عمليات تهريب المخدرات ويشترك فى عمليات التهريب عدد كبير من الأشخاص سواء فى دول الإرسال أو دول الاستقبال وبالطبع هناك أدوار محددة يقومون بها، فهناك قائد العملية مهمته الأساسية التخطيط للعملية ويكون غالباً من دولة الاستقبال وقد يكون صاحب نفوذ أو رجل أعمال وصاحب مشروعات اقتصادية فى القطاع غير الرسمى. ثم هناك القائم بالتجنيد وهو غالباً من دولة الإرسال يعلم لغة المهاجرين وأحوالهم المعيشية وهو الذى يأخذ منهم المبالغ المبدئية لعملية التهريب. ثم هناك الناقل الذى يقوم بالنقل أو المساعدة فى عملية النقل طوال الرحلة وقد يكون هناك أكثر من ناقل خلال الرحلة وغالباً ما يكون الناقل من دولة الاستقبال أو دولة الترانزيت. وهناك أيضاً الكشافة وتكون مسئوليتهم توفير معلومات عن أماكن التفتيش من قبل حرس السواحل وهم غالباً ما يكونون من دول الاستقبال وهناك

ملاك المساكن والفنادق الذين يوفرون سبل المعيشة للمهاجرين خلال الرحلة والتنقل من دولة إلى أخرى حتى الوصول للمحطة النهائية دولة الاستقبال. وهناك بعض الأشخاص المسلحين مهمتهم استخدام العنف للحفاظ على أعمال التهريب وقد يستخدمون هذه الأسلحة فى مواجهة البوليس وحرس الحدود، ثم يظهر بعض رجال الأمن والبوليس وضباط البحرية والموظفين الفاسدين فى السفارات والقنصليات الذين يستطيعون توفير كروت الإقامة المؤقتة ويغمضون عيونهم بعد تسلمهم للرشاوى لتمرير المهاجرين غير الشرعيين. إذن فعملية الهجرة غير الشرعية أصبحت عملية منظمة تتم من خلالها توزيع الأدوار المختلفة لإنجاح عملية التهريب التى أصبحت تجارة دولية تحميها المافيا العالمية.

٧- تيارات الهجرة غير الشرعية واتجاهاتها:

إن تيارات الهجرة غير الشرعية دائماً ما تأتى من دول الجنوب الفقيرة إلى دول الشمال الغنية ومن دول الشرق الاشتراكى – بعد انهيار الإتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الشرقية – إلى دول الغرب الرأسمالى وبالنسبة للحالة المصرية فقد تميزت بخصوصية فى تيارات الهجرة المتجهة إلى الشمال حيث اتجهت بصفة أساسية إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط فى الشمال، وجاءت إيطاليا فى المقدمة ثم تبعتها اليونان ثم فرنسا واسبانيا. وكانت هناك طرق مختلفة فى عملية الانتقال حيث أن غالبية طرق التهريب بدأت بالسير براً عبر ليبيا ثم توجهت بحراً إلى إيطاليا مروراً ببعض الجزر فى المتوسط مثل مالطا. وهناك من اتجه إلى الإسكندرية ثم سار بحراً إلى اليونان مروراً ببعض الجزر فى المتوسط. وهناك أيضاً من اتجه براً إلى ليبيا ثم غادر بحراً إلى اليونان ماراً ببعض جزر المتوسط. وهناك بعض الرحلات التى تبدأ جواً إلى المغرب ثم بحراً إلى اسبانيا ثم براً إلى فرنسا. وهناك من يسير براً إلى الأردن ثم براً إلى سوريا ثم بحراً إلى قبرص ثم بحراً إلى اليونان ويلاحظ على تيارات الهجرة واتجاهاتها أنها غالباً ما تفضل الطرق البحرية ويرجع ذلك إلى طول السواحل فى دول الشمال وضعف الرقابة والحراسة مما يسهل عمليات التهريب والدخول.

٨- الهجرة غير الشرعية بين أساليب المواجهة والأساليب المضادة:

لقد أدت أحداث ١١ سبتمبر وتفجيرات لندن ومدريد إلى انتباه الحكومات فى دول الشمال لظاهرة الهجرة غير الشرعية، لدرجة أصبحت هذه الظاهرة أحد الاهتمامات الموجودة على الأجندة السياسية لهذه الحكومات، وسعت هذه الدول إلى مواجهة هذه الظاهرة بمجموعة من الإجراءات للحد منها، وكانت أهم هذه الإجراءات تتمثل فى تطوير الحدود بالوسائل الإلكترونية الحديثة وتشديد الرقابة على المطارات والسواحل ووضع أعداد كبيرة من رجال البوليس لمنع دخول المهاجرين غير الشرعيين. ومن إجراءات المواجهة أيضاً توسيع نطاق عمليات الاعتقال والنفى أما الإجراء الأكثر انتشاراً فهو إحباط العمالة غير الشرعية عن طريق منعهم من الوصول إلى أسواق العمل وهو ما يدفعهم للهروب من هذه الدول ومحاولة البحث عن حظوظهم فى دول أخرى، هذا إلى جانب محاولة التضييق عليهم بمنع الخدمات العامة عنهم. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الإجراءات كانت محدودة الفاعلية فى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد يرجع ذلك إلى الإجراءات المضادة التى اتخذها المهاجر غير الشرعى وجماعات التهريب وأصحاب المصالح الاقتصادية فى القطاع غير الرسمى فى دول الاستقبال، حيث انتشرت شركات ومنظمات التهريب التى تساعد فى وصول المهاجرين وإقامتهم فى دول الشمال وانتشار الأسواق غير الشرعية فى مجالات العمل والسكن وتزوير الوثائق الرسمية. ويشكل المهاجرين شبكات اجتماعية من أقاربهم ومعارفهم يساعدونهم فى الاختفاء ويوفرون لهم السكن والمأوى والعمل. وإعدام الوثائق الدالة على جنسياتهم الأصلية حتى يصعب التعرف عليهم. وإذا كانت هذه الإجراءات التى اتخذتها دول الاستقبال للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد قوبلت بإجراءات مضادة من قبل المهاجرين وجماعات التهريب فما هو دور الحكومات فى دول الإرسال للحد من هذه الظاهرة. لقد عجزت دول الإرسال ومنها مصر من اتخاذ أى إجراءات للحد من الظاهرة ذلك لأن معظم الحلول المقترحة للحد من الظاهرة تتطلب مسئوليات كبيرة يجب أن تتحملها حكومات هذه الدول وهى بالطبع عاجزة عن تحمل هذه المسئوليات، فأبسط حقوق المواطنة هى توفير فرص عمل وسبل عيش كريمة لهؤلاء الشباب. وهذا بالطبع يفوق طاقات وإمكانيات تلك الحكومات

ولعل أطرف إجراء تم من قبل الدولة المصرية هى إصدار فتوى شرعية من قبل المؤسسة الدينية الرسمية تعتبر من مات غرقاً أثناء رحلة هجرة غير شرعية ليس شهيداً لأنه غرق نتيجة الطمع والجشع.

خاتمة:

أدى تطبيق سياسات العولمة الاقتصادية من قبل حكومات دول الجنوب – ومنها مصر – إلى تدهور الأحوال المعيشية لغالبية السكان للحد الذى أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر الانتحارى. وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد البدائل المتاحة أمام المواطنين فى ظل غياب دور الدولة وتخليها عن مسئولياتها تجاه مواطنيها. ومن بين ما تخلت عنه هو توفير فرص العمل أمام القادرين عليه، على الرغم من أن الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان والتى وقعت مصر عليها منذ أكثر من نصف قرن تؤكد على أن توفير فرص العمل من قبل الدولة حق من حقوق الإنسان ولكن هذه الحقوق لا سبيل لتحقيقها على أرض الواقع. إن استمرار سياسات العولمة سوف يكرس ويعمق من استمرارية الظاهرة، حيث أصبح حلم الشمال بديلاً للواقع المأزوم فى دول الجنوب. وليس أمام الشباب إلا أن يسعى لتحقيق هذا الحلم أو الموت غرقاً فيتخلص بذلك من كافة مشكلاته.

هوامش الدراسة

(١) Broders .D and Engbersen.G , The Fight Illegal Migration , American Behavioral Scientist , Vol 50 , N 12 , August 2007 , P. 1592 .

(٢) Antonopoulos . G and Winterdyk . J , The Smuggling of Migrants in Greece , European Journal of Griminology , Vol 3 , (4) , 2006 , P. 439 .

(٣) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، هجرة شباب مصر .. فرار إلى المجهول ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، ص ص٤-٥ .

(٤) Edmunds. J , Migration Studies : New Directions ?, Ethnicities , Vol 6 , (4) , 2006 , P. 557 .

(٥) Ibid , p. 555 .

(٦) Turner. B , The Enclave society , European Journal of socialTheory , 10 (2) , 2007 , P. 288 .

(٧) أمانى مسعود ، الأبعاد السياسية لظاهرة عودة العمالة المصرية ، ضمن أعمال المؤتمر السنوى الأول للباحثين الشباب القاهرة ١٧ – ١٩ أكتوبر ١٩٩٣ ، التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢ – ١٩٩٢ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، محمد صفى الدين خربوش (محرراً) ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٥٩٩ .

(٨) سمير نعيم ، المنهج العلمى فى البحوث الاجتماعية ، مكتبة سعيد رأفت ، ط ٤ ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١١٦ .

(١٠) سيدة إبراهيم سعد ، اجتماعيات السكان ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥٢ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ١٧ .

(١٢) المصدر نفسه ، ص ص ١٨ – ١٩ .

(١٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٩ .

(١٤) Antonopoulos . G and winterdyk . J , op.cit , P. 441 .

(١٥) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، مصدر سابق ، ص ٤ .

(*) لقد أكدت لنا إحدى حالات الدراسة أن المهاجر غير الشرعى إلى فرنسا يتمتع بكل حقوق المواطنة على الرغم من أنه ليس لديه أوراق إقامة فالمهاجر غير الشرعى له الحق فى الرعاية الصحية له ولإفراد أسرته من قبل الدولة والمراكز الصحية التطوعية ، وله الحق فى الزواج وإثبات عقد الزواج بمقر البلدية التابع له ، وله الحق فى التسجيل الدراسى بمختلف المراحل الدراسية له ولأفراد أسرته ، وله الحق فى المساعدات الاجتماعية لأطفاله ، وله الحق فى حماية ورعاية أطفاله وحراستهم ، وله الحق فى الحصول على تعويض عن أى إصابة عمل وله الحق فى الحصول على أجره وتقاضيه حقوقه عن أى عمل قام بتأديته ، وله الحق فى الحصول على مسكن من خلال مراكز الإيواء الحكومية وشبه الحكومية ، وله الحق فى الحصول على المساعدة القضائية التى تمنح من قبل الدولة حال تعرضه ودخوله طرف فى نزاع قضائى ، وله الحق فى شراء العقارات وتأسيس الشركات والمشروعات ، وله الحق فى الحصول على مساعدات مالية له ولأفراد أسرته ، وله الحق فى فتح حساب بنكى ، وله الحق فى الحصول على تخفيضات أثناء استخدامه المواصلات العامة ، وله الحق فى التأسيس والاشتراك فى

الجمعيات والنقابات ، وله الحق فى الاتصال بصديق ومحامى ومترجم وطبيب أثناء تعرضه لتفتيش مسكنه أو بقسم الشرطة ، وله الحق فى التسجيل بمركز الضرائب التابع له وقد أمدتنا الحالة بمجلة يصدرها المصريين فى فرنسا مثبت بها كل ما سبق، أنظر: جبريل محفوظ سباق، قضايا مهجرية .. بدون أوراق إقامة .. ولكن ليس بدون حقوق ، مجلة المستقبل المصرى، العدد الثانى، باريس ، ديسمبر/ يناير ٢٠٠٦ ، ص٥٣ .

(١٦) صلاح الدين حافظ ، حروب الجوع .. ومؤامرة الغرب الكبرى ! ، الأهرام ، العدد ٤٤٣٢٦ ، السنة ١٣٢ ، ١٦ – ٤ – ٢٠٠٨ ، ص ١١ .

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) المصدر نفسه .

(١٩) Edmunds . G , op.cit , P. 555 .

(٢٠) Turner.B , op.cit , P. 295 .

(٢١) Broders . D and Angbersen . G, op.cit ,P P. 1599-1603 .

(٢٢) Turner .B , op.cit , P. 295 .

(٢٣) Edmunds .J , op.cit , P. 557 .

(٢٤) Antonopoulos . G and winterdyk . J , op.cit , P. 444 .

(٢٥) سعاد طنطاوى ، مافيا الهجرة غير الشرعية دخلها ١٥ مليار دولار سنوياً ، الأهرام ، العدد ٤٤٣٢٣ ، السنة ١٣٢ ، ٢٠٠٨/٤/١٣ ، ص ٣٢ .

(٢٦) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، مصدر سابق ، ص ٧ .

حدود الحركات الاجتماعية في مصر (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

بقلم الدكتور حسنين كشك(*)

١- مقدمة حول الموضوع وأهم التساؤلات:

شهدت السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٩) احتجاجات عديدة؛ عمالية وفلاحية ومهنية، وغيرها من الاحتجاجات العامة التي حدثت ضد غزو العراق ولبنان، وغزة، أو ضد تلوث البيئة بإنشاء مصنع أجريوم بمدينة دمياط، وغيرها من احتجاجات (الدويقة؛ وقلعة الكبش....الخ). وهي احتجاجات ضد الثمار المرة للسياسة النيوليبرالية التي تنتهجها سلطة الدولة منذ منتصف السبعينات، والتي وصلت إلي ذروتها خلال العقد الأخير. وهي أيضاً احتجاجات ضد دكتاتورية سلطة رأس المال.

وتأتي تلك الاحتجاجات في سياق التحركات الجماهيرية التلقائية (تحركات شعبية؛ عمالية وطلابية علي نحو خاص) التي بدأت في أعقاب هزيمة النظام عام ١٩٦٧، وبلغت ذروتها في انتفاضة يناير ١٩٧٧. كما تأتي في سياق نشأة تنظيمات الحلقة الثالثة من حلقات الحركة الشيوعية المصرية، التي قادت ونظمت إلي هذا الحد أو ذاك عدداً من الإضرابات والاعتصامات العمالية، بالإضافة إلي محاولات في قيادة وتنظيم الحركة الطلابية، وفي قيادة وتنظيم المثقفين والكتاب والأدباء. كل ذلك، إلي هذا الحد أو ذاك، لأن تلك التنظيمات كانت تعاني من هيمنة الانحراف البرجوازي الصغير في السياسة والتنظيم، فضلاً عن سيطرة الانحراف اليميني علي قسم من أقسام تلك الحركة. كما تأتي الاحتجاجات في سياق كفاح ديمقراطي ضد ديكتاتورية صارمة لسلطة رأس المال، تستخدم ترسانة من القوانين القديمة والجديدة المعادية للحريات، وتستخدم كل أشكال القمع غير المباشر، فضلاً عن استخدام السجون والمعتقلات و"الضرب في المليان" إذا لزم الأمر. ولم يتوقف هذا الكفاح الديمقراطي

(*) خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

برغم العثرات والتراجعات متعددة الأسباب. كما تأتي تلك الاحتجاجات أخيراً، في سياق صعود الإسلام السياسي الأصولي والسلفى منذ منتصف السبعينات، مدعوماً من سلطة الدولة بهدف إقصاء وعزل اليسار الشيوعي والقومي. ليبسط الأصوليين والسلفيون سيطرتهم علي احتجاجات الطلاب وهيئات التدريس والنقابات المهنية. ويحققون نجاحات ملموسة في الانتخابات المحلية والبرلمانية.

ولقد اقترن بحدوث وتواتر حدوث تلك الاحتجاجات، محاولات كثيرة من قبل الباحثين والكتاب الذين يميلون إلي فهم وتفسير تلك الاحتجاجات، في إطار وجود حركات اجتماعية (عمالية وفلاحية ومهنية، بيئية ونسوية ومدافعة عن حقوق الإنسان....)، ولقد انطوي ذلك الميل، من بين ما ينطوي، علي ما يسميه تشارلس تلي Charles Tilly بالميل لتسمية كل شيء "بالحركة" بداية من الولع المؤقت بالأشياء وحتى جماعات المصالح الراسخة (تلي، ٢٠٠٥، ص ٢٨). في حين يميل بعض آخر إلي تبني فكرة غياب الحركات الاجتماعية بسبب غياب شروط وجودها واستمرارها.

وتناقش الورقة الحالية الواقع الفعلي للحركات الاجتماعية في مصر، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩). وتحاول الإجابة علي التساؤلات التالية: ماذا نقصد بالحركة الاجتماعية، بمعني ما هي العناصر التي تكوِّنها والتي بدونها يصعب الحديث عن وجودها؟ وهل لدينا حركات اجتماعية، وما هي حدود هذه الحركات الاجتماعية في حال وجودها، بمعني ما هو المدي الذي تذهب إليه تلك الحركات في الواقع المتغير للصراع الاقتصادي والسياسي والثقافي؟ وما هي العوامل التي تعزز وجود أو عدم وجود، وقوة أو ضعف الحركات الاجتماعية في مصر؟

٢- تعريف المفاهيم:

نستخدم في مناقشتنا لموضوع "حدود الحركات الاجتماعية في مصر" عدداً من المفاهيم، مثل الوعي والتلقائية، والصراع الطبقي، والحركات الاجتماعية، والمجتمع المدني. ونقدم فيما يلي تعريف للمفهومين الأخيرين نظرا لما يقترن بهما من التباس وغموض ولأنهما المفهومين الرئيسيين في مناقشتنا لموضوعنا.

أ- الحركة الاجتماعية:

يشير مفهوم الحركة الاجتماعية إلي "الجهد الملموس والمستمر، الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة، من أجل الوصول إلي هدف أو مجموعة أهداف مشتركة. ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم" (محمد عاطف غيث، ١٩٩٦، ص ٣٢٨)، ويضيف جوردون مارشال إلي هذا التعريف، القول بأن أهداف الحركة الاجتماعية قد تكون ثورية أو إصلاحية. وأن الحركات الاجتماعية هي تنظيمات رسمية (جوردون مارشال، ٢٠٠٢، ص ص ٦٣٣-٦٣٤).

والحركات الاجتماعية لدي بلومر H. Blumer هي مشروعات جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، وتستند إلي إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نسق جديد. وهي تحتاج إلي نموذج معين للتنظيم، كما تستند إلي عادات وتقاليد ومجموعة من قيم وأدوار (محمد عاطف غيث، ١٩٩٦، ص ٣٢٨).

ويعرف آلان سكوت A . Scott ١٩٩٠ الحركة الاجتماعية باعتبارها فاعل جماعي ينشأ عن أفراد يعون أن لهم مصالح مشتركة، ويدركون هوية خاصة لهم، هي جزء مهم من هوية عامة، ويمتلكون تعبئة جماهيرية (أو بمقدورهم التهديد بها)، وهي المصدر الذي تنشأ عنه شرعيتهم الاجتماعية، ومن ثم القوة التي يمتلكونها، وهذا ما يميزهم عن الأحزاب السياسية وينشغلون أساساً بتغيير أو حماية المجتمع، أو بالموقع النسبي لجماعتهم فيه، وهذا ما يميزهم عن جمعيات المتطوعين والنوادي. والحركة الاجتماعية هي معالجة مبنية علي الوعي الذاتي للرموز وتحدّي للقيم المتمترسة (عزه خليل، ٢٠٠٦، ص ٢٨).

ويعرف آلان تورين الحركة الاجتماعية علي أنها سلوك جماعي منظم لفاعل طبقي يناضل ضد عدوه الطبقي من أجل الهيمنة الاجتماعية علي التاريخية (وهي القدرة المتنامية للفاعلين الاجتماعيين أو المجموعات الاجتماعية المتنازعة علي الهيمنة والموارد، وهي تدخل في نطاق اكتساب المعلومات أيضا (عزه خليل، ٢٠٠٦، ص ٢٨).

ويستخدم تلي مفهوم الحركات الاجتماعية باعتبارها "تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مختلفة المصالح"- علي حد تعبير صحيفة هراري دايلي نيوز في ديسمبر ٢٠٠٢-، وهو

الأمر الذي لم يكن له وجود في أي مكان في العالم قبل ثلاثة قرون خلت، بالرغم من وجود هبات شعبية من نوع أو آخر، في جميع أنحاء العالم عبر آلاف السنين، وحيث أنه في أواخر القرن الثامن عشر، بدأ الناس في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية عملية الابتكار المقدَّر لظاهرة سياسية جديدة، هي الحركات الاجتماعية. ويتعامل تلي وآخرون مع الحركات الاجتماعية كشكل متمايز من السياسة التنازعية، ويقصد بالتنازعية أن الحركات الاجتماعية تتضمن تحركاً جماعياً لإملاء المطالب، التي إذا تحققت، فإنها تتصارع مع مصالح طرف آخر، في حين يقصد بالسياسة أن الحكومات أياً كان نوعها تكون ماثلة بشكل ما في إملاء المطالب، سواء كأصحاب مطالب، أو مستهدفين بالمطالب، أو حلفاء للمستهدفين بالمطالب، أو مراقبين للنزاع (تلي، ٢٠٠٥، ص ٣٦).

ويستخلص تلي من دراسته المسحية للحركات الاجتماعية في الغرب بعد عام ١٧٥٠ وحتى دخول القرن الواحد والعشرين، أنها قد انبعثت عن توليفة ابتكارية تسلسلية قوامها العناصر الثلاثة التالية:

١- مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية، علي سلطات مستهدفة، ويطلق هذا العنصر مسمَّي الحملة Campaign.

٢- توظيف توليفات من بين أشكال العمل السياسي التالية: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبة، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات في الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية. ويطلق تلي علي هذه المجموعة المتكاملة المتغيرة من التحركات مسمَّي ذخيرة repertoire الحركة الاجتماعية.

٣- تجسيد المشاركون لجملة من الصفات العامة الموحدة، هي الجدارة، والوحدة، والزخم العددي، والالتزام. ويسميها تلي بعروض الوقفة[1] (تلي، ٢٠٠٥، ص ص ٣٧-٣٨).

---

[1] - وتعني **الجدارة** وفق تلي تصرف بوقار، ملبس مهندم، حضور رجال الدين والوجهاء والأمهات مع أطفالهن. وتعني **الوحدة** شارات متماثلة، أو وضع عُصابات موحدة علي الرأس، أو لافتات، أو أزياء موحدة، السير في صفوف، غناء وترانيم. وتعني صفة **العدد** أعداد المشاركين، الحاضرين، الموقعين علي التماس، رسائل من المساندين، ملء الشوارع. ويعني **الالتزام** تحدَّي ظروف الطقس

وتتفق محاولات التعريف السابقة للحركة الاجتماعية علي أنها توليفة من العناصر التالية: جهد أو فعل جماعي – ملموس ومستمر – ومنظم – تبذله جماعة اجتماعية لها مصالح مشتركة – وتستند إلي عادات وتقاليد ومجموعة قيم وأدوار (الصفات الموحدة) – تهدف إلي إملاء مطالب أو أهداف مشتركة – وتسعي نحو تعديل أو تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم (تغيير أو إعادة إنتاج المجتمع)[٢] – وتستخدم توليفة من أشكال العمل السياسي (ذخيرة الحركة). ويمثل التعريف الذي قدمه تلي المحاولة الأكثر اكتمالاً وتعبيراً عن توليفة العناصر السابقة.

وينتقد تلي المشاركين والمراقبين والمحللين الذين يستحسنون حدثاً من أحداث العمل الجماعي الشعبي فيدعونه حركة اجتماعية سواء تضمنت أو لم تتضمن توليفة العناصر الثلاثة (الحملة، وذخيرة التحركات، وعروض الوقفة). وحتى في حالة الأحداث التي تفي أجزاؤها بالمعايير الثلاثة، غالباً ما تظهر ثلاثة أشكال من الخلط،التي تلحق الضرر بجهود وصف وتفسير كيفية عمل الحركات الاجتماعية فعلياً وهي:

١– مد مصطلح الحركة الاجتماعية بشكل فضفاض ليشمل جميع الأعمال الجماعية الشعبية ذات الصلة، أو التي تلقي استحسانهم فالنسويات علي سبيل المثال، يدمجن وبأثر رجعي النساء البطلات علي مدي قرون قبل عام ١٧٥٠ بالحركة النسائية. وكما تصبح أية مبادرة شعبية في أي مكان في صالح البيئة بالنسبة لنشطاء البيئة جزءاً من الحركة البيئية علي مستوي العالم.

٢– كذلك الخلط بين العمل الجماعي لحركة ما وبين المنظمات والشبكات التي تدعم أو تؤيد العمل، أو اعتبار المنظمات والشبكات مكوِّنة الحركة، مثل أن نميز الحركة البيئية بالناس، وليس بالحملات التي ينخرطون فيها.

السيئة، مشاركة واضحة من كبار السن والمعاقين، مقاومة القمع، التضحية الاستعراضية، تسديد الاشتراك و/أو التبرع بالمال. (تلي، ٢٠٠٥، ص ٣٦).

[2] – أي أن الحركة الاجتماعية قد تتصف بأنها ثورية أو إصلاحية أو رجعية، إنسانية أو معادية للإنسانية، وذلك وفق طبيعة البرنامج الذي تتبناه تلك الحركة، والطبيعة الاجتماعية لها.

٣- التعامل مع "الحركة" كفاعل أحادي فردي، الأمر الذي يطمس شيئين مهمين هما: أ- المراوغة التي لا تنقطع وإعادة تنظيم الصفوف الذي يستمر دائماً في إطار الحركات الاجتماعية، ب- التفاعل بين النشطاء والمساندين والمستهدفين والحلفاء والمنافسين والأعداء والجماهير التي تصنع النسيج المتغير للحركة الاجتماعية (تلي، ٢٠٠٥، ص ٤٢-٤٣).

٢- المجتمع المدني:

يشير جون جراي John Gray إلي أن معظم الدول الحديثة إن لم تكن كلها، تري أن المجتمع المدني هو النوع الوحيد من المجتمعات الذي يمكن فيه إعادة إنتاج رفاهية الحضارة الحديثة وقيمها، وهو الشكل الوحيد للمجتمع الذي يمكن أن تتعايش فيه تصورات الحياة الصالحة اللامتكافئة تعايشاً سلمياً. ويشير ثانياً إلي أن المجتمع المدني يقيِّد كلاً من الحكومة ورعاياها بحكم القانون. كما أن المجتمع المدني ثالثاً هو مؤسسة الملكية الخاصة أو الفردية، حيث تكون الملكية أداة تمكين قد تتَّفذ بها تصورات المنفعة المتنافسة وربما اللامتكافئة. وأخيراً، يجب ألا نربط المجتمع المدني برأسمالية السوق، فالملكية الخاصة أو الفردية قد تتحقق في مجموعة من الأشكال التي يكون كل منها من صنع القانون، وليست مؤسسة الشركة الرأسمالية سوي نوع من مؤسسة الملكية الخاصة أو الفردية التي يقوم عليها المجتمع المدني. وينتهي جون جراي إلي القول بأن كل محاولات نقض الحداثة في اتجاه المجتمع المدني- في النازية والشيوعية والأصولية- قد انتهت في كل مكان إلي الهمجية والفقر (جون جراي، ٢٠٠٥، ص ص ٤٨٠- ٤٨٤).

وتوجد في المجتمع المدني مؤسساته الأساسية؛ حكم القانون والمساواة أمام القانون، والملكية الخاصة والفردية، والحريات المدنية الخاصة بالارتباط الطوعي والعقيدة والسفر والتعبير (جون جراي، ٢٠٠٥، ص ٤٨٥).[3]

---

[3] - اخترت عامداً أن أبدأ بتعريف المجتمع المدني بمساهمة جون جراي، لأنه مفكر برجوازي، معادي للماركسية. فهو يزعم أن المجتمع المدني المزدهر والديناميكي والمتقدم كان موجوداً في روسيا في أواخر عهد القيصرية، حيث أخذ البلاشفة علي عاتقهم مهمة تدميره "(جون جراي، ٢٠٠٥، ص ٣٢١). وهو يزعم أن العمال، حتى باعتبارهم طبقة، يكونون أفضل حالاً من حيث

المجتمع المدني إذن، ووفقاً لجون جراي هو المجتمع البرجوازي، هو مجتمع الملكية الخاصة بكل صورها، طالما كانت من صنع القانون (البرجوازي بالطبع). وهو لا يستطيع إخفاء الايدولوجيا التي يروج لها، فالمجتمع المدني (البرجوازي) هو الشكل الوحيد للمجتمع الذي يمكن فيه إعادة إنتاج رفاهية الحضارة الحديثة وقيمها، والذي يمكن أن تتعايش فيه تصورات الحياة الصالحة اللامتكافئة تعايشاً سلمياً، ويخفي جون جراي تماماً دور الرأسمالية العالمية في أمريكا الشمالية وأوربا واليابان في نهب العالم، ولا سيما الجنوب، ودورها في الحرب علي أفغانستان والعراق. وتأييدها للاستعمار الاستيطاني الصهيوني، ولحروبه في لبنان وفلسطين. ويبدو أن هذه الأدوار هي رفاهية الحضارة الحديثة التي يتحدث عنها جون جراي. وهو يروج للفكرة القائلة بأن المجتمع المدني يقيد كلاً من الحكومة ورعاياها بحكم القانون. وهي فكرة تطمس التمايز الاقتصادي والسياسي والثقافي بين "الرعايا"، كما تطمس دور القانون في صيانة وإعادة إنتاج ذلك التمايز، وهي أيضاً فكرة تخفي الطبيعة الطبقية للحكومة التي تجسد وتحمي سيطرة رأس المال، من خلال الجيش والشرطة، و القوانين، والدين، والتعليم، والإعلام، والفن...الخ.

ونحن نتساءل مع كاتبي تقرير "منتدى مقاومة مومباى ٢٠٠٤" الذي انعقد بموازاة المنتدى الاجتماعي العالمي الذي أقيم بمدينة مومباى؛ لماذا تقوم الشركات متعددة الجنسيات (أو دولية النشاط)، والحكومات الامبريالية، ومؤسسات مثل البنك الدولي والأمم المتحدة ومؤسساتها بتقديم الأموال الطائلة للمنظمات غير الحكومية؟ حيث يذكر في أحد التقارير أن الأموال المقدمة للمنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) من البلدان الصناعية المتقدمة بلغت ٢,٣ بليون دولار عام ١٩٩٥، وذلك دون حساب الأموال المقدمة من الولايات المتحدة التي لو أضيفت لأصبح الرقم أكبر بكثير. وعلي حد قول أحد الكتاب "تكشف هذه الأموال الضخمة عن المقولة الزائفة القائلة بأن النمو السريع للمنظمات غير الحكومية يشكل ظاهرة اجتماعية.

الحرية في ظل المؤسسات الرأسمالية مما هم عليه في ظل المؤسسات البديلة" (يقصد المؤسسات التي ستنشأ في دول ما بعد الاشتراكية، وما بعد الشمولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي) (ص٢٣٩).

ويجيب تقرير "منتدى مقاومة مومباي ٢٠٠٤" علي السؤال السابق بأن الانتشار غير العادي للمنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) يخدم المصالح الامبريالية بطرق مختلفة وهي:

١- تعمل المنظمات غير الحكومية، ولاسيما العاملة في مجال الخدمات (الصحة، والتعليم، والغذاء، والتنمية الريفية)كحاجز بين الدولة والشعب، وكديكور ديمقراطي، وكمقاول خاص للدولة، فمن خلال دورها تتحلل الدولة من مسئوليتها في تقديم الخدمات الأساسية.

٢- يعمل موظفو المنظمات غير الحكومية من الأشخاص المحليين كشبكة محلية للنفوذ والتأثير السياسي تخدم استقرار النظام القائم (قد يكون لهؤلاء الأشخاص نفوذاً محلياً، وقد يكونوا أصحاب أصوات عالية، وساخطين ومعارضين للسلطات، ولهم تأثير جذاب).

٣- يساعد نشطاء المنظمات غير الحكومية ومؤيديها في إعادة توجيه نضالات الناس باتجاه التفاوض بدلاً من المجابهة والتحدي، وذلك لحماية الإطار الأساسي القائم. فالمنظمات غير الحكومية تضفي الروح البيروقراطية علي الحركات الشعبية، فهذه الحركات تعتمد علي الذات، وتفرز مواردها بنفسها، ويقودها ممثلون من بين الشعب. بينما الحركات التي تقودها المنظمات غير الحكومية، وتدعي تمثيلها للناس، يقودها موظفون يقومون بأنشطتهم مقابل ما تدفعه لهم وكالات التمويل، وليسوا مسئولين تجاه الناس ولا يحق للناس محاسبتهم (منتدى مقاومة مومباي ٢٠٠٤، ص ص ٥٦-٦١).

ويسلط الاقتباس السابق الضوء علي العلاقة بين المنظمات غير الحكومية (وبتعبير أوسع وفضفاض وملتبس المجتمع المدني) والحركات الاجتماعية، وهذا هو بيت القصيد.

ويتناقض التحليل الطبقي بشدة مع الأساس النظري لأصحاب مفهوم المجتمع المدني (والتي تجد تعبيرها فيما أصبح معروفاً ببعد الحداثة) في إدراك الظاهرة الاجتماعية، وبالتالي يختلفان بشدة في إدراك مضامين ممارسات الحركات الاجتماعية. علي سبيل المثال، يري التحليل الطبقي أن الغالبية الواسعة من النساء لديهن أساساً موضوعياً ومادياً لتوحيد حركتهن بالقطاعات الأخرى (ومنها بعض فئات المنبوذين كالداليت والآديفاس، والعمال وغيرهم) في إطار النضال ضد النظام الاجتماعي القائم، وأن تحرر النساء يرتبط (رغم تمايزه) بهذا

النضال الأوسع. وتعتبر ما بعد الحداثة هذه الرؤية "مختزلة وقاصرة" علي حد تعبير ميثاق المنتدى الاجتماعي العالمي. كما تضع بعد الحداثة الصراع الطبقي علي مستوي الصراعات الآخري كالنوع، والعرق، والقومية وغيرها. كما يؤكد إعلان "بوبال" للمنتدى الاجتماعي العالمي في الهند أبريل ٢٠٠٢ أن المنتدى يجب أن يكون مجالاً ليس فقط للعمال والفلاحين، والسكان الأصليين، والداليت والآديفاس، والنساء وقراصنة الكمبيوتر، والأقليات، والمهاجرين، والطلاب، والأكاديميين، والحرفيين، والفنانين، وغيرهم من المبدعين، وأصحاب المهن الأخرى في العالم، ولكن أيضاً يجب أن يكون مجالاً مفتوحا لوسائل الإعلام، ولرجال الأعمال والصناعيين المحليين، وأيضاً للبرلمانيين وللبيروقراطيين، وللقطاعات الأخرى المهتمة، سواء من داخل أو من خارج الدولة، أي السلطة السياسية (منتدى مقاومة مومباي ٢٠٠٤، ص ص ٦٢-٦٣١).

٣- حدود الحركات الاجتماعية في مصر:

حاولنا في القسم السابق (تعريف المفاهيم) الوصول إلي تعريف إجرائي لمفهوم الحركة الاجتماعية وقد تمثلت أبعاده ومؤشراته فيما يلي: جهد أو فعل جماعي، ملموس ومستمر ومنظم، تبذله جماعة اجتماعية لها مصالح مشتركة، وتستند إلي عادات وتقاليد ومجموعة قيم وأدوار (الصفات الموحدة)، وتهدف إلي إملاء مطالب، تسعي إلي تغيير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم، وتستخدم توليفة من العمل السياسي (ذخيرة الحركة).

فهل لدينا- الآن- حركات اجتماعية تتوفر فيها هذه التوليفة من الأبعاد والمؤشرات؟ ونحن نقصد بطبيعة الحالة بالحركات الاجتماعية كل من الحركة العمالية والحركة الفلاحية، وحركة المهنيين، والحركة النسائية، والحركة الطلابية، وحركة أنصار البيئة، وحركة مناهضة العولمة، وغير ذلك مما تعرفه المجتمعات من حركات اجتماعية كبري.

وتقتضي محاولة الإجابة علي هذا التساؤل الرجوع إلي تاريخ الصراع الطبقي. لقد استطاع العمال والطلبة تأسيس حركتين اجتماعيتين عمالية وطلابية في سياق النضال الوطني الديمقراطي خلال الفترة السابقة علي ثورة ١٩٥٢، تستحق كل منهما بجدارة وصف

الحركة الاجتماعية. وإذ توفرت في كل منهما معايير وأبعاد ومؤشرات الحركة الاجتماعية. فلدينا جهود جماعية مستمرة، ومنظمة، وبرنامج للتغيير، وقيادة وتوليفة من أشكال العمل السياسي: الإضراب والاعتصام والمظاهرة والمؤتمر وغيرها. وسوف تقتصر مناقشتنا للبرهنة علي ذلك علي الحركة العمالية كنموذج لتجسيد عناصر الحركة الاجتماعية، ويضيق المقام هنا لمناقشة واقع الحركات الاجتماعية الأخرى، وعلي نحو خاص، الحركة النسائية، وكانت حركة في طور التكوين، والحركة الفلاحية التي لم تكتسب أبعاد ومعايير الحركة، وكانت في أفضل الأحوال جنين حركة. وذلك بسبب شروط موضوعية (تبعثر الفلاحين في آلاف القرى، وتنوع وتعقد علاقات الفلاحين بكل من العمل المأجور وحيازة الأرض ووسائل الإنتاج الأخرى ...الخ)، وشروط ذاتية تتمثل في تدهور مستوياتهم التعليمية والثقافية، وغياب التنظيم النقابي الذي يوحد نضالهم الاقتصادي، وكذلك غياب التنظيم السياسي الذي يعبر عن مصالحهم وينظم حركتهم، كل ذلك في سياق عام استبدادي.

لقد تمكنت الحركة العمالية من التطور والارتقاء حتى كادت أن تنتزع الاتحاد العام لنقابات العمال المصرية، بعد أن ضمت اللجنة التحضيرية لهذا الاتحاد ٥٠% من النقابات الموجودة في ديسمبر ١٩٥١(٤١٠ نقابة يبلغ عدد أعضاؤها حوالي ٦٥ ألف عامل)، واستمرت الأرقام في التزايد في أواخر ديسمبر ١٩٥١ وأوائل يناير ١٩٥٢، وفي نفس الوقت اتجهت جهود اللجنة التحضيرية إلي تقوية النقابات الفردية وتشكيل اتحادات علي مستوي الصناعات، وتوسيع عضوية اللجنة التحضيرية. وفي كل أسبوع كان يزداد عدد النقابات التي تعلن ارتباطها باللجنة التحضيرية، حتي تم الإعلان عن مؤتمر تأسيس لاتحاد عام لنقابات عمال مصر يعقد في القاهرة في ٢٧ يناير ١٩٥٢ كتتويج لهذه المحاولات التنظيمية. ولكن هذا المؤتمر لم يعقد أبداً (جول بنين وزكاري لوكمان، ١٩٩٦، ص ص ١٩٦-١٩٧).

لقد كانت الحركة العمالية من القوة للدرجة التي وصلت فيها موجة الإضرابات إلي درجة عالية من التصعيد وأصبحت تهدد بانهيار النظام العام تماماً، فقد تميزت موجة الإضرابات في أواخر ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨ بتحديات حادة بصورة متزايدة لسلطة الدولة (جول بنين

وزكاري لوكمان، ١٩٩٦، ص ص ١٣٢-١٣٣). وكانت من القوة بحيث كان يكفي القبض علي واحد فقط من العمال المعروفين بالدفاع عن حقوق زملائهم، واللذين لهم دور في قيادة الحركة الكفاحية في منطقة شبرا، كان يكفي ذلك لحدوث إضراب عام لعمال كل المنطقة حتي يفرج عنه. وقد حدث ذلك مراراً قبل قيام حركة الجيش (طه سعد عثمان، ١٩٩٣، ص ١١).

ولم يُعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر بسبب تداعيات وقائع يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢، عندما هاجمت القوات البريطانية نقطة شرطة مصرية في الإسماعيلية لاعتقادها أن رجال البوليس والدرك يساندون هجمات الفدائيين علي المنشآت البريطانية في منطقة القناة. وقد أسفر ذلك عن مقتل أكثر من خمسين من قوات الشرطة والدرك وجرح حوالي مائة. فانفجر غضب جماهير القاهرة لما اعتبر مذبحة وانتهاكا للسيادة المصرية، وأثناء موجه المظاهرات اشتعلت الحرائق في كافة أنحاء القاهرة. وكان من أهم تداعيات تلك الوقائع إنهاء الهبة الشعبية للحركة الوطنية، وإنهاء نشاط اللجنة التحضيرية. لقد أعلنت حالة الطوارئ، وتم اعتقال قيادات اللجنة وأعداد كبيرة من الشيوعيين، وظل بعضهم في السجون حتى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ (جول بنين وزكاري لوكمان، ١٩٩٦، ص ص ١٩٧-١٩٩).

يضاف إلي ما سبق سعي "الضباط الأحرار" للتخلص من أو تطويق الاتجاه المستقل الرافض للعلاقة الاحتوائية، والرعاية الأبوية، الذي كان قد بدأ ينمو منذ أواخر الثلاثينات، وبوسعه أن يمثل قاعدة اجتماعية وتنظيمية لمعارضة النظام السياسي، وبدأت سلطة يوليو بتخليص المراكز القيادية في الحركة النقابية من الشيوعيين، وبعد أقل من شهر من مجئ الضباط الأحرار حدثت وقائع كفر الدوار، عندما أضرب عن العمل عمال مصنعين يوم ٩ أغسطس، وتحرك الجيش للسيطرة علي الإضراب، وقتل أربعة عمال وأصيب الكثيرون، وقتل جنديين وشرطي، وتم اعتقال ٥٤٥ عاملاً. واتهم ٢٩ عامل منهم بتهم مختلفة، منها: قتل مع سبق الإصرار، والإحراق المتعمد، تدمير الممتلكات، وسرقة أسلحة الشرطة، ومقاومة الضباط أثناء تأدية وظيفتهم، ثم عقد محاكمة عسكرية في ١٥ أغسطس، وفي اليوم التالي، حكم بالإعدام شنقاً علي العاملين مصطفي خميس ومحمد البقري، وبالأشغال الشاقة لمدة

١٣ سنة- خُففت إلي ٩ سنوات- علي محمد شهاب. كما تم الحكم بالسجن علي عشرة عمال آخرين (جول بنين وزكاري لوكمان، ١٩٩٦، ص ص ٢٠٩-٢١٢).

وتأكد موقف سلطة يوليو من استقلالية التنظيمات العمالية، أو قيام العمال بأي عمل جماعي، عندما تم تقديم ٢٥ عاملاً في الإسكندرية إلي محاكمة عسكرية بتهمة التحريض علي الإضراب في مصنعين للغزل والنسيج في سبتمبر ١٩٥٢. كما تكرر هجوم الدبابات علي المصانع، وهو ما تم مع إضراب واعتصام عمال مصنع نسيج الشوربجي بإمبابة في ٧ سبتمبر ١٩٥٣، حيث اعتقلت الشرطة حوالي ٥٠٠ عامل (جول بنين وزكاري لوكمان، ١٩٩٦، ص ص ٢١١-٢٢٤، وطه عثمان، ١٩٩٣، ص ص ٢١-٢٨، وعبد المنعم الغزالي، ١٩٩٣، ص ص ١٧-٣٧).

ولقد أدي موقف سلطة يوليو من أحداث كفر الدوار إلي إدانة عمال أبرياء، وتوجيه ضربة قاسية إلي حركة الطبقة العاملة المصرية كلها، ولطخت العلاقة بين حركة الجيش والطبقة العاملة بالدم. وبدأت الديكتاتورية الصارمة في التحقق أكثر وأكثر، ألغي الدستور في ديسمبر ١٩٥٢، وألغيت الأحزاب في يناير ١٩٥٣، وفتحت المعتقلات (طه عثمان، ١٩٩٣، ص ١٥). وصدر الدستور المؤقت في فبراير ١٩٥٣، الذي منح سلطات مطلقة لرئيس الدولة، ودمج السلطة التشريعية في السلطة التنفيذية، لتفقد الأولي استقلالها، ويتدعم فقدان هذا الاستقلال باشتراط دستور ١٩٥٦ تولي "الاتحاد القومي" الترشيح لمجلس الأمة، وكان من شأن ذلك أن يجمع رئيس الدولة سلطات السياسة والتشريع والتنفيذ في يديه. وكرست السلطة الجديدة التنظيم الواحد بدءاً من "هيئة التحرير" (١٩٥٣) مروراً "بالاتحاد القومي" (١٩٥٦)، وانتهاءً بالاتحاد الاشتراكي" (١٩٦٤)، وكانت جميعها ترتبط بقيادة الدولة العليا، ولم يكن لها أثر في اتخاذ القرارات السياسية الكبري، لقد كانت الدولة هي الحزب، واتسمت تلك الفترة باطراد تقييد المبادرات الشعبية مع اطراد تحقيق المكاسب الاجتماعية والوطنية (طارق البشري، ١٩٧٥، ص ص ١٦-٣٧، ص ٧١).

لقد صادرت سلطة يوليو الحركات الاجتماعية المستقلة، وأخضعت النقابات العمالية والمهنية وكذلك الاتحادات الطلابية لسيطرتها السياسية والبيروقراطية. ليحدث الانقطاع في

الحركتين الاجتماعيتين الكبيرتين: العمالية والطلابية بدءاً من أحداث مارس ١٩٥٤، وحتي هزيمة الدولة المصرية عام ١٩٦٧. لقد جمعت سلطة يوليو بين استخدام أقصي درجات العنف (القتل، والاعتقال، والحبس، واستخدام الرشاوى (بالأموال والمناصب)، واستخدام الإصلاحات (العمالية والفلاحية) ذات الطبيعة البرجوازية.

وننتقل الآن لمناقشة حدود الحركات الاجتماعية في السنوات العشر الأخيرة (٢٠٠٠-٢٠٠٩). ونبدأ بإلقاء الضوء علي حالة الصراع الطبقي في أعقاب هزيمة نظام ثورة يوليو، وذلك في عام ١٩٦٧. حيث تستمر الطبيعة المعادية للديمقراطية لسلطة الدولة، وليس أدل علي ذلك من انقلاب نظام الطوارئ إلي نظام دائم، عوضاً أن يكون نظاماً مؤقتاً، فتوحشت أجهزة البوليس، واستشري التعذيب (أحمد سيف حمد، ٢٠٠٣، ص ص ٣-٤). ففي سبعة و خمسين عاماً (١٩٥٢-٢٠٠٩) حكمت البلاد بالأحكام العرفية.

و تستمر تلك الطبيعة المعادية للديمقراطية وتشتد في مواجهة الاحتجاجات المتعاظمة للعمال والطلاب والمثقفين حيث قام الأمن بإطلاق الرصاص علي العمال المتظاهرين في حلوان احتجاجاً واستنكاراً للأحكام الرخوة الصادرة ضد قادة الطيران المصري، في ٢٠ فبراير ١٩٦٨، وقمعت قوات الأمن انفجار مظاهرات الطلاب في جامعات مصر (القاهرة، وعين شمس والإسكندرية) في اليوم الثاني، ويواصل الطلاب مظاهراتهم ومؤتمراتهم وسيطرتهم علي اتحادات الطلبة خلال النصف الأول من السبعينات (١٩٧٠-١٩٧٥).

كما يواصل العمال مظاهراتهم وإضراباتهم ابتداء بإضرابات ومظاهرات عمال القطاع الخاص في شبرا الخيمة عامي ١٩٧٠، ١٩٧١، ومظاهرة عمال شركة مصر حلوان للغزل والنسيج في مايو ١٩٧١ للمطالبة بزيادة ٥% علي أجور عمال الإنتاج، واعتصام عمال الحديد والصلب في أغسطس ١٩٧١، ومروراً بإضراب عمال النقل العام بالقاهرة في يونيه ١٩٧٦ الذي شل القاهرة، وانتهاءً بانتفاضة ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ التي شاركت فيها الجماهير الكادحة في القاهرة والإسكندرية وعواصم المحافظات في كل مصر والتي لم تتوقف إلا بنزول الجيش إلي الشوارع واستشهاد مائة، واعتقال الآلاف من المواطنين والشيوعيين، وأصدرت الدولة سلسلة من القوانين التي تغلظ عقوبات الإضراب والتظاهر

والتنظيم لتصل بها إلي السجن المؤبد، ومنعت قيادات العمال من دخول الانتخابات النقابية، وطاردتهم بالاعتقال والنقل والتشريد والاضطهاد الإداري (صابر بركات، ٢٠٠٦، ص ص ٢٣٢-٢٣٣).

ونلاحظ هبوط منحني الاحتجاجات العمالية والطلابية بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧، للأسباب السابقة، ولإطلاق حرية حركة الإسلام السياسي السلفي والأصولي ودعمه من قبل الدولة، في مواجهة الشيوعيين، واحتجاجات العمال والطلبة. وكذلك بسبب ما صاحب الهجرة إلي الدول العربية (ولاسيما البترولية) من تأثيرات علي العمال المصريين وغيرهم، حيث تحولت أعداد من العمال إلي صفوف البرجوازية الصغيرة بما حققته من تراكم من الاستثمار الصغير، كما أدت الهجرة إلي إعلاء مجموعة من القيم التي تكرس الحل الفردي والخلاص الفردي.

وتبدأ موجه جديدة من الإضرابات العمالية بدأت بإضراب عمال النقل الخفيف بحلوان للمطالبة برفع بدل طبيعة العمل، وإضراب عمال النصر للمواسير في يناير ١٩٨٤ لزيادة الحوافز، وإضراب عمال كفر الدوار في أغسطس ١٩٨٥ ضد رفع أسعار الخبز، وإضراب عمال إسكو بشبرا الخيمة في أبريل ١٩٨٦ من أجل الراحات الأسبوعية. ومظاهرات عمال المحلة الكبري ضد إلغاء "منحة" المدارس في سبتمبر ١٩٨٨، وإضراب عمال مصنع ١٠ الحربي بالإسكندرية، و ١٨ الحربي بأبي زعبل في ١٩٨٨، والإضراب الكبير لعمال الحديد والصلب في أغسطس ١٩٨٩ للمطالبة بحل النقابة ووضع لائحة جديدة، واستشهد برصاص الشرطة العامل عبد الحي محمد. واعتصام عمال القومية للأسمنت في يناير ١٩٩١، وكانت تلك الاحتجاجات متقطعة ومتبعثرة بل كثيراً ما كانت مهمشة ومحاصرة لا تؤتي بثمار (صابر بركات، ٢٠٠٦، ص ص ٣٣٤-٣٣٥).

ثم تعود الاحتجاجات العمالية إلي الحدوث بمعدلات متسارعة قرب نهاية التسعينات، ويتراوح العدد السنوي للاحتجاجات بين ٨٦ و ٢٢٦ احتجاجا خلال السنوات من ١٩٩٧ إلي ٢٠٠٦. وتراوح العدد السنوي للإضرابات العمالية بين ٢٤ و ٥٢ إضراباً خلال السنوات من ١٩٩٨ و ٢٠٠٣. وكانت أهم الإضرابات هي تلك التي حدثت في قطاع الأعمال العام،

رغم تداعيات الخصخصة، والمعاش المبكر. ولقد تعددت الاحتجاجات العمالية في هذا القطاع لتلك التداعيات، بالإضافة إلي مقاومة الاعتداءات التقليدية علي حقوق العمال، من تخفيض الحوافز والمكافآت، وتأخر الأجور، والفصل التعسفي، وتعسف الإدارة ضد العمال، وسوء معاملتها لهم، وإلغاء الإجازات، وتردي مستوي علاج العمال، وطردهم من السكن، وعدم صرف حصصهم في الأرباح، وإعطائهم إجازات إجبارية، وتدهور بيئة العمل، والفساد الإداري وغيرها. أما احتجاجات القطاع الخاص فقد أتت أغلبها من تأخر الأجور، ووقف العمل، وتصفية الشركة أو سوء المعاملة، والفصل التعسفي او انتقاص الحوافز، والتعسف الإداري (صابر بركات، ٢٠٠٦، ص ص ٢٤٢-٣٤٤، والأرقام الخاصة بأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ نقلاً عن: فاطمة رمضان، ٢٠٠٩).

وتواصل الاحتجاجات العمالية الصعود، وكان عام ٢٠٠٦ عاماً فارقاً، حيث أضرب ٢٤ ألف عامل في غزل المحلة حتى تم تنفيذ المطالب، وحيث نجح الاعتصام الكبير الذي ضم الآلاف من موظفي الضرائب العقارية، والذي استمر عشرة أيام في الشارع أمام مجلس الوزراء. والذي توج بتحقيق مطالبهم. ولقد اتسم كل من الإضراب والاعتصام بالحركة الجماعية، والقيادة المتماسكة. كما أن انتزاع النقابة المستقلة لموظفي الضرائب العقارية يعد خطوة كبيرة وجريئة في سياق كفاح العمال من أجل نقاباتهم المستقلة. ثم يقفز عدد الاحتجاجات العمالية عام ٢٠٠٧ إلي ٧٥٦ احتجاجاً، ثم ينخفض إلي ٧٠٨ عام ٢٠٠٨، ثم ٥٨٨ حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٩ (فاطمة رمضان، ٢٠٠٩). وتعكس القطاعات الرائدة في الاحتجاجات العمالية التغيرات التي طرأت علي بنية الطبقة العاملة خلال الحقبة النيوليبرالية. مثل تناقص الاحتجاجات في القطاعات الصناعية خلال سنوات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ من ٤٩,٤% إلي ٤٠,٤% ثم إلي ٣٠% علي التوالي، وزادت الاحتجاجات في القطاعات الخدمية من ٤١,٤% إلي ٤٨,٩% ثم إلي ٥٩% علي التوالي[4]. كما ترصد انخفاض

---

[4] – تضع فاطمة رمضان في فئة خاصة احتجاجات لا يعد معظمها احتجاجات عمالية (مثل احتجاجات الصيادلة، وأصحاب المقطورات، وأعضاء نقابة المهن التمثيلية....) وهذه الفئة تزايدت الاحتجاجات بها خلال السنوات الثلاثة من ٩,٧% إلي ١٠,٧% ثم ١٣,٩%.

معدلات احتجاجات قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة (من ١٨% إلي ٤١٤,٥% إلي ١١,٩% علي التوالي). وارتفاع معدلات الاحتجاجات في قطاع النقل والمواصلات (من ١١,٤% إلي ١٤,٨% إلي ١٣,٨%)[5] (فاطمة رمضان، ٢٠٠٩).

كما ترصد فاطمة رمضان تغير أساليب الاحتجاج من غلبة الشكاوي والدعاوي القضائية والتهديد بالإضراب أو الاعتصام عام ٢٠٠٧، بينما بلغت نسبة الاعتصامات ٢٠,٩%، والإضرابات ١٢,٢%،والتظاهرات ٨,٧% من الاحتجاجات، لتحتل التظاهرات والوقفات الاحتجاجية مكان المقدمة عام ٢٠٠٩ (٢٨%)، ثم الاعتصامات (٢٦,٨%) ثم الإضراب عن العمل (٢٠,٧%). بينما انخفضت نسبة التهديد بالاعتصام أو الإضراب والشكاوي. كما ترصد أن عدد العمال المشاركين في الاعتصامات والإضرابات والوقفات الاحتجاجية يتجه للتناقص المستمر خلال السنوات الثلاثة (٣٦٠ ألفاً، ثم ٢٨٠ ألفاً، ثم ١٩٥ ألفاً)، وكذلك انخفضت أعداد المشاركين في الأساليب الأخرى من الاحتجاج.

كما تركزت المطالب العمالية في المطالب التقليدية بالإضافة إلي المطالبة بالحق في العمل، والاحتجاج علي تصفية المصانع أو الإجبار علي المعاش المبكر (وهما من تداعيات الخصخصة. بينما احتلت مطالب مثل المطالبة بتشكيل لجنة نقابية نسبة ضئيلة ومتناقصة من الاحتجاجات (١,٥% ثم ٠,٩% ثم ٠,٤% في السنوات الثلاث علي التوالي)، أو طلب سحب الثقة من اللجنة النقابية (١,٧% ثم ٠,٩% ثم ٠,٤% علي التوالي). كما ترصد فاطمة رمضان عدم نجاح النسبة الأكبر من الاحتجاجات العمالية في انتزاع المطالب التي قامت من أجلها (٦٨,٩% ثم ٦٥,٧% ثم ٦٧% علي التوالي)، ويعود ذلك لغلبة الشكاوي والتهديد بالاعتصام والإضراب والوقفات الاحتجاجية القصيرة، فهي أساليب لا تأتي بنتائج فورية[6]. وتم انتزاع المطالب (بعضها أو كلها) بنسبة محدودة في السنوات الثلاث (٨,٢% ثم ١٠,٧% ثم ٧,٧%) (فاطمة رمضان، ٢٠٠٩).

---

[5] – يلاحظ أن أرقام ومعدلات عام ٢٠٠٩ تتوقف عند سبتمبر ٢٠٠٩

[6] –في واقع الأمر، تمثل هذه الأساليب أدني أشكال الكفاح العمالي، وهي تعبر عن مستوي وعي وتنظيم يتسمان بالتدني.

وتستخلص فاطمة رمضان عدداً من الاستخلاصات المهمة حول تطور الحركة العمالية، نوجزها علي النحو التالي:

١- تحتل احتجاجات القطاع الخدمي رأس قائمة الاحتجاجات، وتحتل احتجاجات عمال النقل والمواصلات (ولاسيما عمال كل من السكك الحديدية والنقل العام) قمة احتجاجات عمال الخدمات. ويتركز ثلث عدد الاحتجاجات الخدمية في قطاع التعليم والعاملين بالقطاع الطبي والموظفين. وما تزال احتجاجات عمال الغزل والنسيج هي مركز احتجاجات عمال الصناعة.

٢- تراجعت الطبيعة الهجومية للاحتجاجات العمالية من زاوية المطالب باستثناء مطلب عمال المحلة بحد أدني شهري للأجور (١٢٠٠ جنيهاً)، ومطلب موظفي الضرائب العقارية بنقابتهم المستقلة (التي انتزعوها فعلاً)، وكذلك مطلب المعلمين والعاملين في القطاع الطبي وأساتذة الجامعات بالكادر الخاص.

٣- يغيب التضامن بين عمال الصناعة الواحدة وبين عمال الصناعة عموماً، وبين عمال كل قطاع من قطاعات الخدمات، وبين عمال الخدمات عموماً. ولعل أهم أسباب ذلك هو غياب التنظيم النقابي المستقل، وسيطرة القيادات الصفراء البيروقراطية علي البنية النقابية التي تقف في مواجهة العمال، والتي تقف في كثير من الأحوال مع الحكومة وأصحاب الأعمال[٧].

٤- لم تتحقق مطالب العمال في أغلب التحركات العمالية. ويتعسف قطب رأس المال (أصحاب الأعمال والبرجوازية البيروقراطية) يدعمه الأمن واتحاد العمال، في مواجهة القيادات العمالية، شمل ٣٥ مصنعاً وشركة ومديرية عمل، بهدف تقطيع أوصال الحركة العمالية، وبالتخلص منهم بالنقل والوقف عن العمل والفصل، وحرمان القيادات من الأجور.

---

[7] - يطلق صابر بركات وخالد علي علي علاقة العمال بالنقابات تعبير شديد البلاغة والتوفيق في وصف تلك العلاقة فنحن إزاء "نقابات بلا عمال وعمال بلا نقابات" (صابر بركات وخالد علي، ٢٠٠٢).

ولقد تحققت المطالب جزئياً وكلياً في عدد محدود من الاحتجاجات (اعتصام الضرائب العقارية، اعتصام خبراء وزارة العدل، إضراب عمال مصنع غزل شبين علي سبيل المثال).

٥- أدي إجهاض إضراب غزل المحلة، في ٦ أبريل ٢٠٠٧، بوسائل تتراوح بين محاولات الاحتواء بتنفيذ بعض المطالب، وتفتيت وحدة قيادات العمال والتي قادت الإضرابين السابقين، وبين استخدام العنف البالغ ضد مظاهرة الأهالي والعمال في ذلك اليوم حتى استخدام الرصاص واستشهاد ثلاثة من الأهالي (الاستخلاصات الأربعة من دراسة فاطمة رمضان، ٢٠٠٩).

نضيف إلي ما سبق منع رجال الأعمال في القطاع الخاص قيام العمال بتأسيس نقاباتهم، استناداً علي توقيع العمال علي استقالاتهم عند بدء عملهم بالمصانع، وهو ما يعرف باستمارة ٦، فضلاً عن الطبيعة الريفية لقسم كبير من العمال بالصناعات الموجودة بالمدن الصناعية الجديدة، الذين يقيمون في قراهم ومدنهم الصغيرة.

وتأسيساً علي ما سبق، نستخلص أننا إزاء حركة عمالية في طور التكوين، وتسعي بعض الأشكال التنظيمية في دعم احتجاجاتها والتنسيق بين قياداتها، ومن أهم تلك التنظيمات "دار الخدمات النقابية بحلوان التي لعبت في بداياتها دوراً مهماً في منتصف التسعينات، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية التي تأسست عام ٢٠٠١، ومجموعة تضامن مصر التي تأسست عام ٢٠٠٧.

سنكتفي فيما يتعلق بواقع احتجاجات كل من الطلاب والمهنيين والفلاحين بمناقشة موجزة، فالحركة الطلابية التي فقدت معايير الحركة الاجتماعية خلال الفترة التالية لانتفاضة يناير ١٩٧٧، حلت محلها منذ نهاية السبعينات حركة طلابية يسيطر عليها الإسلام السياسي[8]، والذي يسيطر علي تحركات المهنيين (ولاسيما بين الأطباء والمهندسين، وجزئياً بين الصحفيين والمحامين).

---

[8] -ثمة وجود محدود لنشاط الطلاب الشيوعيين والقوميين في بعض كليات الجامعات. ولقد بدأ من منتصف التسعينات تقريبا.

وفيما يتعلق باحتجاجات الفلاحين التي بدأت في الحدوث منذ نهاية عام ١٩٩٦ ضد قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، الذي ألغي عقد الإيجار الدائم، وحرّر القيمة الإيجارية (التي قفزت من ٢٠٠ جنيه سنوياً للفدان قبل صدور القانون، إلي ٨٠٠ جنيهاً خلال السنوات الخمس الانتقالية حتى ١٩٩٧، ثم إلي ٢٠٠٠ جنيها بعد ١٩٩٧ مباشرة، ليصل الآن إلي ٦٠٠٠ من الجنيهات)، في سياق إجراءات تحرير الزراعة المصرية التي بدأت منذ منتصف الثمانينات مثل تحرير أسعار مستلزمات الزراعة بما فيها الائتمان، ومثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات (حسنين كشك، ٢٠٠٤، ص ص١٤٣-١٤٨). وتمثلت الأشكال السلمية في الاحتجاجات الفلاحية في إرسال الشكاوي والالتماسات، والتظاهر السلمي في بعض قري الشرقية والفيوم (يونيه ١٩٩٧)، وحضور وتنظيم المؤتمرات بالقرى ومقرات الأحزاب الثلاثة التي عارضت القانون (التجمع والعمل والناصري) وكانت محدودة بالقيود التي تقيد الأحزاب. وبدأت الاحتجاجات في أحدي قري بني سويف بحلول عام ١٩٩٧. ثم انعقدت المؤتمرات في الأقاليم، وفيها أعلن الفلاحون بقوة رفضهم للقانون. ومنعت الدولة المؤتمرات في القاهرة، وتشددت في إقامتها بالأقاليم، واعتقلت عدداً من قادة ما أطلق عليه " اللجنة القومية للدفاع عن الفلاحين" وهي قد تأسست بعيداً عن الأحزاب، وكانت تضم عدداً من الناصريين (حمدين صباحي وكمال أبو عيطة، وصلاح صادق وآخرون) والماركسيين (نبيل الهلالي وكمال خليل وغيرهما)، واتسم أداء اللجنة بأنه كان رد فعل لبدء الاحتجاجات، وأنه كان مؤقتاً ولم يستمر بعد تنفيذ القانون (حسنين كشك، ٢٠٠٤، ص ص١٩٥- ١٩٦).

وتمثلت الوقائع العنيفة للاحتجاجات الفلاحية في عشرات القرى بكل المحافظات (لاسيما بالوجه البحري). وتراوحت بين التظاهرات، وإغلاق الطرق (طريق مصر- الصعيد بمركز ناصر ببني سويف)، وبين المواجهات المسلحة بين ورثة كبار الملاك وبين المستأجرين (قرية لا سيفر بكفر الشيخ وقرية أبو نصار بالفيوم)، وبين المستأجرين وقوات الشرطة (سيارات الأمن المركزي والمصفحات)، وذلك في قري كثيرة بالدقهلية (عزبة الزيني بمركز منية النصر)، وبالجيزة (قرية ميت حكيم) وغير ذلك من احتجاجات توقفت تقريباً في نهاية عام ١٩٩٨، وكان الحصاد عشرات من شهداء الفلاحين، ومئات المصابين ومئات

المقبوض عليهم وقد تم تعذيب البعض منهم (حسنين كشك، ٢٠٠٤، ص ص ١٩٥-٢٠١).

وعادت الاحتجاجات الفلاحية بدءاً من عام ٢٠٠٢ في كمشيش وميت شهالة والماي بمحافظة المنوفية، ومرشاق وبهوت في الدقهلية، وسراندو بالبحيرة، وجزيرة القرصاية بمحافظة الجيزة. وكان السبب الرئيسي وراء هذه الاحتجاجات المحاولات المستميتة من جانب ورثة كبار الملاك لاستعادة الأراضي التي تملكها الفلاحون وفق قانون الإصلاح الزراعي، وهي معارك اتسمت بالعنف البالغ من جانب ورثة كبار الملاك وقوات الشرطة المتواطئة معهم. كما تتسم ببسالة من جانب الفلاحين الذين يقاومون بكل الطرق إخراجهم من الأرض، واعتقل من اعتقل وصدرت الأحكام بحبس البعض وأستشهد عدد من الفلاحين والفلاحات (منهم نفيسة المراكبي فلاحة سراندو، وفلاح المعمورة بالإسكندرية)[9].

وهذه الاحتجاجات مبعثرة وعلي امتداد الريف المصري، وتحدث في عدد محدود من القرى، وتقف في معظم الأحوال عند حدود القرية التي يحدث فيها الاحتجاج، إذ يغيب التضامن والتنسيق فيما بين تلك الاحتجاجات، وهي احتجاجات تلقائية في الغالب الأعم، وتأخذ شكل الدفاع عن الأرض بالوقوف عليها في مواجهة كبار الملاك وقوات الأمن. ويقتصر التضامن مع الاحتجاجات من خارج الفلاحين علي العمل القانوني للمحامين في مراكز حقوق الإنسان، كما اقتصر علي الكتابة الصحفية حول الاحتجاجات بحثاً عن أشكال التأييد والدعم. وتأسيساً علي ما سبق لا نستطيع أن نصف تلك الاحتجاجات بأنها حركة اجتماعية فلاحية، إنها جنين حركة فلاحية يتعرض دوماً للإجهاض للأسباب السابقة، بما فيها من عنف بالغ من قبل الدولة، بالإضافة إلي ضعف وتعثر جهود التضامن مع احتجاجات الفلاحين، ويجدر بالذكر أنه لا أمل في أي دور من الأحزاب القائمة، إن لم يكن دورها يصفي الاحتجاجات الفلاحية في بعض الأحيان.

---

[9] – يمكن الرجوع لسلسلة كراسات فلاحية التي تصدرها لجنة التضامن مع فلاحي الإصلاح الزراعي، والتي بلغت أربع كراسات، وحرر معظمها بشير صقر أحد مؤسسي اللجنة.

خاتمة:

وصفنا فيما سبق حدود "الحركات الاجتماعية" في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة. وهي كما أسلفنا حدود يفرضها الواقع الفعلي للاحتجاجات العمالية والفلاحية والمهنية والطلابية كما أوضحنا. وهي حدود يفرضها ضعف وعزلة الأحزاب القائمة وضعف وعزلة وتشتت اليسار الشيوعي والقومي، كما أنها حدود تفرضها ترسانة القوانين المقيدة للحريات، والتي تصدر لمحاصرة نتائج الاحتجاجات العمالية التي تنتزع التظاهر والاعتصام والإضراب في الممارسة العملية، كما يفرضها العنف المفرط من جانب سلطة الدولة. و صحيح أنه لا توجد علاقة ميكانيكية بين الديمقراطية والحركات الاجتماعية، كما يؤكد تلي في كتابة المشار إليه سابقاً. وهو ما يعني أن الحركات الاجتماعية يمكن انتزاعها بالرغم من الاستبداد والقهر.

مراجع الدراسة:

١. أحمد سيف الإسلام حمد (٢٠٠٣) مدي دستورية قانون الطوارئ والأوامر العسكرية. القاهرة. مركز هشام مبارك للقانون.

٢. تشارلز تِلي (٢٠٠٥) الحركات الاجتماعية ١٧٦٨-٢٠٠٤. ترجمة ربيع وهبة. القاهرة. المجلس الأعلي للثقافة.

٣. جويل بنين وزكاري لوكمان(١٩٩٦) العمال والحركة السياسية في مصر: الوطنية، الشيوعية، الإسلامية. ترجمة إيمان حمدي وعصمت صلاح الدين. القاهرة. مركز البحوث العربية ودار الخدمات النقابية والعمالية.

٤. جون جراي (٢٠٠٥) ما بعد الليبرالية: دراسات في الفكر السياسي. ترجمة أحمد محمود. القاهرة. المجلس الأعلى للثقافة.

٥. جوردون مارشال (٢٠٠٢) موسوعة علم الاجتماع. في محمد الجوهري (أشراف ومراجعة). ترجمة أحمد زايد وآخرون. القاهرة. المجلس الأعلي للثقافة.

٦. حسنين كشك (٢٠٠٤) إفقار الفلاحين: الآليات وسبل المواجهة. القاهرة. ميريت للنشر.

٧. صابر بركات (٢٠٠٦) حركة الطبقة العاملة في مصر. في عزة خليل (تحرير) الحركات الاجتماعية في العالم العربي. القاهرة. مكتبة مدبولي.
٨. صابر بركات وخالد علي (٢٠٠٢) عمال بلا نقابات ونقابات بلا عمال. القاهرة. مركز المحروسة للنشر.
٩. عبد المنعم الغزالي (١٩٩٣) بعد أربعين عاماً...براءة خميس والبقري...أحداث كفر الدوار الدامية. القاهرة. سشات للدراسات والنشر والتوزيع.
١٠. عزة خليل (٢٠٠٦) الحركات الاجتماعية في العالم العربي: نظرة عامة. في عزة خليل (تحرير) الحركات الاجتماعية في العالم العربي. القاهرة. مكتبة مدبولي.
١١. طارق البشري (١٩٧٥) الديمقراطية والناصرية. القاهرة. دار الثقافة الجديدة.
١٢. طه سعد عثمان (١٩٩٣) خميس والبقري يستحقان إعادة المحاكمة. القاهرة. دار الخدمات النقابية.
١٣. منتدى مقاومة مومباي (٢٠٠٤). جماعات مناهضة العولمة: التمويل ومحاولات الاحتواء. ترجمة خالد الفيشاوي. قيد النشر
١٤. فاطمة رمضان (٢٠٠٩) ملاحظات أولية حول تطور الحركة العمالية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) مؤتمر أيام اشتراكية (٤). أزمتهم وبديلنا ٥-٧ نوفمبر ٢٠٠٩. القاهرة ورقة غير منشورة.

نحو سياسات وتشريعات داعمة للدور الاجتماعى للدولة
بعد ثورة ٢٥ يناير

بقلم/ فرغلى هارون[*]

(عيش .. حرية .. عدالة اجتماعية) .. كان هذا هو الهتاف الذى خرجت به جماهير المصريين يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، فى ثورة شعبية فريدة من نوعها فى العالم، لتهز أركان النظام القائم، وتسقطه، وتبدأ صفحة جديدة من تاريخ الوطن. فقد ارتكب نظام مبارك العديد من الجرائم الاجتماعية فى حق مصر والمصريين على مدار ثلاثون عاماً، هى مدة حكم مبارك، وكان أكبر وأهم هذه الجرائم هو **تخلى الدولة فى عصره عن دورها الاجتماعى تجاه مواطنيها**، وهى الجريمة الأم التى أفرزت العديد من الجرائم الأخرى، التى تبدأ بالإفقار المتعمد للشعب والنهب المنظم لثرواته، ولا تنتهى عند حرمانه من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، بعد حرمانه من حقوقه السياسية والقانونية، وهو ما مَثَّل التربة الخصبة التى نمت فيها بذور الغضب المصرى، لتثمر فى ٢٥ يناير ٢٠١١ ثورة أطاحت بمبارك ونظامه.

وهذه الجريمة الكبرى التى ارتكبها نظام مبارك فى حق الشعب المصرى، أثمرت العديد من الجرائم الأخرى الموجهة ضد الشعب؛ فتم إهمال التعليم والصحة والمرافق والخدمات العامة، وتزايدت نسبة الفقر والتهميش فى المجتمع، وتزايدت معها الهوة بين الفقراء الذين يزدادون فقراً تحت سياسات مبارك، والأغنياء الذين أخذوا يزدادون غنى برعايته وحمايته، ويزدادون توحشاً بتزاوج أموالهم بسلطات نظام مبارك ورجاله، وهو ما فتح الباب واسعاً أمام تفشى العديد من مظاهر الفساد فى المجتمع المصرى، الذى أصبح انتشاره الواسع فى جميع القطاعات والمجالات والمستويات، مثار تندر وسخرية محلية ودولية.

---

[*] كاتب وباحث فى علم الاجتماع السياسى.

وفشلت كل السياسات والتشريعات الاجتماعية التى اتخذها نظام مبارك، فى علاج كل هذا الكم من المشكلات المتزايدة يوماً بعد يوم، وفشلت كل المسكنات التى فرضها على الشعب فى تخفيف كل هذا الكم الرهيب من الآلام الاجتماعية والمعاناة التى يعيش فيها الناس فى كل يوم بل وفى كل ساعة ولحظة من حياتهم.

وتوازياً مع هذا الإهمال المتعمد، والتخلى الواضح من دولة مبارك عن دورها الاجتماعى تجاه شعبها، كان هناك تعاظماً وتزايداً واضحاً لقوة الدولة البوليسية والقمعية تجاه المواطنين، لحماية مبارك ونظامه من أى غضب محتمل للشعب، وأيضاً لحرمان الشعب من الشكوى، أو حتى التألم بصوت مرتفع!!. وهكذا فقد اجتمع على الشعب المصرى فى عصر مبارك، الحرمان السياسى مع الحرمان الاقتصادى مع الحرمان الاجتماعى مع زيادة القمع والضغط والقهر والإذلال!!.

والحقيقة أن **قضية الدور الاجتماعى للدولة تعتبر**، خاصة فى فترات التحول من نظام اقتصادى إلى آخر، **من أكثر القضايا المحكومة بالرؤى الأيديولوجية** الرأسمالية والاشتراكية التى تضيق أحياناً عن إدراك الآفاق الأكثر رحابة التى يتيحها النظر لهذه القضية من زاوية واقعية ترتبط فيها التصورات بمستوى تطور الاقتصاد والمجتمع، وضرورات تقدمه، والمقتضيات اللازمة لتحقيق أهدافه العامة.

وإذا كان هناك اتفاق على أن العولمة قد قللت من الاستقلال الذاتى للدولة القومية فى المسائل الاقتصادية، فهناك أيضاً اتفاق على أن العولمة تتطلب حالة من زيادة النشاط فى المسائل الاجتماعية. وبعبارة أخرى، فإن تقليص دور الدولة فى الشئون الاقتصادية بحاجة إلى أن يستكمل بزيادة دورها فى الشئون الاجتماعية.[1]

ولذلك فإن هناك اتفاق واسع النطاق بين أغلب الباحثين، على **ضرورة تجديد الدور الذى تقوم به الدولة**، بحيث يقوم على سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، والشراكة مع العناصر الاجتماعية الفاعلة الأخرى. وإذا أرادت الدولة أن تكون فاعلة، فلابد أن تكون قادرة على تنمية القدرات الوطنية وتنظيم النشاط الاقتصادى وتعزيز العدالة والمساواة وتوفير الخدمات العامة الأساسية والمشاركة بفاعلية فى المفاوضات الدولية.

حيث تستطيع الحكومات– إذا أرادت – أن تلعب دوراً رئيسياً فى تأمين العدالة الاجتماعية لجميع المواطنين. وقد قامت الحكومات فى البلدان الأكثر نجاحاً، كالولايات المتحدة وبلدان شرق آسيا، بهذه الأدوار بشكل جيد؛ فهى تقدم تعليماً عالى النوعية للجميع، وأقامت جزءاً كبيراً من البنية التحتية، بما فى ذلك البنية الأساسية المؤسسية، مثل النظام القانونى، ودعمت الصناعة، وشجعت التكنولوجيا، ووسعت من خيارات الحياة أمام مواطنيها بإشراكهم فعلياً فى عمليات التنمية. وكل ذلك من خلال سياسات وتشريعات وبرامج نابعة من واقع المجتمع، وعاكسة لهموم واحتياجات أفراده، وليست مستوردة أو مفروضة عليه من الخارج.

وفى هذا السياق، يؤكد أحمد زايد، إن **السياسات الاجتماعية للدولة تلعب دوراً هاماً وجوهرياً فى تعزيز رفاه الإنسان؛ فهى تهدف إلى معالجة الخلل فى نظام السوق الاقتصادى** الذى يمكن أن يحرم جماعة معينة من بعض المنافع، أو الذى يمكن أن تترتب عليه صور من اللامساواة الاجتماعية التى تواجهها السياسات الاجتماعية. وفى هذا الظرف يكون الهدف الأسمى للسياسة الاجتماعية هو تحقيق العدالة الاجتماعية.[2]

فما تقوم به الحكومات، من أدوار ووظائف، هو الذى يصنع الاختلاف فى الاقتصاد المعولم. والخطاب الليبرالى الجديد الذى يربط العولمة وفوائدها بالحكومة الصغيرة، هو مجرد خطاب يعكس قوة ومصالح أولئك الذين يرون فى الحكومة الصغيرة أمراً مفيداً. ومن المرجح أن يكون ذلك غير صحيح بالنسبة لمعظم الناس، بسبب الحاجة لسياسات عامة ذكية لها تأثير حقيقى فى جميع القطاعات الرئيسية للتعليم والبحث والتنمية والصحة والبنية التحتية.[3]

لذلك، فإن أداء الدولة لوظيفتها الاجتماعية، أصبح أمراً من ألزم وأوجب ما يكون. فالدولة هى وحدها القادرة على تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة والمتصارعة، والتوسط بين القوى الاقتصادية القومية وعبر القومية من جهة، والأفراد المجردين من كل سلاح فى مواجهتها من جهة أخرى. كما أن الحديث عن عالم يزيد تكامله وتقل عدالته يوضح أهمية الوظيفة الاجتماعية للدولة بالنسبة لدول العالم الثالث حديثة الوفود إلى الساحة الرأسمالية التى أورثها إطلاق قوى السوق مشاكل جسيمة لا قبل لها بها.

ولا يبرر الانتقال إلى اقتصاد السوق أبدا اختفاء دور الدولة ولكنه، وبشكل أكثر تحديداً، يتطلب تغييراً فى شكل هذا الدور، فالسوق لا يمكن أن تقوم بدون وجود دولة قوية، والفارق المهم بين النظم المركزية ونظم السوق هو أن الدولة فى نظم السوق تتدخل فى الحياة الاقتصادية باعتبارها سلطة وليس باعتبارها منتجاً كما يحدث فى النظم المركزية، لأن سلطة الدولة لا غنى عنها ولا تتناقض مع تطور الحياة الاقتصادية. ويكون تدخلها فى سير الحياة الاقتصادية بوسائل أخرى أكثر فعالية من حيث الكفاءة الإنتاجية وتحقيق العدالة والقيام بتوفير الخدمات الأساسية فى مجالات التعليم والصحة والقضاء والأمن والدفاع ومشروعات البنية الأساسية. كما أن مبدأ الحرية الاقتصادية لا يعنى إهمال مبدأ العدالة الاجتماعية، فقد تسببت العولمة فى تهميش قطاعات واسعة من السكان خاصة فى الدول النامية، بالإضافة إلى بعض العواقب الاجتماعية الخطيرة. وإذا كانت المؤسسات المالية الدولية قد قامت بتمويل شبكات أمن اجتماعى، فإن هذه البرامج لم تقدم سوى الحد الأدنى من الدعم، ولذلك يبرز دور الدولة فى تحقيق العدالة فى التوزيع وتوفير شبكة الأمن الاجتماعى لكل المواطنين ضد المخاطر والأمراض الاجتماعية.[4]

وهناك ثلاث **خصائص رئيسية لجهاز الدولة** تنطبق على دول العالم الثالث وخاصة الوطن العربى بما فيه مصر، يحددها محمد عبد الشفيع فيما يلى: **أولاً:** أنها **دولة طبقية:** فهى ليست فوق الطبقات وإنما هى تعبير عن إحداها أو بعضها، ولكنها بالقطع لا تعبر عن جميعها، وحتى فى الحالات المؤقتة التى يتوفر فيها قدر من التوازن الطبقى، فإن الدولة لا تعبر عن الطبقات المختلفة بنفس الدرجة. **ثانياً:** أنها **دولة إقليمية:** وينطبق ذلك على الأمة العربية، حيث تقوم على أرضها دول عربية عديدة، فهى بالتالى ليست دولاً قومية بالمعنى العلمى الدقيق، وإنما هى دول إقليمية أو قطرية. ومن شأن ذلك أن يجعل جهاز الدولة يتجه بالضرورة إلى تكريس التجزئة الإقليمية ولو على قاعدة من التعاون بين الأجزاء. **ثالثاً:** أنها **دولة مستقطبة غربياً:** وتنطبق هذه الحقيقة على معظم دول العالم الثالث والدول العربية حيث تربطها بالغرب علاقة تبعية، ضمن نسيج متجدد للسيطرة ولتقسيم العمل الدولى الرأسمالى.[5]

ويرى محمود عودة، أن **التطور التاريخى للدولة فى مصر يمكن وصفه فى ضوء مقولة التباين البنائى**، حيث ينصب التغير فى الحقب المختلفة على الأشكال والبُنى Structures التى قد تتنوع وتتعقد وتتمايز، دون أن يصحب ذلك تغيرات أساسية فى المضمون أو الوظائف. ويجمع المحللون الاجتماعيون والسياسيون على أن **الوظائف التى حافظت الدولة فى مصر على استمرارها تتمثل أساساً فى الوظائف الاقتصادية: استملاك فائض الإنتاج واستملاك فائض العمل**، أو بالأقل السيطرة على تعبئة الفائض بشقيه عبر الحقب التاريخية المختلفة، ومن ثم **ظلت العلاقة الكلاسيكية بين الدولة والمجتمع علاقة من طرف واحد دائماً**، بمعنى أنها تأخذ من القطاعات المنتجة فى المجتمع، دون وظائف للعطاء إلا بقدر ما يسمح باستمرار الإنتاج واستمرار الاستملاك أو تعبئة الفائض والسيطرة عليه.(6)

ورغم **تأكيد الخطاب الرئاسى والوزارى، فى عهد مبارك، مراراً وفى أكثر من مناسبة رسمية على حرص الدولة على دورها الاجتماعى** وانحيازها الكامل لصالح الفقراء ومحدودى الدخل، فإن **سياسات الدولة الفعلية جاءت مخالفة لذلك تماماً فى الواقع** الفعلى والمعاش. وهو ما أدى إلى العديد من الجرائم الاجتماعية التى عانى منها الشعب المصرى بكل طوائفه وفئاته. فبمرور الأعوام **أصبحت الدولة فى مصر تتحيز لبعض الفئات الاجتماعية دون الأخرى. وأصبح نظام الرفاهة، الذى اتاح على مدى خمسين عاماً فرصاً للحراك الاجتماعى، غير قادر حالياً على تقديم خدمات جيدة للفئات التى اعتمدت بدرجة كبيرة على هذه الخدمات**، وبالتحديد الفئات متوسطة ومحدودة الدخل. والذين كانوا يعتمدون بشكل كبير على الخدمات التى تقدمها الدولة، ولكن نتيجة تدهور هذا النظام، تحولوا تدريجياً إلى مقدمى الخدمات فى القطاع الخاص أو حرموا منها لعجزهم عن الإنفاق عليها.

لذلك **فهناك ضرورة، بعد ثورة ٢٥ يناير، لتجديد وإعادة صياغة الدور الذى تقوم به الدولة** تجاه مواطنيها، بحيث يقوم على سيادة القانون وإصلاح المؤسسات والديمقراطية والشراكة مع العناصر الاجتماعية الفاعلة الأخرى فى المجتمع، وتعزيز التعاون بين الدولة والمجتمع المدنى. كما أن هناك ضرورة أيضاً لاستعادة الإرادة السياسية للدولة باستعادة أولوية السياسة على الاقتصاد، وتحرير الاقتصاد من التبعية للاقتصاد الرأسمالى العالمى،

وزيادة درجة اعتماد المجتمع على ذاته، ووضع نظام دستورى يعزز شرعية الدولة أمام مواطنيها.

فالدولة، بعد الثورة، مطالبة بإعادة التفكير الجدى فى اختياراتها الاقتصادية، وانحيازاتها الطبقية، ومراجعة سياساتها وتشريعاتها مراجعة شاملة، للعمل على استعادة دورها الاجتماعى المفقود، من أجل صالح الوطن والمواطنين، وقبل ذلك من أجل مصلحة الدولة نفسها، حتى تستمر فى الوجود بصفة شرعية، وبعيداً عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية التى يمكن أن تعصف بها.

ويمكن القول أن **السمات الرئيسية للدولة الديمقراطية، التى نأمل فى تحقيقها بعد ثورة ٢٥ يناير**، تتمثل فى: مؤسسات حكم قوية تدعم سيادة القانون، وأطر قانونية فعالة للنشاط الاقتصادى، وبيئة اقتصادية منفتحة وتنافسية، واستقرار الأسعار وتدعيم المسئولية المالية، ونظام ضريبى عادل، وقدرات تنظيمية وتنفيذية كافية جنباً إلى جنب مع خصخصة حكيمة والاستعانة بمصادر خارجية من مقدمى الخدمات من القطاع الخاص، والشراكة بين القطاع العام والخاص لتعزيز الأعمال التجارية، والتركيز على المشروعات والصناعات الصغيرة، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز وتطوير البنية التحتية التكنولوجية. كما تتميز أيضاً بالتركيز الشديد على احتياجات الفقراء، والرقابة القوية وعدم التسامح مع الفساد، والشفافية والمساءلة فى إدارة الشئون العامة، واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة جميع المواطنين فى اتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم، فضلاً عن تهيئة بيئة مواتية ومساعدة للقطاع الخاص والمجتمع المدنى.[7]

وتعتبر **إعادة الثقة المفقودة بين الدولة ومواطنيها** شرطاً ضرورياً لتعزيز الحكم الجيد وأيضاً لتحقيق التنمية المطلوبة اقتصادياً واجتماعياً، ولتعزيز الثقة بين الناس والحكومات، فإن الحكومات بحاجة إلى بناء أطر تنظيمية ومؤسسية فعالة، تشتمل على: وضع نظام قانونى فعال يضمن سيادة القانون، وجهاز قضائى مستقل يضمن عمليات موثوق بها لتسوية المنازعات، وبرلماناً قوياً لموازنة قوة المديرين التنفيذيين، ونظام ضرائب يتسم بالكفاءة التى توفر ما يلزم من الموارد اللازمة لإصلاح السياسات الاجتماعية وغيرها من أنشطة الدولة

الشرعية، ونظام مالى حديث، وإشراف فعال وشفافية كافية، ونظام سياسى يضمن مشاركة واسعة النطاق. وعلى النقيض من ذلك، فلا شيء يضعف ثقة الجمهور أكثر من الارتباك الناجم عن أحكام قانونية غامضة ومتضاربة وغير قابلة للتطبيق.[8]

والمحك العملى لقياس الحكم الجيد، من خلال مؤشرات عملية وإجرائية محددة، ينطلق من البناء التشريعى للدولة، أى عملية صنع السياسة التشريعية. فكلما كانت صناعة التشريع تشاركية، وتتحلى بالشفافية، وتتيح للقانون مقومات التطبيق السليم كلما كانت داعمة لمنظومة الحكم الجيد.[9]

ويمكن تحديد **أهم المجالات التى يجب على الدولة أن تعمل فيها لتعزيز ودعم دورها الاجتماعى** فى مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير، فى المجالات التالية:

أ) فى مجال التعليم:

يرتبط التعليم بجميع أبعاد التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية. فالقوى العاملة المتعلمة والماهرة تقنياً فى غاية الأهمية للنمو الاقتصادى طويل الأجل. وانتشار تعليم الفتيات له آثار إيجابية على الخصوبة ووفيات الأطفال والتغذية ومعدلات الجيل القادم. وكذلك يكون التعليم عنصراً رئيسياً فى تحسين الحكم، حيث أن التعليم يمكّن الشعب من أسباب القوة، ويسمح له بتطوير التفكير النقدى والمهارات الحياتية.[10]

ولذلك، ينبغى على الجهود الوطنية أن تركز على تقليص الفوارق فى نسبة الالتحاق والإنجاز بين الأفراد من مستويات الدخل المختلفة وبين المناطق الريفية والحضرية، على جميع المستويات من التعليم المدرسى (رياض الأطفال، الابتدائية، والفنية، والجامعات). وينبغى للجهود الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من العدالة، التركيز على تحقيق التغطية الشاملة فى التعليم، ويفضل أن تصل إلى نهاية المرحلة الثانوية، وتقليل الفوارق الاجتماعية الاقتصادية فى نوعية التعليم التى يتم توفيرها.

ويجب أيضاً زيادة الإنفاق العام على التعليم، ليصل إلى مستويات مماثلة لتلك الموجودة فى بلدان منظمة التعاون والتنمية نحو ٥% من الناتج المحلى الإجمالى. ولتحسين

الاستمرارية التعليمية، يجب على الحكومات أن تعطى الأولوية لزيادة تغطية التعليم ما قبل المدرسى، والتى لا تزال محدودة نسبياً، وتوسيع نطاق التعليم الثانوى ومعدلات إتمام الدراسة، وزيادة توافر ومساحة الخيارات التعليمية الفنية والمهنية، وتحقيق قدر أكبر من الاتساق بين التعليم المهنى التقنى والعالى من جهة، ومتطلبات سوق العمل والقدرة على المنافسة من جهة أخرى.

وهذه الجهود ينبغى أن تكملها اجراءات تعويضية موجهة ومصممة لتحقيق آثار على المدى الطويل فى المناطق التى ينخفض فيها الأداء التعليمى، فضلاً عن المزيد من المناهج الدراسية ذات الصلة، واستخدام الموارد التكنولوجية الجديدة على نطاق واسع، وتمكين المجتمعات المحلية للمساعدة فى تعزيز الأهداف التعليمية. كذلك فإن تحقيق الاندماج الاجتماعى يتطلب تطوير طرق جديدة للتعليم تقوم على أساس الوصول إلى المعرفة، والربط الشبكى، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وضرورة تدريب المعلمين على الاستفادة بشكل أفضل من الصناعة الثقافية والتعليمية السمعية والبصرية من خلال دمج البرامج الثقافية فى وسائل الإعلام والتعليم بحيث يعزز كل منهما الآخر.[11]

ب) فى مجال الصحة:

هناك توافق على أن الصحة تشكّل ركناً أساسياً من أركان التنمية البشرية، لأنها نقطة الارتكاز التى يقوم عليها النشاط الإنسانى. غير أن الصحة تمثل كذلك عنصراً جوهرياً لأمن الإنسان، لأن البقاء والحماية من المرض هما فى صلب مختلف مفاهيم الرفاه البشرى؛ فالصحة الجيدة هى التى تمكن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية وإحراز التقدم. أما تردّى الصحة – فى حالات المرض والإصابة والعجز – فإنه يقوّض هذه القدرات الإنسانية الأساسية وقد يفضى إلى انتكاسات كارثية للأفراد والجماعات والاقتصادات. كما تتداخل الصحة وترتبط مع مقومات أمن الإنسان الأخرى –السياسية والاقتصادية والبيئية والغذائية – وينبغى، من ثَمّ، تناولها بكليتها الشاملة.[12]

وغالباً ما يأتى موضوع الصحة على درجة متدنية من سلّم الأولويات بالنسبة إلى الميزانيات والبرامج الخاصة بالتنمية فى البلدان العربية، بل إن الصحة العامة تعامَل كمسألة ثانوية مقارنةً بقضايا أخرى. وعلى هذا الأساس يتعذر على الهيئات الصحية أن تواجه التحديات القائمة أو المحتملة التى تواجه سكان المنطقة فى وقت قلما تبذل فيه الجهود لتقصى الخيارات التى تنطوى على تضافر عدة قطاعات ومصادر تمويلية لدعم مقاربة الصحة وأمن الإنسان معاً. وفى تقرير منظمة الصحة العالمية حول نظم الصحة للعام ٢٠٠٠ احتلت البلدان العربية مراتب متدنية من حيث مستويات النتائج الصحية الجيدة، ومدى التجاوب مع احتياجات المستهلكين، والإنصاف فى التمويل.[13]

ويعكس **الوضع الصحى فى مصر**، عدم توجيه الاهتمام الكافى لتقديم الرعاية الصحية للمواطنين، قياساً بما يجب توفيره من رعاية تتزامن مع رفع الوعى الصحى للمواطنين للتصدى لما يواجهونه من أمراض. ويلاحظ أن جميع تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة تركز فى أكثر من موضع على الأهمية المحورية للتعليم والصحة، كمكونين جوهريين للتنمية البشرية لدرجة أن بعضها يوصى بأن **الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسى، ينبغى أن تظل مجانية دائماً.**

وعندما ننظر للتطور فيما يخص **الإنفاق العام على الصحة فى مصر** نجد أن إجمالى الإنفاق على الصحة كنسبة من المصروفات العامة فى الموازنة العامة للدولة لا يتجاوز ٣,٦% فقط من الإنفاق كنسبة من الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فى حين أنها كانت ١,٢% من الموازنة العامة لعام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢. وعندما ننظر إلى هذا الرقم الذى نشر - ١٢,١ مليار جنيه - وهو حجم الإنفاق العام على قطاع الصحة، نجد أن معظمه يذهب إلى الأجور. فالأجور تأخذ النسبة الغالبة من مصروفات الصحة بنسبة تبلغ حوالى ٥٠% من إجمالى الإنفاق فى الصحة. والمشكلة فى هذا الجانب، أنه قد يبدو من هذه النسبة أن مستويات الأجور للعاملين فى القطاع الصحى مرتفعة، وهى فى الحقيقة ليست كذلك. فثمة مشكلتان فى هذا السياق فى واقع الأمر: أولاً، ارتفاع مستوى الإنفاق على الأجور كمكون داخل الإنفاق العام على الصحة من جانب، وثانياً، عدم كفاية هذا المستوى من الأجر

لضمان حياه كريمة للعاملين فى هذا المجال بما يؤثر بالسلب على مستوى الأداء الصحى الحكومى.[14]

ويمكن تلخيص **أهم إشكاليات الإنفاق على القطاع الصحى فى مصر من واقع تقرير الحسابات القومية للصحة** فى الآتى: [15]

١. مصر تنفق أقل من المتوسط على الرعاية الصحية مقارنة بالدول المماثلة اجتماعياً واقتصادياً.

٢. ارتفاع نسبة الإنفاق من جيوب أرباب الأسر على الرعاية الصحية، وخاصة فى قطاع الدواء.

٣. تمويل الرعاية الصحية مازال مبعثراً وغير موحد مما يؤدى إلى عدم كفاءة وفاعلية استخدامه.

٤. ثمة خلل فى توزيع الإنفاق الصحى وإتاحة الخدمات الصحية خاصة فى الريف مقارنة بالحضر.

وقد قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالتعاون مع القائمين على تقرير التنمية البشرية لمصر على إعداد استمارة لجمع بيانات خاصة بالعقد الاجتماعى، فيما عرف **بمسح العقد الاجتماعى**[16]، وقد شمل المسح ٦٠٠٢ أسرة من ١٧ محافظة بإجمالى عدد سكان بلغ ٢٩,٤ ألف نسمة. وقد أظهرت نتائج المسح أن ٦٢,١% من الأفراد غير مشتركين فى أى من أنظمة التأمين الصحى، وأن ٩٠,٧% منهم ليست لديه الرغبة فى ذلك!! كما أكد ٥٣,٤٧% من الأفراد أنهم يلجئون إلى العيادات الخاصة للعلاج وليس للمستشفيات العامة أو الوحدات الصحية الحكومية. وأكد ٨٧,٥% منهم عدم لجوءه لمستشفيات العلاج المجانى التابعة لوزارة الصحة. وأن ٤٩,٢% من الأفراد الذين يلجئون للعلاج بمستشفيات وزارة الصحة أبدوا عدم رضاهم عن الخدمة الصحية التى يتلقونها فى المستشفيات الحكومية. وجاءت مبرراتهم متمثلة فى: الزحام وعدم النظام، وانخفاض مستوى الأطباء، وعدم توفر العلاج المجانى. وأكد ٦٣,١% منهم بأنه نادراً ما يلجأ للتأمين الصحى، مبررين ذلك بسوء الخدمة والمعاملة وعدم الاهتمام بالمرضى وعدم وجود التخصصات التى يطلبونها.

وبشكل عام فإن هناك ثلاثة درجات أو أنواع من الرعاية الصحية كالتالى:[17]

١- **الرعاية الصحية الأولية:** وتشمل المستويات الأساسية للرعاية الصحية المقدمة بالتساوى لكل فرد، مثل رعاية الطوارئ، والرعاية العلاجية الأساسية بما فيها العمليات الجراحية الصغيرة وإدارة الأدوية، وصحة الأمومة والإنجاب، والخدمات الوقائية.

٢- **الرعاية الصحية الثانوية:** وتشمل الخدمات الطبية المتنقلة، والمستشفيات العادية (خدمات العيادات الخارجية والأقسام الداخلية) عن طريق تحويل من خدمات الرعاية الأولية.

٣- **الرعاية الصحية العالية:** وتشمل الخدمات الطبية المتخصصة (مثل طب القلب) وهى متاحة عموماً فى العاصمة فقط، على المستوى الوطنى.

وبما أن العناية الأولية والثانوية لهما الأثر الأكثر أهمية على الصحة العامة للسكان، فيجب تعزيز هذه الخدمات العامة وتقديمها مجاناً أو على الأقل بأسعار رمزية.

وللارتقاء بالوضع الصحى، بشكل عام، ينبغى التركيز على **أولويات تنسجم مع المجالات التى حددها المكتب الإقليمى لغرب البحر المتوسط التابع لمنظمة الصحة العالمية**، والمتمثلة فى: تنمية القدرات الإدارية لوزارات الصحة - رصد مخصصات مالية منصفة وكافية لتمويل النظم الصحية - تقديم موارد بشرية متوازنة فى مجال الصحة - تمكين الناس جميعاً من الحصول على الخدمات الصحية الأساسية - زيادة السبل الكفيلة بتقديم البيانات والحصول عليها واستخدامها - تحديد مداخلات معقولة الكلفة تستهدف مشكلات صحية محورية - تطوير برامج لتعزيز المستوى الصحى - دعم المبادرات المجتمعية فى المجال الصحى - تحليل العوامل غير المتصلة بالصحة، والتى تؤثر فى المحدِّدات الصحية، مثل العولمة والفقر والبيئة، مع الانتفاع بالدروس المستفادة منها.[18]

وحتى تستطيع الدولة القيام بدور اجتماعى فعال فى مجال الصحة العامة، فإنه **يجب أن تركز سياساتها وتشريعاتها واستراتيجياتها على الأولويات التالية:**[19]

١- **التركيز على الناس وعلى الوقاية:** بحيث تكون أنظمة الصحة العامة أكثر تفاعلية وحرصاً على النهوض بالمساواة، والتركيز على الوقاية القائمة على الاهتمام بالناس، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً، باعتبارهم المحور الأساسى لعملها. وعلى النظام بأكمله أن يتواصل

ويتفاعل مع القطاعات الأخرى من أجل الارتقاء بمستوى الصحة العامة وتشجيع تمويلها عبر آليات مناسبة بين مختلِف القطاعات.

٢- **تسهيل وصول الخدمة الصحيّة للجميع:** من خلال اتخاذ خطوات ضرورية لخفض تكلفة الرعاية الطبية وتقديم العناية الأساسية بكلفة ملائمة للناس العاديين الذين يتزايد إنفاقهم على أمور الصحة بما يفوق طاقتهم. مع بذل مزيدًا من الجهد لوضع تشريعات فى مجال التأمين الصحى وضمان تفعيلها، وخلق الحوافز لأرباب العمل فى القطاع الخاص لتوفير مزايا مناسبة فى المجال الصحى.

٣- **تعزيز الرعاية الصحية الأولية ودمج الخدمات الصحية المجزأة:** من خلال تقوية مؤسسات الصحة العامة، ورفع كفاءة الأداء الفنى والمهنى فيها، مع العمل على دعم مبادرات التطوير الصحى التى تتمتّع بمشاركة المجتمعات المحلية ومساندتها.

٤- **رفع مستوى التوعية والمشاركة العامة:** لأنها عنصر جوهرى فى وضع الأولويات الصحيحة وتنفيذها. من خلال الارتقاء بمستوى الوعى العام بقضايا الصحة وما يتصل بها من حقوق وواجبات.

٥- **التنسيق والتعاون الإقليمى والدولى على مستوى السياسات والبرامج:** حيث يساعد ذلك فى الارتقاء بالأداء والكفاءة فى المجالين الصحى والتنموى. كذلك ينبغى حشد الموارد والخبرات المتوافرة لدى الناس والمنظمات غير الحكومية، لا الاكتفاء بما هو موجود لدى الحكومات.

٦- **مواجهة التهديدات الصحية المستجدة:** فالاهتمام على المستوى السياسى بهذه المخاطر، ما زال قاصراً أو غائباً كلياً، فى ظل أوضاع لا تتسم بالشفافية وتواجه فيها الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر حالة من الإهمال والإغفال.

ج) فى مجال العمالة:

أكد إعلان المبادئ والحقوق الأساسية فى العمل وما تبعه الصادر عن منظمة العمل الدولية عام ١٩٩٨، أنه يجب على الدول الأعضاء بالمنظمة الالتزام بالحقوق الأساسية

للعمال مثل حرية تكوين الجمعيات والحق فى المفاوضات الجماعية، وحظر العمل القسرى أو الرق، والإلغاء التدريجى لعمالة الأطفال، وعدم التمييز.

وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة يتحقق فقط عندما تكون الأنشطة الاقتصادية المعنية قادرة على المنافسة على المدى البعيد. وهذا يعنى أنه لابد من تعزيز الإنتاجية، وبالتالى، أن الاستراتيجيات الشاملة يجب أن تكون وضعت لزيادة الاستثمار فى الموارد البشرية والتأكد من أن المكاسب فى مجال القدرة التنافسية لا تقوم على تقليل أجور العمال، أو تركيز زيادات الأجور فى القطاعات الأكثر ديناميكية أو جيدة التنظيم. وإعادة هيكلة قطاع الإنتاج وزيادة حراك العمالة يجعل من الضرورى منح العمال الفرص لتعلم كيفية التكيف مع الظروف الجديدة، وبالتالى زيادة فرص العمل أمامهم. وبالتالى فإن البلدان ستضطر إلى الاستثمار في إعادة تدريب العمال على أساس نهج جديد، وربما فى إطار مؤسسى مختلف. تطوير الكفاءات الأساسية بدلاً من مهارات محددة، سوف يعطى العاملين قاعدة معرفية تمكنهم من التكيف بسهولة أكبر لمتطلبات الوظائف الجديدة.

ولأن الأنشطة غير الرسمية والمشاريع الصغيرة والشركات الصغيرة تلعب دوراً رئيسياً فى خلق فرص العمل، فإنه ينبغى أن تتاح لها فرص الوصول إلى عوامل الإنتاج (رأس المال والأرض)، والأدوات التي تحتاجها لتحديث عملياتها (الإدارية والدراية التكنولوجية)، وينبغى إعداد برامج لمساعدتهم على الوصول إلى الشبكات الصناعية الحيوية. وتحقيقاً لهذه الغايات، ينبغى على وزارات العمل اعتماد سياسات عمل تضع مزيداً من التركيز على التنظيم الذاتى من خلال الفاعلين الاجتماعيين أو الحوار الاجتماع، والتى تركز على المجموعات الكبيرة من العمال الذين لا يزالون خارج القطاعات الحديثة (العاطلين عن العمل والعاملين فى القطاع غير الرسمى).[20]

وبالنسبة للواقع المصرى بعد الثورة، فإن **الدولة مطالبة باتخاذ سياسات جادة لرفع كفاءة التشغيل والتوظيف**، من خلال خلق الأوضاع التى تسهم فى: تركيز النمو فى القطاعات الاقتصادية القادرة على تحقيق الانتفاع المباشر للفقراء، وإيجاد بيئة تمكينية توسع من فرص العمل والدخل الحقيقى أمامهم، وتعزيز قدراتهم البشرية الأساسية. ويتطلب ذلك أن

تكون السياسات الاقتصادية الكلية عنصراً راسخاً فى استراتيجية تنموية واسعة تفسح المجال للاستثمار، لا فى البنية التحتية فحسب، بل كذلك فى نشاطات معينة مولِّدة لفرص العمل، مثل الأشغال العامة، إضافةً إلى تنمية القدرات البشرية من خلال الاستثمار فى مجالات التعليم والصحة.

أما فيما يخص الحد الأدنى للأجور، فمن خلال مراجعة الخبرات الدولية تم التوصل لمجموعة من **المقترحات والبدائل التى تهدف إلى تطوير السياسة المصرية فى مجال الحد الأدنى للأجور** كالتالى: [21]

١- مشاركة المجتمع المدنى ممثلاً فى طرفين أساسيين هما جمعيات أصحاب الأعمال، ونقابات العمال فى تحديد الحد الأدنى للأجور وإقراره وتفعيله بموجب القانون.

٢- تحديد حد أدنى للأجر على المستوى القومى عند مستويات تتفاوت وفقاً لمتغيرات محددة أهمها: النشاط الاقتصادى والمجموعة المهنية التى ينتمى إليها العامل، ونوع التعاقد (كامل/ نصف الوقت/ موسمى)، والتوزيع الجغرافى حسب مستوى المعيشة فى المناطق الجغرافية المختلفة.

٣- وضع حد أدنى للأجر خاص ببعض الفئات من ذوى الاحتياجات الخاصة.

٤- الأخذ فى الاعتبار مستوى الطلب داخل سوق العمل من ناحية، ومراعاة التغيرات فى المستوى العام للأسعار وفقاً للرقم القياسى لأسعار المستهلكين من ناحية أخرى.

٥- إعادة النظر فى دورية تعديل الحد الأدنى للأجور فى مصر وجعله على فترات زمنية متقاربة، بحيث يتم تعديله سنوياً وفقاً لمعدلات التضخم وتغير القوة الشرائية للجنيه.

٦- تحديد الحد الأدنى للأجر على المستوى القومى بصورة تتلاءم مع الخطة الاستراتيجية للدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، مثل تخفيف حدة الفقر، ومراعاة الاحتياجات الأساسية للعامل وأسرته، ورفع الإنتاجية.

د) فى مجال الحماية الاجتماعية:

توفر الحماية الاجتماعية أو الأمن الاجتماعى مجموعة من الآليات لسد الفجوة بين المجموعات سريعة التأثر وتلك غير سريعة التأثر عن طريق تقليل تعريض الناس للأخطار وتعزيز قدراتهم على حماية أنفسهم ضد مخاطر أو خسائر الدخل. فالحماية الاجتماعية ضرورية فى أى مجتمع لأن منافع النمو لا تصل إلى الجميع بدونها، ولا يملك الناس نفس القدرة للتغلب على الأخطار. نظراً لأن القضاء على الفقر ضرورة ملحّة، فالحماية الاجتماعية فى مقدمة جدول أعمال النمو الاجتماعى حالياً.

وتتضمن برامج الحماية الاجتماعية ما يلى: [22]

١- **الضمان الاجتماعى** لتخفيف المخاطر المتعلقة بالبطالة وصحة الفقراء والإعاقة وإصابات العمل والشيخوخة.

٢- **المساعدة الاجتماعية**، للمجموعات التى ليس لديها وسيلة أخرى من الدعم المناسب مثل: الخدمات الاجتماعية المؤسساتية أو التى تعتمد على المجموعات السكانية سريعة التأثر، مثل حالات الإعاقة الشديدة والأيتام وأولاد الشوارع. التحويلات المشروطة أو غير المشروطة للنقد أو البضائع. إعانات مالية مؤقتة مثل إعانات الإسكان أو دعم أسعار المواد الغذائية الرئيسية.

٣- **مشاريع أخرى لمساعدة المجتمعات والقطاع غير الرسمى**، تشمل التأمين الزراعى وبرامج الأمن الغذائى والصناديق الاجتماعية والوقاية من الكوارث.

وتطوير شبكات الأمان الاجتماعى ينبغى أن يسترشد بمبادئ العالمية والتضامن والكفاءة والتكامل. ولا يمكن التقدم نحو العالمية ما لم يتم تصحيح التفاوت الحاد فى فرص الحصول على الخدمات ونوعيتها. فالتضامن ينبغى أن يكفل من خلال مجموعة من المساهمات الإلزامية والتحويلات العامة والإعانات المتبادلة بين مختلف شرائح الدخل والفئات المعرضة للخطر. فشبكات الأمان الاجتماعى معيبة على نحو خطير، سواء من حيث التغطية أو المخاطر الهيكلية الجديدة المرتبطة بالعولمة. وتواجه بلدان المنطقة الآن، مع أوجه القصور المزمن فى تغطية المخاطر التقليدية (المرض والشيخوخة والعجز والوفاة

فضلاً عن تلك الموجودة في مجالات التغذية والسكن والتعليم)، أعباء إضافية لحماية سكانها من آثار المخاطر مثل فرص العمل وضعف الدخل. ونظراً لأن الكثير من شبكات السلامة الاجتماعية وضعت لتخدم العاملين بأجر، فقد أصبح من الضرورى الآن وضع نظام للحماية الاجتماعية التى تمتد لتغطية الأشخاص الذين لا يشغلون وظائف فى القطاع الرسمى، وخلق تأمين أكثر شمولاً ضد البطالة. وبطبيعة الحال فى هذا السياق تظل سياسات خلق فرص العمل من الأهمية بمكان.

كما أن تجربة بعض البلدان الأوروبية توضح أن سياسات الحماية الاجتماعية ينبغى أن تركز على زيادة فرص العمل كوسيلة للمساعدة على ضمان توفير الحماية الاجتماعية الشاملة. وفى حالات الطوارئ، فإنه من الضرورى وضع برامج خاصة للعمالة والتخفيف من حدة الفقر للقطاعات الضعيفة على أساس ترتيبات مؤسسية دائمة تسمح لمثل هذه التدابير أن تنفذ بسرعة، وربطها بأهداف أخرى مثل التدريب المهنى وتوفير البنية التحتية والتنمية الاقليمية. وعلاوة على ذلك، يجب وضع نظام شامل للحماية الاجتماعية يركز بشكل خاص على وجهات نظر الفئات المستهدفة وتوفير تدفق مستمر من المعلومات بشأن الفرص المتاحة للجمهور عن وسائل الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعى والمشاركة فى صنع القرار. [23]

وقد أكد مسح العقد الاجتماعى ٢٠٠٥ الذى أجراه مجلس الوزراء المصرى أن ٦٣,٢% من الأفراد غير مشتركين فى التأمينات الاجتماعية، فى حين نسبة المشتركين ٤,٩% فقط، مقابل ٣١,٩% لم يوضحوا ذلك، كما أكد ٧٣,٥% عدم استفادتهم من نظام المعاشات.[24]

ولتعزيز الحماية الاجتماعية للمواطنين، يجب على الدولة مراعاة النقاط التالية:

١- **تطوير نظام الضمان الاجتماعى بشكل شامل**، والذى يشمل نظم التأمين الاجتماعى ونظم المساعدات الاجتماعية، من خلال البدء بتحرير صناديق التأمين الاجتماعى من سيطرة وزارة المالية، وتأكيد مستويات الحماية الاجتماعية الحالية، وتعدد مستويات المعاشات التى توفرها النظم المطبقة فى مصر، لتحقيق التوازن فى عمليات إعادة توزيع الدخل والادخار.

٢- **تطوير أداء بنك ناصر الاجتماعى** ليكون جهازاً مصرفياً يختص بإدارة أموال التأمينات الاجتماعية، مع ربط السياسة الاستثمارية لهذه الأموال بأهداف نظم التأمين الاجتماعى.

٣- **زيادة الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى** إلى نحو ٤٥% على الأقل، على أن يوجه للإنفاق على التحويلات الاجتماعية وإعانة العاطلين وبناء المشروعات الإنتاجية التى توفر فرصاً للعمل وتلبى الاحتياجات الاجتماعية أو تحقق اختراقات لمجالات اقتصادية جديدة لمصلحة الأمة، وأيضاً إلى تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والبيئية بصورة أساسية، بدلاً من الوضع المقلوب الذى تلتهم فيه النفقات الأمنية والعسكرية الجانب الأكبر من الإنفاق العام.

٤- إيجاد **سياسات اجتماعية واضحة تستهدف إعادة توزيع الدخل** بشكل عادل وضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة لأدنى الفئات دخلاً.

٥- العمل على **تطوير المشروعات الصغيرة كرافعة رئيسية للنمو ولتشغيل قوة العمل،** وذلك من خلال تطوير السياسات المصرفية لتتحيز للمشروعات الصغيرة من زاوية آجال السداد وفترات السماح وأسعار فائدة الإقراض، ومن خلال إنشاء حضانات قومية للمشروعات الصغيرة.

هـ) فى مجال المجتمع المدنى:

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدنى، والذى يشار إليه أحياناً باسم أحد مكوناته وهى المنظمات غير الحكومية، من جديد ليشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً فى معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من التنظيمات. بحيث أصبحنا "لا نستطيع أن نمعن التفكير اليوم فى دور الدولة ونغفل الظهور القوى للمنظمات غير الحكومية، التى تستخدم وسائل الإعلام لممارسة ضغوطها على الدولة عن طريق الرأى العام الدولى، والتى أحياناً ما تكلل بالنجاح." [25]

وقد أصبح توسيع دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية وتقديم الخدمات الاجتماعية من السمات المميزة لهذه الحقبة الليبرالية الجديدة. " وإذا كانت المنظمات غير الحكومية تساعد على تعزيز مشاركة المواطنين وبناء المجتمع المدنى وتعزيز الديمقراطية. إلا أنه من الصحيح أيضاً أن **المنظمات غير الحكومية قد اضطرت الى التدخل لتعويض انسحاب الدولة من القطاع الاجتماعى**، وإن كان عادة مع قلة الموارد وضعف التنسيق وعدم الاستمرارية. وهناك مشكلة أخرى هى أن **بعض الحكومات تمارس سيطرتها على المنظمات غير الحكومية أو تقصر أنشطتها على تلك التى تتماشى مع خطط الدولة.**" [26]

وقد أدت سياسات الإصلاح الاقتصادى والمالى فى العديد من البلدان إلى لامركزية أو **خصخصة تقديم الخدمات الاجتماعية، مما نتج عنه ازدياد دور منظمات المجتمع المدنى.** وفى البلدان التى تعانى من ضغوط اقتصادية، أو اضطرابات سياسية، أو أوضاع الصراع أو ما بعد انتهاء الصراع، تُعتبر منظمات المجتمع المدنى فى بعض الأحيان، أفضل البدائل الصالحة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمحتاجين. [27]

وواقعياً، قامت المنظمات غير الحكومية بالعديد من الأدوار التى عوضت انسحاب الدولة من عديد من مجالات الرفاهة الاجتماعية مثل التعليم والصحة ومواجهة الفقر والبطالة وغيرها. وتدريجياً بدأت كثير من الحكومات تقوم بإسناد جزء من مشروعاتها للمنظمات غير الحكومية.

كما تزايد تأثير منظمات المجتمع المدنى فى عملية صنع السياسات الوطنية، حيث تؤثر المنظمات غير الحكومية على عملية صنع السياسة من خلال عدة وسائل وآليات مثل تقديم المشورة والخبرة الفنية، وبناء تكتلات وتحالفات للضغط على صنَّاع السياسة، وتنظيم حملات لإثارة وعى الجماهير بقضية ما. فضلاً عن طرح المطالب مباشرة وكذلك مراقبة الحكومات. كما برزت فى الآونة الأخيرة فكرة الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، هذه الشراكة التى تبدأ من مراحل مبكرة فى صنع السياسة وقبل أن تلتزم الحكومة بأى التزامات. [28]

وعموماً، فإن **قدرة منظمات المجتمع المدنى على التأثير فى عملية صنع السياسات يتطلب أموراً عديدة**؛ أولها متعلق بالدولة، والثانى بالمنظمات نفسها، والثالث بالعلاقة بين الطرفين، كالتالى: [29]

أولاً: فيما يتعلق بالدولة، فإن نجاح المنظمات غير الحكومية فى التأثير على عملية صنع السياسة مرتبط بالإطار القانونى الذى تضعه الدولة لتنظيم وجود ونشاط هذه المنظمات، وهل هو إطار منظم أم مقيد، كما يرتبط بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة لمطالب وضغوط المجتمع ومؤسساته.

ثانياً: تتعدد المحددات الحاكمة لقدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير على عملية صنع السياسة، من حيث ما تتمتع به هذه المنظمات من قدرات إدارية ومؤسسية. ومن حيث قدرتها على بناء رصيد للقوة والتأثير من خلال النجاح فى إقامة تحالفات وشبكات فيما بين بعضها البعض، وأيضاً مع كافة الأطراف الفاعلة فى عملية التنمية سواء على المستوى الوطنى أو العالمى. وأخيراً مدى قدرة هذه المنظمات على تحديد احتياجات مجتمعاتها المحلية، وهذا يتطلب إشراك هذه المجتمعات فى تحديد المشروعات والتخطيط لها وتدبير التمويل وتنفيذها ومتابعتها، وهو ما يحتاج إلى خلق جسور مع المجتمعات المحلية واكتساب ثقتها، لأن مصدر شرعية أى منظمة غير حكومية هو استنادها لقاعدة شعبية.

ثالثاً: فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، فهناك أكثر من سيناريو، فإما أن تكون هذه العلاقة تعاونية وتستند للاعتماد المتبادل وتوزيع الأدوار، وفى هذه الحالة من المتوقع أن تقوم علاقة شراكة ناجحة وفعالة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية فى عملية صنع السياسة. وإما أن يشوبها الصراع وتحكمها الخصومة، فأى مكسب تحققه المنظمات غير الحكومية يكون على حساب الدولة والعكس صحيح. ومن الصعب واقعياً افتراض وجود أى من العلاقتين بشكل مطلق، فالمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية مجتمع غير متجانس فى الرؤى والمصالح، وبالتالى فى علاقته بالدولة.

والتحدى الذى يواجه مصر الآن هو تعزيز دور المجتمع المدنى ومؤسساته فى تكامل دور الدولة والقطاع الخاص خصوصاً فى جهود الحد من الفقر وكذلك فى رفع جودة توفير

الخدمات والدفاع عن الإصلاحات القائمة على الحقوق، **وفى حين تتحمل الحكومة المصرية مسئولية ضخمة فى خلق بيئة تشريعية وإدارية قادرة لدى منظمات المجتمع المدنى كى تنمو وتزدهر، فإن على منظمات المجتمع المدنى نفسها أن ترفع مستوى الممارسات الداخلية لكى تنمى حضوراً عاماً مستقلاً حسن السمعة وذو مظهر رفيع يكون قادراً على توجيه صانعى السياسة وجذب المانحين.**[30]

و) فى مجال السياسات والتشريعات الاجتماعية:

تعتبر السياسة الاجتماعية نهجاً أخلاقياً شاملاً يعمل ضمن أطر نظامية ومؤسسية، على التدقيق فى أثار أى سياسة من السياسات العامة، لتحقيق الإنصاف الاجتماعى وتكافؤ الفرص، فى جميع المجالات.

ولذلك، **فالسياسات الاجتماعية لا يجب أن تكون تابعة**، تأتى لعلاج الآثار الاجتماعية الناتجة عن السياسات الأخرى من خلال مجموعة من التدابير المجزأة، ولكن يجب أن ينظر إليها بشكل متزايد باعتبارها جزءاً من أساسيات تعزيز الأمن البشرى والتنمية البشرية داخل المجتمعات. [31]

وتتمثل السياسة الاجتماعية المتكاملة فى مجموع الإجراءات الهادفة إلى توفير الرفاه الاجتماعى وتوثيق العلاقات والمؤسسات الاجتماعية عبر توسيع الخيارات والفرص المتاحة للجميع فى مختلف مراحل عملية التنمية. **وتحقق السياسة الاجتماعية التكامل والترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية بحيث تكون كلاً متماسكاً. ومن المفاهيم الخاطئة الشائعة حول السياسة الاجتماعية:** الاعتقاد بأنه لابد من المفاضلة بين النمو الاقتصادى والرفاه الاجتماعى – الاعتقاد بأن السياسة الاجتماعية هى مرادف للخدمات الاجتماعية، كالصحة والرعاية وما إلى ذلك، ويستحسن حصر تطبيقها فى وزارات الشئون الاجتماعية والصحة والتربية – الاعتقاد بأن السياسة الاجتماعية هى مرادف للحد من الفقر. [32]

ولكن الحقيقة أن **السياسة الاجتماعية المتكاملة تهتم بما يلى:** [33]

أ- التدقيق فى الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية خلال عملية صياغة السياسات الاقتصادية.

ب- دمج قضايا الإنصاف الاجتماعى وحقوق الإنسان فى السياسات العامة.

ج- وضع الجميع فى صلب عملية صنع السياسات وتعميم احتياجاتهم وآرائهم على مختلف القطاعات ودمجها فى عملية التنمية.

د- التأكيد على أن تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة لا يكون إلا من خلال تمكين المواطنين جميعاً، والمهمشون منهم.

هـ- إعادة التأكيد على الدور التنظيمى الرئيسى الذى تؤديه الدولة وقدرتها على تحويل القيم النظرية والأيديولوجية إلى أطر ونهج للسياسات العامة قابلة للتطبيق والقياس.

و- التأكيد على أن السياسة الاجتماعية المتكاملة أكثر فعالية من النهج التقليدية فى القضاء على الفقر وتحقيق سائر الأهداف الإنمائية للألفية.

ولكى تكون السياسة الاجتماعية فعالة يجب أن **ترتبط برؤية عامة ومتكاملة عن تفاعلات تلك السياسة مع الجهات الاجتماعية الأخرى. وهذه الرؤية تتحدد فى ثلاث نقاط أساسية** هى: (34)

أ- **ترتبط السياسة الاجتماعية بعلاقة تكامل وتفاعل مع سياسات التنمية الاقتصادية.** فالسياسة التعليمية، مثلاً، تستهدف تأمين الكفاءات اللازمة للموارد البشرية التى تدخل باستمرار إلى سوق العمل، وأى اختلال فى السياسة التعليمية يضر بالسياسة الاقتصادية. كما إن أى فشل يصيب السياسات المنتهجة فى مجالات الإسكان والصحة العامة والوقاية الاجتماعية يحدث تأثيراً على معدلات إنتاجية الأيدى العاملة ومشاركتها. ورغم اختلاف الأدوات التى تستخدمها السياستان الاجتماعية والاقتصادية فإنهما وثيقتا الترابط، وتعتمد كل منهما على الأخرى، وهما فى تفاعل مستمر، سواء أكان فى النواحى الإيجابية أم السلبية.

ب- **تسعى السياسة الاجتماعية بطريقة غير مباشرة، وبوسائل غير اقتصادية، إلى تصحيح التوزيع غير العادل للموارد،** إما من خلال الضمان الاجتماعى، أو من خلال دعم بعض المواد الاستهلاكية، أو بعض الخدمات مثل الإسكان والصحة والتعليم.

ج- **تولى السياسة الاجتماعية عناية خاصة لبعض الفئات المحرومة من السكان**، إما لأسباب اجتماعية وثقافية بحتة، مثل النساء والأطفال والشباب، أو بسبب العاهات، مثل المصابين بإعاقات حسية أو جسدية أو نفسية، أو بسبب أوضاع اقتصادية غير مناسبة مثل العاطلين عن العمل والفقراء.

وتصميم سياسات اجتماعية جيدة يتطلب فهم احتياجات سكان البلد من زوايا مختلفة. ويتطلب ذلك تحديد بعض العناصر الأساسية المؤثرة فى عملية صياغة وتنفيذ السياسات الاجتماعية. وتتمثل أهم هذه العناصر فيما يلى: (35)

أ) **تحديد الاحتياجات:** فجميع الفئات السكانية لها الحق، دستورياً وقانونياً، فى حياة كريمة (الغذاء والكساء والتعليم والخدمات الصحية والعمالة والسكن والضمان الاجتماعى). ولذلك فإن سد الفجوات بين واقع المواطنين واحتياجاتهم المتوقعة للحياة الجيدة، يتطلب رسم خريطة تدفع لإيجاد الحلول. وكل ذلك يتطلب توفير معلومات كمية ونوعية للتوصل إلى تحديد أولويات احتياجات مختلف الفئات الاجتماعية.

ب) **تحديد المعوقات:** فمن أجل بناء استراتيجية جيدة، يجب التعرف على الأسباب البنائية والحواجز التى تعيق التنمية الاجتماعية، والتى يمكن ملاحظتها فى المجالات التالية:

سياسياً: فعادة ما تكون أكثر العقبات متصلة بالنخبة وأصحاب المصالح الخاصة التى تكون حريصة على الحفاظ على امتيازاتها. ولابد من معالجتها فى إطار السياسات العامة التى تشجع على الشفافية ومشاركة المجتمع المدنى والمساءلة وغيرها من الأنشطة التى تعزز العقد الاجتماعى.

اقتصادياً: فمعظم البلدان النامية تفتقر لما يكفى من الاستثمارات والنشاط الاقتصادى الكامل لتشغيل اليد العاملة والتمويل والتنمية الاجتماعية والموارد فى بعض الأحيان.

اجتماعياً: فالمعايير الاجتماعية التقليدية يمكن أن تديم عدم المساواة والتمييز ضد البعض، على سبيل المثال، من خلال الحرمان من دخول بعض المهن أو استخدام الخدمات العامة أو العنصرية أو الاستبعاد، وهذه المشكلات يجب أن تعالج فى سياق السياسات القطاعية.

ج) تحديد المخاطر: فالسكان والأسر والأفراد قد يواجهون مخاطر متنوعة يمكن أن تغرقهم في الفقر بمرور الزمن. ويجب على المجتمعات اتخاذ خطوات للحد من تعرضهم للصدمات عند وقوعها.

د) التعرف على ديناميات سوق العمل: مما يتطلب تنسيق الجهود بين مختلف الوزارات وفهم جيد للروابط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية. واستيعاب نمط التنمية فى البلاد وتحليل التكوين والنمو الاقتصادى النسبى لليد العاملة، والشركات الرائدة فى القطاعات الرئيسية والفرعية للاقتصاد، وحجم القطاع غير الرسمى، وفرص الاستثمار المحلى والأجنبى، والتوقعات السكانية فى الأجلين المتوسط والطويل. مما يوفر أساساً لتقييم سياسات سوق العمل وتشجيع العمالة.

هـ) تحديد مصادر الصراع: فتضارب المصالح بين مختلف الجماعات متأصلة فى المجتمعات، ولكن المشاكل الرئيسية تظهر عند عدم وجود آليات للتعامل معها، أو إذا كانت هذه الآليات غير فعالة. وبدون الاهتمام بها تؤدى الصراعات إلى العنف، وارتفاع التكاليف البشرية والاقتصادية.

وعند تطبيق السياسات الاجتماعية فإنها يمكن أن تأخذ أحد شكلين: [36]

• **السياسات متوسطة وطويلة الأجل:** وتشمل المبادرات التى تركز على بناء السياسات الهيكلية طويلة المدى، والأكثر أهمية مثل توسيع تغطية خدمات التعليم والصحة والضمان الاجتماعى، وتحسين معايير العمل، وأجور مناسبة وسياسات التوظيف، وبرامج لتعزيز التلاحم الاجتماعى، وغيرها من السياسات العادلة التى تستغرق وقتا لتطويرها.

• **المبادرات قصيرة الأجل وعالية التأثير:** فالحكومات كثيراً ما تحتاج لنتائج أسرع لمعالجة الاحتياجات الاجتماعية الملحة وتلبية توقعات الناس الذين انتخبوهم. وهذه المبادرات السريعة ذات الأثر الكبير يمكن أن تساعد الحكومات فى تلبية الاحتياجات الأساسية لقطاعات السكان الأكثر احتياجاً. ومن أمثلتها: طوابع الغذاء، وبرامج الوجبات الغذائية المدرسية المجانية، والتغذية التكميلية للأمهات والأطفال، وبرامج العمل فى حالة الطوارئ،

وتطوير برامج للمساكن، وحرية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والأدوية الأساسية، وحملات محو الأمية، والتعليم الأساسى المجانى للجميع، والتحويلات النقدية.

كذلك، فإن وضع سياسة اجتماعية فعاله على الصعيد الوطنى، يتطلب **فهم البناء الطبقى** والأخذ فى الاعتبار التباينات بين مختلف الشرائح الطبقية حتى يمكن تقديم الخدمات لمستحقيها من تلك الشرائح الطبقية المتباينة فى المجتمع.

وإذا كانت **السياسة التشريعية تتأثر بالمعطيات السياسية القائمة**، فإن إجراء تحول اجتماعى يفضى إلى الوعى بمصالح الفقراء ووجودهم، يقتضى **إجراء إصلاحات قانونية وسياسية واجتماعية واقتصادية شاملة**. فمتى وجد الفقراء الحماية والفرصة فى النظام القانونى، ستصبح الفوائد العملية حقيقة ماثلة. ومن ذلك أنه عندما يصبح الاقتصاد غير الرسمى موثقاً، سيتسع الوعاء الضريبى ويزداد عائد التنمية الوطنية. وستؤدى المكاسب الاقتصادية إلى توسيع الأسواق المحلية وزيادة النشاط المالى على كافة المستويات. ومع اتساع نطاق سيادة القانون فإن شبكات الاستغلال التى تستنزف الضعفاء من المشاركين فى الاقتصاد غير الرسمي ستبدأ فى التفكك، وسيزداد عدد من سيجدون مصلحتهم فى القضاء على الجريمة والحفاظ على نظام اجتماعى سلمى.

ومع حدوث هذا التحول يكتسب الإصلاح قوة دفع وتكتسب الحكومات التى تبنت أفكاراً إصلاحية المزيد من المصداقية، خاصة بين الدوائر السياسية التى لم يكن لها صوت مسموع من قبل. **وبهذا يصبح التمكين القانونى شهادة ماثلة على التقدم. ولا يعد التمكين القانونى بديلاً عن مبادرات التنمية الهامة الأخرى**، كضخ المزيد من الاستثمارات فى مجال التعليم والخدمات العامة والبنية الأساسية وتعزيز المشاركة فى النشاط التجارى، بل يعمل التمكين القانونى على تكملة كل منها ومضاعفة تأثيرها عن طريق خلق الظروف المواتية للنجاح.

وقد **وضعت لجنة التمكين القانونى للفقراء التابعة للأمم المتحدة، جدول أعمال شامل للتمكين القانونى يضم أربع ركائز أساسية** يجب أن تشغل موضعاً محورياً فى الجهود الوطنية والدولية لتوفير الفرص والحماية للفقراء. وتتمثل فى: تيسير الوصول للعدالة وسيادة القانون – حقوق الملكية – حقوق العمل – حقوق ممارسة الأعمال التجارية. وتدعم هذه

الركائز الأربع بعضها البعض ويستند كل منها على الأخرى. ومع تحقيق التقارب بين تلك الركائز وتكاملها معاً، يصبح التمكين القانونى أمراً ممكناً.[37]

وتقع مسئولية توسيع دائرة الفرص وزيادة إمكانية الوصول إلى سبل الحماية على عاتق القادة الوطنيين، ليس من خلال محاكاة المسار الذى اتخذته البلدان الغنية، بل من خلال البحث عن الوسائل التى من شأنها تمكين الدولة من رسم طريقها بنفسها.

هوامش ومراجع الدراسة:

١. Gunter, Bernhard G., and Hoeven, Rolph van der, **The social dimension of globalization, A review of the literature**, International Labour Review, Vol. 143, No. 1-2, 2004. P.30

٢. أحمد زايد، **السياسة الاجتماعية فى عالم متغير: رؤية نظرية**، فى: المؤتمر السنوى العاشر، السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٨. ص ص٤٦-٤٧

٣. Blackman, Tim, Globalization and Public Policy, In: Ritzer, George, (ed.), The Blackwell Companion to Globalization, Blackwell Publishing Ltd., USA, 2007. P.437

٤. محمود خليل، **العولمة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة**، كراسات استراتيجية، العدد ١٣٦، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام، فبراير ٢٠٠٤. الموقع الالكترونى: www.ahram.org.eg/

٥. محمد عبد الشفيع عيسى، **نحو تأصيل فلسفى لدور الدولة الاقتصادى**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٣، العدد ٤، الكويت، شتاء ١٩٨٥. ص ص٣٩-٤٠

٦. محمود عوده، **وظائف الدولة فى عالم متغير، محاولة لفهم الحالة المصرية**، فى: المؤتمر السنوى العاشر، السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٨. ص ص٦٩-٧٠

٧. World Public Sector Report, Globalization and the State, Department of Economic and Social Affairs, United Nations, New York, 2001. Pp.66-67

٨. Ibid. P.76

٩. على الصاوى، **الصياغة التشريعية للحكم الجيد، إطار مقترح للدول العربية**، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالتعاون مع مجلس النواب اللبنانى، بيروت، ٣ - ٦ فبراير ٢٠٠٣. ص٧

١٠. إزابيل أورتيز، **السياسة الاجتماعية**، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧. ص٤٠

١١. Ocampo, José Antonio, and Martin, Juan. (eds.), Globalization and Development, A Latin American and Caribbean Perspective, Stanford University Press and The World Bank, Washington, 2003. Pp.148-149

١٢. **تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩، تحديات أمن الإنسان فى البلدان العربية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، المكتب الإقليمى للدول العربية، بيروت، ٢٠٠٩. ص١٤٥

١٣. المرجع السابق. ص١٥٧

١٤. **إشكاليات الإنفاق الصحى فى مصر**، تقرير حول أعمال مائدة مستديرة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القاهرة، إبريل ٢٠٠٩. ص ص١٣-١٤

١٥. المرجع السابق. ص١٩

١٦. **تقرير احصائى عن نتائج مسح العقد الاجتماعى ٢٠٠٥**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٥.

١٧. إزابيل أورتيز، **السياسة الاجتماعية**، مرجع سابق. ص ص٤٢-٤٤

١٨. **تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٩**، مرجع سابق. ص ص١٦٣-١٦٤

١٩. المرجع السابق. ص ص٢٠٥-٢٠٦

٢٠. Ocampo, José Antonio, and Martin, Juan. (eds.), Globalization and Development, Op. cit. Pp.149-150

٢١. أحمد حلمى (مشرفاً)، **سياسات تحديد الحد الأدنى للأجور فى دول العالم بالمقارنة مع السياسة المصرية ومقترحات التطوير**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، فبراير ٢٠٠٨. ص ص٥٢-٥٣

٢٢. إزابيل أورتيز، **السياسة الاجتماعية**، مرجع سابق. ص ص٤٥-٤٦

٢٣. Ocampo, José Antonio, and Martin, Juan. (eds.), Globalization and Development, Op. cit. Pp.150-151

٢٤. **تقرير احصائى عن نتائج مسح العقد الاجتماعى ٢٠٠٥**، مرجع سابق. ص ص٧٣-٧٤

٢٥. برجيت سترن، **سيادة الدولة فى مواجهة العولمة**، ترجمة: منار رشدى، فى: إيف ميشو (محرراً)، جامعة كل المعارف، الجزء الثالث، ما المجتمع؟، المشروع القومى للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة. ٢٠٠٥. ص١٢٣٦

٢٦. Karshenas, Massoud, and Moghadam, Valentine M., Social Policy in the Middle East: Introduction and Overview. In: Karshenas, Massoud, and Moghadam, Valentine M. (eds), Social Policy in the Middle East, Economic, Political, and Gender Dynamics, Macmillan Publishers Limited, England, 2006. P.23

٢٧. The World Bank, Issues and Options for Improving Engagement Between the World Bank and Civil Society Organizations, Washington, March 2005.P.19

٢٨. هويدا عدلى، **فعالية مؤسسات المجتمع المدنى وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية**، بحث مقدم إلى ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدى بالإسكندرية، الإسكندرية، ٢٨ -٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥. ص١١

٢٩. المرجع السابق. ص١٢

٣٠. **تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٨**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٨. ص٢٢

٣١. Koivusalo, Meri, and Hämäläinen, Riitta-Maija, Social integration, global social policy and a society for all, National Institute for Health and Welfare, Global Social Policy Brief, No 7, Helsinki, Finland, January 2009. P.6

٣٢. إسكوا، **السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة، التقرير الثانى**، الأمم المتحدة، نيويورك، مايو ٢٠٠٨. ص٧

٣٣. المرجع السابق. ص٢

٣٤. نبيلة حمزة، **نماذج السياسات الاجتماعية: التجربة التونسية ودلالاتها**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣. ص٩-١٠

٣٥. Ortiz, Isabel, Social Policy, Department for Economic and Social Affairs (UNDESA), United Nations, New York, June 2007. Pp.13-16

٣٦. Ibid. P.35

٣٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قانون في خدمة الجميع، المجلد الأول، تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٨. ص٤

الإنترنت والبحث السوسيولوجى

بقلم/ سامح محمد عبد المنعم عبد الغنى(*)

تمهـــيد:

لم تنل وسيلة من وسائل نقل ونشر المعلومات في تاريخ البشرية ما نالته الإنترنت من سرعة في الانتشار والقبول بين الناس وعمق في التأثير في حياة الناس على مختلف أجناسهم وتوجهاتهم، إذ تمثل الإنترنت التي تعد أحدث منجزات الثورة التكنولوجية والاتصالية في العالم اليوم وجهة المجتمع المعلوماتى الجديد بما تنشره من قيم وعادات وثقافة خاصة، الأمر الذي جعل من الإنترنت وسيلة إعلام المستقبل. وتشير الدلائل إلى أن هناك أشكال جديدةً للممارسات الحياتية أخذتً في التبلور بفضل" شبكة الإنترنت"، ليس فقط فيما يتعلق بجانب الممارسة الوظيفية، وإنما أيضاً في شتى مناحى ممارسات الحياة اليومية والخاصة.(١)

إذ يكاد يكون هناك شبه اتفاق على أن "شبكة الانترنت" هي واحدة من أكثر الظاهرات الاجتماعية التي واجهتها البشرية ثورية على امتداد عصورها المختلفة(٢). بمعنى أنها أكثر الظاهرات الاجتماعية أدت إلى تحولات متصلة وعميقة من حيث المدى والانتشار والتأثير على نوعية الحياة البشرية.

لقد ترتب على هذا النمط الجديد من الوعي ظهور توجه حديث في مجال البحث العلمي يهدف إلى دراسة "شبكة الانترنت" وآثارها على مختلف المجالات، ومحاولة الاستفادة من انعكاساتها في شتى مجالات العلوم، أبرزها علوم الطب، الاقتصاد والعديد من مجالات وفروع العلوم الأخرى. فى ذات السياق، ظهرت إلى حيز الوجود اتجاهات تنادى بضرورة الاهتمام بما أطلق عليه "العلوم الاجتماعية الخاصة بالفضاء الرمزي أو شبكة الإنترنت" Cyberspace Social Sciences، وهى اتجاهات علمية ظهرت حديثاً في كل من مجالات

(*) باحث ماجستير بقسم الاجتماع آداب عين شمس.

علوم النفس، الانثربولوجيا والاجتماع تهدف إلى محاولة دراسة التنظيمات وكذا أشكال وأنماط التفاعل الموجودة ضمن هذا الفضاء الرمزي وانعكاساته المختلفة كل في مجال تخصصه، من أجل محاولة التعرف على خصائص وأبعاد هذا الواقع الموازى الجديد[٣].

بينما حقق ذلك قدراً من التقدم في بعض المجالات العلمية سابقة الذكر، نجد أنه فيما يتعلق بعلم الاجتماع فان هذا الاتجاه لم يزل في طور النمو، اذ يسعى المتخصصين إلى بلورة ملامحه والوقوف على أهم الأسس التي يقوم عليها، بهدف مواجهة ما أضفته هذه الظاهرات الاجتماعية الجديدة من تحديات للمتخصصين في مجال علم الاجتماع سواء على المستوى النظري أو المنهجي وكيفية الاستفادة منها[٤].

انطلاقاً من التسليم بأن البحث العلمي ينطبع بالخصائص البنائية العامة للمجتمع في المرحلة التاريخية التي يمر بها[٥]. فضلاً عما يميز علم الاجتماع بما يلعبه من دور هام في تجلية صورة الواقع بمختلف جوانبه على أسس علمية، وتقديم فهم موضوعي له يسهم مع كافة صنوف المعارف الإنسانية الأخرى في تكوين وبلورة وعى بحقيقة التحديات الأولية والجوهرية التي تفرضها الظواهر الاجتماعية المختلفة.

تهدف الورقة الراهنة بشكل عام إلى محاولة إلقاء الضوء على أبرز ملامح انعكاسات شبكة الانترنت على علم الاجتماع، من خلال استعراض بعض نماذج الدراسات التى تناولت انعكاسات شبكة الإنترنت على منهجية البحوث السوسيولوجية، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على أهم أدوات ووسائل البحث السوسيولوجى التى تستخدم بواسطة شبكة الانترنت. باعتبار أن الجانب المنهجي بمثابة حجر الزاوية لعلم الاجتماع، كما أنه يمثل قاسماً مشتركاً لكل فروع هذا العلم بمجالاته المختلفة، فضلاً عن ندرة الدراسات المتخصصة في هذا المجال، رغم أهميته على الصعيد المحلى والإقليمي، في ظل خلو الساحة الدولية من رؤية علمية واضحة ومحددة لهذه العلاقة بجوانبها المختلفة، إذ جاءت أغلب المحاولات السابقة تفتقر إلى الحد الأدنى من الأسس العلمية التي يمكن أن تؤدى إلى دراسات جادة لجوانب هذه الظاهرة.

وفقا للتصور السابق سوف **تتناول الدراسة المفاهيم الأساسية التالية:**

أولاً: الإنترنت:

اشتق مصطلح الإنترنت لغوياً من كلمة Interconnection بمعنى ترابط وكلمة network بمعنى شبكة، ومن ثمة مزج المصطلح بين هذين المصطلحين. وعليه فالإنترنت هى شبكة واسعة من الحاسبات المترابطة، التي يربطها ويحميها بروتوكول موحد لتبادل المصادر المعلوماتية والمعرفية المتعددة، التي تستخدم في أغراض مختلفة، وتعنى"شبكة الشبكات".(٦)

ثانياً: منهجية البحوث السوسيولوجية:

تشير بمنهجية البحوث إلى ذلك الإطار التصوري الذي يضم مجموعة المراحل والخطوات والإجراءات المتبعة من قبل الباحث لإنجاز البحوث، منذ شروعه في التفكير في إنجاز بحثه ونهاية بنشر التقرير النهائي للبحث. في حين تستخدم كلمة "سوسيولوجية" كاشتقاق لكلمة Sociology بوصفها تعبيراً عن طابع علم الاجتماع في إطار المشتغلين به ولتميزها عن كلمة اجتماعي التي تقابل كلمة Social.(٧)

أولاً: شبكة الإنترنت وانعكاساتها على علم الاجتماع ومنهجيته:

هناك آراء مختلفة تناولت شبكة الانترنت وما يتعلق بها من انعكاسات وظاهرات مختلفة، هذا الاختلاف والتضارب الذي يصل في أغلب الأحيان إلى حد التناقض يعد مؤشراً على ثراء وتنوع الفكر حول مستقبل هذه الظاهرة ومشكلاته التي لم يتضح أغلب معالمه حتى الآن، إلا أنه في الوقت ذاته يخلص إلى المدلول الواضح الذي يؤكده، وهو "أن النقلة المجتمعية الحادة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات الراهنة عامة وشبكة الانترنت على وجه الخصوص، تختلف اختلافاً جوهرياً عن سوابقها من النقلات والثورات".(٨)

إلا أنه في هذا السياق يجب علينا تجنب التأكيد على أن كل شيء أصبح أسوأ، أو افتراض أن تحسناً مستمراً قد حدث، فالقول بأن الأشياء كانت تتحرك في اتجاه واحد قول يتسم بالقصور وعدم الدقة.

وفيما يلي نماذج لأبرز الاعمال والدراسات التي تعرضت لإشكالية شبكة الإنترنت وانعكاساتها على علم الاجتماع ومنهجيته:

أولاً: الإنترنت للمتخصصين في علم الاجتماع:[٩]

هي ورقة بحثية متخصصة سعى فيها الباحث إلى محاولة الإجابة نظرياً على تساؤلين أساسيين:

١- لماذا يجب على المشتغلين والمتخصصين في مجال علم الاجتماع أن يتخذوا من شبكة الإنترنت وسيلة اتصال مهنية ؟

٢- لماذا يجب على المتخصصين في مجال علم الاجتماع الاهتمام بدراسة شبكة الإنترنت باعتبارها ظاهرة اجتماعية تعمل على تغيير المجتمع ؟

في الجزء الأول من الدراسة، تناول الباحث بعض المصطلحات والتعريفات المرتبطة بشبكة الإنترنت، وأبرز الخدمات التي تقدمها بشكل عام، بينما تناول في الجزء الثاني التسهيلات التي يمكن أن تقدمها شبكة الإنترنت للمتخصصين والمشتغلين في مجال علم الاجتماع ويستطيع أن يستفيد منها هؤلاء من خلال خدماتها الاتصالية الفائقة مثل المؤتمرات وما شابه.

فضلاً عما سبق، أشار الباحث إلى أولوية النظر إلى شبكة الإنترنت باعتبارها وسط جديد ومتميز للبحث السوسيولوجي، لما تقدمه من مواضيع جادة للبحث السوسيولوجي المنظم، بالإضافة إلى ما سوف تؤدى إليه هذه الأبحاث والدراسات في هذا المجال من الإسهام في محاولات الوصول إلى تصورات مقترحة للمتخصصين في مجال علم الاجتماع الذين يريدون تقديم سوسيولوجيا الإنترنت Net Sociology إلى جيل جديد من الطلاب.

منتدى سور الأزبكية
www.books4all.net

وتعتبر هذه المحاولة من المحاولات الرائدة التي تنبهت إلى انعكاسات شبكة الإنترنت على منهجية البحوث السوسيولوجية، وإن كان أبرز ما يؤخذ عليها أنها لم تتعرض بأي شكل من الأشكال لما قد يواجه المتخصصين في مجال علم الاجتماع والمشتغلين به من تحديات وصعوبات عند دراسة شبكة الإنترنت والظاهرات الخاصة بها، وخاصة التحديات والصعوبات المتعلقة بالجانب المنهجي.

ثانياً: الإنترنت كوسط وموضوع للبحث الاجتماعي:[١٠]

هى محاولة نظرية سعت إلى إبراز جوهر التحدي الذي تقدمه الظاهرات الخاصة بشبكة الإنترنت، عند تناولها كوسط وموضوع للبحث السوسيولوجى، والمتمثل في أنها تقدم نمط جديد من الحقيقة الاجتماعية ذات السمة التعددية والذي يتسبب في كم كبير من المشكلات للمتخصصين في مجال علم الاجتماع عند تناوله بالدراسة.

ويرجع الباحث السبب الرئيسي لذلك الكم الكبير للمشكلات التي بدأت في الظهور، إلى الأطر التصورية التي يتم تناول هذه الظاهرات الافتراضية من خلالها بالتحليل أو الدراسة، والتي تتسم بأنها غير متسقة وطبيعة تلك الظاهرات.

إذ يتم تناول هذه الظاهرات من خلال الأطر التقليدية لعلم الاجتماع، والتي يرى الباحث أنها لا تتلاءم وطبيعة الظاهرات الخاصة بشبكة الإنترنت، التي تتطلب صياغة أطر إبداعية جديدة تناسب تناول هذه الظاهرات الجديدة بشكل فعال.

يحسب لهذه الدراسة، أنها نادت بإعادة تقييم كل من الأفكار الأساسية والتصورات، ومفاهيم علم الاجتماع التقليدي، بهدف محاولة استخلاص أطر مبتكرة تصلح لتناول الظاهرات التي تقدمها الإنترنت أو علم اجتماع الفضاء الرمزي Cyber Sociology.

وإن كان يؤخذ عليه عدم تعرضه بالذكر لأي نمط من أنماط المشكلات التي يفترض أنها واجهت المتخصصين في مجال علم الاجتماع عند تناولهم ظاهرات شبكة الإنترنت بالدراسة.

ثالثاً: الفضاء الرمزي: انعكاساته على الطرق التقليدية لإنجاز الأبحاث:[١١]

يكمن هدف الدراسة في إثارة النقاش حول كيف أن شبكة الإنترنت سوف تؤثر على منهجية البحوث. ولقد تناول الباحث بالدراسة الانعكاسات الخاصة بشبكة الإنترنت على خمسة جوانب أساسية من جوانب منهجية البحث العلمي وهى: صياغة مشكلة البحث – اختيار العينة – الإحصائيات – التحكم والسيطرة وأثرها على مدى صحة ومصداقية النتائج – كتابة التقرير.

هذا وإن كان يحسب لهذه الدراسة أنها من الدراسات الرائدة التي تنبهت إلى الانعكاسات الخاصة بشبكة الإنترنت على الجانب المنهجي للأبحاث، إلا أنها لم تصل لنتائج محددة نستطيع الاستفادة منها، فهي لا تتعدى كونها دراسة استكشافية باعتراف الباحث نفسه تهدف فقط إلى إثارة النقاش حول الانعكاسات المتوقعة لشبكة الإنترنت أو للفضاء الرمزي على منهجية البحوث.

رابعاً: استخدام الإنترنت في البحوث المسحية:(١٢)

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى إبراز الإسهام الفعال الذي يمكن أن تقدمه شبكة الإنترنت للباحثين القائمين بأبحاث المسوح الاجتماعية، وذلك فيما يتعلق بالتسهيلات التى يمكن أن تقدمها الشبكة المتعلقة بالعينة وجمهور البحث، خاصة في الأبحاث التي يغلب عليها صعوبة الوصول إلى شرائح جمهور البحث الخاص بها والتعامل معه، كما في حالة الباحث ودراسته لتجار المخدرات، حيث قام الباحث باستخدام شبكة الإنترنت في جمع بياناته من خلال عينة مقصودة قوامها ٨٠ مبحوث من تجار المخدرات على مستوى العالم، ١٤ بلداً مختلفة من ٤ قارات مختلفة، مستخدماً صحيفة استبيان إلكترونية كأداة لجمع البيانات.

ولقد أشار الباحث إلى العديد من الملاحظات والنتائج أبرزها ما يلي:

١- تلعب شبكة الإنترنت دوراً حيوياً باعتبارها الواجهة Interface بين الباحث وجمهور بحثه في الأبحاث التي يصعب الوصول إلى جمهور البحث الخاص بها، أو التعامل معه بشكل آمن وطبيعي.

٢- يرى الباحث أنه يجب على مستخدم شبكة الإنترنت في جمع بيانات بحثه أن يتبع الخطوات نفسها التي يتبعها الباحث الذي لا يستخدم شبكة الإنترنت "الخطوات التقليدية"، فيما يتعلق بعينة البحث أو الدراسة.

٣- يرى الباحث أن شبكة الإنترنت تقدم لنا مشكلة منهجية واحدة فقط، تتمثل في كونها أداة تصلح لنمط معين من الأبحاث دون الآخر.

هذا ويعد أبرز ما يؤخذ على هذه الدراسة أن الباحث نفسه لم يستطيع التوصل إلى مقدار التحيز في العينة، بل أنه لم يتأكد من صحة النتائج بشكل جيد وفعال.

خامساً: ما أفرزته الشبكة "مسح لعينة من الإنترنت":(١٣)

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تحديد ماهية تطور ظاهرة شبكة الإنترنت، وذلك من خلال وجهة نظر مزودي الخدمة الخاصة بالإنترنت Internet Providers أنفسهم. من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية: كيف يعرف مزودى خدمة الانترنت أنفسهم؟ وكيف يعرف مزودى خدمة الانترنت دورهم في المجتمع؟

مستخدما استمارات استبيان إلكترونية للحصول على بياناته. ولقد أورد الباحث في مقدمته النظرية والمنهجية، مقارنة بين أداتين منهجيتين استخدمهما في دراسته، هما:

البريد الإلكتروني، مقارنة بالبريد التقليدي. واستمارات الاستبيان الإلكترونية.

فضلاً عن قيامه باستعراض الدراسات الاجتماعية السابقة التي استخدمت هذه التقنيات بوجه خاص، بالإضافة إلى التراث الأكاديمي الذي تناول التقنيات الإلكترونية الخاصة بالبحوث بشكل عام.

ولقد خلص الباحث إلى عدة نتائج، أبرزها ما يلي:

١- توجد هوة كبيرة فيما يتعلق بنسبة الاستجابة بالنسبة لكل من المسوح التي استخدمت البريد الإلكتروني ، والمسوح التي استخدمت البريد التقليدي (٧٦,٥ للبريد التقليدي مقابل ٢٨,١ للبريد الإلكتروني) وذلك طبقا للمسوح التي استخدمت الأداتين خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦.

٢- هناك قلة من الدراسات الأكاديمية التي استخدمت تقنية استمارة الاستبيان الإلكترونية، وذلك خلال عامي ١٩٩٥و ١٩٩٦، وإن كان من الملاحظ ازدياد نسبة الاستجابة في هذه الأبحاث بصورة تدريجية (من ٤,٥٤% إلى ١٢,٥٨%).

٣- هناك العديد من الدراسات دمجت بين أكثر من تقنية إلكترونية في جمع البيانات، مثل الاتصال الهاتفي المباشر، مجموعات النقاش واستمارات الاستبيان الإلكترونية.

٤- بعض المبحوثين أقروا بأنهم قد واجهوا العديد من الصعوبات المتعلقة بواجهة التطبيق الخاصة باستمارات الاستبيان الإلكترونية، ولقد أرجع الباحث ذلك، إلى عدم التعود وقلة انتشار هذا النمط الإلكتروني من أدوات جمع البيانات.

هذا ويؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تتعرض بأي قدر من التناول إلى الصعوبات أو العوائق وكذا المميزات أو الفوائد التي تقدمها التقنيات المنهجية الإلكترونية التي تستخدم من خلال شبكة الإنترنت، وكذا اعتمدت على الأسلوب الوصفي فقط، دون تقديم أي تحليل أو تفسير.

مما سبق يمكننا الوقوف على **أبرز السمات المميزة للدراسات والأبحاث التى تناولت انعكاسات شبكة الانترنت**، والتي تتمثل فيما يلى:

١- يغلب الطابع الاستكشافي على أغلب هذه الدراسات، إذ تحاول التعرف على أبعاد ظاهرة شبكة الإنترنت والظاهرات الخاصة بها، وكذا الوقوف على سمات الفضاء الرمزي الإلكتروني الذي نتج عنها.

٢- يغلب الطابع النظري على معظم هذه المحاولات، والتي يهدف معظمها إلى مجرد إثارة الانتباه إلى تداعيات وانعكاسات هذه الظاهرة على المجالات المختلفة.

٣- ندرة الدراسات التي تتناول انعكاسات شبكة الإنترنت على مجال البحث السوسيولوجى، وان وجد فإنها تتسم بعدم دقة الضوابط المنهجية الخاصة بها، فضلاً عن اقتصارها على الوصف دون التفسير بالإضافة إلى افتقارها إلى الإطار النظرى المحدد التى تنطلق من خلاله.

ثانيا : أبرز وسائل وأدوات البحث السوسيولوجى التى تستخدم على الانترنت:

نلقى، فيما يلى، الضوء على أبرز الوسائل الإلكترونية التى تستخدم بشكل رئيسى، فى الأبحاث السوسيولوجية وتتمثل فى الآتي: الملاحظة بالمشاركة، الاستبيان الرقمى، المقابلة على الخط ، الصحف الإلكترونية(صفحة الويب).[١٤]

أ- الملاحظة بالمشاركة Participant Observation:

غالباً ما تستخدم هذه الوسيلة فى جمع البيانات والمعلومات من المبحوثين وأعضاء المجتمع الافتراضى عبر قنوات الدردشة. حيث يمكن للباحث أن يكون حاضراً فى غرفة الدردشة نفسها، وهو شكل متعارف عليه بأنه "ملاحظة مشاركة مباشرة". ويلاحظ فى هذا الصدد، أن استخدام هذه الوسيلة قد يثير مشكلة أخلاقية، إلى حد ما، أو قانونية؛ حول مدى شرعية مراقبة المستخدمين، كما أشير حول أخلاقيات البحث الرقمى. والحقيقة، فإن هذه الوسيلة جيدة فى دراسة فئات معينة مثل المراهقين والذين يصعب بحثهم أو جمع البيانات والمعلومات منهم فى العالم الطبيعى، حيث يجد هؤلاء أنفسهم على درجة كبيرة من التحرير على الشبكة ويشعرون بالاستقلالية والأمان والراحة.

إذن، يمكن للباحث أن يسجل بياناته ويجمع معلوماته، وهو يراقب غرفة الدردشة، ثم يقوم الباحث بعد ذلك تحليل مضمون تلك البيانات والمعلومات، ويستنتج منها ما يتناسب وموضوع بحثه أو أهداف جمعه للبيانات والمعلومات.

ب- الاستبيان الرقمى Digital Questionnaire:

غالباً ما يقدم الاستبيان الرقمى فى أحد شكلين اثنين؛ إما الاستبيان حاسوبياً ثم يرسل إلى المبحوثين الافتراضين بالبريد الإلكترونى ليملأ من قبلهم ويعاد إلى الباحث. أو يكون الاستبيان موجود على الخط ضمن مهام صفحة ويب معينة؛ أى الاستبيان الرقمى المباشر على الويب. ويتصف الاستبيان بهذه الطريقة، بكونه يعد بطريقة سهلة الفهم والتأويل. ويجاب عن أسئلته بشكل قصير مباشرة، ومكثف. ولا يفضل أن يكون الاستبيان طويلاً اختصارا للوقت، ومراعاة لاستعمال الحواسيب والشبكات، وما قد يطرأ من أعطال فنية. ويكون بطريقة سهلة؛ كأن تكون الاجابات محددة باختيارات معينة يختارها المبحوث بنعم/ لا ... الخ. وتكون الأسئلة التى تتطلب إجابات فى شكل آراء ووجهات نظر، محددة جداً، وللضرورة فقط. إلا أنه توجد بعض المشكلات التى تواجه الاستبيان الرقمى، من أبرزها:

١- النقص الملحوظ فى استقبال المردود منه.

٢- يخص مجموعات خاصة جدا من المبحوثين ولا يمكن تعميمه.

٣- معظم الردود تكون عادة من أفراد لا يمثلون المبحوثين ذوى الشأن فى البحث. كأن يجيب عليه مثلاً، الأكاديميون واختصاصيو الحاسوب والفنيون فقط.

٤- صعوبة معرفة من لم يستجب للاستبيان، ومن هم فعلاً المقصودين بالبحث، والمبحوثين المطلوبون للإجابة عنه.

٥- الأعطال التى قد تحدث فى صفحة الويب وضياع البيانات والمعلومات.

ج- المقابلة على الخط Online Interviewing:

تستخدم المقابلة على الخط (المباشر)، فى شكل توجيه أسئلة مباشرة للمبحوثين. والذى يرغب الباحث فى الحصول على بيانات ومعلومات معينة منهم، عن طريق استعمال غرف الدردشة مثلاً، أو ما شابه من وسائل الاتصال الرقمى على الخط.

وتتمثل أهمية استخدام المقابلات على الخط، فى أنها تتيح فرصة بحث المبحوثين فى نطاق أماكنهم (بيئتهم الثقافية)، ما يتيح فرصة الحصول على بيانات مهمة، كما انها تجعل المبحوث يشعر بالارتياح، والتعامل بسهولة أثناء المقابلة. الأمر الذى قد يصعب على المبحوثين فى المقابلات وجها لوجه فى بعض الخصوصيات البحثية.

د- الصفحة الإلكترونية Web Page:

يمكن للباحث السوسيولوجى أن يستخدم وسيلة صفحة الويب Web Page، لجمع البيانات والمعلومات المختلفة من المبحوثين الافتراضيين فى مجتمعاتهم الافتراضية، أو مستخدمى الإنترنت المقصودين بالبحث المعني. وذلك بإعداد صفحة وتصميمها أو موقع إلكترونى للباحث وتحميله على الإنترنت، يعرض مشروع الباحث، من حيث موضوعه واهتماماته ونشاطاته ومراحله وشرح أهم محتوياته وتطوراته، ونبذة عن الباحث وتخصصه ونشاطه العلمي والبحثي، وما شابه.

وتعتبر صفحة الويب، فرصة جيدة للباحثين لتمثيل أنفسهم وعرض أبحاثهم ومشاريعهم المختلفة، وتقديم شخصياتهم واهتماماتهم البحثية، والتعبير عن أنفسهم بفاعلية ووضوح تامين، عبر شبكة الشبكات العالمية.

وبالتالى، فإنه عن طريق صفحة الويب للباحث، يمكنه القيام بما يلى فى خصوص إجراء بحثه المعني:

١- إعداد استبيان رقمي ووضعه على الصفحة الإلكترونية لتعبئته من قبل المبحوثين، ومن ثم تسليمه من قبل الباحث، آنياً.

٢- إعداد أشكال واستمارات معينة، لتسليم بيانات ومعلومات وردود فعل مختلفة، بشأن نقاط معينة فى البحث المعني، أو بشأن نشاط الباحث أو صفحته الإلكترونية المستخدمة.

٣- استخدام بريد إلكترونى خاص بالباحث عبر الصفحة الإلكترونية لمشروع البحث.

٤- إعداد أسئلة معينة ضمن فقرات ومحتويات معينة تقدمها الصفحة الإلكترونية، وتخص مثلاً أنشطة الباحث، وأرائه وأفكاره، بهدف تسليم تغذية راجعة من فئات معينة من المستخدمين، حول بحثه وتطوراته ونتائجه، وما شابه.

ورغم النتائج الجيدة لكثير من الدراسات والأبحاث التى قام بها المختصون من خلال شبكة الانترنت، إلا أنه ولذلك، تلاحظ عدة صعوبات، ومشكلات جوهرية، تواجه الباحثين أثناء الاستخدام، أبرزها:

١- غموض التمثل الافتراضى للمبحوثين قيد البحث بهوياتهم الآلية المتعددة.

٢- الأعطال الفنية للحواسيب وصفحات الويب.

٣- قلة المستجيبين الافتراضين للبحث الرقمى على الخط.

٤- صعوبة تأويل وتحليل البيانات والمعلومات من المبحوثين الافتراضيين.

خاتمة :

هناك بعض النقاط التى يمكن الأخذ بها لتحسين فاعلية استخدام الانترنت فى البحث السوسيولوجى، أبرزها:

١- ضرورة التحقيق، قدر الإمكان من فئة المبحوثين المطلوبين لجمع البيانات أو بحثهم بشكل خاص، والتركيز على أكبر قدر ممكن من التعرف والتعيين للخصائص المشتركة بينهم.

٢- تحديد الأسئلة بشكل مباشر لفئة المبحوثين المعنيين، وذلك بوضع أسئلة تتصف بالخصوصية بحيث لا يجيب عليها إلا المبحوثين الموجهة إليهم بصورة خاصة.

٣- فتح باب لتسجيل المبحوثين الافتراضين المعنيين بالبحث، وأخذ بيانات أساسية منهم سلفا، قدر الإمكان.

٤- تكرار الأسئلة بصيغ مختلفة وإعادة استخدام مختلف الوسائل لمرات متكررة، وذلك بغرض إجراء المقارنات المناسبة.

٥- مراعاة التحليل الجيد للغة المستخدمة فى الاجابات.فهى من أهم الأدلة والمؤشرات على هويات المبحوثين.

٦- التدريب المناسب للباحثين والممارسة ورفع مستوى الخبره بالعمل البحثى والرقمى، له أهمية كبر فى تصميم وسائل البحث، والتأويل والتحليل. ما يعنى ترقية ورفع المستوين العملى والمهنى للباحثين.

٧- تجنب الأعطال الفنية باستخدام الحواسيب الفعالة، وتصميم صفحات الويب بشكل جيد، واختبار هذه الوسائل عن طريقها قبل إجرائها بصورة رسمية نهائية.

المراجع والهوامش:

١. نبيل على، العرب وعصر المعلومات مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩، ص٧٧.

٢. نبيل غزلان ،مستقبل الثورة الرقمية ، ٢٠٠٣ ، كتاب العربى ٥٥ ، يناير ٢٠٠٤ ، الكويت. ص ١٩٠

٣. على محمد رحومة، علم الاجتماع الآلى ، عالم المعرفة رقم٣٤٧، يناير٢٠٠٨ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ص٩.

٤. المرجع السابق ، ص١٣.

٥. سمير نعيم احمد، المنهج العلمى فى البحوث الاجتماعية، الطبعة الخامسة ١٩٩٢، المكتب العربى للأوفست، عين شمس، القاهرة. ، ص٢٥٨

٦. أحمد صالح ، هوس الانترنت وتداعياتها الاجتماعية والسياسية ، كتاب الهلال العدد ٦١٥ مارس ٢٠٠٢ ص ٧.
٧. محمد الجوهري وآخرين ، دراسة علم الاجتماع ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب ١٣، دار المعارف ، الطبعة الرابعة، ص١٨.
٨. نبيل على، الثقافة العربية وعصر المعلومات ، عالم المعرفة رقم٢٥٦،يناير ٢٠٠١ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ص١٧٠.
٩. THE INTERNET FOR SOCIOLOGISTS. By Kling, Rob. March 1997. http://rkcsi.indiana.edu/
١٠. Sociology of Skywriting. The Internet as a medium and object of sociological research. By: Albert Benschop. August 1, 1998. http://www.sociosite.org/index_en.php.
١١. Cyberspace: It's Impact on the Conventional Way of Doing and Thinking About Research. By Dr. Delroy L. Cornick.1997. http://www.snark.org/jump.htm
١٢. Coomber, R . Using the Internet for Survey Research' by Sociological Research online, vol. 2, no. 2, 1997. <http://www.socresonline.org.uk/socresonline/2/2/2.html>
١٣. Casting the Net: Surveying an Internet Population. by: Christine B. Smith , http://jcmc.huji.ac.il/vol3/issue1/smith.html. JCMC 3 (1) June 1997.
١٤. قام الباحث بإجراء بحث محدود على شبكة الانترنت ذاتها ، خاص بهذا الجزء من الورقة.

الثقافة الفرعية للشباب المصري
دراسة مقارنة لرطانة الشباب الجامعي والحرفي

بقلم/ سماح عبد الله الأزهرى(*)

مقدمة:

أعلن اليونسكو الفترة من (٢٠١٠/٨ إلي ٢٠١١/٨) عاماً دولياً للشباب ايماناً منهم بأهمية هذه الفئة العمرية، وقدرتها علي التغيير، هذا العام الذي تحول ليكون أكثر ثورية مع بدايات عام ٢٠١١ خاصة في مصر وتونس، علي حد تعبير اليونسكو.(١)

وثقافة الشباب الفرعية بكل مكوناتها وبناها دينامية متجددة، والرطانة بوصفها ملمح من ملامح هذه الثقافة وإحدى مكونات الوعي تتأثر بكل ما يطرأ علي أبنية المجتمع المصري من تغيرات لأنها نتاج لهذا المجتمع بكل خصوصيته.

وفيما يلي عرض موجز لدراسة كانت رسالة الماجستير للباحثة حول (الثقافة الفرعية للشباب المصري: دراسة مقارنة لرطانة الشباب الجامعي والحرفي)(٢)، يليها رؤية استشرافية لمستقبل هذه الثقافة.

يتزامن ظهور الثقافات الفرعية بصفة عامة مع تعقد المجتمعات وما يحدث فيها من تغير على كافة الأصعدة، ويتم دراسة الثقافة الفرعية داخل مجتمع ما بالنظر إلى معطياته التي تمنحه الخصوصية وتجعله متفرداً مميزاً عن غيره، فعندما بدأت ثقافات الشباب الفرعية في التطور داخل المجتمعات الغربية بدأت تتنامى معها الدراسات التي درست هذه الثقافة بكل مكوناتها أو أحدها بهدف فهم أفضل لهذه الثقافات.

وتدُرس عامية الشباب والمراهقين في البلدان الغربية بوصفها معبرة عن ثقافتهم الفرعية أو من حيث طبيعتها أو وظيفتها بوصفها وسيلة للاتصال الثقافي أو غيره.

(*) باحثة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وعلى الرغم من أن الشباب في مجتمعنا المصري كان لهم دائماً ثقافة فرعية فإن هذه الثقافة لم تحظ أبداً بالدراسة، حيث نفتقد لدراسة اجتماعية تتعمق في ثقافة الشباب، بكل مكوناتها وعلى رأسها اللغة المعُبَّرة عنها والتي تنتشر بسرعة كبيرة.

ومن ثم كان هدف الدراسة الحالية هو التعرف على ملامح الثقافة الفرعيةً للشباب المصري، كما تعبر عن نفسها في رطانتهم اليومية، ما هي مصادرها؟ وهل تختلف باختلاف أوضاع الشباب المصري الطبقية، والسياق الاجتماعي الاقتصادي (ريف/ حضر) الذي نشأ وتربى فيه هؤلاء الشباب؟، هل تعبر هذه الثقافة الفرعية عن هوية فردية وجماعية؟، وأخيراً ما هي أهم الموضوعات التي تشكل محور هذه الثقافة الفرعية والتي تفصح عن نفسها من خلال الرطانة اليومية؟. مع مقارنتنا أثناء ذلك الفتيات بالفتيان الجامعيين، والفتيان الجامعيين مع الحرفيين.

أولاً : مفهومات الدراسة:

أ- الثقافة الفرعية للشباب المصري:

الثقافة Culture مصطلح بالغ التعقيد والأهمية في آن واحد، فهو بالغ التعقيد لأنه من أكثر المصطلحات إثارة للجدل ولأن الاختلاف حول تعريفه ينبع من اختلاف التخصصات واختلاف المدارس داخل التخصص الواحد، وهو بالغ الأهمية لأن الثقافة جزء من نسيج كل مجتمع مهما كانت درجة بدائيته أو تقدمة، فلا يمكن أن يوجد مجتمع بدونها، فالثقافة هي العمارة والمباني وكل ما هو مادي، وهي العادات والتقاليد والسلوك والوعي والاتجاهات واللغة أي كل ما هو غير مادي إذن ثقافة المجتمع هي شكله، إطاره وهويته التي تميزه عن غيره. ومع تعقد المجتمعات وتمايزها تظهر الثقافات الفرعية إلى حيز الوجود، واتفق العلماء على عدم تحرر هذه الثقافات كلية من تأثير الثقافة الأم، وتأثرها بها رغم استقلالها النسبي.

وعليه فان الثقافة الفرعية للشباب المصري هي تلك الثقافة الخاصة التي يبدعها الشباب وتركز الدراسة على جانب واحد فقط من جوانب هذه الثقافة وهو الرطانة.

ب- الرطانة:

كلمة الرطانة في التراث الغربي أخذت أكثر من معنى لكنها ظلت لفترة طويلة لصيقة بالمهن أو الحرف دون غيرها، أو بالفئات الأقل في المجتمع بصفة عامة، ولقد أمتد الترادف بين الرطانة ولهجة أو لغة الحرفة أو المهنة من الكتابات الغربية إلى العربية، رغم أن المعجم الوجيز عرفَّ هذا المفهوم بمنتهى الدقة والوضوح(٣).

والرطانة إجرائياً كما استخدمتها الدراسة: أي كلمات أو مفردات أو تعبيرات لا تنتمي للغة العربية الفصحى، ولا تنتمي للعامية كما هي منطوقة بين كل فئات المجتمع، وكما هي متعارف عليها بينهم لكنها – أي هذه المفردات – معروفة للشباب وتستخدم بينهم.

ج- مفهوم الشباب:

حددت الدراسة الحالية الشباب بأنهم الشريحة الواقعة بين سن الثامنة عشر والثامنة والعشرين من العمر. والشباب الجامعي هم من ينطبق عليهم التعريف السابق ومن الدارسين في كليات جامعة عين شمس والقاهرة، والشباب الحرفي هم من ينطبق عليهم التعريف السابق ويقومون بأي أعمال يدوية تكون مصدر رزقهم.

د- الوضع الطبقي:

مناقشة موضوع الطبقات الاجتماعية ومحدداتها تختلف في مجتمعات العالم الثالث ومنها المجتمع المصري عنها في المجتمعات الغربية. فالمجتمعات الغربية يسيطر عليها أسلوب إنتاج وحيد ونقي وهو ما يساعد على تبلور شكل محدد للطبقات، يتضح من علاقة كل طبقة بوسائل الانتاج على عكس مجتمعات العالم الثالث حيث تمفصل عدة أساليب إنتاجية معاً وهو ما نتج عنه عدم تبلور شكل محدَّد للبنية الطبقية في هذه المجتمعات وعدم تشكلَّ طبقات اجتماعية مكتملة مثل نظيرتها في المجتمعات الغربية.

ولأن المجتمع المصري واحد من مجتمعات العالم الثالث فقد حاولت الدراسة مراعاة وضعه وخصوصيته في وضع مؤشرات تدل على وضع عينه الدراسة الطبقي، وتحدد خصائصهم الاجتماعية الاقتصادية، هذه المؤشرات تشمل مهنة الشخص الرئيسية التي هي مصدراً لدخله، ومستوى التعليم، الحي السكني، وقد اتخذت التقسيمات الشكل الآتي:

١- طبقة دنيا: تشمل عمال زراعة، صناعة وغيرها، حرفياً لا يملك ورشة، غير حاصلين على قسط من التعليم أو حاصلين على قسط صغير منه، يسكنون الأحياء الفقيرة والهامشية.

٢- طبقة وسطى: تشمل الموظفين والتكنوقراط، حاصلين على قسط من التعليم، وطلاب ينتمى آباؤهم لهذه الطبقة.

٣- طبقة عُليا: تشمل ملاك المصانع والمشروعات الكبرى، حاصلين على قدر من التعليم، وطلاب ينتهي آبائهم لهذه الطبقة، مع وضعنا في الاعتبار انقسام كل طبقة إلى شرائح متعددة.

واتساقاً مع هدف الدراسة وأسلوبها كانت الأداة المستخدمه دليل المقابلة لأنها تتيح الاحتكاك المباشر مع أفراد العينة وكانت المقابلة من نوع المقابلات الفردية – الجماعية. وقد تم الاستعانة – في مرحلة لاحقة – بتحليل المضمون سواء أكان لدليل المقابلة أو للمفردات الخاصة بالرطانة التي سردها المبحوثون.

كان المجال الجغرافي للعينة مدينة القاهرة وقوام عينه الدراسة كان ٧٥ مفرده مقسمة كالتالي: ٣٠ مفرده من جامعة عين شمس (١٥ فتيان، ١٥ فتيات)، ٣٠ مفرده من جامعة القاهرة (١٥ فتيان، ١٥ فتيات)، ١٥ مفرده من شباب الحرفيين العاملين بورش جامعة عين شمس. ثم اختيار مفردات العينة بطريقة عمدية مقصودة.

ثانياً: نتائج الدراسة:

أولاً: المصادر التي تشكل رطانة الشباب المصري الجامعي والحرفي:

هناك مصادر تشترك فيها كل مفردات عينة الدراسة من الشباب الجامعي والحرفي وهي طبقاً لأكثرها فأقلها تأثيراً: الأصدقاء وهم بوصفهم مصدراً لثقافة الشباب ملمح عالمي لا تختص به ثقافة الشباب المصري فقط بل ينطبق الأمر على الشباب الغربي[٤] وهو مصدر يكاد يكون متوقعاً، فالأصدقاء لهم تجارب مشتركة ومشكلات يحتاجون للتعبير عنها بمفردات لغوية غير مألوفة تعبر عنهم وحدهم يبتدعونها هم ويفهمونها وحدهم.

يلي الأصدقاء في المرتبة الثانية الشباب بصفة عامة حتى لو من غير الأصدقاء أو من الغرباء بالتساوي مع التليفزيون بوصفه ممثلاً لوسائل الإعلام وأكثرها تأثيراً.

فالشباب – كما كشفت نتائج العمل الميداني – يشعرون أنهم يأخذون مكانة لدى أقرانهم كلما جددوا في الرطانة بل أن هناك فئة منهم تقود عملية التجديد وأخرى تكتفي بمجرد التقليد، والفئة الأولى تراعي التجديد كلما حظيت الرطانة القديمة بقدر من الانتشار لذلك فهي – أي هذه الفئة – تغزل لنفسها رطانة جديدة ومتجددة كل حين وهو ما يثرى الرطانة ويضمن لها الاستمرار، أما التليفزيون بوصفه مصدراً لرطانة الشباب فهو كذلك ملمح عالمي لثقافة الشباب، ويقتبس الشباب المصري من التليفزيون بعض المفردات الخاصة باللغة الإنجليزية لكن يعطونها معنى جديد بعيداً عن المعنى الأصلي حيث انتشار ونفاذ الإنجليزية في البرامج والمسلسلات التليفزيونية وهي أحدى نتائج عملية العولمة في الإعلام حيث نفاذ لغة الأقوى من خلال المضامين الإعلامية.

في المرتبة الثالثة جاء الشارع المصري بوصفه مصدراً مهماً لرطانة الشباب حيث نفاذ لغة الفهلوة التي دخلت وترسخت مع تعدد ألوان وممارسات الفهلوة بعد فترة الانفتاح الاقتصادي "حيث صعود طبقات معينة السلم الاجتماعي أدى إلى تسييد مفرداتها. على حد تعبير عزه عزت"(٥). تساوي معه كمصدر الحرم الجامعي وأخيراً الإبداع طبقاً للموقف.

أوضحت الدراسة أن النوع Gender بوصفه متغيراً لا يمكن إغفاله في ترتيب مصادر الرطانة حيث مصادر تنفرد بها الفتيات دون الفتيان الجامعيين وهي النوادي العامة، المقاهي والجوالة المتواجدة داخل الجامعة وأخرى ينفرد بها الفتيان كالاشتقاق من اللغة الإنجليزية والإنترنيت. كما أن الفئة التي تقود عملية التجديد في مفردات الرطانة هم عادةً من الذكور. وهناك مصدر واحد أنفرد به شباب الحرفيين وهو فئة المدمنين.

ثانياً: علاقة الرطانة بالوضع الطبقي والسياق الاجتماعي الاقتصادي:

١ – أوضحت الدراسة أن هناك علاقة وثيقة بين الوضع الطبقي والعمر والنوع بوصفهم متغيرات وبين ثقافة الشباب الفرعية الخاصة بالشباب المصري شأن الشباب الغربي كما أن

الاختلاف في الأوضاع الطبقية والوجود الاجتماعي بأسره (كل ما هو مادي) لشباب العينة صاحبه اختلاف في الوعي والرطانة بوصفها مكوناً من مكونات هذا الوعي.

٢ – تختلف الرطانة باختلاف السياق الاجتماعي الاقتصادي (الريف / الحضر) لدى شباب العينة مع وضعنا في الاعتبار عنصر النوع.

اذاً يمكن استخلاص أن هناك لا تجانس في الثقافة الفرعية للشباب المصري.

ثالثاً: الرطانة والهوية:

نقصد بالهوية الفردية "تمييز الفرد لنفسه عن غيره أي تحديد لحالة الشخصية"(٦).

أما الهوية الجماعية فهي كل ما يميز الجماعة العمرية – نعني الشباب – عمن سواها من خلال ملامح عديدة نعني هنا بواحدة منها وهي الرطانة. وتعبر الرطانة عن هوية فردية وجماعية خاصة بالشباب المصري حيث تُعد جماعة الشباب المنتمين إلى ثقافة الشباب والمشتركين فيها، جماعة مرجعية للشاب فهي تمده بهوية جماعية يطوِّر من خلالها هويته الفردية الخاصة به وهو ما يعد عامل جذب يساعده على الاشتراك في جماعة الشباب والتحدث بالرطانة التي تميزهم.

بالإضافة إلى ذلك فإن عدم وضوح دور الشباب الاجتماعي وعدم وجود أهداف اجتماعية ومعاناة الشباب من العديد من المشكلات ذات البعد الاجتماعي صعب من امكانية أن يستمد الشباب هويته من المجتمع وهذا يفسح المجال للجماعات المرجعية – كجماعة الشباب أو الأقران – ليبرز دورها في هذا الأمر. وتستخدم الرطانة بوصفها ملمح لثقافة الشباب المصري الفرعية بالإضافة لما سبق لما لها من خصائص كالسهولة والاختصار والانتشار ولما يريده الشباب من الخروج عن المألوف والتجديد والاقتناع والحب لهذه اللغة واعتبارها أداه للتفكه والمزاح وجذب الانتباه. كما أنها وسيلة هامة لحجب الذات ولإضفاء مزيد من الخصوصية على موضوعات الحديث.

رابعاً: الموضوعات التي تشكل محور رطانة الشباب المصري:

أظهر تحليل مضمون مفردات رطانة شباب العينة وجود بعض الموضوعات الدارجة في حياة الشباب المصري اليومية انقسمت إلى: موضوعات أتفق حولها الشباب الجامعي والحرفي. وموضوعات ظهرت لدى الشباب الجامعي دون الحرفي.

إن الموضوعات التي أتفق حولها الشباب الجامعي والحرفي والتي تُعد محوراً لثقافته الفرعية وملمحاً لحياته ليست قاصرة على الشباب المصري فحسب بل أنها ملمح لثقافة الشباب الفرعية على مستوى العالم، فالموضوعات التي تدور حولها معظم ثقافات العالم الفرعية الخاصة بالشباب واحدة ولكن الرطانة الخاصة بهذه الموضوعات، وطريقة التعبير عنها وطريقة التناول تختلف من مجتمع لآخر، كذلك كثافة المفردات وارتباطها بموضوع مُعين.

إذن هناك عالمية في الموضوعات وخصوصية في طريقة التعبير عنها وتناولها تنبع من خصوصية المجتمع نفسه. وتدور هذه الموضوعات حول:

١- العلاقات الاجتماعية:

يهتم الشباب الجامعي والحرفي على حد سواء ببناء شبكة قوية من العلاقات الاجتماعية يحاولون تكثيفها بقدر الإمكان وهم عادة ينتقون الداخلين في هذه العلاقة فيميلون إلى تكثيف العلاقة مع ذوي الصفات الإيجابية فقط من الشباب وهي لدى عينة الشباب – على اختلاف النوع – صفات شكلية حتى أن صفه مهمة كالتحصيل الدراسي العالي اختفت من قائمة صفات الشخص الإيجابية لديهم.

ويصف الشباب الجامعي والحرفي شكل العلاقات الاجتماعية من خلال رطانة خاصة تصف علاقات الصداقة والعلاقات العاطفية، والأخيرة ظهرت لدى الفتيات دون الفتيان الجامعيين مما يعني عدم سيطرتها على حديثهم اليومي.

ولأن العلاقات العاطفية داخل الجامعة نادراً ما تؤدي إلى الصيغة الاجتماعية الصحيحة ونعني الزواج إما لأن الشباب لا يستطيع النهوض بالأعباء الاقتصادية التي يتطلبها

الارتباط الرسمي أو لعدم الجدية في المضي في مشروع الزواج – لذا فهي تعتبر من أهم المشكلات التي تتصدر قائمة مشكلاتهم خاصة في حالة فصم العلاقة.

وتظهر شبكة من المفردات خاصة بأسلوب التعامل مع موضوع أو شخص فظهرت مفردات خاصة بالموافقة، التجاهل واللامبالاة التمويه والتضليل، الضحك والتنكيت والسخرية وأخيراً الغضب والزجر والتحذير. كذلك يُعبر الشباب المصري عن ابسط تفاصيل الحديث اليومي كالتحية والوداع وأساليب النداء بمفردات رطانة مميزة.

٢– التعاملات المالية:

ظهرت مفردات رطانة عديدة تعبر عنها بوصفها جزء من الحياة اليومية للشباب المصري وموضوع المال والتعاملات المالية لا يشكل محوراً لرطانة الشباب المصري فقط وإنما هي محور لعامية الشباب الغربي كذلك.

هناك مسميات للمال ظهرت بكثافة لدى الشباب الحرفي نتيجة تفضيل الحرفيين التحدث بلغة لا يفهمها الزبائن خاصة في موضوع المال، بينما ظهرت مفردة واحدة لدى الفتيات الجامعيات وانعدمت لدى الفتيان.

ولقد أرجعت بعض الدراسات دخول مسميات المال للعامية المصرية بعد فترة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري إلى فئة الحرفيين(٧).

كما ظهرت مفردات تصف الحالة المادية سواء أكانت سيئة أو جيدة وكانت أكثر ميلاً لوصف الأولى وظهرت أكثر كثافة لدى الحرفيين يليهم الفتيان الجامعيون فالفتيات الجامعيات.

وصفت مفردات الرطانة الرشوة وهي ظهرت لدى الفتيات الجامعيات دون الفتيان وترتبط في أذهانهم بالأداء الجيد.

والرشوة آلية من آليات الفساد والأمر لا يقتصر هنا على اقتباس بعض المفردات الخاصة بلغة الفهلوة – ومنها ما يعُبر عن الرشوة – أنما هي للأسف كما أوضحت الدراسة الاقتناع بفكر الفهلوة وتقبل هذه الآلية الخطيرة في التعامل دون استنكار لها أو لممارسيها.

٣- ممثلو السلطة:

أقصد بهم هنا (الأب، الأم، الأخ أو الأخت الأكبر، الاستاذ الجامعي أو الاسطى الكبير لدى الحرفي) وظهرت مفردات كثيرة لدى العينه تصف ممثلي السلطة أو تقال في حال وجودهم لقطع أحاديث مُعينة بهدف حجب الذات عنهم وتحقيق مزيد من الخصوصية التي ينشدها الشباب.

٤- المخدرات:

موضوع ارتباط المخدرات بالثقافة الفرعية للشباب على مستوى العالم موضوع قديم فقد تدفع جماعة الأقران إلى إدمان المخدرات أو الكحول كخطوة في طريق الاستمتاع بالوقت، لكن ما ظهر من الدراسة الحالية هو وجود مفردات خاصة بالمخدرات بوصفها موضوع لدى عينة الدراسة كلها – وإن كانت امتدت القائمة لدى الفتيان الجامعيين والحرفيين عن الفتيات الجامعيات – لكنها أي هذه المفردات – رغم كثافتها لا ترتبط بتعاطي العينة للمخدرات ولا إيمانهم بهذا المجال أو تقبلهم له أنما يعني أنه لأن الرطانة تأخذ مكان العامية لديهم فهي تعبرَّ عن المخدرات بوصفها مشكله اجتماعية موجودة في المجتمع المصري.

وتنقسم المفردات إلى: ما تصف المخدرات ومدمنيها، وما تعطي معنى جديد لألفاظ كانت خاصة فقط بعالم المخدرات وأصبحت تستخدم خارجها، وعادة ما تكن الرطانة أكثر تعقيداً في وصف بعض الأنواع عن غيرها خوفاً من الاشتباه في تعاطيهم لها فكلما كان الموضوع مرفوضاً اجتماعياً تتعقد وتتشابك الرطانة التي تصفه.

٥- الأنشطة اليومية:

التركيز على الأنشطة اليومية سمة أساسية لثقافات الشباب الفرعية على مستوى العالم سواء أكانت أساسية أو عادية كالطعام أو الاسترخاء أو كانت لها قيمة خاصة عند بعضهم كالأنشطة الرياضية أو وقتية كالتسلية أو الاستمتاع بالوقت خاصة وقت الفراغ (هنا في الدراسة يعني إلى جانب التركيز على علاقات الصداقة، مشاهدة التليفزيون والذهاب لأماكن التسلية كالنوادي وغيرها).

والمفردات التي ظهرت في موضوع الانشطة اليومية تتركز حول الطعام والاسترخاء، ظهرت الأولى لدى الفتيات الجامعيات فقط والثانية لدى الفتيات الجامعيات والحرفيين دون الفتيان الجامعيين وتركز على الراحة الجسدية أو ممارسة رياضة المشي.

٦- محرمات المجتمع المصري:

نقصد بالمحرمات الاجتماعية هي تلك الموضوعات المستبعدة من مجال الحديث ولا يجوز الخوض فيها بشكل أو بآخر، وهي غرس ثقافي تنبع من خصوصية المجتمع الثقافيه لذا تخصه وحده دون غيره (وهي في مجتمعنا المصري عبارة عن مثلث يضم السياسة، الدين، الجنس).

لقد حاولت الدراسة من خلال تحليل مفردات رطانة الشباب المصري الوقوف على الوضع الحالي لهذا المثلث هل ما زال قائم أم لا. ولقد ظهرت مفردات رطانة خاصة بالضلع الأخير من مثلث المحرمات مما يعني أنه لم يعد له وجود في رطانة الشباب المصري، رغم عدم ذكر ذلك صراحة منهم إلا أنه أوضحه بجلاء التحليل النهائي للمفردات.

وأحد أسباب نزول الجنس عن مكانته كمحرمٍّ اجتماعي هو تداعيات العولمة في الإعلام حيث نهاية عصر الاعتماد على الرمزية في الحوار أو الفعل مع عصر الفضائيات والسموات المفتوحة والبث المباشر ودخول منتجات إعلامية تنتمي لمنظومة قيم ولسياق ثقافي حضاري مختلف عن المجتمع المصري.

أما عن الموضوعات التي أنفرد بها الشباب الجامعي دون الحرفي فهي تدور حول:

١- محرمات المجتمع المصري (الضلعان الآخران من مثلث المحرمات): ونقصد بها السياسة والدين، فقد ظهرت مفردات رطانة قليلة تدل عليها لدى الشباب الجامعي. عدم وجود مفردات رطانة لدى الفتيات الجامعيات وفريق من الفتيان الجامعيون لا يعني عدم الحديث عن السياسة كموضوع أنما يعني كما ذكروا أنهم يتحدثون عنها بحرية بدون الحاجة لمفردات خاصة ، بينما يعني عدم وجود مفردات رطانة لدى فريق من الحرفيين أن السياسة مازالت تمثل لديهم محُرماً اجتماعياً. أما عن الدين فلم يتم كسره – بوصه محُرم اجتماعي – كليةً ، لكن في الوقت ذاته لم يعد من المحرمات الاجتماعية كما كان.

٢- مجال العمل: ونعني بها مفردات الرطانة التي تدل على مستوى أداء عمل معين (جيد / سيئ) وكذلك المفردات التي تطلق على وظائف مُعينة. ولقد ظهرت مفردات تدل على الأداء الجيد لدى الشباب الجامعي بصفة عامة أما الأداء السيئ فاقتصرت مفرداته على الفتيان الجامعيين. والأداء الجيد مرتبط بقيمة مهمة وهي التحصيل الدراسي والتي لم يعد الشباب الجامعي بصفة عامة والفتيان منهم بصفة خاصة يهتم باكتساب هذه القيمة أو الصفه ويرجع هذا إلى أن الشباب الجامعي لم يعد واثقاً من نتائج الأداء الجيد فهو يؤمن بأنه مهما أدى أداء جيد في مجال دراسته فسوف يمكث سنوات بعد التخرج بلا عمل يعاني البطالة، أو سوف يصطدم في رحلة بحثه عن عمل بالمحسوبية والوساطة التي لا تراعي الكفاءة العلمية أو قد يلتحق بوظيفة لا تمت بصلة إلى مجال تخصصه. ولقد كشفت الدراسة عن ما هو أكثر من عدم الإيمان بالتحصيل الدراسي بوصفه قيمه فلقد فقد العلم قيمته لدى بعض الجامعيين من عينة الدراسة لدرجةّ أن عدم وجود أداء جيد أصبح عادياً.

٣- العنف اللفظي والمقترن بفعل: ربطت الكتابات الغربية بين ثقافات الشباب الفرعية وممارسة العنف بمختلف أشكاله. وأسفرت الدراسة الحالية عن وجود مفردات رطانة خاصة بالعنف اللفظي (الغضب والزجر والسب) في عينة الشباب الجامعي كلها، وعن وجود العنف المقترن بفعل (التعدي بالضرب) وهي لا تتعدى مفردة واحده لدى الفتيان الجامعيين دون الفتيات. وهذا مرجعه عدم إيمان الشباب بالطرق المشروعة في استرداد حقوقهم فيلجئون لأشكال العنف في سبيل استردادها ولقد عبرت رطانتهم اليومية عن عدم اللجوء لأي من ميكانزمات الضبط الاجتماعي، كذلك مرجعه وجود ما يمكن تسميته "بالفوضى القانونية" بمعنى عدم معرفة الأشخاص بعقوبة العنف اللفظي أو عدم احترام القانون في حال معرفتهم. وأصبح التدخل لردع العنف – خاصة المقترن بفعل – منعدماً تماماً مما يعني نزول العرف بوصفه أسلوب للضبط الغير رسمي عن مكانته.

خامساً: هناك رواسب في المجتمع المصري لما يسمى "بلغة الفهلوة":

حيث أظهر التحليل النهائي أن الموضوع ليس فقط دخول بعض المفردات إلى رطانة الشباب المصري وإنما هو اقتناع بفكر الفهلوة نفسه الذي يركز على مجموعة ثوابت منها:

أ- الاستسهال وعدم الإتقان والتي امتزجت في رطانة الفتيان الجامعيين بصفة أخرى خطيرة هي التواكل.

ب- قبول الرشوة بوصفها آلية من آليات الفساد لقضاء المصالح بسهولة ويسر وهو ما ظهر لدى الفتيات الجامعيات.

والجدير بالذكر أن عدم ظهور ثوابت فكر الفهلوة لدى الحرفيين في مفردات رطانتهم اليومية لا يعني عدم موافقتهم عليها بقدر ما يعني أن وجودهم الاجتماعي يمنع من استخدامها، بمعنى أن عدم الاتقان والاستسهال في حرف معينة ينتج عنه حياة شخص كما أن الرشوة تحتاج لسيولة مادية إن جاز لنا التعبير لا تتوافر لأبناء الطبقة الدنيا.

تعليق:

إن الرطانة بوصفها ملمح من ملامح ثقافة الشباب المصري الفرعية وبوصفها أحدى مكونات الوعي لا تنبع من فراغ أنما هي نتاج وتعبير عن المجتمع المصري بوضعه المحلي والإقليمي والعالمي.

وتحليل مفردات الرطانة مكنَّ من الوقوف على مشكلات المجتمع المصري ومشكلات الشباب وأزماتهم التي تعكس نفسها من خلال لغتهم الخاصة ، كما مكنَّ من رسم صورة لملامح الشباب المصري الجامعي والحرفي بكل خصوصيته بوصفهم قطاع يعُد من أهم قطاعات المجتمع المصري.

ثالثاً: نحو استشراف لمستقبل الثقافة الفرعية للشباب المصري:

سوف نحاول في هذا الجزء وضع رؤية استشرافية لما سوف يستجد علي ثقافة الشباب المصري الفرعية خاصة بعد التغير الاجتماعي العميق الذي تعرض له المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير، وسوف نوجز هذه الرؤية في عدة نقاط:

أولاً: في الدراسة سالفة الذكر كان الانترنت بصفة عامة مصدر من مصادر الرطانة لدي الشباب الجامعي (الفتيان فقط)، ومن المتوقع أن يضاف إلي مصادر رطانة الشباب مصدر جديد هو مواقع التواصل الاجتماعية وعلي رأسها face book وأن يظهر لدي الشباب الجامعي بصفة عامة- بغض النظر عن النوع، كما أن مواقع التواصل الاجتماعية سوف تكون مصدر وأداة في آن واحد، فهي مصدر جديد ومتجدد للرطانة وأداة تنتشر من خلالها ثقافة الشباب المصري الفرعية، مع وضعنا في الاعتبار أن هذه الثقافة سوف تظل غير متجانسة، كما سوف تبقي مسألة عمومية الموضوع وخصوصية التناول شرط له اعتباره.

ثانياً: بالنسبة للموضوعات التي تشكل محور رطانة الشباب المصري، سوف يأخذ موضوع السياسة حيز أكبر من السابق في ظل المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمع المصري، وسوف يكون هناك أكثر من سيناريو بهذا الشأن:

أ- استمرار الحديث عن كل ما يخص السياسة بدون اللجوء إلي مفردات الرطانة إلا في حالة التفكه والقفشات أو في حالة وصف سوء استغلال النفوذ في المرحلة السابقة(كما توصلت الدراسة سالفة الذكر)، لكن بطريقة أكثر وضوحاً ونقدية، كذلك سوف ينزل محرم السياسة عن وضعه لدي شباب الحرفيين.

ب- عندما تكتمل مرحلة التحول الاجتماعي سوف تحدث نقلة نوعية في الرطانة المستخدمة فيما يخص موضوع السياسة، يساعد علي ذلك آليات عديدة منها المساحة الاوسع لحرية التعبير وتبادل الآراء والمشاركة السياسية الايجابية والفعالة، مع احتفاظ الرطانة بنفس خصائصها السالفة الذكر.

ثالثاً: في المرحلة القادمة وعند اكتمال التحول الاجتماعي سوف يحدث تغير في مفردات الرطانة الخاصة بفكر الفهلوة إلي مفردات لا تقبل هذا الفكر ولا آلياته.

الهوامش:

(١) أفردت اليونسكو عدد كامل من حوليتها عن كيف قاد الشباب التغير، انظر:

The UNESCO courier, how youth drive change, united nation educational scientific and cultural organization, July –September 2011.

(٢) الدراسة ملخص لرسالة ماجستير حصلت عليها الباحثة في الآداب من جامعة عين شمس / قسم الاجتماع، بتقدير ممتاز ٢٠٠٥ وتحت إشراف أ.د. سمير نعيم أحمد.

(٣) الكلام الأعجمي الذي لا يفهمه الجمهور إنما مواضعه بين اثنين أو جماعة، أنظر المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، ١٩٩٠.

(٤) توجد العديد من الدراسات الاجنبية توصلت إلى أن الأصدقاء مصدر هاماً للثقافة الفرعية للشباب، حيث الالتفاف حول الأصدقاء المقربين Peer group أو جماعة الأقران مثل:

Steinberg, Laurence, the Adolescence, McGraw hill inc, 3rd Edition, 1993
Haralambos, Michael & others, Sociology: a new approach, causeway Press ltd., 1986.

(٥) أرجع إلى: عزة عزت ، التحولات في الشخصية المصرية ، كتاب الهلال ، عدد ٥٩٨، دار الهلال، أكتوبر ٢٠٠٠.

(٦) أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان، ١٩٩٣.

(٧) مها مُعاذ، عوامل تغيرّ اللغة العامية في مصر (دراسة أنثروبولوجية لغوية ميدانية)، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم الأنثروبولوجيا، ١٩٨٩.

الخطاب الإعلامى المناهض للعولمة

بقلم الدكتورة عواطف عبد الرحمن(*)

فى إطار المنظور النقدى الجدلى الذى يتبناه مناهضو العولمة، تبرز التناقضات الداخلية والخارجية التى تعانى منها العولمة الرأسمالية المهيمنة حالياً على مجمل شئون الكون. ويتجسد التناقض الداخلى فى داخل بنية العولمة الرأسمالية نفسها والناجم عن التضاد بين التوجه نحو العولمة والميل القوى إلى اللاعولمة، أما التناقض الخارجى فيمكن أن نعبر عنه بالصراع بين عولمة رأس المال وعولمة الشعوب. وهنا يبرز السؤال الأساسى: ما هى التوجهات التى تبذلها الحركات المناهضة للعولمة لمواجهة قوى العولمة الرأسمالية على الصعيد الإعلامى؟، وما هى البدائل الإعلامية التى تطرحها للصمود فى وجه تلك القوى العولمية التى تهيمن على الإعلام الدولى وتسخره لتكريس مصالحها الاقتصادية والثقافية فى مواجهة عولمة الشعوب سواء بغرض تدمير نسيجها أو تشويهها وإرباكها وتسميم مسارها الفكرى والسياسى أو إضعاف إرادتها وتحطيمها كلية؟.

لقد لوحظ من خلال استقراء الأدبيات المناهضة للعولمة أن هناك اتجاهين رئيسيين يناهضان ظاهرة عولمة الأنشطة الإعلامية. الاتجاه الأول: وهو ليس الأعلى صوتاً أو الأقوى تأثيراً داخل التيارات المناهضة للعولمة، ويرفض خضوع الأنشطة الإعلامية لهيمنة الاحتكارات العالمية العملاقة التى تحركها الدوافع التجارية والنزعات المادية الصرفة ويتغلغل نفوذها سواء فى مجال البحوث الإعلامية أو فى مجالات الممارسة الإعلامية المباشرة فى الفضائيات وشبكات المعلومات العالمية، وذلك استناداً إلى قدراتها الهائلة على توفير الدعم الكافى لتسخير صناعة الإعلام ومؤسساته وكوادره المهنية لخدمة اقتصاد السوق. ويهتم أنصار هذا الاتجاه برصد وتحليل تأثير الطابع التجارى لهذه القوى الاحتكارية على أداء

(*) أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

وسائل الإعلام ويطرحون مقترحات عملية لدعم خطط وسياسات القوى الاجتماعية المناهضة لعولمة النشاط الإعلامى الاحتكارى التجارى، ويركزون على جماعات الضغط والمنظمات الأهلية غير الحكومية باعتبارها القوى الوحيدة القادرة على خلق بدائل إعلامية تعبر عن القطاعات العريضة من الشعوب التى تعانى من التضليل والتهميش والاستبعاد على الصعيد الإعلامى.

أما الاتجاه الثانى المناهض لعولمة الأنشطة الإعلامية، فهو يتفق مع الاتجاه الأول فى إبداء الكثير من التحفظات على عولمة الأنشطة الإعلامية بسبب تسليع مهنة الإعلام وإعلائها لقيمة الربح والمنفعة، وإهدارها للأدوار الحقيقية للإعلام، وتحويله إلى أدوات دعائية تكميلية وذيلية للسلطات والقوى السياسية والاقتصادية المسيطرة على المفاصل الأساسية للثقافة والفن والإبداع وحرية التعبير، سواء فى مجتمعات الشمال المتقدمة تكنولوجياً أو مجتمعات الجنوب النامية. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الإعلام قد تنازل، مع بروز ظاهرة العولمة، عن دوره الفاعل كسلطة رابعة، ولم يعد يمارس أدواره المفترضة فى مراقبة جهاز الدولة والكشف عن مواطن الفساد وسوء الإدارة والظلم الاجتماعى، فضلاً عن رصد التجاوزات التى ترتكب فى مجالى الحقوق والحريات وأصبح السؤال المطروح حالياً هو كيف تكون ردود أفعال مناهضى العولمة إزاء هذا الوضع المأساوى، وكيف يمكن للشعوب الحفاظ على مكتسباتها وصيانتها والدفاع عنها بدون مؤسسات إعلامية تعمل لصالحها وتعبر عن همومها وطموحاتها ومشكلاتها الحقيقية. ويتساءلون كيف يمكن تحجيم سطوة الإعلام العولمى المسنود بالقوة الاقتصادية للسوق، والتى لا تقل أثراً وفاعلية عن القوة العسكرية خصوصاً وأن أباطرة الصناعات العسكرية هم المتحكمين بعصب الحياة الاقتصادية على مستوى العالم والمسيطرين فعلياً على صناعة الإعلام أيضاً. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الإجابة على هذه التساؤلات تكمن فى ضرورة تأسيس سلطة جديدة موازية أسموها السلطة الخامسة وهى فى جوهرها سلطة شعبية تقوم بمهام الرقابة والمحاسبة وتمارس عملها ضد هذا التحالف البغيض بين من يمتلكون سلطة القرار السياسى ومن يديرون دفة الإعلام، حيث ما فتئ الطرفان يبحثان ويدأب عن التكامل بين أدوار هاتين المؤسستين الهامتين دون

النظر إلى خطورة هذه المحاولات التى سوف تجهز على أهم ركائز الديمقراطية وتضع مصالح الجماهير فى خانة التهميش المتعمد.

ويستشهدون بما حدث فى العراق سواء العدوان الأمريكى عام ١٩٩١ الذى عرف باسم عاصفة الصحراء، حيث قام بوش الأب بتجنيد ٢٦ ألف فى حقل الإعلام من أجل احتكار تدفق الأخبار والصور من جبهات القتال، وكانت النتيجة حرمان الرأى العام العالمى من معرفة حقيقة ما جرى طيلة فترة الحرب، وقد كرر بوش الابن نفس الموقف فى العدوان الأمريكى البريطانى على العراق ٢٠٠٣، الذى انتهى باحتلال العراق وقد كشف الجنرال تومى فرانكس فى يومياته المسماه "كيف كسبت الحرب"، بأن هناك جانباً آخر للحرب جرى التعتيم عليه وهو القصف الكاسح لمواقع الحرس الجمهورى جنوب بغداد وعلى مدى ثلاثة ليالى خلال العاصفة الرملية التى عرقلت المرحلة الأولى من سير المعركة. إذ شنت الطائرات الأمريكية واحدة من أعنف حملات القصف وأكثرها فاعلية فى تاريخ الحروب، لكن أحداً من وسائل الإعلام العالمية لم يدرك ذلك أو يعرفه.

ويستشهدان أيضاً بالعديد من الأمثلة فى مناطق أخرى من العالم، حيث تقوم المؤسسات الإعلامية العولمية الكبرى بدور كلب الحراسة لحماية وترويج المصالح والتشريعات الاقتصادية للنخب الحاكمة وأباطرة السوق مؤكدين أن الكارتلات الإعلامية العملاقة التى نشأت خلال العقد والنصف الماضيين تجاوزت وظائفها الإعلامية التقليدية، وصارت سلاحاً أيديولوجياً بأيدى المتحكمين فى العولمة الرأسمالية، وانحصر دورها فى تضليل الجماهير من خلال تبرير وتجميل السياسات العولمية المعادية لحقوق غالبية البشر المستضعفين من ناحية، والتصدى بشراسة للمطالب العادلة لهذه الفئات المهمشة والمقهورة اقتصادياً وسياسياً من ناحية أخرى، خصوصاً عندما تهدد هذه المطالب مصالح الحكام ومراكز النفوذ الاقتصادى، وقد وصل الأمر ببعض هذه المؤسسات الإعلامية العولمية، إلى الاستحواذ على السلطة السياسية نفسها فى بعض الدول، حيث تمكن مثلاً سلفيو برلسكونى صاحب الامبراطورية الإعلامية فى إيطاليا من القفز إلى رأس السلطة من خلال سيطرته المطلقة على وسائل الإعلام وأشد قطاعاتها تأثيراً وتسخيرها لخدمة أغراضه السياسية.

إن السلطات الأوليجاركية التقليدية والرجعية الكلاسيكية فى بعض الدول تنبهت مخراً إلى خطورة الدور الذى تقوم به وسائل الإعلام، فسعت على التحالف معه، ويكشف الوجه الجديد البشع للإعلام العولمى بصورة ساخرة عن البعد الأيديولوجى الاقتصادى له بعد انتهاء الحرب الباردة، ففى هذه الحرب الأيديولوجية التى تم استخدام الإعلام فيها كسلاح ذو حدين، وهنا يشيرون كنموذج ساطع إلى الحرب الإعلامية الطاحنة التى شنتها وسائل الإعلام المحلية وامتداداتها الغربية ضد الرئيس الشرعى المنتخب فى فنزويلا هوجو شافيز الذى تبوأ السلطة على أثر انتخابات شرعية ديمقراطية أجريت فى البلاد عام ١٩٩٨، وأسفرت عن صعود المعارضة إلى دفة الحكم. وهذا يعنى أن كارتل العولمة الإعلامى وقف إلى جانب الكارتل النفطى ضد مصالح الأغلبية من المواطنين الفنزويليين مسخراً الشركات التى تمتلك وتدير مؤسسات الصحافة والراديو وشبكات التلفزة للقيام بمهمة التحريض وتشويه الحقائق وبث الرعب فى صفوف المواطنين بقصد استمالتهم ضد نقاباتهم ومنظماتهم المهنية. وبالفعل فقد نجحت هذه الكارتلات العولمية بالتحالف مع المعارضة التقليدية التى توجهها الشركات الأمريكية من وراء الحدود وفقاً لمصالحها النفطية والاحتكارية.

لقد نجحوا فى شراء بعض هذه النقابات والمنظمات وتم ضخ الماء فى طاحونتها فسارعت إلى قيادة المظاهرات ضد حكومة شافيز التى قامت هى نفسها بانتخابها. وقد لعبت الشبكات الإعلامية الدولية المهيمنة والموجهة للإعلام المحلى من الخارج دوراً حاسماً فى تنظيم هذه المظاهرات وتأجيجها. ولا شك أن هذه الأوضاع تعيد على الأذهان الدور الذى لعبته شركة التلغراف الأمريكية فى إسقاط حكومة الوحدة الشعبية فى سيلى بزعامة سلفادور الليندى بالتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والسفارة الأمريكية فى العاصمة سنتياجو.

ولمواجهة سطوة الإعلام العولمى الرأسمالى يطرح أنصار هذا الاتجاه استراتيجية ذات شقين، يتضمن الشق الأول إنشاء مراكز بحث إعلامية مستقلة فى إدارتها وأساليب عملها عن الشركات الإعلامية الأخطبوطية التى أفرزتها حقبة العولمة والتى تكاد تهيمن على الأنشطة الإعلامية من خلال الملكية والإدارة واقترحوا أن تضم هذه المراكز الجماعات

البحثية التى كان لها تأثيرها المباشر فى ظهور الفكر النقدى المعاصر فى مجالات علم الاجتماع والأدب والثقافة والإعلام والاتصال. وتقوم هذه المراكز بإنجاز عدة مهام تتمحور حول:

١- رصد وتحليل وتفنيد العوامل السياسية والاقتصادية التى اسهمت فى خلق سوق عولمية للأنشطة الإعلامية فى إطار تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبروز أشكال جديدة للتكنولوجيا الاتصالية مثل الوسائط الإعلامية المتعددة ووسائل الاتصال التفاعلية وظهور واستخدام الطريق السريع للمعلومات ودوره فى عولمة الاتصال وبروز الحقوق الاتصالية لمختلف الشرائح الاجتماعية فى الريف والحضر. وهنا يستلزم الأمر دراسة الأدوار التى تقوم بها وسائل الإعلام المعولمة لخدمة اقتصاد السوق باعتبارها الآلية الأيديولوجية للدفاع عن مصالحه والترويج لشعاراته.

٢- تفنيد ومناقشة الرؤى التى يتبناها أنصار العولمة الرأسمالية دفاعاً عن ظاهرة الاحتكار الإعلامى والتى تزعم أن قوى السوق تسهم فى تعددية الآراء وتجعل وسائل الإعلام فى خدمة المستهلكين، وهنا تبرز ضرورة العمل على فضح المغالطات التى تنطوى عليها هذه الشعارات التى يروجها الإعلام العولمى. ولكن الواقع المعاش يكشف تناقضها إذ أن قوى السوق تتحكم من خلال الإعلانات فى وسائل الإعلام والمضامين التى تنشرها وتبثها، الأمر الذى يؤدى إلى تهميش الجمهور وإغفال احتياجاته ومصالحه وحقوقه الاتصالية. كما تشير التجارب الإعلامية المعاصرة فى الولايات المتحدة وأوروبا إلى أن تركيز ملكية وسائل الإعلام، وهو الاتجاه المتنامى عالمياً قد أدى بالفعل إلى القضاء على تعددية وتنوع الآراء اللازمة لاستمرار النظام الديمقراطى وتطوره.

٣- دراسة العلاقة بين كل من الإعلام والتكنولوجيا والثقافة وتفنيد الشروح السطحية التى يروج لها أنصار العولمة الرأسمالية والتى يعبرون عنها بمصطلح "الحتمية التكنولوجية"، أى أن التكنولوجيا التى تستخدمها وسائل الإعلام لها تأثيرها الحتمى على السياسات والمضامين الإعلامية. ويشير الواقع إلى عكس ذلك استناداً إلى نتائج البحوث التى أجراها رواد الفكر النقدى الاجتماعى المعاصر حول العلاقة بين الثقافة والإعلام وأبرزهم هانس بلومبرج، فى

كتابه مشروعية العصر الحديث الصادر عام ١٩٨٣ عن جامعة كمبردج، والرائد البريطانى ريموند ويليامز وكتاباته عن العلاقة بين الثقافة والتكنولوجيا، حيث يشيران على أن وسائل الإعلام تعكس وتنشر الثقافة السائدة بالأسلوب وفى الاتجاه الذى يخدم مصالح وفكر القائمون عليها، والذى يعبر عن اختياراتهم من مكونات هذه الثقافة سواء كانت ثقافة جادة تستنهض الوعى لدى الجماهير المتلقية لها، أو ثقافة تجارية تسعى إلى إلهاء الجماهير وتضليلها وتزييف وعيها. ويؤكد المشهد الإعلامى العالمى الراهن على تسخير الإعلام الفضائى وشبكات المعلومات الدولية فى ترويج الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجارى مستهدفين تزييف وعى الجماهير وإلهائها وتهميش القضايا المصرية والتحديات الحقيقية التى تواجه الشعوب.

ويشدد أنصار هذا الاتجاه على ضرورة استلهام الاسهامات التى قدمها رواد الفكر النقدى فى فروع العلم الاجتماعى، وعلى الأخص الحقل البحثى لوسائل الاتصال والتى بدأت بمدرسة فرانكفورت وروادها فيلكس فيل وماكس هوركهايمر وتيودور أدورنو وهربرت ماركيوز وفردريك بولوك وإيريك فروم وغيرهم، وينتمى هؤلاء العلماء إلى تخصصات متنوعة تتمحور حول الفلسفة والاجتماع وعلم النفس الاقتصاد والأدب والسياسة. ورغم انطلاقهم من الماركسية كإطار مرجعى إلا أن مواقفهم اختلفت حول القضايا والتحديات التى يطرحها النظام الرأسمالى فى ضوء المستجدات العالمية الراهنة، والتى لا تقتصر على المجال الاقتصادى بل تشمل بالضرورة الظواهر الثقافية والجوانب النفسية الاجتماعية. ويضيفون على ذلك الاسهامات التى قدمها فى بحوث الإعلام المعهد البريطانى للدراسات الثقافية فى برمنجهام والمفكر الكندى والاس سميث ورواد الفكر النقدى فى بحوث الإعلام مثل البريطانى جيمس هالوران والفرنسى ارمان ماتليارت والفنلندى كارل تورتد سترنج والأمريكى هربرت شيللر ونعوم تشومسكى. علاوة على العديد من الدراسات التى أجريت خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين والتى تمثل تياراً مناهضاً لعولمة الأنشطة الإعلامية والتى بإجرائها كل من روبرت فيسك وسيث هاميلنك وروبرت شينسى وسيزمان وتوخمان وغيرهم كثيرون.

هذا ويعول منظرو هذا التيار على إمكانية استقطاب التجمعات والمراكز البحثية التى تعمل على توفير أطر فكرية لتأصيل الاتجاهات المناهضة للعولمة الاحتكارية التجارية فى المجالين الاتصالى والمعلوماتى والتى تضم فى عضويتها العديد من الباحثين الإعلاميين وتحرص على نشر دراساتها من خلال مطبوعات دورية. وتتمركز أغلب هذه الجماعات فى الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا ومن أبرزها جماعة Fair الأمريكية التى تعد مرصداً علمياً يسعى على كشف تحيز وسائل الإعلام فى التغطية الإخبارية للأحداث العالمية والمحلية ومنظمة CPBF الأمريكية التى تقوم برصد وتحليل الانتهاكات المعادية لحرية الصحافة والإعلام المسموع المرئى وجماعة الاتصال الثقافى التى أسسها البروفسور توماسيلى بجامعة ديربان بجنوب أفريقيا وتهتم بدراسة تأثير الثقافات المحلية على أداء وسائل الإعلام وقد أصدرت العديد من الدراسات الهامة التى ضمنتها المجلة الفصلية التى تصدر بانتظام منذ منتصف التسعينيات باسم Communicate بالغتين الانجليزية والأفريكانز، وكذلك مجموعة Nordicom ومقرها فنلندا وتصدر دراسات دورية عن الإعلام البديل، وتضم نخبة من علماء الاتصال والمعلومات ينتمون إلى دول الشمال الأوروبى. هذا علاوة على العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التى تعمل فى مجال الدفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين مثل مجموعة المادة ١٩ البريطانية ولجنة حماية حقوق الصحفيين الأمريكية وجماعة حقوق القراء والمستمعين فى سيدنى.

أما الشق الثانى من الاستراتيجية الإعلامية البديلة التى يطرحها أنصار هذا الاتجاه المناهض للعولمة فهو يركز على الجوانب المهنية والأخلاقية فى الممارسات الإعلامية ويتضمن عدة اقتراحات تدور حول ضرورة السعى نحو إنشاء مراصد إعلامية شعبية تقوم بمتابعة وفحص وتفنيد ما يجرى فى السوق الإعلامية العولمية، وتعمل على تصحيح المغالطات والافتراءات وكشف كافة صور التضليل والتعمية الإعلامية من خلال التقارير والدراسات العلمية التى تقوم هذه المراصد بإنتاجها ونشرها وتوزيعها مستهدفة فضح وإدانة الكيانات الإعلامية العملاقة وتعرية دورها فى تزييف وعى الجماهير مع العمل على تثقيف وتوعية الرأى العام العالمى وفى مختلف المجتمعات بحقوقهم المشروعة فى المعرفة

والاتصال والاقتصاد والسياسة وتوعية المشتغلين فى حقول الإعلام المختلفة بمواثيق الشرف المهنية وتفعيل قيم الدقة والموضوعية والشمولية وضرورة الالتزام بالأصوليات الأخلاقية للعمل الإعلامى لمواجهة التحديات غير المسبوقة التى برزت فى سياق التطورات العلمية والتكنولوجية التى يشهدها العالم المعاصر، والتى انتجت أشكالاً جديدة من الهيمنة الاقتصادية والثقافية التى يمارسها أباطرة السوق ومجلس إدارة اقتصاد العالم.

وسعياً لتحقيق التكامل فى الأنشطة التى تقوم بها هذه المراصد الإعلامية يقترح مناهضو العولمة تأسيس سكرتارية عالمية تتولى التنسيق بين هذه المراصد من خلال تزويدها بالتقارير والدراسات وتنظيم لقاءات دورية فى العواصم المختلفة لتبادل الخبرات وإعداد الدورات التثقيفية والتدريبية للإعلاميين والصحفيين ولتوحيد المواقف وردود الأفعال إزاء الانتهاكات الخطيرة التى تقترفها المؤسسات الإعلامية العولمية وركائزها المحلية ضد قضايا الشعوب وحقوقها وأيضاً رسم السياسات الإعلامية البديلة لمواجهة سطوة وطغيان الإعلام العولمى.

ومن الجدير بالذكر فى هذا السياق أن صحيفة لومند دبلوماتيك الفرنسية قد أنشأت فى المنتدى الاجتماعى العالمى لمناهضى العولمة الذى عقد فى بورتو اليجرى فى يناير ٢٠٠٣ ما يسمى بهيئة Media Watch Global وتقوم هذه الهيئة بتصميم وإعداد وتنفيذ البرامج الخاصة بمتابعة وفحص ومراقبة الممارسات الإعلامية والصحفية فى العديد من الدول. وتضم هذه الهيئة ثلاث مستويات من العضوية ولكل مستوى من التمثيل حقوقه الخاصة به فهناك أولاً الصحفيون والإعلاميون المنتمين للنقابات والاتحادات الصحفية، أما المجموعة الثانية فتتكون من الباحثين الأكاديميين فى مجال الصحافة وعلوم الإعلام والاتصال، وتتشكل المجموعة الثالثة من جمهور القراء والمستمعين والمشاهدين. ومن المثير فى هذا الصدد أيضاً وجود هيئات مشابهة تعمل فى الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم Media Watch International إلا أنها تختلف فى أهدافها حيث أنها فى الواقع لوبى متحيز لإسرائيل ينشط فى الولايات المتحدة ويحاول بدوره منع ما يسميه الصور التليفزيونية الكثيرة غير المتوازنة التى تركز على معاناة الشعب الفلسطينى.

مراجع الدراسة

- سمير أمين، فرانسوا أوتار، مناهضة العولمة، حركة المنظمات الشعبية فى العالم، القاهرة، مركز البحوث العربية والأفريقية، مكتبة مدبولى، ٢٠٠٤.

- فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة سعد الطويل، القاهرة، مركز البحوث العربية، ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠١.

- خالد الفيشاوى، بانوراما الحركة العالمية لمناهضة العولمة، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٣.

- شوقى جلال، العولمة والمجتمع المدنى، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٩.

- Cornia G. A, Jolly, R. Stewart, (ed.): Adjustment with a Human Face, Protecting the Vulnerable and Promating Growth, A Study by UNICEF. New York, Oxford University Press, 1987.

- Banque mondiale, Ropport sur le development dans le monde, Washington, 1990.

- Hot Art, Des alternatives credibles anti capitalism mondial, world social forum. 2002.

- Brow, M., News Consumption in the Internet Age, Audiaces Shifts that can not be ignored, Media Info, London, March 1998.

- Mosco, V., The Political Economy of Communication, London, Sage Publications, 1996.

- حمدى حسن، عولمة الأنشطة الإعلامية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الرسالة ٢٠٥، ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

- عواطف عبد الرحمن، النظرية النقدية فى بحوث الاتصال، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠٤، ٢٠٠٨.

- عواطف عبد الرحمن، قضايا إعلامية معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٦.

- عواطف عبد الرحمن، الإعلام العربى فى ظل العولمة الرأسمالية، القاهرة، دار العين، ٢٠٠٩.

تهميش المرأة فى مراكز القيادة
تحليل ثقافى
بقلم الدكتورة ثريا عبد الجواد(*)

تقديم أولى:

ثمة مفارقة يطرحها الواقع المأزوم لمجتمعنا المصرى تتمثل فى استمرارية السؤال الذى لم يحل بعد، حول مكانة المرأة فى المجتمع وتحديدا فى إطار العمل وأهليتها للقيادة فى مراكزها العليا، بالرغم من أن دعاة النهضة والتحرر الاجتماعى كانوا قد اعتبروا أن قضية عمل المرأة هى فى القلب من الحركة النسائية وفى صدارة الأسئلة التى طرحت عشية انطلاق المرحله الليبرالية فى القرن الماضى، ومع ذلك فما زلنا نتحاور حول نفس القضية فى الألفية الحالية ولا تكمن المفارقة فى اعتبار عمل المرأة مدخلاً للمساواة الاجتماعية بل فى منهج المعالجة الذى طرحه هؤلاء الدعاة حين ربطوا بين قضية المرأة والاستبداد السياسى. فقاسم أمين يقول فى كتابه تحرير المرأة: " لقد مضت القرون على الأمم الإسلامية وهى تحت حكم الاستبداد المطلق وكان من أثر هذه الحكومات الاستبدادية أن الرجل فى قوته أخذ يحتقر المرأة فى ضعفها و قد يكون من أسباب ذلك ان اول اثر يظهر في الامة المحكومة بالاستبداد هو فساد الاخلاق، وفى كتابه المرأة الجديدة نجده يربط بين اضطهاد المرأة وأشكال الاضطهاد الأخرى فى المجتمع حين يقول " انظر إلى البلاد الشرقية تجد أن قهر المرأة فى قهر الرجل والرجل فى قهر الحاكم فهو ظالم فى بيته مظلوم إذا خرج منه(١).

وتكمن المفارقة أيضاً في أنه بعد هذه القرون الطوال وفى الوقت الذى تجاوز فيه العالم الآن قضية الحقوق الأساسية للإنسان رجلا أو امرأة فى إطار من المسئولية الاجتماعية،

(*) أستاذ علم الاجتماع ووكيل كلية الآداب بجامعة المنوفية.

كبشر مستقلين، قادرين على القيادة والإنجاز فى ظل مساواة اجتماعية وقانونية، بتنا نحن نردد فى غباء مهين هل تصلح المرأة للعمل بالقضاء مثلاً، وهل يجوز لها أن تبرح موطنها بغير محرم، وهل يجوز لها مخالطة الرجال ويبطل جزاء هذه المخالطه إذا نفذت الوصية المزعومة فى أحاديث إرضاع الكبير، وأخيرا فإن المرأة لا تصلح للقيادة لأنه لن يفلح قوم ولوا عليهم امرأة.

أزعم أن استمرارية القضية، ودوام تلك الأسئلة التى طرحها المفكرون منذ مطلع النهضة، وحتى اليوم ليس منبت الصلة عن استمرارية ودوام الطبيعة الاستبدادية للنظام الاجتماعى، ذلك النظام الذى يؤسس لبنى ثقافية تتجذر مضامينها، وتستمد قيمها من طبيعة الاستبداد الذى يتغلغل فى رحم العلاقات الاجتماعية مسبباً نوعاً من التخلف المستدام والردة المتواصلة رغم محاولات النهوض المختلفة فى وضعية المجتمع بكافة فئاته وطبقاته وطوائفه، ويستدعى الفهم السابق ضرورة طرح القضية من منظور أرحب.

وهنا لا يشغلنا فى مناقشة قضية عمل المرأة وتهميش مكانتها داخل مواقع القيادة، النظر إلى التهميش فى إطاره الضيق بمعنى محاولة رصد الجهود التى تبذلها الدولة لارتفاع نسب شغل المرأة للمواقع القيادية، أو تبنى بعض السياسات أو التوجهات بهدف إلغاء التمايز الواقع عليها فى إطار العمل، وهى معظمها ممارسات تستخدم قضية المرأة كنوع من التجميل السياسى تسهم فى إفساد شرائح من النساء هى القريبة من مراكز اتخاذ القرار فى الفئات العليا للنظام السياسى دون أن تقدم إصلاحاً حقيقياً لواقع المرأة المصرية أو المجتمع ككل.

أولاً: الإشكالية وطبيعة الأزمة / تحديد منهجي:

إن العلاقة بين الاجتماعى والاقتصادى والثقافى هى علاقة جدلية وليست ميكانيكية، حيث تفصح عن التشابك بين الوجود الاجتماعى للناس ووعيهم، كما أن التأثير التبادلى بينهما يكشف بموضوعية عن الدور الذى يلعبه طرفى العلاقة فى إحداث التطور وفقاً للسياق التاريخى المعين، (ذلك أن أولوية إحداها مرهون فى كل مرحلة بالدور الحيوى الذى

يفرض نفسه فى مجرى هذه العلاقة التبادلية بين تأثير المسألة الاجتماعية بوصفها القاعدة أو المحرك، وبين العنصر الثقافى، وقد يحدث العكس فتصبح قيماً معينه، وأنماطاً ثقافية ومعرفية ما، تعبيراً عن المسألة الاجتماعية فى لحظة تاريخية ما وهو ما نطلق عليه ضمناً المسألة الثقافية)[٢]. ويعد التحليل الثقافى فى مجتمع ما وسيلة أساسية لفهم كثير من المواقف والسلوك والاتجاهات والرؤى والتصورات إزاء قضايا بعينها، ولعل الإشكاليات التى تثار بشأن المرأة فى المجتمع والتى تنال من مكانتها، والموقف منها وأولوية أدوارها، وحقوقها بصفة عامة ومدى فعاليتها فى المجال العام، يلعب الإرث الثقافى للمجتمع خاصة الدينى منه دوراً فاعلاً ومؤثراً فيه، وما يجعل هذا الإرث متجذراً فى كل التوجهات والممارسات إزاء الانتقاص من مكانتها، هو كونه إرثاً يتشابك مع الميراث الثقافى للبشرية عبر تاريخها الطويل فى الانتقاص من هذه المكانه ليصبح الخطاب الثقافى السائد فى المجتمع خطابا مفرداته الاستبعاد والدونية والضعف والنقصان والعزل والتهميش لادوار المرأة.

وما يجعل هذا الخطاب خطاباً فاعلاً فى توجهات السلوك هو استناده إلى المرجعيه الدينيه بحكم الدستور الذى يتأسس على أن المصدر الأساسى للقوانين هو الشريعة الاسلامية، (فوجود مرجعية دينيه فى الدستور يعنى بالضرورة قيام رجال الدين وفقهائه، وأدعياءه بتفسير النصوص الدينية التى هى بطبيعتها عامة ومطلقة وحمالة أوجه وقابلة للتأويل، واستخلاص الأحكام التى تروق لهم، والقيام بدور الرقيب على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية، وانتحال حق التفسير – والتفقه والتوجيه، حيث ثبت على مر التاريخ الإسلامى أن معظم النصوص الخاصة بالعلاقة بين الرجل والمرأة فى غالب الأحيان تفسر لغير صالح مساواتها بالرجل، وبالذات فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية لتنتقص من حقوق المرأة ولا تعترف بكونها إنسان مساو للرجل)[٣].

الخطورة في الموقف السابق تكمن فى أن (سلطة رجال الدين تصبح مشروعة، ودستورية طالما أن الدستور يمنحهم رخصة التأويل المعتمد، ومن ثم التلاعب بالدين، وفى

ظل التوجه الثقافى العام للمجتمع المصرى نحو المحافظة والذكورية، نجد كل التأويلات المحصنة بالنص الدستورى معادية للنساء) [٤].

إلا أنه بالرغم من محاولات النهوض المنقوصة التى واجهت هذا الميراث، فإن استمراريته، وتأثيره تتعمق بسبب كونه يشكل رؤية لخطاب مؤسسى ثقافى تضطلع به مؤسسات المجتمع لنظام قائم على قيم الاستبداد الأبوية والذكورية الفردية فى أنساقه التعليمية والتربوية والقانونية والسياسية، فالخطاب المؤسسى الذى ينعكس فى مناهج التعليم، ووسائل الإعلام باعتبارهما المنابع التى تستقى منها الثقافة بمفهومها الرسمى يكرسان صورة للمرأة تؤكد دائماً على القيمة الدنيا لها فى الحياة العامة من خلال نماذج نمطية للنساء فى مناهج التعليم وفى وسائل الإعلام.

(ومن أهم مشاكل النماذج النمطية أنها تخلق وعياً زائفاً لدى الناس لأن هذه النماذج تستمد شرعيتها من خصائص حقيقية أو سمات موجودة فعلاً إلا أنها تقوم بانتقاء بعض السمات دون الأخرى، والتركيز على أنماط دون أخرى، وتحول ما هو تاريخى ومجتمعى إلى خصائص أبدية، وطبيعيه وبهذا المعنى فإن هذه النماذج تصبح أحد تجليات السلطات الرقابية المجتمعية التى تحد من قدرة النساء على الابتكار، والخوض فى كافة مجالات الحياة، إن هذه النماذج تكرس وضع المرأة المتدنى وتحرم النساء من فرص العمل والنبوغ)[٥].

إن أول مراحل البحث حول إشكالية التهميش تبدأ من فحص التراث المتراكم حول وضع المرأة ودورها. أعنى الخطاب الثقافى السائد خاصة ما تعلق منه بالموروث الدينى والذى شكل وعيا زائفا حول المرأة وساهم بشكل قاطع فى تهميشها عبر سلسلة من الممارسات المرتبطة بهذا الخطاب.

يقول نصر حامد أبو زيد: (إن الخطاب المنتج حول المرأة فى العالم العربى المعاصر خطاب فى مجمله طائفى عنصرى، بمعنى أنه خطاب يتحدث عن مطلق المرأة / الأنثى ويضعها فى علاقة مقارنة مع مطلق الرجل/ الذكر، وحين تحدد علاقة ما بأنها بين طرفين متقابلين أو متعارضين، ويلزم خضوع أحدهما للآخر واستسلامه له، ودخوله طائعاً فى

منطقة نفوذه فإن من شأن الطرف الذى يتصور نفسه مهيمناً أن ينتج خطاباً طائفياً عنصرياً بكل ما فى الألفاظ الثلاثة ودلالتها، ليس هذا شأن الخطاب الدينى وحده بل شأن الخطاب السائد المسيطر شعبياً وإعلامياً، وليس من الصعب كذلك أن نجد فى نبرة خطاب المساواة والمشاركة إحساساً بالتفوق نابعاً من افتراض ضمنى يحمله الخطاب بمركزية الرجل/ الذكر، فالمرأة حين تتساوى فإنها تتساوى بالرجل، وحين يسمح لها بالمشاركة فإنها تشارك الرجل، وفى كل الأحوال يصبح الرجل مركز الحركة وبؤرة الفاعلية، ويبدو الأمر كأنما هو قدر ميتافيزيقى لا فكاك منه ولا مناص، وكأن مرحلة سيادة الأنثى فى بعض المجتمعات الإنسانية، وكأن كل فاعلية المرأة فى الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية فاعلية هامشية لا تكتسب دلالاتها إلا من خلال فاعلية الرجل) [٦]

هذا التشكل الزائف للوعى والعقل الجماعى المصرى يجعل موضوع ومكانة المرأة وتهميش أدوارها مرهوناً بفهم حالة المعرفة فى المجتمع والعناصر الثقافية الفاعلة فيها، والتى يؤمن استمرارها ودوامها خطاباً مؤسسياً تدعمه آليات الاستبداد، ومن ثم فإن سؤالاً لاستجلاء أسباب التهميش، وعدم المساواة فى مراكز القيادة، هل هى بسبب غيبة التشريع، أو تجاهل القانون، ومن هنا هل يكفى إصدار تشريع لإحداث التوازن المطلوب، أو هل من الممكن فى ظل هذا السياق الفكرى والثقافى المدعوم مؤسسياً أن نعول على تبنى سياسات تسهم فى الحراك الاجتماعى والمهنى للمرأة بما يلغى تهميشها فى مراكز القيادة أم أن الثقافة بمكوناتها المختلفة تمثل الأساس الذى ينبغى الانطلاق منه فى تحليل الموقف الاجتماعى من المرأة، تلك الثقافة التى تتعزز دوماً وتاريخياً بقيم الاستبداد والتسلط على المستوى السياسى والاجتماعى بالمدلول العام.

ومن ثم يصبح التحليل الثقافى للخطاب المؤسسى حول المرأة دوراً أساسياً فى التعرف على القيم والمعانى والدلالات والصور الذهنيه التى تترسخ فى الوعى الاجتماعى للمجتمع رجاله ونسائه أهمية علمية من أجل الكشف عن آليات التهميش فى مجالات العمل والمشاركة العامة وكافة الأدوار الاجتماعية بما فيها الاستبعاد المهنى الذى يتجلى فى تدني وضعف شغلها لمراكز القيادة.

ويفرض المنحى السابق لتحليل أسباب التهميش صوغ مشكلة الدراسة فى محاولة تقديم تحليل اجتماعى نظرى يستجلى أسباب التهميش استناداً إلي بنية ثقافية يتعضدد وجودها عبر تزامن تاريخي بكل أطياف التميز الاجتماعي والسياسي بين فئات المجتمع علي أساس طبقي وطائفي جنسي، ليصبح التساؤل المحوري لهذه الورقة ماثلاً في دور المرجعية الثقافية وتحديداً الدينية التي تدعمها بنية مؤسسية استبدادية في افراز فئات مهمشة في مقدمتها المرأة وليبدو وضع المرأة فيها أكثر تجلياً ودلالة للتعبير عن تلك القسمة ومن ثم يصبح التحليل الثقافى للخطاب المؤسسى حول المرأة دوراً أساسياً فى التعرف على القيم، والمعانى والدلالات، والصور الذهنية التى تترسخ فى الوعى الاجتماعى للمجتمع رجاله ونسائه، كما أن تحليل هذا الخطاب يكشف عن آليات التهميش فى مجالات العمل والمشاركة العامة وهو ما يحدد منهجية هذه الورقة ولعل السبب فى هذا المنحى المنهجى يرتبط بمطالعة دراسات عديدة وكثيرة حول التهميش والمهمشين وتحديداً المرأة والفقراء إلا أن الاتجاه الغالب فى هذه الدراسات توجهاً ومنهجاً قد ركز على وصف حال المهمشين وأوضاعهم وخصائصهم الاجتماعية، فضلاً عن تركيز البعض الآخر على تحديد مسارات التهميش وأساليبه وغض النظر عن استقصاء الاسباب الاجتماعية والاقتصادية التى أسهمت فى حالة التهميش لفئات بعينها فى مقابل فئات أخرى تستحوذ على ممكنات الثروة والسلطة وهو ما سوف نسعى إلى تفسيره وإيضاحه.

ثانيا : قضايا موجهة للدراسة:

فى ضوء القراءة السابقة لصوغ مشكلة الدراسة يصبح من الضرورى تحديد بعض المنطلقات الفكرية التى يتطلب الانطلاق منها عند التحليل الثقافى لأسباب تهميش المرأة بما فيه تهميشها فى مراكز القيادة والتي يمكن إجمالها فيما يلى:

١- إن خصائص البشر والأدوار الاجتماعية التى يشغلونها تتحدد صفاتها وسماتها، وأهميتها بالشروط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية فى إطار من التاريخ المعين ومن ثم تلعب هذه الشروط دوراً مؤثراً فى اكتساب المكانة الاجتماعية والدور

الاجتماعى لكل من المرأة والرجل مما يعنى دحض الموروث الخاص بتقسيم العمل لكل تسليماً بالطبيعة البيولوجية الخاصة بالمرأة التى تحصرها فى المجال الأسرى والأنثوى.

٢- إن الخطاب الثقافي المؤطر دينياً في أي مجتمع يستقى مقولاته وأطره المرجعية، وأساليبه التفسيرية والتأويلية من الدين ومن ثم فهو خطاب غير متوازن حيث يتوجه دائماً نحو التأكيد على الجانب العقابى والجزائى، دون التأكيد على المقاصد الكلية للدين فى العدالة والحقوق والمساواة، كما أنه يستخدم للتوظيف الاجتماعى والسياسى وهنا تكون توجهات هذا الخطاب فى قضية المرأة أكثر تركيزا على المنع، وضرورة الطاعة والاستسلام، وحرمة هجر الزوج، وتأثيم النشوز، دون التركيز على حقها فى المساواة واستقلال الإرادة وهو ما يعزز تهميشها على المستوى العام والخاص.

٣- إن كفالة حقوق الإنسان للأفراد فى أى مجتمع رهن بالقدرة المجتمعية والسياسية لتحقيقها على المستويين العام والخاص، ولا يمكن الفصل بينها، حيث يؤدى الانتقاص وعدم التمتع بها على المستوى الخاص إلى الاستبعاد والتهميش على الصعيد العام اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

٤- يعتبر تهميش المرأة فى مراكز القيادة نتاجاً للدور الذى تلعبه الدولة فى تدعيم العمليات الاجتماعية والأيديولوجيه التى تعزز من إقصاء المرأة عن مراكز القرار من خلال السياسات الإعلامية والتعليمية والمنظومة القانونية.

٥- تعد الازدواجية الثقافية فى بنية العقل والوعى الاجتماعى المصرى بين تيارات تدعو إلى الانغلاق والتزمت والمحافظة، وأخرى تستنهض حقوق المهمشين وتحديداً المرأة والفقراء أهم مجالات الصراع الاجتماعى الذى يرتبط بالحركة الاجتماعية لتعميق الديمقراطية على المستوى الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لمختلف فئات المجتمع.

٦- إن مشكلة المرأة فى المجتمع لا تنحصر فى نقص إمكانيات أو طبيعة أدوارها التى فرضت عليها إنما تكمن فى تلك المعتقدات والقيم والثقافة التى تدعمها أوضاعاً اجتماعية وسياسية تسوغ حرمانها من أدوار معينة فى مقدمتها القيادة فى مراكز اتخاذ القرار أو المشاركة العامة.

ثالثا: مفهوم التهميش – محاولة لرصد حال المرأة:

فى المعنى الوارد فى المصباح المنير ما ينير لنا أصل كلمة تهميش، أو هامش أو مهمش، فهى من الفعل همش، وهمش الرجل همشاً أى أكثر الكلام فى غير صواب، وهمش الكتاب أى علق على الهامش ما يعن له، والهامش هو حاشية الكتاب، ويقال فلان يعيش على الهامش: أى لا يشارك فى الأمور العادية. وهنا فإن الهامش أو المهمش هو الشيء الذى لا يحظى بالأهمية، وبالضد أحياناً تعرف الأشياء وهنا فإن وجود أفراد لا يشاركون ومهمشون يقابله بالضرورة آخرين يشاركون وغير مهمشين يحتلوا مركز أو بؤرة الأحداث وهو ما يمكنهم من الفاعلية الاجتماعية ولا شك أن هذه المشاركة وهذا التمكن يوفر لهم ممكنات القوة الاقتصادية والاجتماعية ويؤهلهم للحراك المهنى والاجتماعى وهو ما ينعكس على وعى المجتمع بأهمية الدور الاجتماعى وجدواه للفئة للمشاركة.

وقد يكون معنى اللفظ فى الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية أكثر دلالة على المعنى اللغوى، حيث أن المناطق الهامشية، أو الطرفية ترتبط أيضاً بوجود مناطق مركزية وتعكس فكرة المركز والأطراف فى مضمونها صورة يتصف بها نموذج توزيع الأدوار بينها، وهو نموذج يتصف بعدم العدالة أو المساواة، أو عدم التوازن فى علاقة كل منهما بالآخر، وتخلق هذه العلاقة المختلة قدراً من التضاد والتصادم، والهيمنة تكون بالطبع للمركز من خلال علاقة استغلالية باعتباره الأقوى للهامش باعتباره الأضعف.

فى كتابه التطور اللامتكافئ عام ١٩٧٢ قدم سمير أمين لأول مرة نظريته حول تفسير التراكم الرأسمالى على الصعيد العالمى حيث أوضح أن النظام الذى تطبقه الرأسمالية يخلق عملية استقطاب عالمى وتتشكل هذه العملية من خلال فكرة المراكز والأطراف من عملية التبادل غير المتكافئ بينهما وبمقتضى هذه العملية التاريخية والتى حرمت البلدان التابعة الأطراف من التطور بسبب افتقادها القوى القادرة على السيطرة على عملية التراكم، وباتت القوى الخارجية فى المراكز هى التى تتحكم فى مدى التراكم أو اتجاهه إزاء ضعف قدرة الدولة فى الأطراف القيام بذلك(٧). وهو ما أدي الي تهميش هذه الدول في عملية الإنتاج العالمي إلي ضعفها وتدني مكانتها.

التهميش إذن يحدث للفئات الاجتماعية البعيدة عن المركز أو فى الهامش، بسبب عدم القدرة على الاندماج فى النظام الإنتاجى، والحصول على الموارد الاقتصادية التى تمكنها من هذا الاندماج مثل التعليم والعمل والمشاركة العامة، وعلى ذلك فإن مفهوم التهميش يشير على أرض الواقع إلى المستوى الاجتماعى لهذه الفئات بمفاهيم ذات دلالة مثل الإقصاء والاستبعاد والانفصال والحرمان والعزل، وهى المفاهيم التى تعبر أصدق تعبير على وصف حال المرأة، فى حين أن المعانى أو الدلالات والتصورات المرتبطة بالمركز هى الاندماج والمشاركة والتمكين والتفاعل والمساهمة والفاعلية .. الخ.

ومع هبوب رياح العولمة ارتبط مفهوم التهميش فى الأدبيات الاجتماعية بمصطلح آخر هو مفهوم التمكين كآلية لإلغاء التهميش، وبسبب ما أفرزته سياسات العولمة من إفقار وإقصاء لفئات اجتماعية، فإن مفهوم التهميش أصبح أكثر ارتباطاً بواقع المرأة، باعتباره نتاجاً مباشراً لمشكلات البطالة، وافتقار المهارات الضرورية لسوق العمل، وهى الآليات التى عمقت من تهميش جماعات اجتماعية بأكملها، حيث قصد به وصف الأفراد الذين يعانون مشكلات اجتماعية ولا يتلقون الحماية الاجتماعية والبعد عن عدم المشاركة الاجتماعية.

على أن حداثة المفهوم لا تنفى تاريخيته، بمعنى أن عمليات الاستبعاد، والإقصاء التى واجهت النساء تاريخياً قد أفرزت حالة من التهميش المتعمد والمنظم، عبر آليات التعليم، والعمل والمشاركة وهى الحالة التى أدت إلى توسيع الفجوة بين الرجال باعتبارهم فى مراكز اتخاذ القرار وبين النساء بسبب الإقصاء من المواقع القيادية، وإعاقة الحراك المهنى لهن، مما أدى فى النهاية إلى اقتصار شغل المراكز القيادية على الرجال في سوق العمل.

وإذا كانت العوامل التاريخيه القصدية أدت إلى حالة التهميش، إلا أن دوام الاستمرار فى فرض شروط العولمة الاقتصادية، قد ساهم ليس فقط فى وجود فئات مهمشة داخل سوق العمل، بل أوجد أسواقاً مهمشة للعمل تشغلها الغالبية العظمى من النساء يتسع مداها مع استمرار الفقر والبطالة.

وما يبعث على استمرار حالة التهميش هذه انتشار توجهات فكرية تتلبس رداء الارتقاء بأوضاع المرأة للقضاء على التمايز الواقع فى أسواق العمل، واحتلالها المكانه المتساوية فى

اتخاذ القرار والقيادة والمشاركة من خلال سياسات إصلاحية فتردد فى الأجواء لبعض الوقت ما يسمى بسياسة إشباع الحاجات الأساسية، أو ما يسمى بالتمكين الاجتماعى والاقتصادى، إلا أنها في معظمها سياسات لم تفتح مجالاً أمام الارتقاء المهني لها أو التغير الحقيقي لمكانة المرأة في العمل وموقعها من القيادة والمسئولية.

وهنا فإن تهميش المرأة عن مراكز القيادة طبقا لما سبق يعنى حرمانها من الموارد التى تمكنها من الحراك المهنى ليس بسبب نقص أو تكوين بيولوجى، بل بسبب حرمانها من الموارد التى يمكن أن توفر لها حراكاً مهنياً لتكون فى أعلى المستويات القيادية وهذه الموارد تتحدد كقاعدة أولية فى التعليم والتدريب وإكساب المهارات إضافة إلى الرؤية المجتمعية بإقرار حق المساواة مع الرجل فى شروط العمل ونوعه.

ومع الاعتراف بمحاولات الإصلاح المطروحة الآن لأوضاع النساء من أجل إتاحة الفرص للاندماج الاقتصادى بهدف التمكين السياسى والمجتمعى، والمساواة فى مراكز السلطة إلا أن كل هذه التوجهات خاصة فيما يتعلق بسياسات التمكين المفروضة بموجب شروط دولية على مجتمعاتنا فإنها فى مجملها لا تغير من واقع المرأة أو أوضاعها بسبب كونها سياسات تنفذها النخب الحاكمة دون أن تسهم فى تغيير أوضاع النساء أو تغيير النظرة المجتمعية إليهن.

فهى أولاً تنطلق من نظرة دونيه للمرأة ككائن ضعيف يجب الأخذ بيده، أو ما يضعها فى موقع المتلقى لفعل التمكين، وعلى هيئة من يحتاج دوماً إلى سند وعون من خارج الذات، وتوقع أن تأتى المبادرات من غيرها، والانصياع إلى الحلول التى تصدر عن الآخرين إزائها. (٨)

إن خطورة استمرارية حالة التهميش القهرية يتبدى تأثيرها الأخطر على الوعى النوعى أو الذاتى للمرأة فيما يمكن أن نطلق عليه بالتهميش الإرادى القسرى، الذى اختارته المرأة طوعاً، وهنا تتردد لدى المرأة ذاتها أصداء لثقافة معززة لحالة التهميش فى مواقف كان يمكن أن تعزز من مكانة المرأة وتحقيق المساواة، كأن يقال أن المرأة هى التى ترفض القيادة وهى التى تعزف عن المشاركة السياسية، فالمرأة هنا تختار التهميش ذاتياً إزاء ما هو مفروض

عليها من الثقافة العامة وتعانى حالة من التهميش المركب من خلال مسارات من القهر الذى تتعرض له من قهر السلطة بكل مستوياتها وقهر الرجل والقهر الاقتصادى وقهر الثقافة وقهر النوع أو الجنس. كما أشارت إحدى الباحثات في دراسة عن أسباب تهميش النساء أن رحلة القهر بدأت منذ سفر التكوين حيث أن الأناجيل منذ سفر التكوين قد أبقت على كل المفاهيم والمقولات التى تخدم خلفيتها الفكرية فى مجال منع المساواة بين المرأة والرجل لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية.(٩)

ولكى ندلل على صواب تلك الرؤية المطروحة قد يكون من المفيد استناداً لما سبق أن نؤشر لحالة النساء فى المجتمع ببعض الملامح التى تكتسى معظمها بظلال من الانتقاص فى الحقوق بما يشير بحالة تهميش تجعلها بعيدة كل البعد عن محاولة الاقتراب من المراكز القيادية نظرا لحالة النساء التي تبدو في المؤشرات التالية:

١- لا تزال المرأة برغم كل الجهود التعليمية المبذولة غائبة عن المواقع القيادية الرسمية (محافظ، مؤسسات قضائية، قيادات نقابية، قيادة أحزاب سياسية، بل ومحرومة حرماناً مطلقاً من تولى العمل فى قطاعات معينة، القضاء).

٢- تواجد هش وضعيف جداً فى الحياة السياسية، وتمثيل يكاد يكون غائباً عن المقاعد البرلمانية.

٣- تمارس ضد المرأة سياسات تؤدى إلى الحرمان من الموارد الذى يهدد استمرار الحياة مثل الحرمان من التعليم والعمل وأخيرا العمل المأجور.

٤- ما زالت النسبة الغالبة من النساء تعانى سوء الأوضاع الصحية والتغذوية خاصة فى المناطق الفقيرة.

٥- النساء أكثر عرضه للآثار الجسدية النفسية المدمرة الناجمة عن العادات والتقاليد النابعة من القيود الثقافية والتى تشكل عائقاً اجتماعياً أمام الحراك المهنى لهن مثل الزواج المبكر، وزيجات البيع والتسرب الدراسى بسبب الفقر.

٦- وأخيراً ما يطلق عليه العنف المؤسسى وهو ما يرتبط بمنظومة القوانين السائدة والتى تعمق من التمايز والتهميش.

بالحالة الراهنه والسابق الإشارة إليها يصبح التهميش هو قدر المرأة على المستوى الخاص، ويصبح التهميش على المستوى العام كنتاج حتمى وقصرى حيث التهميش على المستوى الخاص يسد أبواب الارتقاء الاجتماعى وفى مقدمته المشاركة فى القيادة واتخاذ القرار.

رابعاً: آليات التهميش – تحليل ثقافي:

في تحديد سابق لإشكالية وضع المرأة فى المجتمع أشير إلى أهمية الإرث الثقافى فى تعميق التمايزات الاجتماعية لأوضاع النساء، خاصة وأن هذا الإرث يستقى رافده من مصادر دينية، وتحصنه مواد دستورية انعكست على فلسفة التشريع لتصاغ معظم القوانين الخاصة بالمرأة فى مجال العمل والعلاقات الزواجية، والمشاركة السياسية لتكبل حريات النساء وتنتقص من حقوقهن، وما زاد الطين بله أن هذه المبادئ الدستورية تتضمن فى صلبها كل ما يجعل الوصاية الأبوية قوة قاهرة ليس على النساء فقط، وإنما على المجتمع بأثره، حيث تتركز كل الصلاحيات الأساسية لقيادة المجتمع فى يد الحاكم الفرد فى سلسلة من القوانين المقيدة للحريات وحيث يتكاتف الواقع الثقافى والتقاليد مع القانون فى جعل المرأة موضوعا للقهر.

وأود الإشارة هنا إلى أنه بسبب الخصوصية المجتمعية للمجتمع المصري، الذي يضم بين فئاته من يدينون بالمسيحية، فإن تأثير الثقافة الدينية الإسلامية علي تدني وضع المرأة مع الميراث الديني المسيحي يتشارك في الحط من كرامتها بما يعني وجود ركام من التفسيرات الدينية الاسلامية والمسيحية يشكل مناخاً عاماً في النظرة إلي المرأة يتصف بالضعف وعدم الفاعلية.

وتري الباحثة ماري الدبس أن كثيراً من الأفكار التى تشكل ثقافة الدين المسيحى حول المرأة من الخطيئة الأصلية لها لكونها حرضت أدم للاستماع لقول الشيطان وأن هذه الخطيئة لا تزال تشكل حتى اليوم أحد المرتكزات الإيديولوجية بتبرير عدم المساواة بين المرأة والرجل، ذلك أن المرأة بنظر رؤساء الكنيسة لا يمكن أن تؤتمن على الأسرار الإلهية طالما

أنها على صورة أمها حواء، قابلة للانجرار للخطيئة متمردة، ومحرضه على التمرد، أى أنها ناقصة العقل والدين، والنقص لا يمكن أن يولد التساوي [١٠].

وتلخص الباحثة تفسيرها لاستمرار هذه الثقافة المتعلقة بالنظرية الدينية المسيحية فى سياق تطورها أن (هذه النظرية قد تعاملت بشكل انتقائى مع تعاليم مؤسس المسيحية، المسيح عليه السلام، وفقاً لمصالح الفئات الاجتماعية المسيطرة على العالم فى العصور الوسطى، خاصة وأن أمراء الكنيسة كانوا يختارون من بين أبناء هذه الطبقات المسيطرة، أى طبقة النبلاء، لذا فإن القيادات المتعاقبة على رأس الكنيسة، وانطلاقاً من مصالح الطبقات الاجتماعية التى تنتمى إليها، قد وضعت وعلى مرور الزمن نصوصاً وقواعد سلوكية فى شتى مجالات الحياة، لغير صالح المرأة كون المرأة تابع للرجل وكون الرجل هو رأسها أو قائدها)[١١]

وانطلاقاً من هذه الأرضية المشتركة بين الدين الإسلامى والمسيحى فى التأثير على الثقافة الخاصة بالمرأة، نقر أن دوام استبداد هذه الثقافة وتحكمها فى عزل المرأة وتهميشها بحاجه إلى تحليل اجتماعى لكشف مواطن الاستبداد فيها، خاصة أن المجتمعات الغربية المسيحية قد غيرت كثير من هذه المفاهيم والقيم التى تعتبر المرأة كائناً أدنى، وذلك إبان السعى لمقاومة الاستبداد الكنسى والانطلاق نحو علمانية المجتمع وتحرر الإنسان، وهو ما يجعل مفهوم الاستبداد أكثر اقتراباً لفهم طبيعة الخطاب الثقافى والشعبى والمؤطر دينياً والسائد حول المرأة.

ونقصد بالاستبداد هنا استمرارية الاقتناع ببعض العناصر الثقافية، والقيم المرتبطة بها، ودوام تحكمها فى العلاقات الاجتماعية دون محاولة الاقتراب منها أو نقدها والتسليم بها وصلاحيتها فى كل زمان ومكان وهى حالة ثقافية لا تدوم إلا مع دوام الاستبداد على الصعيد السياسى والاجتماعى.[*]

---

[*] لمعرفة المضامين المختلفة لمفهوم الاستبداد راجع ما يلى :

١- د. إمام عبد الفتاح، الطاغية، دراسة فلسفية تصور من الاستبداد السياسى، عالم المعرفة، العدد ١٨٣ ، ١٩٩٤ ، ص٥٢.

وفى سياق محاولة الورقة استجلاء آليات التهميش وصولاً إلى حالة المشاركة، والفاعلية والاستقلالية للمرأة فى إطار من المساواة الاجتماعية، فإن إصلاح أوضاع النساء بحاجة إلى مواجهة الاستبداد الفكرى والعقائدى والاجتماعى الذى يشكل الخطاب الثقافى المؤسسى – والشعبى فى تشكيل الوعى بمكانة المرأة وأدوارها على المستويين العام والخاص.

أ- الاستبداد الفكرى والعقائدى:

نقصد بالاستبداد الفكرى أو العقائدى ترسيخ القناعة ببعض الآراء والتفسيرات الدينية فى أذهان الناس على أنها جزء من العقيدة الدينية، بل أن شرط الإيمان مرتبط إلى حد كبير بهذه القناعات. وهنا تتجلى قضية أساسية شكلت بؤرة الاهتمام منذ فجر التاريخ حول المرأة ساهمت وما زالت فى تهميش المرأة هى النظر إلى المرأة باعتبارها جنسا أو جسد لإشباع شهوة الرجل وهو ما عكسته القوانين التي تنظم العلاقة بينهما بحسبان الرجل قوام عليها حماية لعرضه وشرفه الذي أصبح ملكه ومتاعه.

يقول سيد القمنى: "إن النظرة إلى المرأة باعتبارها جنساً فى تحديد مكانة المرأة هو مفتاح المشكلة، وذلك أن المرأة المسلمة، إن أحسنت إيمانها، وأحصنت فرجها، وأمتعت سيدها الذكر وأطاعته، دخلت عالم الخلد خالدة أبداً لكن فى خدمة السيد الذكر مرة أخرى، ومن أجل متعته، وضمن حريمه فى جنة رضوان اللائى يصل عددهن إلى المئات، وربما الألوف فى أحاديث منسوبة إلى نبى الإسلام، وأن تلك المنحة الخالدة لا تتم إلا بإيمان رأسه وقمته طاعة الرجل الكاملة والخضوع له، والتسليم لسيادته فى الدنيا الفانية تضمن لنفسها بذلك مكاناً بين حريم الجنة فى الآخرة الباقية" (١٢).

(ولقد ترتب على هذه النظره سيادة فكرة هى أن جسد المرأة مجال للشهوة والإغراء والفتنة والمحرض على الخطيئة وعنوان الدنس، وهى فكرة شائعه فى الأساطير والفلسفات والديانات ، وفكرة أخرى هى الجسد المقدس رمز الخير وعلامة العطاء والخصوبة والأمومة وتجرى محاصرته باسم حمايته باعتباره كائن طاهر وله طبيعة خاصة، ولابد من صيانته

٢- د. محمد شحرور، الدولة والمجتمع ، دراسات إسلامية ومعاصرة، ١٩٩٤، ص٢١٧ .

٣- الكواكبى ، طبائع الاستبداد ، الهيئة المصرية العامة لكتاب ، ١٩٩٣.

وحمايته ومع العولمة الرأسمالية المتوحشة اصطبغت الفكرة السائدة عن المرأة باعتبارها جسد إلى المرأة السلعة حيث تستخدم جسدها إما فى الإعلان عن بضائع أو فى الأغنيات الإباحية لإبراز شهوانية المرأة. هذه الأفكار الثلاثة حول جسد المرأة اتخذ منها المجتمع تكأة لوضعها فى مرتبة أدنى ويجرى التمييز ضدها كعقاب لها حيناً أو باسم حمايتها حيناً آخر باعتبارها إنساناً ناقصاً لا يحق له أن يتمتع بالمساواة).[١٣]

لقد كانت العفة والكرامة للمرأة دوماً لدى أصحاب هذا التيار الفكرى قرينة الانحصار فى المجال الخاص، حيث يحفظ لها عفتها وكرامتها، وحتى حين أراد هذا التيار تحت دعوى ضغوط بضرورة أن تدرك المرأة المجال العام فإن ذلك يكون فى حدود نطاق ما يحفظ لها عفتها وحياءها وكرامتها دون ابتذال.[١٤]

ويقال أيضاً أن دونية المرأة لكونها للمتعة فقط قد تسربت عند الذكوريين المسلمين إلى اللغة، ففى تاج العروس يكتب الزبيدى معنى كلمة الحذاء الزوجة لأنها موطوءة النعل.[١٥]

وفى سفر التكوين سببان واضحان لتبعية المرأة: السبب الأول هو أن آدم قد خلق على صورة الله ومثاله، بينما تكونت حواء فى مرحلة لاحقة من أحد أضلاع آدم، آدم هو الأول بين الخليقة وحواء جزء منه، والسبب الثانى هو أن حواء بامتثالها للشيطان الذى دفعها إلى التمرد على المحرمات، وبجرها آدم إلى التمرد قد ارتكبت خطيئتين فى آن واحد خطيئة الاستماع إلى غير كلام الله، وخطيئة حث الآخر على سلوك الخطأ، ولذا كان عقابهما غير متوازن، خرج الاثنان من الجنة بينما أضيف لحواء عقاب آخر "وبالآلام تلدين الأولاد". [١٦]

لقد كانت هذه الأفكار حول المرأة السبب الأساسى والرئيسى فى صياغة منظومة من القوانين التى تنظم طبيعة العلاقة بين الزوجين متمثلة فى قوانين الأحوال الشخصية والتى عكست النظرة الدونية للمرأة فى هذه العلاقة، فضلاً عن تضمينها لكثير من أوجه التمايز فى الحقوق داخل الأسرة لتصبح هذه القوانين بمثابة القيد التشريعى على مشاركة المرأة فى المجال العام وما ينطبق على المرأة المسلمة من حيث التمايز بينها وبين الرجل ينطبق أيضا على المرأة المسيحية.

كيف تتجلى صور الاستبداد الفكرى من خلال تلك الأفكار التى تعبث بجسد المرأة ليكون عنواناً ومجالاً لاستعبادها من جانب الرجل تارة، ومن جانب المجتمع تارة أخرى، لعل من أبرز صور هذا الاستبداد هى تلك الصورة التى رسمها قاسم أمين حول مفهوم الزواج فى الإسلام، والتى رأى فيها أن المفهوم الذى وضعه المفسرون يختلف اختلافاً كيفياً عن مقاصد الإسلام وبين ما ابتغاه هؤلاء المفسرون، حيث قصروه على المتعة والإمتاع للرجل، وهو ما أدى إلى تبعية هذا التوجه بكثير من الأحكام الفرعية التى ترتبت على هذا الأصل الشنيع والتى تدور كلها حول الحط من كرامة المرأة ومكانتها[١٧].

كيف انعكست هذه الثقافة على فلسفة التشريع التى حكمت قوانين الأحوال الشخصية زهاء قرنين من الزمان لم تتغير فيها هذه القوانين فى مضمونها ومحتواها رغم ما أعترى الدنيا من رياح عاتية فى التغيير وفى صياغة حقوق البشر التى أهدرتها هذه القوانين وهو ما يعد استبداداً، وحتى فى الحالات التى تم فيها إدخال بعض التعديلات على هذه الفلسفة ظل تأثير هذه الثقافة الخاصة بالمرأة كجنس على مستوى الواقع يعزز هذه الثقافة لكونها من موجهات الوعى المرتبطة بالقناعة الدينية.

فى دراسة حول قانون الأسرة فى الإسلام بين النصوص القانونية والممارسات الاجتماعية توضح الدراسة أن الملامح المميزه لنمط الأسرة فى ظل القانون المؤسس على الشريعة الإسلامية إلى أن الأسرة وفقاً لقوانين الأحوال الشخصية قامت على أساس من حكم الأب، من حيث السماح له بتعدد الزوجات مع تعرض النساء دائماً للتهديد بالتطليق فى غياب حقوق مماثلة للزوجة، كما أن الوصية تؤول دائماً إلى الأب، وأن الأمهات لن تنل من حقوق الكفالة إلا تلك التى تشمل الأطفال الصغار، كما أن الآباء لهم الحق فى تزويج بناتهم زيجات إجبارية فى سنوات مبكرة، وفيما يخص حقوق الوراثة يتمتع ذو قرابة العصب بموقع متميز، كل ذلك انطلاقاً من النظرة الخاصة بالمرأة لكونها متاعاً للرجل يفعل بها ما يشاء[١٨].

تتبدى حالة الاستبداد الفكرى فيما يسمى بحالة الغيبة التشريعية وهى حالة متلازمة مع دوام الاستبداد السياسى، والغيبة التشريعية هى قدرة المشرع على فرض مجموعة من القواعد

لتنظيم علاقة ما فى مجال معين ضد ما يفترض أنه حق طبيعى وتغييب حق التمتع به بالنسبة لفئات أخرى، وتبدو الغيبة التشريعية هنا فى الإنكار والتجاهل فيما يتعلق بحقوق المرأة فى العلاقة الزوجية إذ يلجأ المشرع إلى انتهاك حقوقها أو عدم إقرارها أو حتى ضمان صيانتها من خلال استثناءات تحرم على المرأة أبسط قواعد العدالة وهو حق المعاملة[١٩].

كما تتبدى الغيبة التشريعية فى استمرارية العمل بهذه القوانين رغم تغيير المجتمع وظروفه، وتغيير طبيعة الأسرة والعلاقات داخلها، وتغيير مكانة المرأة فى المجتمع، لتظل هذه القوانين سارية المفعول منذ عام ١٩٢٠ لم يدخل عليها أى تعديلات باستثناء بعض الحذف أو الإضافة لبعض المواد، دون الاقتراب من جوهر القانون ذاته القائم على التمييز، كما أن معظمها تغييرات شكلية دون تغيير التوجه الأساسى للقانون بإقراره حق المساواة بينهما فى الحقوق والواجبات، ذلك أن التغيير القانونى ولا شك يمثل سنداً للتحرك الثقافى والاجتماعى لترسيخ الحقوق.

إن مظهر من مظاهر الاستبداد لا يبدو فقط فى مضمون القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية وإنما الاستبداد يتمثل فى النظر إليها بوصفها قوانين أبدية، لا تتغير بتغير الأحوال والأزمان والأوضاع العامة فهى من وجهة نظر الثقافة العامة تكتسب صفة التقديس لأنها تنطلق من شرع الله، وتستند إلى مبادئ مطلقه وأزلية ولا تخضع لتغير الواقع الاجتماعى، بل تكرس هذا الواقع لأحكامها، ومعنى ذلك أن المطالبة بتحول هذه القوانين إلى قوانين مدينة تقوم على المساواة التامة بين الطرفين تحتاج إلى تغييرات سياسية وثقافة فى اتجاه تحقيق الديمقراطية تحتاج إلى تغييرات سياسية وثقافية فى اتجاه تحقيق الديمقراطية ومبدأ المواطنه المؤسسه على مبدأ العدالة الاجتماعية على المستوى العام.

على أن ما يهمنا ونود الختام به لاستجلاء أثر الاستبداد الفكرى لقوانين الأحوال الشخصية على المشاركة العامة للمرأة وفى مقدمتها المشاركة فى القيادة واتخاذ القرار فى مراكز العمل نرصد نتائج بعض الدراسات التى حاولت تتبع تلك العلاقة ففى دراسة عن المرأة فى العمل السياسى، تم الإشارة إلى (أنه بالرغم من وجود إجراء الخلع كوسيلة لإنهاء الحياة الزوجية، فإن مطالبة المرأة وفقاً للقانون للطلاق فى الأحوال العادية يترتب عليها

صعوبات جمة، فالقانون أجاز للمرأة إذا أرادت التفريق أن يكون لدى زوجها عيب، واشترطت فى هذا العيب أن يكون مستحكماً، ولا يمكن البراء منه أو البرء منه بعد زمن طويل، وألا يمكنها من المقام معه، ثم تضيف المادة، فإذا تزوجته عالمه به، أي بالعيب، أو حدث بعد العقد، ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها، فلا يجوز التفريق، ولابد أن تنتظر مصيرها حتى يأذن الله بالشفاء، إضافة إلى تضمين هذه القوانين إجراءات إثبات الضرر على الزوجة التى يجب أن توفرها حتى تتمكن من التطليق، مما يضطرها فى كثير من الأحيان إلى التنازل عن كافة حقوقها، وتنتهى الدراسة إلى أن مثل هذه النصوص تعتبر معوقاً وعامل أساسى فى تهميش المرأة فى الحياة العامة)[٢٠].

كما تؤكد دراسة أخرى صادرة عن شبكة منظمات حقوق المرأة فى مصر ٢٠٠٧، أن المرأة التى تخضع لقانون أحوال شخصية يعرضها للطلاق فى أى لحظة، وبدون سبب من جانبها، أو يعرضها لأن تصبح زوجه ثانية، أو يعرضها لانتهاك بدنى أمام أبنائها مع صعوبة إثباته قانونياً، أو تكون عرضة للطرد من المسكن طالما أصبحت غير حاضنة، لا يمكن أن توفر لها القدرة، أو الثقة بالنفس لأن تصبح امرأة ناشطة منتجة فى مجال عملها، أو أن تصبح مشاركة فى الحياة العامة، أو تمثل وطنها فى أى مجال إقليمى أو دولى.

ومازلنا حتى وقت قريب لا يسمح القانون لدينا بقيام المرأة بوظيفة المأذون فضلاً عن عدم السماح للمرأة بالسفر إلا بإذن الزوج، وكلها تشريعات تتأثر بالمناخ الاجتماعى والثقافى والسياسى السائد وتمارس استبداداً فكرياً على حركة تطور المرأة فى اتجاه القيادة وتولى المسئولية، والدليل على هذا الاستبداد الفكرى هو سيادة فكرة قوامة الرجل منذ الجاهلية وقبل البعثة المحمدية واستمرارها حتى اليوم رغم تغير الأوضاع، الأخطر من ذلك أن مفهوم القوامة قد تم استغلاله أبشع استغلال فى سياق إضفاء المشروعية على ممارسات العنف والتسلط ضد الزوجات والضرب والهجر والمنع من العمل.

وهنا يحق لنا السؤال ماذا ترتب على هذه القوامه على شكل ونمط الأسرة العربية؟ وكيف أثر هذا النمط في تدعيم حكم الفرد وثقافة وقيم ثقافية علي من قيمة الفرد الحاكم، أي حاكم، وتقصي من الآخر الذي من الممكن أن ينازعه القوامه أو الحكم؟.

يكاد يتفق الباحثون على أن بنية العائلة العربية هى بنيه أبويه بطريركية، يحتل فيها الأب رأس الهرم، ويكون تقسيم العمل وتوزيع الأدوار على أساس الجنس والعمر، فالأب هو الذى يتولى دور المنتج المعيل، والمالك والسيد، ويكون بقية أفراد العائلة عيالاً عليه، فيشغل مركز السلطة والمسئولية فى عالم مزدوج، العالم العام المخصص على الأغلب للرجال يكافحون فيه فى سبيل تأمين الرزق، والعالم الخاص داخل البيت حيث تمارس النساء مهمات منزلية، وكما يجرى التضييق على مشاركة المرأة فى العالم العام، اعتبر تقليداً من العيب على الرجال أن يمكثوا فى عالم البيت الخاص مطولاً. (٢١)

إن النظام الأبوى الاستبدادى لا يقتصر على العائلة بل يتعداها إلى المجتمع ككل، إذ من السمات الأساسية لهذا النوع من المجتمع فإن سيطرة الأب فى العائلة شأنه شأن المجتمع فالأب هو المحور الذى تنتظم حوله العائلة بشكلها الطبيعى والوطنى إذ أن العلاقة بين الأب وأبنائه، وبين الحاكم والمحكوم علاقة هرمية، فإرادة الأب فى كل من الإطارين هى الإرادة المطلقة، ويتم التعبير عنها فى العائلة والمجتمع بنوع من الإجماع القسرى الصامت المبنى على الطاعة والقمع. (٢٢)

ولا تقتصر ممارسة الاستبداد داخل الأسرة على الأبناء بل تكون المرأة هى موضوع الاستبداد الأول داخل الأسرة بسبب القوامة المشرعة دينياً والممارسة عبر التاريخ دنيوياً وبموجب هذه القيمومة فإن كل تصرفات المرأة تصبح رهناً لإرادة الرجل وبإذنه حتى بلغ الأمر إلى حد المنع من الذهاب إلى المسجد باعتبار أن طاعة الزوج واجبة، ومع وجود بعض الومضات المضيئة من جانب مفكرينا الإسلاميين للتصدى للثقافة الذكورية المؤسسة على مفهوم القوامه المغلوط نجد البعض يرى (أن القوامة وفقاً للنص القرآنى هى تكليف للرجال بالقيام على شئون النساء ورعايتهم، ومبرر هذا التكليف ما يتصف به بعض الرجال من صفات تؤهلهم للقيام بهذه المهمة، وعليه يمكن القول أن بعض النساء قوامة على بعض الرجال لوجود صفات لديهن يفضلن بها الرجال وتكون مبرراً لقوامتهن عليهن، فكلمة البعض التى وردت فى الآية تعنى أن بعض الرجال، وليس كل الرجال مكلفون برعاية بعض النساء

وليس كل النساء ومبرر هذا التكليف اختصاصهم بصفات تفضل ولا توجد عند بعض النساء). [٢٣]

كما يرى آخرون (أن القوامة ليست تشريعاً بقدر ما هى وصف الحال الذى كان عليه واقع المجتمع فى ذلك الزمان وليس تفضيل الرجال على النساء قدراً إلهياً مطلقاً بقدر ما هو تقرير للواقع المطلوب تغييره تحقيقاً للمساواة الأصلية، فالدرجة التى للرجال على النساء فرع على الأصل "ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف" أى بحسب التقاليد والأعراف المستقرة فى المجتمع، ولم يقل أحد أبداً ولا يصح لأحد أن يقول أن التقاليد والأعراف أحكام إلهية أبديه مطلقة[٢٤].

لكن ما الذى ترسخ فى وعى الناس، ومارس استبداداً فكرياً مستمد من العقيدة الدينيه وأصبح موجهاً أساسياً فى تحديد مكانة المرأة فى الأسرة وفى المجتمع كونها غير مؤهله للقوامة، أى القيادة والمسئولية، لقد أصبح الفهم المتأصل لدى العامة من الناس منذ نزول الآية هو أن معنى القوامة هى السلطة المطلقة العمياء، بمعنى التحكم والاستئثار بسلطة اتخاذ القرار من جانب الرجل، ووجوب الطاعة العمياء والمطلقة من جانب المرأة، وأصبح هذا المعنى هو الثقافة الحاكمة بصياغة تشريعية لكينونة الرجل القوامة فى مجال العمل والعلاقات الأسرية.

ب- الاستبداد الاجتماعي:

يتجلى أثر انعكاس الثقافة السائدة فى المجتمع عن المرأة فى مجال العلاقات الاجتماعية لتكرس نمطاً من العلاقة بينها وبين المجتمع وهنا نكون قد اقتربنا من دائرة الفكر إلى دائرة الوجود الاجتماعى لها، الذى يتحدد فى ضوء شروط هذا الوجود الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وهى شروط تحددها نوعية الأداء الاقتصادى لها فى عملية الانتاج التى هى وفقاً لهذه الثقافة بالنسبة للغالبية العظمى من النساء أداءً غير مأجور لقاء عدم التطليق أو الزواج بأخرى فى معظم الأحوال، وفى أحسنها وأفضلها إذا ما حظيت بفرص تعليمية فإن مبدأ الخصوصية وتقسيم العمل استناداً وبالإحالة مرة أخرى إلى الثقافة الفاعلة فإن مبدأ تقسيم العمل وفقاً للنوع يصبح ضرورة لابد من قبولها والرضوخ لها وفاءً للحصول

على متطلبات الحياة، ويجرى تعميق هذا المبدأ وتعزيزه فى نطاق العمل بالتهميش والإقصاء فى مجالات محددة لا تستطيع المرأة معها أن تحقق ارتقاء داخل عملية الانتاج الاجتماعى بسبب المخالفة الاجتماعية التى تفرضها تلك الثقافة وهو ما يتواصل عبر تاريخ متصل لتصبح مهن بأكملها، وأدواراً عديدة محصورة لحساب النساء، وهو ما نطلق عليه أحيانا تأنيث المهن وأكثر شيوعاً مهن الفقر.

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تبلغ القسمة الطبقية مداها داخل البنية المؤسسية للعمل فيصبح من هم فى قمة هذه البنية ومتخذو القرار فيها وقياداتها هم من أصحاب القوامة الذكور، فيعاد إنتاج التهميش على شرائح ومستويات من النساء حصلن على حقوق منقوصة دون سند اجتماعى أو سياسى، وذلك بسبب استمرارية الثقافة التقليدية حول عمل المرأة التى تعزز التوجه الذكورى للقيادة واتخاذ القرار بالنسبة لعمل المرأة. هذه هى صورة الاستبداد الاجتماعى التى أدت إلى عرقلة عملية الحراك المهنى للمرأة ليظل تقيد ومحدودية دورها وأداءها فى سوق العمل نتاج لهذه الأفكار والرؤى والتصورات السائدة والتى ما زالت تعمل عملها حتى اليوم.

يتجلى هذا الاستبداد الاجتماعى فى محتواه الفكرى فى مواجهة أى حركة اجتماعية تطالب بعمل المرأة منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى اليوم لقد كانت الرؤية الممانعة لعمل المرأة تربط دائماً بين العمل والانحلال والإباحية والفسوق، أو أنها دعوة لتقليد الغرب الملحد، أو أن خروجها للعمل يفسد عليها دورها الأسرى والتربوى. إن استمرارية دوام رؤية مبنية على ذلك الموقف الفكرى الذى يربط بين عمل المرأة والفحشاء لا يمكن النظر اليه بعيداً عن المرتكزات الثقافية المشبعة دينياً بالنظر إلى المرأة، وهو ما شكل العمود الفقرى لسياسة الإقصاء الاجتماعى المنظم عن مجالات كثيرة من العمل وأعنى هنا بالاستبداد دوام هذه الأفكار واستمرار عملها وتأثيرها رغم تغير الظروف والأحوال. ولنقارن ونتبع بعض هذه الأفكار منذ تفجرت الحركة النسائية مطالبة بعمل المرأة منذ مطلع القرن العشرين.

فى عام ١٩٢٦ كتب على فكرى، الأمين الأول لدار الكتب المصرية مقالاً بعنوان وظيفة المرأة فى مجلة النهضة النسائية، يقول: (نحن نقول ونكرر القول بأن وظيفة المرأة

هى أن تعتنى بالحياة الداخلية، وأنها لا تشتغل بالشئون الخارجية إلا بقدر ما يناسب طبيعتها، ولا يسمح لها بالخروج عن دائرتها، ولا نقول هذا القول جزافاً بل بما نعلمه من طبيعة المرأة، وأنها لم تخلق للأعمال البدنية ولا عظيم الأشغال العقلية، وإدراكنا لذلك لما يقتضيه عملها من العناية الكبرى ... كما أن من يعرف طبيعة المرأة، وأنها شديدة النفور، قوية الوجدان، يكاد قلبها يستعصى على عقلها، لا يبيح لها أن تتعرض لإشراك الشياطين من الإنس، ولما يعكر مزاجها.[٢٥]

وكتبت عائشة عبد الرحمن أيضاً (نفس المجلة صـ ٦) [٢٦]: (خلق الرجل للكفاح والنضال فى سبيل العيش والبقاء، وخلقت المرأة لتربية الطفل، والقيام بالمهمات المنزلية، وهما وظيفتان طبيعيتان لا تتعدى إحداها الأخرى، ويلزم لإصلاح الناموس الطبيعى للهيئة الاجتماعية أن تتعادل هاتان الوظيفتان، وأن تكون كفتاهما متراجحتين وإلا تحتم أن تكون متساويتين، وليس فى تخصيص الرجل للعمل الخارجى والمرأة للعمل المنزلى غض لحقوق الأول، أو ظلم للثانية، بل هو حسب طباع كليهما وغرائزه).

يهمنا أن نتعرف على وجهة نظر أحد دعاة الإصلاح الشيخ محمد عبده والذى عبر عن نفس الأفكار رغم دعوته الإصلاحية يقول محمد عبده: (إن الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات، ولكنه قدمه عليها درجة، والدرجة هى القيادة أو الرياسة التى تقتضيها ضرورات توزيع العمل إذ لابد لكل اجتماع من رئيس، والرجل أحق بالرياسة لأنه أعلم بالمصلحة، إن المرأة من الرجل، والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس، والمرأة بمنزلة البدن)[٢٧].

وفى مقال لمصطفى محمود بعد قرنين من الزمان فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨ يقول ما نصه: (نسمع هذه الأيام صيحات التحرر التى يطلقها نصفنا الأخر اللطيف وأكثرهن زوجات لرجال أعمال أثرياء يطالبن بالخروج من البيت للعمل، ويلقين بأولادهن إلى الشارع، وتصرخ الواحدة فى وجه زوجها بأنها تريد أن تحقق ذاتها، وأن رأيها برأيه سواء بسواء، يحيرنى هذا المنطق، فأى تحقيق للذات تريد أن تصبح هذه المرأة، أو تلك

سكرتيره لفلان، أو مهندسة للمجارى، أو بائعة فى سوبر ماركت، إن تحقيق الذات هو كلام روايات، وطلب للصرمحه).

لقد كانت هذه الآراء تمثل موقفاً اجتماعياً إزاء عمل المرأة فى ذلك الزمان الذى لم يكن فيه اعترافاً دستورياً أو قانونياً بحق المرأة فى العمل أسوة بالرجل، إلا أن ما يدل على استبداد الفكرة ودوامها وسيطرتها على العقل الجمعى الاجتماعى، رغم التحصين الدستورى والقانونى الذى يقرر المساواة، بالإضافة إلى المواثيق الدولية التى تكفل تكافؤ الفرص فى مجال العمل، فإننا ما زلنا نواجه بتلك الآراء حول عمل المرأة في مجالات عمل بعينها، ففي تقرير لمنظمة هيومان رايتس وواتش[٢٨]. يوضح التقرير أن مجلس القضاء الأعلى يرفض أى طلب تتقدم به امرأة للالتحاق بالقسم الجنائى من النيابة العامة ويوضح القضاة السبب فى ذلك يرجع إلى أن المرأة تخضع لعواطفها بسهولة الأمر الذى يمنعها من اتخاذ القرارات السديدة، وأن طبيعة العمل القضائى مرهقة جداً وتتطلب من القاضى نسيان بيته ولا يمكن أن يسمح الأزواج بترك زوجاتهم خارج المنزل، وأن الأسرة لا تحتمل ذلك.

وينطبق نفس الشيء على الوظائف الدبلوماسية فبالرغم من وزارة الخارجية المصرية كانت قد بدأت عملها عام ١٩٢٣ إلا أن دخول المرأة إلى هذه الوظيفة قد تأخر حتى ١٩٦٠ ولقد كان هذا التأخير بسبب أن شاغل هذه الوظائف تتطلب درجة عالية من المرونة الاجتماعية والثقافية بحكم اتصال هذه الوظيفة بالثقافات الأخرى والعقليات المختلفة، والمجتمعات الأجنبية، وأخيراً أن هذه الوظيفة تتطلب الاختلاط بالرجال، لقد كانت هذه هى الآراء التى حجمت المرأة فى كثير من المجالات والتى أقعدتها عن الحراك المهنى فى كثير من الوظائف التى يتطلب الأمر فيها، قيادة وتحمل المسئولية[٢٩].

تتوالى آليات الاستبداد الاجتماعى فى نطاق العمل السياسى باعتباره المجال الذى يعكس فعالية المشاركة العامة، والذى يمكن اعتباره فضاءً للمران على القيادة وتحمل المسئولية وهو ما حرمت منه المرأة جملة وتفصيلاً باستثناءات قليلة لا تمثل حركة اجتماعية فى اتجاه تفعيل مشاركة المرأة بل من أجل الاستخدام الأمثل السياسى لإبراز طابع المساواة دون فعل سياسى حقيقى.

وهنا نشير إلى نتائج دراسة حول الأسباب التى تعوق المرأة من العمل السياسى فى مصر[٣٠]، والتي أتى من بينها حالة الانهزام أمام النفس التى تعانيها المرأة وعدم الثقة فى قدراتها برغم ارتفاع نسب التعليم والعمل لرضوخها لرؤى اجتماعية وثقافية تأخذ موقفاً اجتماعياً رجعياً من حقوق المرأة، إضافة إلى ارتباك المناخ الثقافى وتراجع الثقافة السائدة أمام ما يمارسه البعض من إرهاب فكرى بتسييد أفكار ومفاهيم جامدة ورجعية تجاه مشاركة المرأة ودورها لحجبها عن مراكز صنع القرار، خاصة باستخدام المرجعية الدينية الانتقائية من الفكر الدينى وبتفسيرات خاطئة لمقاصد الشريعة الإسلامية.

نضيف إلى ذلك أن معظم الإجراءات التي استهدفت إصلاح أوضاع المرأة من خلال ما سمي بسياسات التمكين قد استهدفت عضوية مجلس الشعب فقط ولم تنسحب على دونها من تنظيمات شعبية كالمجالس الشعبية المحلية لمستوياتها المختلفة حيث شهدت عضوية المرأة في المجالس المحلية تراجعاً ملفتاً للنظر في السنوات الأخيرة فقد كانت نسبتها ١٠% عام ١٩٨٣ لتنخفض إلى ١,٢ عام ١٩٩٢، ثم في انتخابات ٢٠٠٨ بلغ عدد السيدات اللاتي حصلن على مقاعد المجالس المحلية بالتزكية أو الانتخاب ٢٣٣٥ امرأة بنسبة ٤,٤% من إجمالي أعضاء المجالس المحلية[٣١].

غير أن ما يلفت النظر حالياً ويضاف إلى حصائل الاستبداد الاجتماعى المتمثل فى الموقف السابق ما يموج به المجتمع المصرى من تأثيرات سياسية بسبب العولمة، والتى تجلت أثارها فى تنامى التيارات الأصولية التى عضدت من إقصاء النساء وسيدت تياراً دينياً متشدداً حول حقوق المرأة ودورها مما يسلبها قدر الحرية والحراك الذى دافعت الحركات النسائية عنه والكفيل بإلغاء كافة حقوق البشر رجالاً ونساءً.

ما يهمنا هو رصد مؤشرات هذا الاستبداد الاجتماعى المتمثل فى نطاق العمل على أرض الواقع من خلال تقرير التنمية البشرية عن المرأة العربية والذى يعطى دلالة لأوضاع المرأة المصرية فى مراكز القيادة[٣٢] يشير التقرير إلى (أنه توجد فجوات كبيرة بين الجنسين فى وظائف المستويات الإدارية العليا فى جميع البلدان العربية لا تتناسب ومستوى تعليم الإناث مما يشير إلى ضعف مردود تعليمهن، وتنخفض نسبة الإناث بشكل كبير فى فئة

المشرعين والمدراء فى جميع البلدان، ويلاحظ وجود اتجاه إيجابى ولكنه ضعيف يشير إلى زيادة مضطردة فى نسبة النساء فى المراكز القيادية، وعلى الرغم من الجانب الإيجابى لهذه الزيادة إلى أنها لا تمثل تغييراً جذرياً فى النمط التقليدى لعمالة المرأة، لأن نسبة النساء اللاتى يعملن فى هذه المراكز تقل عن ١٠% فى معظم البلدان العربية، إلا أنه بصفة عامة لا تتاح لها فرصاً مشابهه لفرص الرجل لتنمية مهاراتها من خلال التدريب، أو تلقى تعليم أفضل فى الخارج ويؤدى ذلك إلى بقاءها فى مستويات تنظيمية أقل من نظيرها الرجل، كما أنها تحصل على فرص محدودة فى شغل مناصب المستويات التنفيذية العليا خاصة فى قمة الهرم التنظيمى).

ويوضح الجدول التالى نسبة مشاركة النساء العربية فى الاقتصاد والسياسة فى منتصف التسعينات مقارنة بدول العالم.

% النساء	البلدان العربية	شرق أسيا	الدول المتقدمة
المهنيون والفنيون	٣٠	٤٥,١	٤٧,٨
المجالس النيابية	٥,٢	١٩,٣	١٤,٥
وكلاء الوزراء	٣,١	٢,٣	١١,٣
الوزراء	٤,٤	٣,٢	١٢,٣
مؤشر تمكين النساء	٢٩٠	٤٧١	٥٦٩

المصدر UWDP تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦

على أن أهم انعكاسات الاستبداد الاجتماعى فى مجال العمل باستمرار استبعاد المرأة من مجال العمل النقابى الذى يعد بمثابة مرحلة انتقالية يمكن أن تمارس المرأة فيها القيادة وتحمل المسئولية، أو تبرز كقائدة، إلا أنه نتيجة السياق المشار إليه ظل هذا المجال أيضاً حكراً على الرجال دون النساء وظلت المرأة حبيسة الأدراج والعمل الإدارى دون المشاركة فى اتخاذ القرارات بشأن مستقبلها المهنى، ويمكن أن نشير هنا إلى نتائج الانتخابات النقابية فى الدورة النقابية ٢٠٠١ – ٢٠٠٦ التى توضح أن المرأة لم تحصل إلا على ٧٥٩ مقعداً من حوالى ٢٠ ألف مقعد فى مجلس ادارة اللجان النقابية بنسبة ٤% ، و٢٦ رئيسة لجنة نقابية

من بين ١٧٤٥ رئيسا أى بنسبة لا تصل إلى ١,٥% بينما لم تصل فى المستوى الأعلى فى النقابات العامة إلا على ١٠ مقاعد من بين ٤٨٠ مقعدا فى هذا المستوى أى بنسبة ٢%، أما المستوى القيادى لنقابات العمال والاتحاد العام فلم يزد العدد عن نقابية واحدة(٣٣).

الظاهرة اللافتة للنظر فى بعض مجالات العمل بالنسبة للمرأة والتى اعتبرت مجالات تشغل فيها المرأة بنسبة أعلى، ويتاح لها فرص للحراك المهني وهو مجال الإعلام بفروعه المختلفة، نجد رغم إتاحة الدولة الفرصة للنساء بتولي المناصب القيادية إلا أنه مازال رغم هذه العروض السخية من جانب الدولة لهذا القطاع فإن نسبة شغل المرأة فى المناصب القيادية دون الأدنى وهو ما يعزز افتراضاً عن الاستبداد الاجتماعى الذى ساهم فى تهميش المرأة فى مراكز القيادة ولعل البيانات التالية تفصح عن حجم شغل المرأة للمراكز القيادية برغم كل ما اتاحته الدولة في هذا القطاع للقيادة النسائية إلا أنه يظل باقياً انخفاض هذا الحجم مقارنة بالرجال.

المرأة فى المناصب القيادية فى الصحافة[1]

عدد أعضاء المجلس الأعلى للصحافة حسب النوع خلال الفترة (١٩٩٠– ٢٠٠٨)						
النـــــوع	١٩٩٠	١٩٩١	٢٠٠٢	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
رجال	٥٣	٥٥	٦٩	٧٢	٧٣	٧٠
نساء	٢	١	٢	١٣	١٤	١٢
الإجمالى	٥٥	٥٦	٧١	٨٥	٨٧	٨٢
نسبة الإناث فيه %	٤	٢	٣	١٥	١٦	١٥

[1] جميع البيانات الواردة في هذة الجداول من منشورات المجلس الاعلى للصحافة ٢٠١١

عدد العاملين فى مجال إدارة المؤسسات الصحفية حسب النوع (١٩٩٠- ٢٠٠٥)						
النـــــوع	١٩٩٠	١٩٩٩	٢٠٠٥	–	–	–
رجال	١٢٠	١١٧	١١٧	–	–	–
نساء	١٠	١٣	١٣	–	–	–
الإجمالـى	١٣٠	١٣٠	١٣٠	–	–	–
نسبة الإناث %	٨	١٠	١٠	–	–	–

عدد رؤساء تحرير الصحف حسب النوع (١٩٩١ – ٢٠٠٨)						
النـــــوع	١٩٩١	٢٠٠٢	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
رجال	٢٦	٣٦	٤٤	٤٧٣	٤٩٧	٤٩٧
نساء	٤	٥	١٠	٤٦	٤٧	٤٧
الإجمالـى	٣٠	٤١	٥٤	٥١٩	٥٤٤	٥٤٤
نسبة الإناث %	١٣	١٢	١٩	٩	٩	٩

عدد العاملين فى قيادات وزارة الإعلام حسب النوع (١٩٩٠ – ٢٠٠٦)

السنة	عدد العاملين فى قيادة وزارة الإعلام		الجملة	نسبة النساء إلى الجملة %
	رجال	نساء		
١٩٩٠	١١	–	١١	–
١٩٩٥	١١	–	١١	–
٢٠٠٠	١١	–	١١	–
٢٠٠٦	١٠	٢	١٢	١٧

عدد المستشارين والملحقين الإعلاميين حسب النوع ونسبة النساء

خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٨)

السنة	عد المستشارين الإعلاميين				عدد الملحقين الإعلاميين			
	رجال	نساء	جملة	نسبة النساء %	رجال	نساء	جملة	نسبة النساء %
١٩٩٠	٢	–	٢	–	–	–	–	–
١٩٩٥	١٢	–	١٢	–	١	١	٢	٥٠
٢٠٠٠	٣	–	٣	–	–	–	–	–
٢٠٠٥	٢٨	٤	٣٢	١٢.٥	٥	٣	٨	٣٨
٢٠٠٦	٢٧	٥	٣٢	١٦	٤	٣	٧	٤٣
٢٠٠٧	٢٧	٥	٣٢	١٦	٣	٣	٦	٥٠
٢٠٠٨	٢٧	٥	٣٢	١٦	٣	٣	٦	٥٠

ونستطيع في النهاية أن نستخلص من التحليل السابق بعض النتائج التي يمكن أن تكون كاشفة لأسباب تهميش المرأة في مراكز القيادة وفقاً للتحليل السابق.

أولها: استمرارية الخطاب الديني القائم على التمايز الاجتماعي فضلاً عن غموضه واتساع التأويلات المتعددة والتفسيرات المتضاربة حوله التي تلعب دوراً في الإقصاء والتهميش للمرأة.

ثانياً: سيادة أوضاع اجتماعية واقتصادية تعزز من الهيمنة السياسية للنظام وتفسح المجال للممارسة القهرية للناس وغياب الحقوق بما فيها حقوق المرأة وغياب الديمقراطية.

ثالثا: استمرارية العمل بقوانين للأحوال الشخصية يحصنها الدستور القائم على أسس دينية بعيداً عن مرجعية حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي تلغي كافة أشكال التمايز.

رابعاً: تضمين البناء القانوني المصري لبعض المواد التمييزية في علاقة المرأة بالرجل ووجود فجوة بين مواد الدستور والممارسة الفعلية للحقوق.

وقفة ختامية:

ربما يتساءل البعض عن الجدوى من مناقشة تهميش المرأة في مراكز القيادة وقد أصبحنا أمة مهمشة، ومجتمع مهمش، ودولة مهمشة، وحيث ممكنات القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية، بل وممكنات بناء الإرادة الإنسانية مسلوبة لدى الناس رجالاً ونساء. وربما طرحت الدراسة في البداية مقولة مفادها تلك المفارقة بين تناول قضية المرأة ومنهج معالجتها حين طرحها دعاة النهضة واستمرار ذلك الطرح حتى اليوم دون تغير في المضمون أو منهج المعالجة من خلال النخب التي أدركت عمق الهوة بين التقدم والتخلف وأن المواجهة لا يمكن حسمها إلا بالتعاضد بين نصفي الأمي امرأة ورجل.

كما طرح أيضاً أن فصل الخطاب في معركة المواجهة لا يتسنى إلا بالديمقراطية مبناً ومعناً وهنا نطرح إن استمرار الفشل في تحقيق التقدم هو بسبب نخب هذه الأمة خاصة نخبها الحاكمة التي ألت على نفسها ألا تبرح مواطن الحكم ومفاتيح الثروة وهو ما أوجد حالة استبدادية قلما خبرتها البشرية فمنذ فرعون وقارون وهم على العهد أوفياء للاستبداد ماضون على دربه دون كلل أو ملل.

على أنه ما دام الأمل باق فإن الشعور بظريفة هذا التراجع قد يكون فرصة ملائمة لاستنهاض الهم فما من مشاريع لاستنهاض مجتمع إلا وانطلقت من رحم الاستبداد باحثة عن مخرج من الهزيمة والتراجع ومشروعاً للنهوض المبنية على العدل والمساواة فتلك هي مفاتيح التأسيس والنهوض.

مراجع الدراسة:

١. قاسم أمين، تحرير المرأة، مكتبة الآداب الحديثة، ١٨٩٩.

٢. عابد الجابري، المسألة الثقافية، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦، ص٤

٣. فريدة النقاش، حقوق النساء في التعديلات الدستورية، ٢٠٠٧، ص٣، ص٤ (مرجع أخير) مؤتمر المرأة في مبادرات الإصلاح.

٤. فريدة النقاش، مرجع سابق، ص ٤.

٥. هدى الصدة، تنميط صور المرأة في وسائل الإعلام ١٩٩٤، ص ١١.

٦. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤، ص ٢٩.

٧. سمير أمين، التطور اللامتكافئ، ترجمة برهان غليون دار الطليعة، بيروت ١٩٧٤.

٨. محمد حافظ دياب، صورة المرأة في وثائق الأحزاب مؤتمر المرأة في مبادرات الإصلاح، ٢٠٠٧، ص ٦.

٩. الغزالي دار الشروق، ٢٠٠٢.

١٠. ماري الدبس، رحلة القهر تبدأ من سفر التكوين، مجلة النهج، ١٩٩٥، ص ٤٧.

١١. مارس الدبس ص ٤٨.

١٢. ماري الدبس ص ٤٩.

١٣. سيد القمني، السؤال الآخر، ١٩٩٨، ص ١٦٥.

١٤. فريدة النقاش، ص ٥.

١٥. آمال طنطاوي، المرأة بين المناسبة والشعار، ١٩٩٥، ص٣.

١٦. هادي العلوي، المرأة في الجاهلية، المرأة في الإسلام مجلة النهج، ١٩٩٥، ص ١٥١.

١٧. ماري الدبس ص ٤٨.

١٨. قاسم أمين، ص ١١٤، ١١٥.

١٩. النساء والنوع في الشرق الأوسط الحديث، ترجمة أحمد علي يدوي، ٢٠٠٧، ١٩٣.

٢٠. د. ثريا عبد الجواد، الأوضاع القانونية لعمل المرأة الريفية القضايا والإشكاليات، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٥، ص ٢١١.

٢١. زينب رضوان، المرأة بين الموروث والتحديث، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الآداب، ٢٠٠٧،ص١٢.
٢٢. هادي العلوي، مجلة النهج، ص ١٨.
٢٣. هادي العلوي، مجلة النهج، ص ١٩.
٢٤. هادي العلوي، ص٢٤.
٢٥. نصر أبو زيد ص ٢١٥، دوائر الخوف في خطاب المرأة، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٤، ص٢١٦.
٢٦. أميرة خواسك، معركة المرأة المصرية للخروج من عصر الجريمة، ٢٠٠٠ ص ٩٣، ٩٤.
٢٧. نفس المجلة، ص٦.
٢٨. عائشة عبد الرحمن، نفس المرجع السابق ص ٦.
٢٩. الإمام محمد عبده، الأعمال الكاملة، م ٥، ص ١٧٧.
٣٠. www.hrw.Org/ arabic/ reports, 2004. Egypt.
٣١. عبد الله الأشعل، المرأة والدبلوماسية في مصر ٢٠٠٠ص ١.
٣٢. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٦.
٣٣. صابر بركات، نقابات بلا عمال، تقرير انتخاب، ٢٠٠٦.
٣٤. منشورات المجلس الأعلى للصحافة.
٣٥. تهانى الجبالى ، المشكلات التى تواجه المرأة فى العمل السياسى ، ٢٠٠٠ ، ص٣
٣٦. منشورات عامة، ورقة عمل اللامركزية ومأزق الفصل السياسي في مؤسسات الحكم المحلي، مؤسسة للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ٢٠٠٩.

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

https://twitter.com/SourAlAzbakya

هذا الكتاب

يهم هذا الكتاب جميع الباحثين في مجال علم الاجتماع خاصة، والمهتمين بالتوجه النقدي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وهو يضم مجموعة من الدراسات الاجتماعية التي تمثل التوجه النقدي للمدرسة المصرية في علم الاجتماع، بأقلام نخبة من الباحثين المصريين الذين رافقوا الدكتور سمير نعيم أحمد وتتلمذوا على يديه على مدار أكثر من خمسين عاماً من تاريخ البحث الاجتماعي المصري والعربي.

ومن المشاركين في هذا الكتاب:

أ.د. قدري حفني - أستاذ علم النفس السياسي بجامعة عين شمس.
أ.د. علي عبد الرازق جلبي - أستاذ علم الاجتماع بجامعة الإسكندرية.
أ.د. عواطف عبد الرحمن - أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة.
أ.د. جمال زهران - أستاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس.
أ.د. جلاء عبد الحميد رائف - أستاذ علم الاجتماع بجامعة بنها.
أ.د. نريا عبد الحواد - أستاذ علم الاجتماع بجامعة المنوفية.
أ.د. حسين كامل - أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث.
أ.د. محمد سيد أحمد - أستاذ علم الاجتماع والثقافة المصرية.
أ.د. صالح سليمان - أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس.
أ.د. حنان حسن سالم - أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس.
أ.د. علي حسن فرغلي - أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس.
أ.د. ماجدة حافظ - أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس.